عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



تاريخ إيران الحديثة

تأليف: أروند إبراهيميان

ترجمة: مجدي صبحي

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

VISIT…

LANZAROTE

Caliente.COM

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود فؤاد زكريا (1927-2010)

تاريخ إيران الحديثة

تأليف: أروند إبراهيميان

ترجمة: مجدي صبحي



فبراير 2014
409

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 411 - 5

رقم الإيداع (2014/49)

العنوان الأصلي للكتاب

A History of Modern Iran

By

Ervand Abrahamian

Cambridge University Press, NY 2008

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الآخر 1435 هـ ـ فبراير 2014

المحتوى

تمهيد

«نحن نرى الماضي، ونحقق فهمنا للماضي، فقط من خلال عيون الحاضر»

إي. إتش. كار

يعد هذا الكتاب مقدمة كتبت أساسا للقارئ غير المتخصص المتحير من الضجيج والغضب المحيطين بإيران الحديثة. ويحاول الكتاب أن يشرح لماذا يتكرر ذكر إيران في الأخبار؛ ولماذا تبدو كأنها تستحضر دائما صورة «أليس في بلاد العجائب»؛ ولماذا شهدت ثورتين كبيرتين في قرن واحد - شهد إحداهما جيلنا الحاضر؛ وأيضا - وهو الأكثر أهمية على الإطلاق - لماذا هي الآن جمهورية إسلامية. ويقر هذا الكتاب بالمقدمة المنطقية لإي. إتش. كار(*) بأننا نحن المؤرخين ننظر إلى الماضي حتما من خلال زمننا الحاضر، ونحاول أن نفسر لماذا وكيف قاد الماضي إلى الحاضر. هذه المقدمة

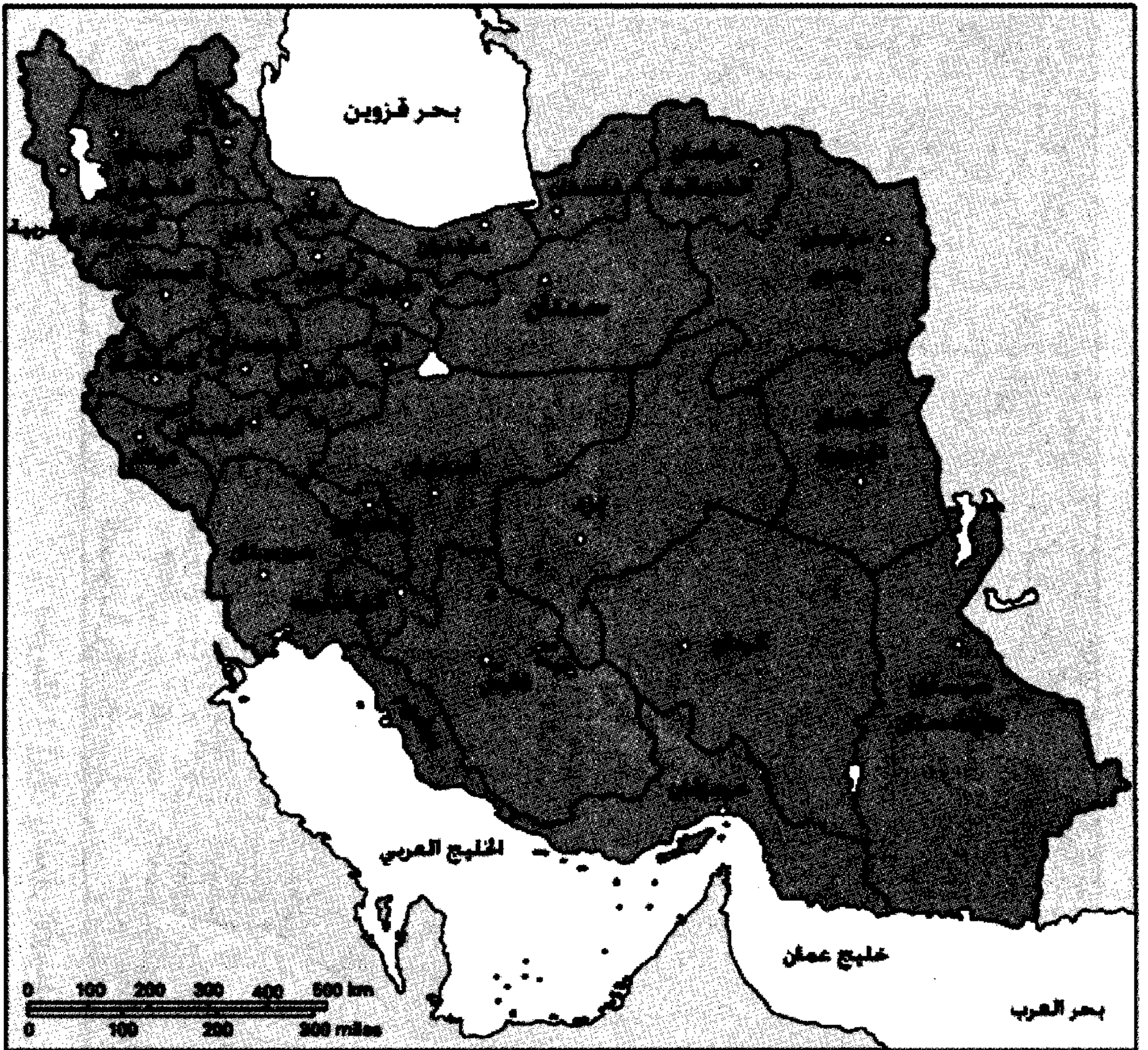
(*) إدوارد هاليت كار (1892 - 1982)، مؤرخ وصحافي إنجليزي ومنظر بارز في العلاقات الدولية، من أهم أعماله «تاريخ الاتحاد السوفييتي» (الذي يقع في 14 مجلدا)، وكتاب «ما هو التاريخ؟». [المحررة].

المنطقيــة يمكن أن توقعنا في مأزق واضح كان يقر به كار نفســه عن طيب خاطر. فلو انتهى النظام الإيراني أو حتى الدولة بكاملها في وقت نشر هذا الكتاب، فسيبدو واضحا أن المســار الكامل للكتاب كان خاطئا في فهمه وفي أحكامه. وعلى الرغم من هذا المأزق، فقد حســبت حساب المخاطر وعملت في ظل المقدمة المنطقية أنه إذا لم تقتحم المشــهد غوريلا تزن عشرة أطنان، فسوف تستمر الجمهورية الإسلامية في المســتقبل المنظور. وبالطبع، ففي الأجل الطويل كل الدول ســتموت. المرحلة التي أغطيها هنا هي القرن العشرون الطويل في إيران بدءا من أصول الثورة الدســتورية نهاية تســعينيات القرن التاســع عشر حتى توطيد دعائم الجمهورية الإســلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

وحيــث إن هــذا الكتاب ليس بحثا أساســيا موجها للمؤرخــين المختصين، فقد اســتغنيت عن المطبوعات الأكاديمية الثقيلة، واســتخدمت إشــارات قليلة في نهاية الكتاب لتشــير إلى المصادر التي اســتعنت منها باقتباسات مباشرة، ولدعم الروايات المتعارضة، أو للتوســع أكثر في النقاط التي تحتاج إلى مثل هذا التوسع. أما بالنسبة إلى القــراء الذين لديهم الاهتمام بتقصي موضوعــات معينة، فقد وضعت قائمة في نهاية الكتاب تضم أكثر الكتب أهمية وأحدثها من حيث تاريخ الصدور، أو المتاحة أكثر، وهي في أغلبيتها كتب باللغة الإنجليزية. ومن أجل النقل عن اللغة الفارســية، فقد عدلت النظام الذي طورته «المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط»، متخلصا من علامات الترقيم، وحينما أمكن ذلك، طبقت التهجئة المستخدمة في وسائل الإعلام الســائدة. لذلك، اســتخدمت كلمة طهران على سبيل المثال بدلا من تيهران، وناصر بدلا من ناصير، ومشــهد بدلا من مشــهاد، وخوميني بدلا من خومينئي، وخامينئي بدلا من خاميني.

وأود أن أشكر كلية باروك، وخصوصا قسم التاريخ، على توفير الوقت لي لكتابة هــذا الكتاب. كما أود شــكر مارغولــد أكلاند على دعوتي لتولي هــذه المهمة وعلى توجيهها لمخطوط هذا الكتاب خلال العملية كلها، منذ البداية حتى النشر. وأعبر عن شــكري أيضا لأيمي هاكيت على الجهد التحريري ولهيلين ووترهاوس على المساعدة في عملية النشر. وبكل تأكيد، فإنني أعد مسؤولا مسؤولية تامة عن الأخطاء والآراء الموجودة في هذا الكتاب.

الخريطة 1: إيران والشرق الأوسط



الخريطة 2: محافظات إيران

مقدمة

«أظهر الإيرانيون وعيا قوميا يبدو سابقا بكثير على العصر الحديث»

المؤلف

«الماضي يعد بلدا أجنبيا».

دايفيد لوينثال

دخلت إيران إلى القرن العشرين بالثور والمحراث الخشبي، وخرجت منه بمعامل للصلب، وبواحد من أعلى معدلات حوادث السيارات في العالم، وببرنامج نووي يثير ذعر الكثيرين. ويحكي هذا الكتاب التحول الدراماتيكي الذي حدث في إيران القرن العشرين. وحيث كان المحرك الرئيسي لهذا التحول هو الحكومة المركزية، فإن الكتاب يركز على الدولة، كيف خلقت وكيف توسعت، وكيف كان لتوسعها هذا عواقب عميقة الأثر ليس فقط على السياسة والاقتصاد، لكن أيضا على البيئة والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك، على المجتمع الواسع. وكان بعض هذه العواقب والآثار مقصودا، بينما كانت هناك عواقب أخرى، خاصة

حركات الاحتجاج والثورات السياسية، غير مقصودة بالطبع. وربما يبدو هذا الكتاب غريبا إلى حد ما، بل ربما يبدو حتى ماكرا بالنسبة إلى هؤلاء المقتنعين بأن الدولة بطبيعتها جزء من المشكلة، وليست حلا للمعضلات المعاصرة. وحيث إن هذا الكتاب هو عن التحولات الرئيسية، ولما كانت هذه التحولات استحدثت في إيران من قبل الحكومة المركزية، فقد تم التركيز على هذه الحكومة المركزية، آملا عدم الوقوع في الوقت ذاته في المأزق الهيغلي - الرانكاني(*) الذاهب إلى تمجيد وتعظيم الدولة.

وقد ظلت جغرافية وهوية إيران ثابتتين بشكل لافت للنظر خلال جميع التغيرات. فالإيرانيون اليوم يعيشون إلى حد كبير داخل الحدود نفسها التي عاش داخلها أجدادهم الأوائل. والإقليم - الذي يعد ثلاثة أمثال حجم فرنسا، وستة أمثال حجم المملكة المتحدة - يحده من الجنوب الخليج العربي(**)، ومن الشرق صحراء وجبال خراسان، وسيستان، وبلوشستان، ويحده من الغرب شط العرب، وأهوار العراق، والجبال الكردية، بينما يحده من الشمال نهر آراس الذي ينبع من جبل أرارات وبحر قزوين، وكذلك نهر أترك الذي يمتد من حوض بحر قزوين حتى آسيا الوسطى. ويفتقر نحو ثلاثة أخماس البلاد، خاصة السهول الوسطى، إلى مياه الأمطار التي يمكنها تدعيم الزراعة المستديمة. ويقتصر اعتماد الزراعة على الأمطار في أذربيجان، وكردستان، وساحل بحر قزوين، وعلى الأراضي المروية في قرى وواحات مبعثرة على امتداد البلاد، خصوصا عند مواطئ أقدام سلاسل الجبال.

مثل كل الهويات الوطنية، تعد هوية إيران منصهرة ومتنازعا عليها. وعلى أي حال، فربط إيران بإيران زامن (أرض إيران) وإيران شاهر (وطن إيران) ظل ثابتا بشكل لافت. ينسب الإيرانيون أنفسهم إلى كل من الإسلام الشيعي وتاريخهم ما قبل الإسلام، خصوصا الساساني، والإخميني، والبارثيني. وتعد الأسماء التي يختارها الآباء لأولادهم دليلا حيا على ذلك: من التشيع تأتي أسماء مثل: علي، مهدي، رضا، حسين، حسن وفاطمة، ومن إيران القديمة، ومن خلال الشاعر الفردوسي وملحمته الشاهنامة (كتاب الملوك)، تأتي أسماء مثل إسفنديار، إسكندر، رستم، سهراب، أردشير، كاوه، بهرام وأتوسا.

(*) نسبة إلى الفيلسوفين الألمانيين هيغل (1770 – 1831) ورانكه (1795 – 1886). [المحررة].

(**) يرد في الكتاب الأصلي مسمى «الخليج الفارسي» ونترجمها في السلسلة «الخليج العربي»، الاسم المعتمد رسميا في دولة الكويت.

ومازالــت هذه الملحمــة التي يبلغ عمرها عشرة قرون تقرأ بشــكل واســع في العصر الحديــث. وعلى الرغم من أن الهوية الوطنية تعتبر اختراعا حديثا، تشــير الشــاهنامة إلى إيران بالاســم أكثر من ألف مرة، ويمكن اعتبار هذه الملحمة تاريخا أســطوريا للأمة الإيرانية. وقد أظهر الإيرانيون - كما هي الحال لدى بعض شــعوب الشرق الأوســط - وعيا قوميا يبدو ســابقا بكثير على العصر الحديث. وبطبيعة الحال، فإن كيفية التعبير عن هذا الوعي ومن الذي طوره لم تكن دائما أمورا ثابتة.

وعــلى الرغم من الاســتمرارية، فقد حمل القرن العــشرون تغييرات عميقة في كل جانب من جوانب الحياة الإيرانية تقريبا. فعند بداية القرن، كان عدد السكان الإجمالي أقــل مــن 12 مليونا - 60 في المائــة منهم قرويون، 25 - 30 في المائــة بدو رحل، وأقل مــن 15 في المائة يســكنون الحــضر[1]. وكانت طهران مدينة متوســطة الحجم يقطنها نحو 200 ألف نســمة. كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ربما أقل من ثلاثين عاما، وكان معدل وفيات الأطفال أكثر من 500 لكل ألف مولود. ومع نهاية القرن، بلغ عدد السكان 69 مليون نسمة. وتقلص عدد البدو الرحل إلى أقل من 3 في المائة، ونما القطاع الحضري ليبلغ أكثر من 66 في المائة. تحولت طهران إلى عاصمة مليونية يقطنها أكثر من 6.5 مليون نســمة. وبلغ متوســط العمر المتوقع عند الميلاد سبعين عاما؛ وهبط معدل وفيات الأطفال إلى 28 في الألف. وعند بداية القرن، كان معدل معرفة القراءة والكتابة نحو 5 في المائة - مقتصرا على المعاهد الدينية، ومدارس القرآن، ومؤسســات الجماعات التبشــيرية. وكان أقل من 50 في المائة من الســكان يفهمون الفارســية - بينما يتحدث الآخرون الكردية، العربية، الغيلكية، المازاندرانية، البلوشــية، اللورية[*]، ولهجات تركية مثل الأذرية، والتركمانية، والقشقائية[**]. تنوعت أشكال الترفيه العام من استعراضات رياضيــة تتم فيما يســمى بالزورخانــات[***] المحلية (القاعات الرياضية)، وإنشــاد الشاهنامة في المقاهي، والمواكب الملكية في الشوارع، وتنفيذ أحكام الإعدام في الميادين العامة؛ والأكثر أهمية مما ســبق، مواكب التطبير، والمسرحيات الحماسية، والاحتفالات النارية خلال شــهر المحرم المعظم. لكن، عنــد نهاية القرن، وصل معدل معرفة القراءة

(*) نسبة إلى غيلان ومازندران وبلوشستان ولورستان. [المحررة].

(**) نسبة إلى أذربيجان وتركمانستان وقبائل قشقاي التركمانية. [المحررة].

(***) الزورخانة، أي بيت القوة، وهي نوادي للتدريب على المصارعة الشعبية. [المحررة].

والكتابـة إلى 84 في المائة؛ وكان نحو 1.6 مليون ملتحقين بمؤسسـات التعليم العالي، و19 مليونا آخرون مسجلين بالمدارس الابتدائية والثانوية. وأصبح أكثر من 85 في المائة من السكان يستطيعون التواصل بالفارسية على الرغم من استمرار نحو 50 في المائة في التحدث بـ «لغتهم الأم» في منازلهم. وأصبح الترفيه العام الآن يأتي في صورة مباريات كـرة القدم، الأفلام، الراديـو؛ والصحف والأكثر أهمية من كل ذلـك، شرائط الفيديو وأقراص الـ «دي في دي» والتلفزيون، وتقريبا فإن كل عائلات الحضر ونحو ثلاثة أرباع العائلات الريفية لديهم أجهزة تلفزيون.

وظهرت الأنماط الحديثة في السفر عند بواكير القرن العشرين - كان إجمالي طول الطرق الممهدة والسكك الحديدية أقل من 340 كيلومترا - ووفقا لأحد الدبلوماسيين الأجانـب، كانت البغال والجمال هي الوسـائل التقليديـة في الانتقال، حيث لم يكن هناك تقريبا «أي عربات ذات عجلات»[2]. وكان الشـاه هو المالك الوحيد لسـيارة في كل أنحاء إيران. وفي ظل الظروف الطيبة، كان المسـافرون في حاجة إلى نحو 17 يوما عـلى الأقل كي يقطعوا مسـافة 350 ميلا مـا بين طهران وتبريـز، و14 يوما، ليقطعوا مسافة 558 ميلا حتى مشهد، ونحو 37 يوما ليقطعوا مسافة 700 ميل حتى بوشهر. وكانـت مصابيح الغاز، والكهربـاء، والهواتف تعد من الكماليـات التي يمتلكها عدد محدود من عائلات طهران. وكتب أحد الزائرين الإنجليز مسـتعيدا حنينه إلى الماضي: «ليس هناك مدن في فارس، وكذلك لا توجد عشوائيات؛ وليست هناك صناعات تدار بالبخـار، لذلك لا يوجد ذلك الطغيان الميكانيكي الـذي يتلف الدماغ، ويميت القلب، ويرهـق الأبـدان والعقول بوتيرته الرتيبـة. لا غاز ولا كهرباء، لكن أليسـت مصابيح الزيت أكثر سـحرا؟»[3]. وعند نهايـة القرن، كان البلد مندمجـا في الاقتصاد القومي مـن خلال الطرق، ونظام الكهرباء، وشـبكة الغاز. توافرت الميـاه الجارية، والكهرباء والثلاجات في العديد من المنازل - والمزارع أيضا - ولدى البلد الآن عشرة آلاف كيلومتر من السـكك الحديدية، و59 ألف كيلومتر من الطرق الممهدة، و2.9 مليون سـيارة - معظمها جُمعِّت محليا. والمسـافرون من طهران يمكنهـم الآن بلوغ عواصم الأقاليم خلال ساعات بالسيارة أو القطار - بالإضافة إلى الطائرات.

وقد حمل القرن كذلك تغييرات عميقة في المخاوف اليومية لدى الإيرانيين. فعنـد بداية القرن، تمثلت المخاطر الدائمة لدى الرجل العادي في السرقات على

طرق السفر، وقطاع الطرق القبليين، والحيوانات البرية، والجن، وعين الحسود، والقطط السوداء التي تعبر أمام أي شخص، والمجاعة، والأوبئة والأمراض خاصة الملاريا، والدفتريا، الدوسنتاريا، السل، الجدري، الكوليرا، الزهري والإنفلونزا. وبنهاية القرن، استُبدلت بهذه المخاوف مخاوفُ أخرى تنتمي إلى العصر الحديث مثل البطالة، معاشات التقاعد، الإسكان، العجز عند الكبر، التلوث، حوادث السيارات والطائرات، المدارس المكتظة، والتنافس من أجل الالتحاق بالجامعات. لقد دخلت إيران حقا العالم الحديث. وإذا ما ذهب ريب فان وينكل(*) الإيراني إلى النوم في العام 1900 فسوف يكون من الصعب عليه جدا التعرف على بيئته إذا ما استيقظ في العام 2000.

والتغيير الأكثر بروزا، على كل حال، كان في بنية الدولة. ففي بداية القرن العشرين، كانت الدولة، فيما لو جاز أن نطلق عليها ذلك، تتكون فقط من الشاه وحاشيته الشخصية - وزرائه، وعائلته وميراثه العائلي. لم يحكم البلاد من خلال بيروقراطية وجيش دائم - اللذين كان يفتقر إلى كل منهما بشكل موجع - لكن من خلال الوجهاء المحليين مثل رؤساء القبائل، وملاك الأراضي، وكبار رجال الدين والتجار الأثرياء. وعند نهاية القرن، كانت الدولة تتخلل كل طبقة وإقليم في البلاد. فهناك عشرون وزارة عملاقة توظف أكثر من 850 ألف موظف مدني وتتحكم في أكثر من 60 في المائة من الاقتصاد القومي؛ ومؤسسات شبه حكومية تتحكم في 20 في المائة أخرى. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، تسيطر الدولة على قوة عسكرية تتكون من أكثر من نصف مليون رجل. ومن بين الوجهاء الذين ساعدوا في حكم المقاطعات لقرون، لم يبق سوى كبار رجال الدين. توسعت الدولة إلى حد كبير بحيث يطلق عليها البعض لفظ الدولة «الشمولية». لكن، وبغض النظر عما إذا كانت شمولية أم لا، فإن الدولة قد نمت بقفزات واسعة إلى حد أنها الآن تتحكم في وسائل العنف المنظم وجهاز منظم لجمع الضرائب، وإقامة العدل وتوزيع الخدمات الاجتماعية. ومثل هذه الدولة لم تكن موجودة أبدا في إيران. فعلى مدى قرون عدة، كانت كلمة «الدولة» تعني الحكومة الملكية، بينما هي الآن تعني الدولة بكل ما تعنيه الكلمة في سياقها الحديث من معان.

(*) بطل قصة قصيرة للأمريكي واشنطن إرفنغ نشرت العام 1819، وهي قصة مشابهة لقصة أهل الكهف. [المترجم].

هناك تغييرات لغوية يمكن رؤيتها في مجالات أخرى. ففي نهاية القرن التاسع عشر، حكم الشاه ناصر الدين باعتباره ملك الملوك (شاهنشاه)، والملك الحارس (بادشاه)، والخاقان، وظل الله على الأرض. وكانت الحاشية تهتف له باعتباره وعاء العدل، والحكم الأعلى، وقائد العقيدة، وحامي الرعية ومحور الكون. ولم تكن الدولة سوى امتداد لشخصه الملكي؛ وكان شخصه الملكي وكما هو التقليد في جميع أرجاء العالم، يتمتع بالسيادة. ومع نهاية القرن العشرين، حكم آية الله روح الله الخميني بمسميات مبتكرة مثل قائد الثورة، قائد المستضعفين ومؤسس الجمهورية الإسلامية. لم تدَّع «جمهوريته» الحديث بالنيابة عن إيران والشيعة فقط، لكن أيضا عن «الجماهير الثورية» و«مستضعفي العالم» - وهي مصطلحات يستحيل تصورها في القرون السابقة.

وقد تغيرت اللغة السياسية بعدة طرق أخرى. ففي بداية القرن، كانت الكلمات الرئيسية في القاموس السياسي هي الاستبداد، السلطنة، والنبلاء (الأشراف)، والأعيان، وملاك الأراضي (الأرباب)، والرعايا، والعشيرة - ومصطلح مثل العشيرة يعد الآن غير مألوف لسكان حضر إيران المعاصرة، بالضبط كما أصبح غير مألوف بالنسبة إلى الأسكتلندي الآن مقارنة بذلك الذي عاش في لندن الفيكتورية. ومع نهاية القرن، كانت المصطلحات الرئيسية هي الديموقراطية، التعددية، التحديث، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، والمشاركة الشعبية، ومصطلح جديد: المواطنة. وبكلمات أخرى، فإن المواطنين الإيرانيين العاديين لا يعتبرون أنفسهم الآن مجرد رعايا لحاكم بل مواطنين كاملي الحقوق، وبغض النظر عن النوع ذكرا أو أنثى، بحقوق لا يمكن إنكارها للمشاركة في السياسة الوطنية. لذا، فمن غير المدهش معرفة أن أكثر من 70 في المائة من المواطنين البالغين في تسعينيات القرن العشرين يشاركون بانتظام في الانتخابات الوطنية.

وقد حمل القرن أيضا تحويلا لمعاني كل من الإيرانية (القومية) والتشيع - وهما الخيطان المتضافران اللذان ساعدا على خلق الوعي الوطني - فعلى مدار عدة قرون، كانت الحكمة التقليدية تنظر إلى الشاهنامة كمصدر لشرعية الملكية، ورابطة بين التاج واللغة الفارسية، ومقرظة الإنجازات الملحمية ليس فقط لإيران ولكن أيضا للأسر الحاكمة الفارسية القديمة. وكانت الشاهنامة، بكلمات أخرى، دليلا ملحميا على أن هوية إيران لا تنفصل عن مؤسسات الملكية، فمن دون شاه ليست هناك إيران. لكن حينما وصلنا إلى ثورة العام 1979، جادل الكثيرون بأن الملحمة لم تكتب لتقريظ الشاهات، لكن

للتنديـــد بهم حيث إن أبطال الملحمة يأتـــون من خارج دوائر العائلة المالكة ومعظم الملـــوك صُوروا على أنهم فاســـدون، وطغاة وأشرار. بل جـــادل أحد الكُتاب بأن كتاب الملوك كان ينبغي عنونتـــه «كتاب الثورة»[4]. وجادل بعد كل هذا، بأن بطل الملحمة الرئيسي كان كاوه الحداد الذي رفع راية الثورة ضد الشاه الطاغية.

كانـــت التغييرات في التشـــيع أكثر دراماتيكيـــة. ففي الماضي، كان التشـــيع ميالا إلى معتقـــدات تعـــد بالإجمال محافظة، مســـالمة، ليس لها شـــأن بالسياســـة. وكانت الاهتمامات أقل بهذا العالم مقارنة بالعالم الآخر، وبالروح، وبأمور الســـلوك الشخصي والأخلاق. وكان الحدث الأكثر قدســـية في التواريخ المقدســـة - وهو عاشـــوراء في شهر المحـــرم - للاحتفال باليوم الذي ذهب فيه الإمام الحســـين في العام 680 ميلادية، عن طيب خاطر، وعلى الرغم من علمه بما ســـيحدث، لكي يستشـــهد في معركة كربلاء من أجل تحقيق المشـــيئة الإلهية. ويحيي الشيعة ذكرى كربلاء، وعاشوراء، ومحرم إلى حد كبير بالطريقة نفســـها التي يحتفل بها المسيحيون الكاثوليك بجمعة الآلام عند جبل الجلجثة. وما هو أكثر من ذلك، أنه منذ العام 1501، حينما ثبت الصفويون التشـــيع باعتباره الديانة الرســـمية في إيـــران، عملوا هم وخلفاؤهم مـــن بعدهم، بما في ذلك مملكة القاجار، بشـــكل منظم على اســـتخدام شهر المحرم لســـد الفجوة بينهم وبين رعاياهـــم، ولتمتين الرابطة بين رعاياهم في مواجهة العالم الســـني - ضد العثمانيين في الغرب، والأوزبك في الشمال، والباشتون في الشرق.

لكن مع اندلاع ثورة العام 1979، تحول التشيع بشكل عنيف إلى مذهب مسيس بدرجة عالية، بحيث أصبح أشـــبه ما يكون بأيديولوجيا راديكالية وليس دينا محافظا ورعا. وأضحى تأويل الرســـالة المركزية لشـــهر المحرم الآن هو القتال من أجل العدل الاجتماعي والثورة السياسية. وكانت الشعارات المعلنة هي: «فلنجعل كل شهر محرم، وكل يوم عاشـــوراء، وكل مـــكان أرض كربلاء»[5]. ويدور الجـــدال الآن حول أن الإمام الحسين لم يكن قد ذهب إلى كربلاء لأن هذا هو قدره المحتوم، بل لأنه كان قد وصل إلى اســـتنتاج بأن «الظرف الموضوعي» يمده بفرصة طيبـــة لتنفيذ ثورة ناجحة[6]. بل وصفه البعـــض بأنه غيفارا عصره[7]. وكان من الصعب على المحافظين أن يســـتوعبوا مثل هذه الأفكار. وعلى الرغم من أن التشـــيع - مثله في ذلك مثل القومية الإيرانية - استمر باعتباره لغة الهوية، فقد تغير محتواه الحقيقي بشدة.

(الجدول - 1): إحصاءات حيوية

	1900 - 1906	2000 - 2006
إجمالي عدد السكان	12 مليونا	69 مليونا
سكان الحضر (في المائة من إجمالي السكان)	20 في المائة	66 في المائة
السكان البدو (في المائة من إجمالي السكان)	25 - 30 في المائة	3 في المائة
طهران	200 ألف نسمة	6.5 مليون
العمر المتوقع عند الميلاد	30 سنة	70 سنة
وفيات الأطفال (لكل ألف)	500	30
معرفة القراءة والكتابة (فوق ستة أعوام)	5 في المائة	84 في المائة
وزراء الحكومة	4 (9)	25 (21)
المقاطعات	8	30
الإنفاق الحكومي	8.2 مليون دولار	40 مليار دولار
الموظفون المدنيون		850 ألفا
القوات المسلحة	7 آلاف	508 آلاف
المقيدون في مدارس الدولة	2000	19 مليونا
المقيدون في الجامعات	0	1.7 مليون
الطرقات الممهدة	325 كلم	94100 كلم
عدد السيارات	1	2.9 مليون
طول السكك الحديدية	12 كلم	10 آلاف كلم
إنتاج الكهرباء	0	129 مليار كيلووات/ ساعة
التلفونات	0	15 مليونا
الراديو	غير متاح	18 مليونا
التلفزيون	غير متاح	5 ملايين
دور السينما العامة	غير متاح	311
عدد مستخدمي الإنترنت	غير متاح	4.3 مليون
توزيع الجرائد اليومية	10 آلاف	2 مليون
عدد عناوين الكتب الجديدة المنشورة		23300
المكتبات العامة	3	1502

يقـدم هذا الكتاب مسـحا عاما لإيـران القرن العشرين. ويحـاول أن يفسر كيف وصلنا إلى الحاضر من القرن التاسـع عشر. ويصف الكتاب، من جهة، كيف أن تشـكيل الدولـة المركزية قد فـرض ضغوطا على المجتمع؛ ومـن جهة أخرى، يصف الكتاب كيف غيرت الضغوط الاجتماعية الدولة - خاصة مع اندلاع ثورتين دراماتيكيتين . وبينما كسـبت الدولة قوة متزايـدة إزاء المجتمع، فإنها هي ذاتها أصبحـت أكثر اختلافا، مع امتلاك الجماعات السياسـية المختلفة لروابط خاصة مع مجموعـات اجتماعية معينة. وينظر الكتاب أيضـا إلى الديناميات الحميمة والمعقـدة بين الاقتصاد والتغير الاجتماعي وبين التغـير الاجتماعي والثقافي، وبين التغير الثقافي والسياسي - كما تعكسه الأيديولوجيا الرسمية للدولة وكذلك الثقافة السياسـية للمجتمع الأوسـع. وبحس فيبري(*)، يحكي هـذا الكتاب كيف حلت الدولـة البيروقراطيـة محل الحكم الوراثي - وهي الدولـة التي يحكم فيها المركز الأطراف. وقد أفسـح الحكـم العائـلي في البداية المجال للحكـم الملكي الفردي المطلق، ثم لاحقا للبيروقراطية الحديثة، حيث يدعي المواطن بشكل ملغز امتلاكه حقوقـا غير قابلة للتـصرف. وبالحس التونيزي(**)، فـإن الكتاب يصف التحول مـن المجتمعات الصغيرة المتقابلة وجها لوجـه (Gemeinschaft) التي يحكمها التقليد، والعادة والقرابة إلى الدولة القومية (Gesellschaft) التي تحكمها القوى غير الشـخصية للبيروقراطية، والسوق، والإنتاج الصناعي. وبالحس الماركسي، فإن الكتاب يقتفي أثر التحول من الإقطاع إلى رأسمالية الدولة، من إقليم جغرافي غير مترابط بإحكام تميزه نقاط لقرى معزولة وعشائر قبلية إلى اقتصاد حضري مندمج حيث تتنافس الطبقات لحيازة القوة داخل الدولة. ولم تعد الدولة هوية منفصلة في ذاتهـا ترفـرف على المجتمع، بـل أضحت هوية ضخمة متورطـة في المجتمع. وبالحس البرودولي(***)، فإن الكتاب يكشـف عـن التحولات العميقة والحركة البطيئة التي حدثت في الذهنية الشعبية، وكذلك الشرارات، و«الألعاب النارية»،

(*) نسبة إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 – 1920).

(**) نسبة إلى عالم الاجتماع فرديناند تونيز (1855 – 1936).

(***) نسبة إلى المؤرخ الفرنسي بروديل (1902 – 1985).

(****) نسبة إلى الفرنسي ميشيل فوكو (1926 - 1984).

التي أضاءت سـطح الأحداث السياسـية. وبالحس الفوكوي(****)، فإن الكتاب يحـكي كيف خلقـت «الخطابات» الحديثـة نزاعا بين القديـم والجديد، وبذلك حولت بشـكل دراماتيكي كلا من المذهب الشيعي والقومية الإيرانية. وباختصار، فـإن الكتاب يهدف إلى تحقيق هدف إيريك هوبسـباوم مـن عرض ليس فقط التاريخ السياسي أو التاريخ الاجتماعي، لكن تاريخ المجتمع كله[8].

I

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع تحت حكم القاجار

حُكمت الملكيات المعروفة للإنسان بواحدة من طريقتين: إما عن طريق أمير وخادميه، والذين، باعتبارهم وزراء بفضله وبإذنه، يساعدون في حكم المملكة؛ أو عن طريق الأمير والبارونات، الذين يحتفظون بمراكزهم ليس بفضل الحاكم، بل بسبب عراقة الدم. ومثل هؤلاء البارونات لهم دول ورعايا خاصون بهم، رعايا يدركون أن هؤلاء هم سادتهم، وأنهم بشكل طبيعي مرتبطون بهم. وفي مثل هذه الدول التي يحكمها الأمير وخادموه، يمتلك الأمير سلطة أكبر، وذلك لأنه لا يوجد شخص في الدولة يعد أعلى منزلة منه، حيث يُطاع الآخرون باعتبارهم مجرد وزراء ورسميين مكلفين من قِبل الأمير، ولا أحد يكن لهم مشاعر خاصة. وتعد كل من تركيا وملك فرنسا مثلين لنوعي الحكومة في وقتنا الراهن.

نيكولو دي مكيافيلي، الأمير

«حكم القاجار إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، خصوصا الاختلافات العشائرية والقبلية والعرقية والإقليمية والطائفية..»

المؤلف

الدولة القاجارية

مال أوروبيو القرن التاسع عشر إلى تصوير القاجار باعتبارهم «مستبدين شرقيين» نمطيين.

بيد أن استبدادهم وجد بشكل رئيسي في حقل الواقع الافتراضي. نظريا، ربما كان للشاه حق ادعاء احتكار وسائل العنف، والإدارة، والضرائب والقضاء. وكانت كلمته قانونا. يعين ويعزل المسؤولين الرسميين- من وزراء البلاط، حكام الأقاليم، وزعماء القبائل، نزولا إلى رؤساء القرى والحرس. وهو يصنع ويحطم الأعيان، ويمنح ويسحب الألقاب والمزايا. كما أنه يدعي ملكيته لكل الأملاك، ويعامل البلد على أنها تركته الخاصة. وبعد أن استكشف اللورد كرزون البلد بنفسه واستخدم بحرية أرشيفات المكتب الهندي، وضع كتابه البارز «فارس والمسألة الفارسية» الذي ذهب فيه إلى أن الشاه هو «محور الماكينة الكاملة للحياة العامة» وأنه يدمج في شخصه «الوظائف التشريعية، والتنفيذية، والقضائية للحكومة»[1]. لكن في الواقع، كانت قوة الشاه محدودة جدا - محدودة مع الافتقار إلى كل من بيروقراطية الدولة والجيش الدائم. وكانت قوته الحقيقية لا تبعد عن عاصمته. بل أكثر من هذا، لم يكن لسلطته وزن يذكر على المستوى المحلي إلا بدعم من الأعيان الإقليميين. و«القاجار» على حد تعبير دراسة حديثة، «كان لديهم قليل من المؤسسات الحكومية التي تستحق بالفعل هذا الاسم» ولم يكن لديهم سوى خيار «الاعتماد على الأعيان المحليين في التعامل مع رعاياهم»[2]. وحسب مخطط مكيافيلي، يتشابه الشاه مع الملك الفرنسي أكثر من مشابهته للسلطان العثماني.

والقاجار، وهم اتحاد قبلي بلسان تركي، غزوا البلد جزءا بعد الآخر خلال الفترة من ثمانينيات إلى تسعينيات القرن الثامن عشر، فأقاموا عاصمتهم في طهران في العام 1786، وأسسوا حكم سلالتهم في العام 1796، وواصلوا حكمهم لأكثر من قرن. وقد ترأسوا المركز من خلال وزراء، وحاشية، وأمراء، ومحاسبين ونبلاء مع ألقاب وعناوين مثل السلطنة (تعبر عن المملكة) والدولة (تعبر عن الحكومة) والمملكة. لكنهم حكموا بقية البلد من خلال الأعيان المحليين، والخانات (زعماء القبائل)، والأرباب (ملاك الأراضي)، والتجار (التجار الأغنياء)، والمجتهدين (القادة الدينيين). واحتفظ هؤلاء الوجهاء بمصادرهم الخاصة للقوة المحلية. حتى بعد نحو نصف قرن من المحاولات الفاترة لبناء مؤسسات دولة، أنهى ناصر الدين شاه حكمه الطويل في العام 1896 تاركا خلفه مجرد هيكل عظمي لحكومة مركزية. ولم يزد هذا على تسعة كيانات صغيرة - دواوين من دون بيروقراطيين - خمس وزارات (الداخلية، التجارة، التعليم والأوقاف، الأشغال

العامة والفنون الجميلة، والبريد والتلغراف) تعد جديدة وموجودة فقط على الورق. أما الكيانات الأربعة الأخرى (الحربية، المالية، العدل، والشؤون الخارجية) فقد كانت عتيقة لكنها افتقرت إلى هيئات العاملين بأجر منتظم، والأقسام الإقليمية، بل وللملفات الدائمة، أي أنها كانت وزارات بالاسم فقط.

كان يتم اختيار الوزراء من بين عدد ضئيل من البشر من عائلات الكتبة الذين احتفظوا بالمناصب نفسها منذ الأيام الأولى لحكم القاجار - بل احتفظ بعضهم بهذه الوظائف حتى منذ أيام حكم الصفويين في القرن السابع عشر[3]. وقد عامل هؤلاء الوزراء الوثائق الحكومية على أنها أوراق خاصة؛ وحيث لم تكن الملكية تدفع لهم بشكل منتظم، فقد تعاملوا مع مناصبهم باعتبارها أصولا يمكن شراؤها وبيعها لأعضاء آخرين من عائلات الكتبة الأخرى. ولتعزيز إدراكهم وحسهم بهوية موحدة، أصدر ناصر الدين شاه مرسوما يقضي بأنه ينبغي على «رجال القلم» ارتداء الكُلاه - وهي قلنسوة مستديرة ذات حواف رمادية. ومع نهاية القرن، كان يمكن تمييزهم بسهولة عن العلماء (رجال الدين)، والسادة (أحفاد النبي)، والتجار، والحجاج (هؤلاء الذين حجوا إلى مكة) والذين كانوا يرتدون عمائم بيضاء، وسوداء، وخضراء. وكانت الكُلاه متميزة أيضا عن الطربوش الأحمر الذي يرتديه الرسميون في الإمبراطورية العثمانية المنافسة. ويحمل هذا المصطلح، «رجال القلم»، مضمونا أكبر. فقد أتى من الزرادشتية القديمة والفكر اليوناني عبر نوع أدبي فارسي يدعى «مرايا الأمراء»(*). وهذا النوع الأدبي يقسم السكان إلى أربع طبقات، تمثل كل منها العناصر الأربعة الرئيسية في الطبيعة وكذلك «العناصر» الأربعة في الجسم البشري. مثل «رجال القلم» الهواء؛ «ورجال السيف»، المحاربون النار؛ ومثل «رجال الزراعة»، الأرض. ويصور الأمير كطبيب مهمته الرئيسية الحفاظ على توازن صحي بين العناصر الأربعة في الجسم الإنساني. وفي الحقيقة، يعني «العدل» الحفاظ على صحة متوازنة[4].

تشكلت هيئة وزارة المالية، أقدم وأكثر الوزارات أهمية من بين الوزارات الأربع، في المركز وفي عواصم المقاطعات من المستوفين (المحاسبين) والكتبة المتوارثين. تناقلت عائلة مستوفي الممالك - تعود أصولهم إلى الصفويين- المكتب المركزي من

(*) للمزيد حول «مرايا الأمراء»، أو ما يعرف بـ«الآداب السلطانية»، انظر العدد 324 من سلسلة عالم المعرفة، «الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي»، تأليف د. عزالدين العلام. [المحررة].

الأب للابن خلال القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين. بينما ساعدت عائـلات موظفي الدواوين- أتى معظمهم إما من إقليم آشـتيان في وسـط إيران أو من منطقة نور في مازندران- الحكام الرئيسـيين في جمـع الضرائب. ويأتي مصطلح «المسـتوفي» من كلمة إيفاء واسـتيفاء التي تعني «جامـع المدفوعات الحكومية». ومـن أجل أغراض الضرائب، قُسـم البلد إلى 38 إقليـما - وبحلول العقد الأول من القرن العشرين خُفضت إلى 18 إقليما. وكل إقليم تتم «المزايدة» عليه في يوم النيروز (يوم رأس السنة)، والمزايد الأنجح - غالبا ما يكون عينا من الأعيان يقدم أكبر منحة - يتلقى فرمانا ملكيا (مرسـوما) مع ثوب ملكي تجعل منه حاكما محليا لعام مقبل. وبهذا، فإنه يحتفظ بالإقطاعة لجمع المالية (ضريبة الأرض) - وهي المصدر الأساسي لإيـرادات الحكومة المركزيـة. وكانت الإقطاعة هي ضريبـة الأرض، وأحيانا الأرض نفسـها. وهؤلاء الحكام الذين يحتفظون بالإقطاعات عليهم أن يعملوا بشكل وثيق مع كل من المسـتوفي، الذي يتحقق من العائدات والـذي لديه تقديرات للضرائب من الأجيال السـابقة، وكذلك العمل مع الأعيان المحليين الذين يمكنهم منع الجمع الفعلي للضرائب. واستمر المستوفي أيضا في إدارة أراضي الدولة وأراضي التاج الآخذة في التقلص. ووفقا لكلمات أحد المؤرخين، «حتى العام 1923 اسـتمرت الحكومة في توكيل جمع الضرائب ببسـاطة بسبب افتقارها إلى الجهاز الإداري لجمعها»[5]. وقد تمت الاستعانة بالأمريكي مورغان شوستر لإعادة تنظيم وزارة المالية في العام 1910، الذي حاول شرح النظام المعقد للمستوفي بأسلوب متعال، وإن كان مفيدا[6]:

> ولم يكن هناك أبدا في فارس سجل ضرائب أو «كتاب يوم الحساب» ليعطي مسـحا كامـلا، حتى وإن كان غير دقيـق إلى حد ما، لمصادر الإيـراد المحلي التي يمكن للحكومة أن تعتمد عليها. قُسمت فارس إلى نحو سبعة عشر أو ثمانية عشر إقليما ضريبيا من أجل أغراض جمع الضريبة، ويحتوي كل إقليم على مدينة كبيرة أو مركـز باعتبـاره مركزه الإداري... وبخلاف الفكرة غـير المحددة تماما في رؤوس بعض المسـتوفين الرئيسـيين، أو «المحاسـبين الحكومي»، في طهران حول النسبة التـي ينبغي جمعها مـن الطبقة الأولى داخل أحيـاء المقاطعة، لم تكن الحكومة المركزيـة تعـرف أي شيء عن مصادر الإيـراد التي ينبغي عليهـا جمعها... وكان لدى رئيس جامعي الضرائب ما يدعى كيتابتشا (الكتاب الصغير) المقاطعة، ولكل جامع من جامعي الضرائب المسـاعدين لديه الكيتابتشـا الخـاص بالحي الموكل

> إليـه جمع الضرائب منه. وهـذه الكتب الصغيرة كتبت بأسـلوب فارسي خاص، على أوراق صغيرة للغاية، وغير مجلدة، وغالبا ما كانت تحمل في الجيب، أو على الأقل يحتفظ بها ضمن الأغراض الشخصية لجامع الضرائب. وقد كتبت على هذا النحو لكي يكون من الصعب جدا، إن لم يكن مسـتحيلا، على أي فارسي عادي أن يفهـم ما فيها. كان في فـارس، وعلى مدى أجيال عديدة، طبقة خاصة من الرجال تعرف بالمسـتوفين. وتعد مهنة أو حرفة المستوفي، في العديد من الحالات، وراثية من الأب للابن. ويفهم هؤلاء الرجال الأسلوب الذي كتبت به الكيتابتشا، والنظام المعقد والمتشابك الذي يتم به تقدير وجمع الضرائب المحلية. وبصرف النظر عما إذا كان أحدهم جامع ضرائب رئيسـيا في مقاطعـة، أو جامعا لضرائب حي، فإن كلا منهما كان يعتبر الكيتابتشـا ملكية خاصة له، لا تنتمي بأي حال من الأحوال إلى الحكومة. فهو يستنكر أي محاولة من جانب أي شخص للدخول في التفاصيل والسعي إلى فهم كيفية اشتقاق الضرائب وما هي النسبة التي يحتفظ بها لنفسه منها... ومن الواضح، لهذا السبب، أن الحكومة المركزية لم يكن لديها سوى معرفة هزيلة للغاية سـواء حول مستوى الإيرادات التي من المقدر أن تحصل عليها، أو حول مدى عدالة أو عدم عدالة توزيع العبء الضريبي بين سكان فارس.

قدر كرزون أن العائدات الحكومية السـنوية لا تزيد على 52.4 مليون قران(*) (8.2 مليـون دولار) عند نهاية تسـعينيات القرن التاسـع عـشر-80 في المائة منها مـن ضرائـب الأرض. أما العشرون في المائـة الأخرى فتأتي من سـك العملة ونظام التلغراف[7]. وقد ذهب معظم الإنفاق الحكومي إلى البلاط - إسـطبلاته، وورشـه، وحراسـه، وخيالته، ومعاشـاته. كما ذهب الإنفاق أيضا إلى مخـازن حبوب الدولة والمسـاعدات المقدمة للقادة الدينيين والقبليين. ومن بـين الـ 43 مليون قران التي تشكل جملة الإنفاق، ذهب 18 مليونا للجيش، 8 ملايين لمعاشات التقاعد الحكومية، 3 ملايين لـ«البيت الملكي»، ونحو 5 ملايين أخرى للحرس الملكي، 2 مليون لمعاشـات النبـلاء، 1,5 مليون لرجال الدين والمحاسـبين، 600 ألـف للخانات (زعماء القبائل) القاجار، ومليون واحد لوزارة الخارجية. وتعد وزارة الخارجية وفقا لكرزون، الوزارة الوحيدة التي كان لديها هيئة عاملين بدوام كامل الوقت. وكان لدى الوزارة ممثلون

(*) قسـم القران إلى 20 شـاهي أو ألف دينـار، وكان عملة فارس في الفترة من 1825 إلى 1932 ليسـتبدل بعدها بالريال. [المحررة].

في إسـطنبول، لندن، باريس، برلين، فيينا، سـانت بطرسـبرغ، واشـنطن، أنتويرب، وبروكسـل. وكان لديها ممثلون أيضا في عواصم الأقاليم داخل إيران بشـكل أساسي من أجل مراقبة الحكام المحليين.

وقـد ادعت وزارة الحربيـة أن لديها قوة ضخمة يبلغ قوامها أكثر من 20 ألفا. وفي الحقيقـة، فإن الجيش النظامـي، وهو القوة الوحيدة ذات المظهـر المنظم التي يدفع لهـا مرتبـات لتوظيفها بدوام كامل، كان يبلغ عدده أقل من 8 آلاف، 5 آلاف في سـلاح المدفعية المزود بأربعة مدافع قديمة معروضة في ميدان طوبخانة(*)، الذي يعد سـاحة الاسـتعراض الرئيسـية في طهران، وألفان في لواء (القوزاق) الذي تم تشـكيله في العام 1879 لـكي يحل محل حرس القصر التقليـدي الذي يبلغ عدده أربعة آلاف من العبيد الجورجيين. وكان يقود هـؤلاء القوزاق ضباط روس؛ بينما أتى جنودها جزئيا من قبيلة شهسـوان وجزئيا مـن المهاجرين المتحدثـين بالتركية الذين فروا مـن الزحف الروسي إلى يريفـان. وقد تلقـى العديد منهم إقطاعات في منطقة سـفيد رود(**) الخصبة في مازنـدران مقابل خدمتهم في الجيـش[8]. وقد أُلحق نحـو 100 بختياري(***) بحرس القـصر يقودهـم ضابط هو ذاته خـان القبيلة الذي كان قد تزوج مـن عائلة القاجار وتلقـى إقطاعة في منطقة تشـهار محل خارج أصفهان. وكان للحكام الرئيسـيين، مثل الأمير ظل السلطان في أصفهان، حراسهم الخاصون بهم كذلك.

ويتكـون الجيش الذي يصل تعداده إلى 20 ألفا عـلى الورق في أغلبه من فرق عسـكرية قبلية يقودها ضباط من قادة عشـائرهم ذاتها[9]. وكانت تجهيزات هذه الفرق عبارة عن بنادق أكل عليها الدهر وشرب تُلقم عن طريق فوهتها وتم شراؤها عن طريق صفقة في سـبعينيات القرن التاسع عشر حينما تحولت القوات الأوروبية إلى البنادق الأحدث التي تُلقم من مؤخرتها. وكما لاحظ أحد المسافرين البريطانيين، «تشـكل القبائل كل القوة العسـكرية في المملكة فيما عـدا الجيش الدائم، والذي لا يزيد على كونه الحرس الشـخصي للشـاه وحكامه الأميريين»[10]. والأكثر من هذا أنـه مع نهاية القرن التاسـع عشر، زادت القبائل الرئيسـية من قوتها النسـبية في

(*) ميدان خميني حاليا. [المحررة].

(*) سفيد رود أي النهر الأبيض. [المحررة].

(*) البختياريون هم من القبائل الكردية الموجودة غرب إيران. [المحررة].

مواجهــة الحكومــة المركزية بحصولها على البنادق التي تُلقــم من مؤخرتها. ووفقا لروايات المســافرين البريطانيين، قام مهربو الأســلحة بعمليات سريعة ونشــطة في الخليج لتهريب البنادق إلى البختياريين، والقشــقائيين، والبوير أحمديين، والتركمان، والشهســوانيين، والعرب، والبلوش[11]. وكان بمقدور هذه القبائل، وهو ما كان محل اتفاق بشــكل عام، أن تلحق الهزيمة بالجيش النظامي[12]. وهو ما دفع ناصر الدين شاه إلى التحسر بقوله «ليس لدي جيش مناسب كما ولا عتاد حربيا يمكنني تقديمه لجيــش نظامي»[13]. وبالمثل، فقد لاحظ واحد من وزرائه، أمين الدولة، أن «الوارثين للعرش الإيراني لن يرفعوا رؤوسهم عالية ما لم يقوموا بتأسيس جيش مناسب»[14].

وكان لــوزارة العدل، على الرغــم من وجودها منذ العــام 1834، وجود ضئيل للغاية خارج طهران. فقد اســتعاد عبدالله مستوفي، وهو محاسب كبير، في مذكراته وبعبــارات يملؤها الحنــين للماضي كيــف كان المجتمع ذاته متكفلا بــإدارة أموره القضائيــة من دون تدخل من الحكومة المركزية[15]. وكان ينظم القضاء بين القبائل عن طريق زعماء العشائر، وبين المزارعين عن طريق الكتخدا (الرئيس)، وكبار السن في القرى، وملاك الأراضي؛ وبين الحرفيين والتجار عن طريق شــيوخ جماعاتهم. وفي المدن الرئيسية، كان النظام القضائي الرسمي مقسما بطريقة غامضة ما بين المحاكم الشرعيــة (الدينية) والعرفية. وكان يرأس المحاكــم الشرعية القاضي الشرعي، ولقبه شــيخ الإسلام وهو لقب يورث؛ بينما يرأس المحاكم العرفية حكيم تختاره الحكومة. وتتولى المحاكم الشرعية الأمور الشــخصية والمدنية؛ بينــما تتعامل المحاكم العرفية مع الجرائم ضد الدولة - ويمكن أن تشــتمل هذه الجرائم في المحاكم الشرعية على السرقة والسكر كما تشمل قطع الطريق، التحريض على الفتنة والعصيان، والهرطقة. وللمحاكــم العرفيــة أن تقيم حكمها بنــاء على الشريعة، الســوابق، المبرر، الدلائل الظرفية، وملاءمة الحكم للدولة، والعرف المحلي. وفي الواقع، يمكن أن يعني العرف العــادات كما يعني قانون الدولة. بل ســاوى كرزون بين العــرف و«القانون العام» الإنجليــزي. ونظريا، فإن الشــاه وممثليه المباشرين فقــط - الحكام الأميريين الذين يحــوزون الخنجــر الملكي - هم الذين كانت لديهم الســلطة للحكم بالإعدام. بينما عمليا، ترك معظم الأحكام القضائية، حتى تلك المتعلقة بالحياة والموت، للســلطات المحليــة. وأكثر من هذا، ظلت ميزانية وزارة العــدل ضئيلة للغاية لدرجة أنه حتى

عند نهاية القرن التاسـع عشر كانت الأقسـام في المقاطعات تعيش من بيع طوابع التوثيق لدى الكتاب العدليين[16].

لاحظ أحد الديبلوماسـيين البريطانيين أن القاجار كانوا راغبين في ترك معظم أمور القضاء للقضاة الشرعيين، وزعماء القبائل، ورؤسـاء القرى، وشـيوخ الجماعات ماداموا قـد احتفظوا نظريا بالسـلطة المطلقة المتعلقة بالحياة والمـوت[17]. ولم يكن هذا أمرا قليل الشـأن في بلد لم تملك الحكومة فيه سوى أدوات محدودة للسيطرة لكنها نصبت المشـانق المروعة في الأماكن العامـة. وطبقا لواحدة من اليوميـات التي تغطي الفترة بين 1873 و1904، فإن عاصمة مقاطعة شـيراز شـهدت تنفيـذ 82 حكما بالإعدام-48 بقطـع الرأس، 17 بالشـنق، 11 بتقطيعهم إلى أربعة أجزاء، 4 بالدفـن أحياء، 2 بنزع أحشـائهما. كما أجريت 118 عملية بتر للأعضاء: 41 بـترا للأصابع، 39 بترا للأقدام، 38 حالـة بترا للأذن؛ و110عمليات جلد، كانت 11 منها مهلكة. وتلاحظ اليوميات أن هذه الاسـتعراضات كانت مصممة من أجل ردع المجرمين وكذلك لاسـتعراض القوة الملكية للعامة - «خاصة لرجال القبائل البدو الميالين إلى نهب الريف»[18].

كانت الوزارات الأحدث بالقدر نفسه من التواضع. فوزارة الداخلية وظفت ضباطا نمساويين وإيطاليين في العام 1873 لتأسيس قوة شرطة في طهران. وبحلول العام 1900، كانت هذه القوة، التي تعرف باسـم النظامية، لا تزيد على 460 رجل شرطة. وأنفقت وزارة التعليم معظم مواردها المحدودة على ما عرف بدار الفنون (مأوى العلم)، وهي مدرسـة عليا أسست في العام 1852 لتدريب المسـتخدمين للجيش والوظائف المدنية. وكانت لديها تعليمات صريحة بأن يكون طلابها من «أبناء الأعيان، والنبلاء، والخانات، والعائلات الغنية». وبحلول العام 1900، كان بالمدرسـة 300 طالب. وقد اشـتكى أحد المعلمـين من أن تعليم «هـؤلاء الأولاد المدللين مثله مثل محاولة وضع نظام بين حفنة من حيوانات الصحراء المتوحشة»[19]. وقد استقدمت أغلبية المعلمين من فرنسا لمواجهة النفـوذ البريطاني والروسي. وقد اقتصرت وزارة التجارة على الإشراف على عدد قليل من الموانئ الموجودة على بحر قزوين والخليج. أما وزارة البريد والتلغراف فقد «امتلكتها» حتى العقد الأول من القرن العشرين عائلة مخبر الدولة - فقد كانت مسـؤولة شكليا عـن كل من نظام البريد الذي تأسـس في العام 1876 وخطـوط التلغراف التي مدها البريطانيون في العام 1856 لربط لندن ببومباي. وبحلول العام 1900 وسـعت خطوط

التلغـراف لتربط طهـران بكل عواصم المقاطعات. غير أن بعـض هذه الخطوط كانت تـدار عن طريـق شركة بريطانية توظـف الأرمن. ووفقا لإفادة ضابـط شرطة إيطالي: كانت «وزارات الحربية، والداخلية، والشـؤون الخارجية فقط هي التي لديها ما يحاكي أي تنظيـمات رسـمية. أما الوزارات الأخـرى فلم يكن لديها مقر دائـم، ولا موظفون منتظمـون، ولا ميزانية منتظمـة. وكان وزراء هذه الوزارات يتجولون في جميع الأنحاء مع خادميهم الذين يحملون أوراقهم»[20].

حدد كرزون ستة أشخاص باعتبارهم الأكثر نفوذا خلال الأعوام الأخيرة لحكم ناصر الدين شاه: مظفر الدين، ولي العهد، الذي حكم، وفقا للتقاليد، مقاطعة أذربيجان ذات الأهمية الإسـتراتيجية؛ وظل السلطان، ابن الشاه القوي، الذي حكم أصفهان كما حكم إلى جانبها في وقت ما مقاطعات فارس، وكردسـتان، وعربسـتان، ولورستان؛ ثم كامران ميرزا (نائب السـلطنة)، ابن الشـاه الثالث، حاكم طهران وكان شـكليا رئيسا للقوات المسـلحة باعتبـاره وزيرا للحربية وباعتباره أيضا القائد العـام (أمير كبير) - وكان أيضا متزوجا من ابنة حاكم المسـتقبل محمد علي شـاه؛ أمين السـلطان، وهو حفيد لعبد جورجي الذي سترتفع قامته لكي يصبح مستقبلا الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) وكذلك وزيـرا للمالية والداخلية وحاكما لموانئ الخليج العـربي؛ ثم أمين الدولة، وهو جورجي آخر يعد المنافس الرئيسي لأمين السـلطان؛ وأخيرا مشير الدولة، زوج أخت الشاه ووزير العـدل، الذي كان باعتباره مسـتوفيا ذا ميول ليبرالية، قد عمـل على تعليم أولاده في أوروبا وساعد على إقامة مدرسة العلوم السياسية في طهران[21]. وقد مارس أكبر أبنائه، الذي ورث لقبه، دورا رئيسيا في الثورة الدستورية.

أما بقية المناصب الوزارية فقد كان يتولاها: مخبر الدولة، وزير البريد والتلغراف، الـذي حمل أيضـا حقيبة وزارة التعليـم والأوقاف - وقد كان مرتبطا بالشـاه من خـلال المصاهرة؛ ثم عباس ميرزا، أكبر أشـقاء الشـاه، الذي كان وزيـرا للتجارة إلى جانـب كونه حاكما لقزوين. أما المقاطعة الرئيسـية الأخرى خراسـان، فقد حكمها ركـن الدولة - وهو شـقيق ملكي آخر. لم يكن هؤلاء الحـكام مؤتمنين على الخنجر الملكي فقط باعتباره رمزا للسلطة المطلقة لكن أيضا للتأكد من أن شون قمح الدولة بهـا مخزونات كافيـة لحالات الطوارئ. وعند اختيار ناصر الدين شـاه ابنه كحاكم لطهران، حذره من أنه إذا ابتليت العاصمة بأي نقص في الغذاء فإنه سيكون مسؤولا

شخصيا وسوف يضرب بالعصا على قدميه أمام الجميع ليرى العالم أنه «في مثل هذه القضايا الحيوية حتى ابن الشاه يمكن محاسبته»[22].

ومع افتقارهـم إلى بيروقراطية مركزية، اعتمد القاجـار على الوجهاء المحليين- زعماء القبائل، القادة الدينيين، كبار التجار، وكبار ملاك الأراضي. وفي معظم المحليات، سـواء كانت مدينة، قرية أو مناطق قبلية، تمتعت النخبة المحلية بمصادرها الخاصة مـن القوة وبروابطها مع القصر المركزي. وكان بعضهـم مرتبطا بالعائلة المالكة إما من خلال الدم أو الزواج. وقد عمل فتح علي شـاه، الحاكم القاجاري الثاني، بشـكل منتظـم على خلق روابط بينه وبـين العائلات في المقاطعات حيـث تزوج أكثر من ألـف زوجة وخلف وراءه بضع مئات من الأطفال[23]. وكان ناصر الدين شـاه أكثر تواضعا؛ حيث تزوج سبعين مرة فقط. وقد اعتاد الناس المزاح بالقول «إن كل إقليم في البلاد، تـم اجتياحه من قبل الجمال، والبراغيث، وأبناء الملوك (شـاهزاده)»[24]. كما أن الوجهاء المحليين أيضا اشتروا الألقاب، والمكاتب، والإقطاعات. وقد شكا أحد المسـتوفين من أن خلق نحو 200 لقب شرفي قد أغرق السوق وبنهاية القرن التاسع عشر كان بإمكان «أي أحد ادعاء أن لديه لقبا»[25].

يمكـن وصف هؤلاء الوجهاء باعتبارهم أرسـتقراطية مـلاك أراضٍ. وقد حصلوا على معظم دخلهم من الزراعة وعرفوا في اللغة الدارجة بكلمة أرباب (ملاك أراض) وعمـدة - ملـوك (ملاك أراض كبار). وقد حدد مهدي بامبـاد، في كتابه المكون من عدة أجزاء حول عصر القاجار، نحو 1283 شخصية بارزة. ومن بين هؤلاء، كان 771 (60 في المائة) موظفي دولة - رجال الحاشـية، مسـتوفين، كتبة؛ ومنهم 286 (23 في المائـة) أدباء ومثقفـون - تقريبا كلهم مرتبطون بالقـصر؛ و98 (8 في المائة) أمراء؛ و98 آخرون علماء دين؛ وكان 19 منهم (1 في المائة) تجارا[26]. وبينما لم يكن بامباد محـددا حول مواردهم المالية، فإنهم كلهم تقريبـا، بمن في ذلك علماء الدين، كانوا يستثمرون في الزراعة - إما باعتبارهم ملاكا لعزب كبيرة أو ملاكا جزئيا لقرى[27].

بالإضافة إلى ملكية الأرض، تمتع العلماء الكبار بسـلطة واسعة. فباعتبارهم مراجع للتقليد، كان لهم احترامهم كمرشـدين روحيين وقانونيـين. فقد كان الورعون والأتقياء يستشـيرونهم في الأمـور الأخلاقية والقانونيـة والدينية. وباعتبارهـم نوابا للإمام فقد تلقوا نوعين من الأعشـار - الخمس المعروف بـ«سهم الإمام» والزكاة الإسلامية العادية

المرصود للفقراء. وكانت المساهمات تأتي في معظمها من ملاك الأراضي، والتجار، وشيوخ الجماعات. وبصفتهم رؤساء للأوقاف، كان العلماء الكبار يشرفون على المساجد، والعتبات المقدسة، والمعاهد والحوزات الدينية، ومدارس القرآن. وهي أوقاف كانت تتكون في أغلبها من أراض زراعية وأراضٍ في الحضر. وباعتبارهم مجتهدين، كانوا يقومون بعملية التعليم في الحوزات الدينية، ويوزعون المنح الدراسية، ويساعدون في اختيار القضاة الشرعيين، وخطباء المساجد، وأئمة الصلاة، ومعلمي المدارس. باختصار، تمتع العلماء الشيعة، على النقيض من نظرائهم في العالم السني، بمصادرهم الخاصة من الدخل، وبذلك فقد كانوا أكثر استقلالا عن الحكومة المركزية.

ومن أجل محاولة معادلة ذلك النفوذ، أحاط القاجار أنفسهم بهالة دينية. فقد أعلنوا أنفسهم باعتبارهم حماة التشيع، المحافظين على القرآن، وأئمة المؤمنين، وحملة سيف الإمام علي. وقد قاموا بزيارات معلنة للعتبات المقدسة لدى الشيعة - مسجد الإمام الرضا في مشهد حيث من المفترض أن الإمام الثامن مدفون به؛ ولمسجد فاطمة في قم حيث قبر أخت الإمام الرضا؛ وأيضا للإمبراطورية العثمانية(*) لزيارة كربلاء حيث استشهد الإمام الحسين، وللنجف حيث دفن الإمام علي، ولسامراء حيث عاش الإمام الثاني عشر. وقاموا بطلاء القبة الكبيرة في مسجد سامراء بالذهب. وقاموا أيضا ببناء مشهد، التي تعني حرفيا «مكان الشهداء»، وذلك لمنافسة مكة والمدينة. وقد تولوا رعاية مراكز التعليم الديني في النجف، ومشهد، وأصفهان، وأسسوا المدرسة الفيضية في قم. ودفن القاجار ذويهم في مسجد الشاه عبد العظيم في ضواحي طهران الذي لم تكن شهرته أنه فقط يضم قبر أسلافهم بل أيضا ابن الإمام السابع. وقد بنوا أول خط سكك حديدية في البلد ليربط ما بين طهران ومسجد عبد العظيم. وبالطبع، فقد استمروا في اختيار أعضاء من العلماء لكي يكونوا قضاة، وشيوخ الإسلام، وأئمة الجمعة. وكان إمام جمعة طهران متزوجا من العائلة المالكة. وقد ادعى صامويل بنجامين، أول ممثل رسمي لأمريكا في طهران، وإن بكلمات تتضمن بعض المبالغة، أن المجتهد الأعلى مقاما في طهران كان قويا لدرجة أنه – حتى وإن كان يمتطي بغلا ولم يكن لديه سوى خادم واحد - «بكلمة واحدة يمكنه خلع الشاه» (28). أبقى القاجار أيضا على الممارسة الصفوية الشائعة بخلق صلات نسب لهم تربطهم بكل من السلالات الحاكمة الإيرانية

(*) حكم العثمانيون العراق من العام 1534 حتى العام 1918. [المحررة].

القديمة والأئمة الشيعة. بالقدر نفسه من الأهمية، فقد استمروا في إشاعة أسطورة أن الإمام الحسين قد تزوج من الشاهبانو، ابنة آخر شاه ساساني. لذا فإن الإمام الرابع وخلفاءه من المفترض أنهم جميعا ليسوا فقط الأحفاد المباشرين للنبي المعظم ولكن أيضا للملوك الساسانيين.

وأكثر من هذا، رعى القاجار شعائر شهر المحرم السنوية التي تحيي ذكرى استشهاد الإمام الحسين. وموّلوا عمليات الجلد، والتلاوة، والتمثيل الديني في الحسينيات (مراكز دينية)، والتكايا (المسارح). وبعد جولته في العام 1873 في أوروبا، أقام ناصر الدين شاه مبنى تكية الدولة الكبيرة (مسرحا حكوميا) في طهران لكي يعاد فيه تجسيد عملية استشهاد الإمام الحسين. وكان هذا المبنى المستدير المغطى بالقماش كبيرا لدرجة أن عدد المتفرجين يصل إلى 20 ألفا - وقال البعض إنه مستلهم من قاعة ألبرت في لندن[29]. وقد ادعى الممثل الأمريكي أن المسرح كان يتضمن صورة بالحجم الطبيعي للنبي محمد[30]. وفي الأغلب أن تلك كانت صورة للإمام علي أو الإمام الحسين.

وتعود أصول مسرحيات تجسيد استشهاد الإمام الحسين إلى فترة العهد الصفوي، وتقوم على التمثيل الدرامي لأيام الإمام الحسين الأخيرة بالكامل، وحياة الاثنين وسبعين شخصا الذين صحبوه[31]. وتبدأ هذه المسرحيات في الأول من المحرم بوصول الإمام الحسين إلى سهول كربلاء بالقرب من مدينة الكوفة، ورفع علم الثورة الأسود ضد يزيد، الخليفة الأموي. وتنتهي في عاشوراء، العاشر من المحرم، مع قبول الإمام الحسين عن طيب خاطر استشهاده - وهو مصير كان قد قرره مسبقا حتى قبل وصوله إلى كربلاء.

وقد بنى الشاه ناصر الدين تكايا أخرى. حيث كان يوجد في طهران وحدها أكثر من أربعين منها في جميع أنحائها – ويموِّل العديدَ من هذه التكايا الأعيان المحليون. كما أن الروزخانات أعيد فيها أيضا تمثيل مشاهد مؤثرة من حياة الإمام الحسين ومرافقيه. ومع نهاية القرن دمجت دور التعزية مشاهد سعيدة لإحياء المناسبات المبهجة مثل العودة من السفر أو الشفاء من الأمراض الخطيرة. وعلى الرغم من أن المحرم كان مناسبة جليلة، لم يتورع ممثلو الشارع عن تسلية الجماهير بالتمثيليات الهزلية[32]. وأكثر من هذا، فإن عاشوراء يأتي في أعقابه مباشرة عيد فرحة الزهراء. وهنا تحل الملابس الملونة محل الملابس الداكنة، وتطلي النساء أظافرهن، ويقوم الرجال بصبغ شعرهم، ويقيم

الأغنياء عروضا للألعاب النارية، وقد رأى الزوار الإنجليز المشهد مألوفا.

وتحمل احتفالات المحرم تماثلا مدهشا مع مسرحيات الآلام في مسيحية العصور الوسطى. فكل منهما يُنظَر إليه على أنه تحقيق للقضاء والقدر الإلهي. وكلاهما يصور الاستشهاد المقدس مقابل خطايا الإنسان. وكلاهما يجسد الضعف الإنساني حيث لم يعلُ الناس في الكوفة، أو في القدس إلى مستوى الحدث. وكلا الموتين نظر إليه كعامل للخلاص يكسب المؤمنون التائبون من خلاله خلاصهم في العالم الآخر. وكلاهما أيضا يعزز الشعور بالمجتمع في مواجهة العالم الخارجي، وبذلك يجذب الجماهير لتكون أكثر قربا من النخبة. ومن باب الواجب حضر ناصر الدين شاه العرض السنوي في المسرح الحكومي، ومن خلال مقصورته الملكية كان يشاهد عبر التلسكوب ليس فقط الممثلين، ولكن أيضا الجمهور - وقد جلسوا وفقا للرتبة والطبقة. والبعض كان يتندر بأنه اهتم بشكل خاص بالفرجة على النساء. وكان الممثلون عادة ما يرتجلون. وكان يجري إلباس الممثلين القائمين بدور العدو ملابس عثمانية، وكان يشار إلى أطفال الإمام الحسين باسم شاهزاده (أبناء الملوك)، وكان يُقدَّم الأوروبيون الذين تحركت مشاعرهم لمحنة الإمام الحسين فتحولوا فورا إلى التشيع[33]. وكان هناك من يجلدون أنفسهم في الشارع، وكان كبار رجال الدين يجفلون جانبا، محتسبين هذه المسرحيات غير لائقة، ومثيرة، وربما الأكثر أهمية من كل ما سبق، اعتداء على مضمارهم الخاص. وقد كتب الممثل الأمريكي أنه في الأغلب كانت «الطبقات الجاهلة هي التي تنضم إلى مثل هذه المواكب»[34].

وكان الميل نحو الدين الشعبي ذا صدى جيد حيث كان أكثر من 85 في المائة من سكان البلد من الشيعة. واقتصر وجود السنة، الذين يبلغون أقل من 10 في المائة، على الأطراف: البلوش في الجنوب الشرقي؛ التركمان في الشمال الشرقي؛ وبعض الأكراد في الشمال الغربي، وبعض العرب في الجنوب الغربي. وفي الوقت نفسه مثّل غير المسلمين أقل من 5 في المائة من سكان البلد (انظر الجدول 2)، ويشتملون على نحو 80 ألفا من المسيحيين الآشوريين حول بحيرة أرومية، و90 ألفا من الأرمن في أصفهان وبالقرب منها، وكذلك في رشت، وطهران، وأذربيجان الغربية؛ و50 ألف يهودي في يزد، وشيراز، وطهران، وأصفهان، وهمدان؛ ونحو 15 ألفا زرادشتيين في يزد، وكرمان، وطهران، وأصفهان. واستمر القاجار في ممارسة التقليد الصفوي بمعاملة أقلياتهم المسيحية، واليهودية والزرادشتية باعتبارهم «أهل كتاب» شرعيين - وهم شرعيون لسببين: أولهما

أنهـم كانت لديهم كتبهم المقدسـة، وثانيا لأنهم كانوا معترفا بهـم على هذا النحو في القرآن والشريعة. وكان مسـموحا بـأن يكون لديهم قادتهم ومنظماتهم، ومدارسـهم وضرائبهـم، وقوانينهم وأماكن عبادتهم. وقد تعامل الشـاه معهـم من خلال قادتهم الدينيين. ومثل الأرمن رئيسُ أسـاقفتهم في أصفهان، كما مثل الآشـوريين بطريركُهم في أرومية، اليهود حاخامُهم الأكبر في يزد، والزرادشتيين كاهنُهم الأكبر في يزد أيضا.

(الجدول - 2): التكوين المجتمعي في إيران العام 1900

المجموعات اللغوية الرئيسية:	
الفارسيون	(%50) 6,000,000
الأذريون	2,500,000
المازندرانيون	200,000
الغيليكيون	200,000
الطوالش	20,000
التاتيون	20,000
القبائل الرئيسية:	(30%)
الأكراد	850,000
العرب	450,000
البختياريون	300,000
القشقائيون	300,000
البلوش	300,000
اللر	150,000
البوير أحمديون	150,000
الممسنيون	150,000
الأفشار	150,000
الشهسوانيون	100,000
الهزارة (البربريون)	80,000
التيموريون	60,000
التركمان	50,000
القره داغيون	50,000
الأفغان	30,000
الباصريون	25,000

الجمشيديون	20,000
الطاجيك	20,000
القرباخيون	20,000
القبائل الأصغر: القاجارا، البيات، القره غوزلو، الباهارلويون، الإيمانلويون، النفاريون، الكامتشيون، المقادمداموون، الجافنشيريون، الشاككايون	
غير المسلمين:	
البهائيون	100,000
الآشوريون	90,000
الأرمن	80,000
اليهود	50,000
الزرادشتيون	15,000

ملاحظة: حيث لم تُجرَ أي تعدادات سكانية في القرن التاسع عشر، وحيث تعد سجلات الزائرين انطباعية إلى حد كبير، فإن التقديرات المذكورة في الجدول تعد تخمينات اعتمدت على تقارير مبعثرة في المكتب الخارجي البريطاني، أخذا في الاعتبار الهجرات، والتعداد السكاني الأول للعام 1956. لتقدير حجم القبائل، انظر:

H. Field, Contribution to the Anthropology of Iran (Chicago: Field Museum of Natural History, 1939); and S. I. Bruk, "The Ethnic Composition of the Countries of Western Asia," Central Asian Review, Vol. 7, No. 4 (1960), pp. 47-420.

أما الأقلية الأكبر، البهائيون، فقد كانت تفتقر إلى المكانة الشرعية. فبداية كانوا يعرفون باسم «البابيون»، وتعود أصولهم إلى أربعينيات القرن التاسع عشر حينما قام تاجر من شيراز بإعلان نفسه الباب للإمام المهدي، الإمام الثاني عشر الذي احتجب. وادعى أنه جاء منذرا بيوم الحساب وظهور الإمام المهدي. وعلى الرغم من أنه شنق واضطُهد أتباعه من دون رحمة باعتبارهم مهرطقين، وخاصة بعد محاولتهم اغتيال ناصر الدين شاه في العام 1852، فإن الحركة نجحت في البقاء في ظل وريث الباب الذي اتخذ اسم بهاء الله، وكان يعظ البهائيين بالابتعاد بشدة عن كل أشكال النشاط السياسي. وقد أعلن نفسه باعتباره الإمام الغائب وكذلك المسيح، مع خطاب جديد مختلف كليا يدعو إلى الإصلاح الاجتماعي واحترام السلطات القائمة. وقد بادر بنشر كتابه المقدس، ليحل محل القرآن والإنجيل. غير أن شقيقه، والذي أسمى نفسه «صبح الأزل»، أعلن نفسه الوريث الحقيقي للباب، واستأنف التنديد بمؤسسة الحكم. وهكذا انقسم البابيون إلى طائفتين: «الأزلية» الناشطة

سياسيا، و«البهائية» المهادنة. وقد عاش الأزليون في الأغلب الأعم في طهران؛ والبهائيون في يزد، وشيراز، وأصفهان ونجف أباد. وتختلف التقديرات بشدة بشأن أعدادهم عند نهاية القرن التاسع عشر حيث تتراوح بين 100 ألف ومليون[35]. وكان كل من الطائفتين سريا. وكلتاهما ترأسها قادة لجأوا إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية. وكلتاهما شُوهت صورتها من قِبل السلطات، خاصة رجال الدين، ليس فقط لاعتبارهما مؤامرة خارجية، بل أيضا لتهديدهما المميت للإسلام الشيعي.

وقد نقر القاجار كذلك على طبل الوجدان الإيراني ما قبل الإسلام. فقد رعوا القراءات العامة للشاهنامة، بل وأعادوا حتى تسمية التاج على اسم سلالة كيان الأسطورية المذكورة في الملحمة. وقد سموا أبناءهم على اسم أبطال الفردوسي -أسماء مثل كامران، باهمان، أردشير، وجهانغير. وقد أقاموا روابط نسب بينهم وبين البارثيين القدامى. وقد احتفلوا بعيد النيروز (العام الجديد) بالألعاب النارية. وقد زينوا قصورهم بزخارف أخمينية وساسانية. وعمدوا إلى تصميم راية جديدة تحمل الأسد والشمس، وفي منحهم للفروسية، أعلنوا أن هذه الراية هي «الحد الفاصل بين الخير والشر منذ أيام زرادشت»[36]. وقد ارتجلوا على الشارة القديمة، بوضع سيف الإمام علي الشهير ذي الفقارين في قبضة الأسد[37]. وعلى الرغم من معارضة بعض رجال الدين لأن الأسد والشمس ترجع أصولهما إلى أرمينيا، فقد أصبحت الراية رمزا قوميا، متميزة بوضوح عن هلال القمر العثماني[38].

كما حاكى القاجار أيضا الأخمينيين والساسانيين في التكليف بصنع منحوتات ضخمة لهم عند المنحدرات الصخرية في الجبال- بعضها بالقرب من النقوش الصخرية القديمة. وقد وضع الشاه فتح علي تمثالا له على الطريق المطروقة جيدا إلى مرقد الشاه عبد العظيم. وقد جادل أحد مؤرخي القصر بأن الشاه «الورع» كلف بصنع هذا التمثال له لأن «الحكام في العصور القديمة تركوا صورا لهم مقطوعة في الصخر»[39]. وأكثر من هذا، فقد قام القاجار بتوظيف مستوفين فارسيين في إدارة قصرهم، ووصفوهم بـ «رجال القلم» لتمييزهم عن «رجال السيف» - زعماء قبائل الترك. ونجد مقاطع شعرية عن هذه الطبقة المثقفة ليس فقط عند الفردوسي، بل في أشعار بعض الشعراء المشهورين مثل حافظ، مولوي - الرومي، وسعدي. ويجد الميل نحو الأدب الفارسي صداه جيدا ليس فقط بين عائلات المستوفين، ولكن أيضا بين السكان المتحدثين بالفارسية في مراكز

البلاد - في أصفهان، شيراز، كرمان، قم، يزد واشتيان. وقد دهش الأوروبيون لاكتشافهم أنه حتى بعيدا عن الطريق المألوف كان في مقدور السكان الريفيين سرد مقاطع طويلة من الشاهنامة – وإن كان سردا غير دقيق[40]. واعترف إدوارد براون، المؤرخ الإنجليزي المشهور للأدب الفارسي والذي لا يعد من المعجبين بالفردوسي، بأن الشاهنامة «تمتعت منذ البداية وحتى وقتنا الحاضر بشعبية ثابتة ومنقطعة النظير»[41]. وبالطبع، فمثل هذا الاستغلال الفج للوجدانات الفارسية والشيعية لم يفلح دائما. فعلى سبيل المثال، وجد الشاه ناصر الدين نفسه، إبان واحدة من رحلات حجه الدورية لمرقد الشاه عبد العظيم، في مرمى حجارة يلقيها جنود غاضبون تأخر دفع رواتبهم. فحتى ظل الله لم يكن مُعفًى من الغضب الأرضي.

مجتمع القاجار

لم يحكم القاجارُ كثيرا من خلال الدين والبيروقراطية بقدر حكمهم من خلال الأعيان المحليين. وأشار الدبلوماسي البريطاني، سير جون مالكولم، في ملاحظة جانبية فطنة إلى أن الشاهات نظريا كانوا يختارون زعماء القبائل، والحكام، والقضاة، ورؤساء دوائر المدن، ولكن عمليا فإن الشاهات كان عليهم أن يختاروا من بين هؤلاء «المحترمين» في مجتمعهم - «مثلهم في ذلك مثل أعضاء النقابات في أي مدينة بريطانية»[42].

وعلى الرغم من أن هؤلاء المسؤولين ليسوا منتخبين رسميا، فإن صوت الناس كان يزكيهم دائما: فلو كان على الملك اختيار قاضٍ غير متفق عليه بين المواطنين، فلن يكون بإمكان هذا القاضي ممارسة مهامه، التي تتطلب ثقله الكامل الذي يستمده من الاعتبارات الشخصية للمساعدة في تحقيق سلطة إدارته. وفي بعض المدن أو القرى ظل صوت الناس في تحديد الكتخدا الخاص بهم، أو الرئيس، أكثر تصميما، فلو عُيِّن من لا يوافقون عليه، كان صخبهم يؤدي إلى استقالته أو إقالته. وهذه الحقائق مهمة، فليس هناك امتياز أكثر أساسية بالنسبة إلى رفاه الناس مثل اختيار قضاتهم، أو التأثير في اختيارهم. وصحيح أن هؤلاء القضاة لا يمكنهم دائما إبعاد أياديهم عن السلطة، ويرغَمون أحيانا على أن يصبحوا أدوات للبطش، ومع ذلك تظل شعبيتهم لدى مواطنيهم، التي ساهمت في وصولهم لمناصبهم، مصدر قوتهم؛ ولذا فعند ممارستهم المعتادة مهامهم ينتبهون إلى راحتهم، وسعادتهم ومصالحهم. وفي كل

مدينة أو بلدة، يكون لكل من التجار، والبائعين، والميكانيكيين، والعمال رئيس لهم، أو بالأحرى ممثل لهم، وهو الذي يكون مسؤولا عن المصالح الخاصة لطبقته. ويتم اختيار هذا الممثل عن طريق الجماعة التي ينتمي إليها، ويعيَّن من قبل الملك.

وكان السكان يعيشـون وجها لوجه في مجتمعات صغيرة ذات كيانات، وتراتب اجتماعـي، ولهجات خاصة، وغالبا، وحتى نهاية القرن التاسـع عشر، مع اقتصادات مكتفية ذاتيا. وتعد الجغرافيا الطبيعية جذر هذه الفسيفساء الاجتماعية. فالصحراء الوسـطى الشاسعة الشهيرة بصحراء كوير، وسلاسل الجبال الأربعة المرعبة المعروفة باسـم زاغروس، ألبرز، مكران، والنجود، وإضافة إلى ذلك الافتقار الواضح إلى الأنهار القابلة للملاحة، والبحيرات، والزراعة المطرية، مارست جزئيا دورا في تشظية السكان إلى مجتمعات قبلية، وقرى ومراكز مستقلة ومكتفية ذاتيا.

وكانـت القبائل، التـي تمثل ما بين 25 في المائة و30 في المائة من السـكان، تتكون مـن نحو خمـس عشرة هوية تعـرف على النحو التـالي - القاجار، الأكـراد، التركمان، البلوش، العرب، القشقائيون، البختياريون، اللر، الممسنيون، البوير الأحمديون، الهازار، الشهسـوانيون، الأفشـار، التيموريون، والخاميسـيون. كانت بصورة مـا «مجتمعات متخيلة» تدعي انحدارها من أسلاف أسطوريين. أما الحقيقة الواقعية، فقد كانت ذات هويات سياسية سائلة، تفقد أعضاء بشكل مستمر وتجتذب آخرين. وكان لمعظم هذه القبائل لهجاتها ولغاتها الخاصة، وعاداتها وتقاليدها، وتاريخياتها وسلالتها، وقديسوها المحليـون ومواقـع حجها، وملابسـها وأغطية الرأس الخاصة بهـا. ومن الصعب قياس أحجامهـم الحقيقية. فكما اعترف أحد زعماء القشـقائيين، فإنـه لم يكن يعرف حجم قبيلتـه، ولم يكـن يريد أن يعـرف، حيث إن العدد الحقيقي ربمـا يحمل معه ضرائب أعلى[43]. وكان البدو الرحل يميلون إلى التقوقع في المناطق الهامشية، أي المناطق الجبلية أكثر، أو المناطق الجافة والتي كان من الصعب زراعتها على مدار العام.

وعـلى الرغم من أن معظم القبائل كانت قبائل بدو رحل أو شـبه رحل، فقد كان بعضها مسـتقرا تماما. على سـبيل المثال، كان الأكراد في أغلبهم مزارعين مسـتقرين في أودية كرمانشـاه وغرب أذربيجان. وبالمثل، كان العرب في أغلبهم قرويين يعيشون على طول الخليج العربي، وفي مقاطعة عربسـتان الجنوبية. وكان القاجار أنفسهم قد خبروا المـرور التقليدي إلى الحيـاة الحضرية، كما عرضه العلامة ابن خلـدون. ومنذ إقامتهم

سـلالتهم الحاكمـة، اسـتقروا في العاصمة واندمجـوا مع السـكان الحضريين. وبعض القبائل - وخاصة القشـقائيين، والبختياريين، والبويـر أحمديين - تعد اتحادات لقبائل كبيرة يترأسـها زعماء أعلى مسـتخدمين اللقب التركي «الخاني». بينما كانت قبائل أخرى لهـا زعماء متعددون مع لقـب أقل هو «خان». بينما مال العـرب إلى دعوة زعمائهم بـ«الشيخ»؛ ودعاهم الأكراد «بيك»، و«أغا» أو «ميرس»، والبلوش، الذين تحدثوا بلهجة إيرانيـة، لكن المفارقة أنهم يرجعـون بأصولهم إلى عم النبي محمد البطل حمزة، كانوا يشيرون إلى زعمائهم بلقب «أمير»، وهو مصطلح عربي آخر[44].

ولكن سـواء حكمها زعيـم أعلى أو زعماء أقل مرتبة، كانت كل قبيلة تنقسـم إلى عشـائر سـميت تيريات أو تايفيات(*) - وهـذه المصطلحات كانت هـي أيضا أحيانا تُستخدم لتعني قبيلة. وكانت كل عشيرة تنقسم بدورها إلى معسكرات مهاجرة، أو قرى مكونة من العائلات الممتدة. وكان لقبائل البختياريين سـبع عشائر رئيسية، كل واحدة منها كانت كبيرة بشـكل كاف لكي يطلق عليها «تيريا». وكان لدى القشـقائيين عشرون «تيريا»، وكان لدى العرب في عربسـتان سـبعون، والأكراد في منطقة الحدود العثمانية سـتون. وقد أحصت إحدى وثائق القاجار اثنتي عشرة «تيريا» كبيرة لدى البلوش على الحدود الأفغانية - وبعضها بمئات من الأسر الممتدة[45]. وكان لدى العشـائر في العادة قراها، وأرض الرعي الخاصة بها، وطرق مهاجرها؛ وتسلسل لمراتب زعمائها، الكالانتارس (الحجاب)، والكتخدات (الرؤسـاء)، وريش سفيدي (اللحى البيضاء). وكان لدى الكثير منها أيضا هويات دينية منفصلة. فعلى سـبيل المثال، كانت بعض عشائر الأكراد سنية؛ وبعضها شيعية؛ وبعضها علي- إلهي (وهي طائفة كانت تؤله الإمام علي)، وبعضهم كان قادريا (وهي طريقة صوفية)؛ وبعضها نقشبنديا (وهي طريقة صوفية أخرى منافسة). وفي هذه الحالات كان الدين يعزز هوية العشيرة.

ولأغـراض عمليـة، كانت القبائـل كيانات مسـتقلة. ووفقا لقول أحد المسـؤولين البريطانيـين: نظريا، كان الشـاه يسـتطيع تعيين الخاني القشـقائي، لكـن اختياره كان مقصـورا على العائـلات القائدة من بينهـم، وغالبا ما كان يختار الخـان الذي تفضله بالفعل تلك العائلات. ويشرح المسؤول البريطاني: «كان على الحكومة الاعتراف باختيار هـذه العائلات، إذ لم تكن قادرة على معارضة اختيارهم، وأحيانا كانت تمنحهم تفويضا للمحافظة على السلام في منطقتهم، وهي مهمة لم يكن باستطاعتها أخذها على عاتقها».

(*) أقسام وطوائف.

وأضاف: «لم تكن الضرائب تُدفع للحكومة بل كانت إتاوة تسلم للخانات. وكان رجال القبيلة يعبرون عن تأييدهم للخانات بتقديم «هدايا»، التي كانت في حقيقتها نوعا من الضريبة الطوعية»[46].

ويمكن رؤية التعقيد الكامل للنظام القبلي بين قبائل البختياريين. قطنت تلك القبائل منطقة شاسعة في قلب البلاد تشمل أصفهان في الشرق، تشهار محل في الشمال، لورستان في الغرب، عربستان في الجنوب الغربي، والمقاطعات القشقائية في الجنوب. وكانت معظم قبائل البختياريين تتحدث الفارسية مختلطة بعمق بكلمات لورية وكردية. غير أن بعضهم كانوا يتحدثون العربية أو التركية. وربما تكون هذه القبائل التحقت باتحاد القبائل في عصور أسبق. وخلال مناسبات عدة في القرن السابع عشر، كان البختياريون هم القوة الرئيسية وراء التاج الصفوي في أصفهان. بل إنهم في مرحلة ما قاموا حتى بالإغارة على طهران. وانقسم اتحاد قبائل البختياريين إلى فرعين – الهافت لانغ (السبعة أقدام) والتشهار لانغ (الأقدام الأربع). ووفقا لتقليد شفوي متوارث، فإن مؤسس القبيلة، بعد أن قاد أتباعه من سورية إلى موقعها الحالي، ترك وراءه اثنتين من العائلات المتنافسة - إحداهما كان لديها سبعة أبناء، بينما الأخرى كان لديها أربعة. ووفقا لتقليد آخر، تشير هذه الأرقام إلى مدفوعات الضرائب التي تُدفع للزعيم الأكبر، حيث يدفع الفرع الغني الربع، بينما يدفع الفرع الأفقر السبع.

وكان فرع الهافت لانغ (الأقدام السبع) ينقسم بدوره إلى أربع طوائف (تايفيات) رئيسية، بينما ينقسم التشهار لانغ إلى ثلاثة. وكان لكل تايفيه خانها. انقسمت تلك التايفيات السبع بدورها إلى أكثر من مائة تيريا - لكل منها كتخدا. وعلى الرغم من أن هؤلاء الكتخدات كان يتم تثبيتهم في مناصبهم من الخاني، فقد كان أغلبهم من المسنين المقدرين أساسا لدى العشيرة - كان بعضهم مرتبطا بخاناتهم عن طريق المصاهرة. ضمت بعض التيريات عددا كبيرا من العائلات يصل إلى 2500 عائلة؛ بينما كان بعضها الآخر يضم عددا قليلا من العائلات لا يتجاوز خمسين عائلة. وكان العديد من التيريات مهاجرة، تعيش في معسكرات وترحل كل عام من الشتاء إلى الصيف في أراضي الرعي. وكان عدد قليل منها يعيش في مستوطنات مستقرة - في أغلبها داخل الأقاليم البختيارية. وبعد فترات من النزاع الداخلي، اتفق الهافت لانغ والتشهار لانغ على التشارك في

المناصب القيادية. وبناء على هذا الاتفاق ذهب لقب الخاني إلى الهافت لانغ، بينما ذهب لقب البجي، نائبه، إلى التشهار لانغ. وكان الخانات الأكثر ثراء يملكون قرى خارج أقاليم قبائل البختياري، خاصة في الأقاليم المجاورة، فارس، لورستان وعربستان. ووفقا لتقارير بريطانية، كان للشاهات نفوذ ضئيل داخل الأقاليم البختيارية. وكانوا يقومون بتثبيت الخانات والبجيات من المرشحين الواضحين، وأحيانا كانوا يتزوجون من بنات العائلات القائدة؛ وكانوا يختارون الخانات لكي يصبحوا حكاما إقليميين (محافظين)؛ وربما الأكثر أهمية من كل ذلك، أنهم كانوا يبذلون قصارى جهدهم لإبقاء التناحر قائما بين الهافت لانغ والتشهار لانغ[47]. وباختصار، عاش البختياريون، مثل الجماعات القبلية الأخرى، في عالم يخصهم.

وكان المزارعون، الذين يمثلون أكثر من نصف السكان، في أغلبهم من المحاصصين(*). ففي أغلب أجزاء البلد، قسم المحصول السنوي يتم عادة تقسيمه إلى خمسة أجزاء متساوية-للعمال، والأرض، والثيران، والبذور ومياه الري. وطبقا للعرف، كان سكان القرية يتمتعون بالحق في العمل في قطاع معين من الأرض على الرغم من أن هذه الأرض تعد نظريا ملكا لمالك الأراضي. وقد كتب أحد الرحالة البريطانيين: «لم تكن للفلاحين حقوق ملكية، ولكنهم يتوقعون الاحتفاظ بحيازتهم لقطاعات من الأرض خلال فترة حياتهم، ليسلموها إلى ورثتهم. وكان المستأجر الفارسي يتمتع بالأمن ما دام يدفع حصته من الإيجار»[48]. وبمعنى آخر، فإن هؤلاء المحاصصين - وعلى النقيض من نظرائهم في أجزاء أخرى من العالم - كانوا يتمتعون بشكل من أشكال الأمن. وكان الفلاحون الذين يقدمون ما يخصهم من مخصصات البذور والثيران يتلقون ثلاثة أخماس المحصول. وفي القرى التي كانت تعتمد على القنوات (قنوات تحت الأرض)، كان ملاك الأراضي يأخذون الخمس المخصص لمياه الري بشكل ثابت.

وكانت العلاقة بين ملاك الأراضي والفلاحين تتأثر، بشكل ثابت، بحجم المتاح من العمال. ففي أواخر القرن التاسع عشر، خاصة بعد كارثة مجاعة العام 1870، كان في مقدور المزارعين التهديد بالانتقال إلى المناطق التي يوجد بها سكان أقل، حيث لم يكونوا مثل الأقنان (عبيد الأرض) في أوروبا العصور الوسطى مقيدين قانونا بالأرض. غير أن النمو السكاني خلال القرن التالي قلص من قوتهم التفاوضية. ويساعد هذا

(*) أي الذين يعملون بنظام المشاركة في المحصول. [المترجم].

في توضيح التناقض الحاد بين ما استخلصه الرحالة الأوروبيون في القرن التاسع عشر، وما استخلصه الرحالة الأوروبيون في القرن العشرين. فبينما وجد رحالة القرن العشرين أن الظروف المعيشية للمزارعين هي الفقر المدقع، وصف رحالة القرن التاسع عشر هذه الظروف بالجيدة بشكل معقول. ومع تحول الفلاحين ليصبحوا أكثر مديونية، وخاصة من أجل البذور، أصبحوا يشبهون الأقنان أكثر. وقد لاحظت الليدي شيل التي كانت تسافر في خمسينيات القرن التاسع عشر برفقة زوجها الديبلوماسي، أن الفلاحين تمتعوا «بمساحة كبيرة من الراحة المعيشية التي كنت غالبا ما أحسدهم عليها بالنظر إلى حياة سكان الريف في بلادنا»[49]. وكتب الديبلوماسي الأمريكي بنجامين، أنه لم يكن بإمكان ملاك الأراضي أن يبتزوا الفلاحين كثيرا، ويرجع ذلك ببساطة إلى قدرتهم على الهروب إلى قرى أخرى. وقد شرح أن ذلك يفسر لماذا «لم يكن الناس فقراء» و«كانوا يعبرون عن آرائهم... فالمعدمون في فارس أقل منهم في إيطاليا أو إسبانيا»[50]. وكتب زائر آخر: «كان الفلاح يتلقى مقابلا جيدا بشكل عام، ويتغذى جيدا، ويلبس جيدا، ويسكن منزلا جيدا»[51]. وكتب الزائر نفسه أنه لم يكن لدى ملاك الأراضي عادة أي خيار سوى المزايدة بعضهم ضد البعض الآخر من أجل الحفاظ على الفلاحين في أراضيهم[52]:

> وفي بلدان مثل بلاد فارس، حيث عدد السكان محدود بشدة، وحيث يمكن القيام بالزراعة فقط على حساب الصناعة المستقرة والعمل الكادح - وليس في العمل بالأرض نفسها، ولكن في حفر وصيانة قنوات الري، وفي تنظيم الموارد - ففي مصلحة مالك الأرض أن يبقى على وفاق تام مع المستأجرين؛ والفلاح الفارسي، حتى لو كان يشكو عن حق من الابتزاز الحكومي، لم يجد أي أحد ليعلمه إنجيل استبداد مالك الأرض. فهو فقير، أمي، ومتماسك؛ لكن في مظهره الغليظ، وفي قوته التي تشبه قوة الثور، كانت الثياب تغطي ظهره، وكان نادرا ما يلجأ إلى التسول.

تكون الريف من نحو عشرة آلاف قرية يمتلكها جزئيا أو كليا ملاك أراضٍ غائبون- العرش، العائلة المالكة، أوقاف دينية، زعماء قبائل، محاسبون حكوميون، تجار أغنياء، وملاك أراضٍ يدعون أربابا، عمدا مالكين. وتواجد المزارعون المستقلون عادة في أودية الجبال المنعزلة، وفي القرى التي تعتمد في زراعتها على مياه المطر. ولذا فليس غريبا، أن

يعرف نظام ملكية الأرض عند بداية القرن العشرين بالإقطاعي. وقد كتب «مستشار عسكري» أمريكي وُظّف من أحد ملاك الأراضي في خراسان في عشرينيات القرن العشرين أن هذا «الإقطاع» كان مماثلا لنظيره في «أوروبا العصور الوسطى» حيث كان ملاك الأراضي يملكون قرى عديدة، ويعاملون المزارعين باعتبارهم «عبيدا للأرض - أقنان»، ويحتفظ كل منهم بجيشه الخاص. وكان مالك الأرض الذي وظفه يعيش في قلعة مع جيش خاص مكون من 45 جنديا دائمي الخدمة و800 يخدمون لبعض الوقت. وعلق قائلا «هؤلاء الجنود، كانوا الأكثر نذالة في المنطقة»[53].

وكان الأعيان ملاك الأرض يتحكمون في عدة مناطق. فسلطان آباد وغرب مازندران كانت تمتلكهما عائلات أشتياني الشهيرة؛ وشرق مازندران كان يمتلكها ولي خان سبهدار، وسيستان وبلوشستان كان يمتلكها أمير علم، الشهير باعتباره «سيد المناطق الحدودية الشرقية»[54]؛ وعربستان كان يمتلكها الشيخ خزعل من قبيلة كعب الشيعية؛ وأصفهان وفارس كان يمتلكهما الأمير ظل السلطان، وخانات بختياريين، وقوام الملك، ورئيس قبيلة الخاميسيين وصولة الدولة، قائد القشقائيين؛ وكان يمتلك غيلان أمين الدولة؛ بينما كان يمتلك كرمانشاه الأردلانيون، وهي عشيرة شيعية كردية؛ وكرمان وفارس وكذلك وسط أذربيجان كان يمتلكها الفرمانفرما - عبد الحسين ميرزا فرمانفرما، وكان مؤسس عائلة الفارمانفرما هو حفيد الشاه فتح علي. وفي الوقت ذاته، كان يسيطر على شرق أذربيجان خانات ماكو، الذين عاشوا، وفقا للمستوفي، مثل الأرستقراط البروسيين ولكن بقبعة فارسية وحالوا بين المسؤولين الحكوميين وبين أن تحط أرجلهم المناطق التي يسيطرون عليها. وقد أضاف أنهم حكموا المنطقة منذ أيام الصفويين ولم يدفعوا أي ضرائب منذ بداية عصر القاجار[55]. وبالمثل، كان شرق أذربيجان، خصوصا منطقة مراغة، تسيطر عليها أسرة مقدم، الذين سبقوا القاجار وتزوجوا من العائلة المالكة فور إقامة السلالة الحاكمة الجديدة. ووفقا لدراسة حديثة عن مراغة[56]:

> على الرغم من أن الأمير الملكي كان في تبريز، أي على بعد نحو 80 كيلو مترا فقط أو رحلة تستغرق أياما قليلة من مراغة، استمر المقدميون في احتكار أدوار الحكام، والقضاة، وجامعي الضرائب، وقادة الجند، وملاك الأرض على امتداد القرن التاسع عشر. وقد يعزى هذا جزئيا إلى حقيقة أنهم نادرا ما ثاروا

على سلالة القاجار الحاكمة بعد محاولتهم الأولى لغزو مراغة. ولم يكن هناك فرض مباشر للسيطرة من قبل الحكومة المركزية على آل مقدم، ولم يحاول الشاهات القاجاريون مساعدتهم بشكل ملموس في إدارتهم المحلية، أو في حملاتهم العسكرية المتوالية ضد المتمردين الأكراد الذين هددوا أقاليمهم. وكان للمحاولات الأولى لترشيد السلطة والإدارة تحت حكم الشاه ناصر الدين أثر ضئيل في نمط الإدارة الموروث للمقدميين. ومثلما كانت هذه الإصلاحات غير ناجحة في أجزاء أخرى من الإمبراطورية فيما وراء طهران، فلم تكن ناجحة أيضا في مراغة.

وقد جادل بعض دارسي التاريخ الأوروبيين بأن ملاك الأراضي لا يشكلون أرستقراطية حقيقية على أساس أنهم يفتقرون إلى شجرة النسب اللائقة بذلك. وفي الحقيقة، فإن شجرة نسبهم يمكنها التنافس مع نظرائهم الأوروبيين. فإضافة إلى الآشتيانيين، الذين كانوا محاسبي القصر منذ بداية العهد الصفوي، كان كثيرون آخرون لديهم أصول شهيرة يتباهون بها. فالمقدميون يرجعون بأصولهم إلى زعيم قوقازي وكانوا مبرزين في مراغة لوقت طويل قبل ظهور القاجار. وادعى العلميون أنهم ينحدرون من شيخ قبيلة عربية أرسل ليخضع المنطقة في القرن الثامن. وقد استمروا في الحديث مع عملائهم بلهجة عامية عربية[57]. وقد وقع آل خزعل في عربستان على معاهدات مع البريطانيين منذ العام 1761. وادعى سبهدار، وقد كان يعتقد أنه «أغنى ملاك الأراضي في البلاد»، انحداره من حامل كسوة الإمام علي[58]. وكانت عائلته تمتلك أراضي في مازندران منذ القرن الثامن عشر. وقوام الملك كان الحفيد الأكبر لأسرة تجار ثرية في القرن الثامن عشر في شيراز. وكان جده وزيرا في ظل حكم فترة أول شاه قاجاري. وكان والده قد اختير الخاني لقبيلة الخاميسيين. والزراسونديون، وهم يمثلون العائلة البختيارية الأعظم، كانوا مهمين منذ القرن السابع عشر. وكشفت دراسة حديثة عن أن كل من تقلدوا المناصب تقريبا في فارس كانوا ملاك أراضٍ كبارا قبل وقت طويل من حصولهم على أي ألقاب رسمية[59]. وبحلول منتصف القرن العشرين، أصبحت طبقة «إقطاعيي» الأراضي تعرف بـ «فاميل هزار» (الألف عائلة)[60]. وفي الحقيقة، فإن عددهم كان يبلغ أقل من مائة عائلة.

وقد شكلت المستوطنات الزراعية مجتمعات متماسكة. وباستثناء تلك القرى القريبة من المدن، كانت معظم القرى مستقلة ومكتفية ذاتيا جغرافيا، واقتصاديا،

وثقافيا. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان الرحالة يصدمون من مدى عزلة هذه القرى. فقد كانت هذه القرى تنتج حاجاتها من سلع الغذاء الأساسية، وحاجاتها من الملابس، بل وحتى حاجاتها من الأوعية. والسلع الاستهلاكية الجديدة - وبشكل خاص الشاي، والقهوة، والسكر ومنسوجات مانشستر - لم تكن قد وصلتهم بعد. ويبين جرد في خمسينيات القرن التاسع عشر لموجودات مزارعين أغنياء في المنطقة الوسطى من البلاد أن كل ما يمتلكونه تقريبا - سكين، لمبة، غليون خزفي، أدوات طهو خزفية، جاروف، سرج الفرس، محراث خشبي، قربة، لحاف، طاقية من الصوف، حذاء، سوار - كانت كلها منتجة محليا. «كان القرويون ينتجون ما يحتاجون إليه من طعام - القمح، الشعير، الذرة، الأرز، اللبن، الزبد، البيض والدجاج - ويشترون من الخارج الملح، الفلفل، والتبغ فقط»[61].

دعمت الانقسامات الاجتماعية العزلة الاقتصادية. وحتى في المناطق غير القبلية، كانت بعض القرى تقطنها عشائر محددة. فقد كان إقليم تونكابون في مازندران، على سبيل المثال، يسكنه إحدى عشرة عشيرة من عشائر الخلعتبري التي يترأسها سبهدار الشهير[62]. كانت القرى الثلاثمائة المكونة لفريدون وتشهار محل بالقرب من أصفهان يقطنها حصريا الفارسيون، المتحدثون بالتركية، اللر، الأكراد، الهافت لانغ البختياريون، التشهار لانغ البختياريون، الأرمن، والجورجيون. وكان الجورجيون كما الأرمن قد نقلوا هناك في بداية القرن السابع عشر، ولكنهم تحولوا إلى الإسلام على مدى القرن الثامن عشر. ويصف مسح بريطاني ستا وثلاثين من القرى باعتبارها أرمينية بالكامل، وتسع قرى على أنها جورجية[63]. وبينما امتلك ملاك الأراضي معظم القرى المروية، كانت بعض القرى التي تروى بمياه الأمطار ملكا للمزارعين أنفسهم. فالعديد من القرى الموجودة في وحول صحراء كوير يقطنها بشكل حصري الفارسيون، التركمان، البلوش، الأكراد، العرب، الأفغان، الهزارة، الأفشار، التيمور، وحتى البهائيون. وقد وجد زائر أوروبي أنه كان من «الخطر» بالنسبة إلى التركمان والفارسيين المجازفة بدخول إقليم كل منهما الآخر[64]. وكتب أحد الرحالة في العام 1841 أن التركمان السُنة كانوا «يعتبرون أنه أمر قانوني تماما الفوز بفتيات شيعة فرس وبيعهن كعبيد في وسط آسيا»[65]. استمرت مثل هذه المخاوف حتى القرن التالي. وظلت أبراج المراقبة في القرى التي تتحدث بالفارسية تسمى «أبراج التركمان»[66].

وكانت كل قرية يقودها كتخدا (رئيس). وقد وصف إدوارد بيرغس، وهو رجل إنجليزي كان يشرف على أراضي التاج في أذربيجان، اختيار هؤلاء على النحو التالي [67]:

> لو كانت إرادة أغلبية كبيرة من الناس هي عزل الكتخدا، فلا أنا ولا الأمير، أو حتى الشاه نفسه، يمكنه أن يحول بينهم وبين ذلك... وأنا أدعو ذلك انتخابات لأنه لا توجد لدي كلمة أخرى يمكنني وصفه بها، فهم يلتقون ويناقشون الأمر وحينما يستقر رأي أغلبية كبيرة على اختيار شخص معين لا تستطيع السلطات مقاومة رغبتهم، ولو فعلت لدافع الناس عن حقوقهم بعدم دفع الضرائب. وفيما لو، كان الحاكم طاغية، وهو أمر لا يحدث كثيرا، فربما يقبض على شخصين أو ثلاثة من قيادات هؤلاء الناس ويعاقبهم، ولكنه لن يحقق نفعا من ذلك، فقد رأى العقلاء أنه من الأفضل ترك الأمور في القرية تجري كما يريدها الناس.

يضطلع الكتخدا - بمعاونة الريش سفيدين (اللحى البيضاء)، والبيكاريين (رؤساء الشرطة)، والميرابيين (منظمي استخدام المياه) - بتنفيذ طائفة واسعة من المهام. فهو يتوسط في النزاعات، ويعمل على تشكيل قرارات جماعية، ويعمل من أجل تطبيقها. وهو يمثل القرية في العالم الخارجي، خصوصا لدى ملاك الأراضي، وزعماء القبائل، والمسؤولين الرسميين في المدينة. ويساعد على توصيل المياه للحقول. ويحافظ على الأرض المشاع، والغابات، والحمامات العامة، والمساجد (لو كان هناك واحد منها)، والأهم من ذلك، أنه كان يحافظ على حائط القرية الذي تبنيه كل مستوطنة من أجل حمايتها. كما يشرف على إعادة تداول قطاعات الأراضي سنويا للتأكد من أن كل عائلة تلقت نصيبها العادل من الأراضي الخصبة. وروح الفلاحين كانت تميل إلى العدالة؛ وحسب الكلمات التي جاءت في تقرير لمكتب الهند، «كان يخصص للمزارعين قطاع أو قطاعات من الأرض بحيث تكون هناك عدالة في التوزيع»[68]. وكان الكتخدا ينسق أيضا فرق حراثة الأرض التي تعرف باسم «البونه» والتي تجمع الموارد ليس فقط لزراعة الأرض ولكن أيضا لكي يُدفع لأصحاب المهن المحليين الحداد، النحاس، النجار، الحلاق وخادم الحمام. وطبقا للتقاليد، كانت الإقامة في القرية تخول للفلاحين أن يصبحوا أعضاء في البونه، وكانت العضوية في البونه تخول لهم الحصول على أرض، وكذلك الموارد المشتركة كالمرعى، والغابات، والمياه. وعلاوة على ذلك، فإن الكتخدا كان يساعد

أيضـا الكالانتار (وكيل القرية) - والذي كان يعينه مالك الأرض - في تحصيل حصته من المحصول، ومسـتحقات العمالة، عندما تسـمح الأعراف بذلك. وكان الكتخدا يسـاعد أيضا السلطات المحلية في جمع الضرائب. وعلى الرغم من أن المستوفي هو الذي يحدد المقـدار الذي ينبغي على كل قرية دفعه، كان الكتخدا المحلي هو الذي يقرر حصة كل عائلـة من هذا المقـدار. وباختصار، كان الكتخدا يرتدي عـدة قبعات - قبعة القاضي، ورجل الشرطة، ومنظم الأعمال، والديبلوماسي، ومحصل الضرائب.

أما سـكان الحضر، والذين كانوا يعيشـون في 36 مدينـة، فلم يتجاوز عددهم الإجمالي 20 في المائة من السـكان. تفاوتت المدن في أحجامها من طهران إلى تبريز، حيـث كان عدد سـكانهما 200 ألف و110 آلاف على التـوالي، إلى المراكز الحضرية المتوسطة كأصفهان، ويزد، ومشهد، وقزوين، كرمان، وقم، وشيراز وكرمانشاه، حيث تراوح عدد السكان فيها بين 20 ألفا و80 ألفا، إلى مراكز أصغر مثل سمنان، وبوشهر، وأردبيل، وآمل، وكاشان، حيث بلغ عدد السكان فيها أقل من 20 ألفا. تباهى العديد منهم بـ «سـمات شخصية» خاصة به مثل: لهجات ونبرات خاصة، أذواق في الطبخ، وبأبطالهـم المحليين ودواعي فخرهم. وكانت بعض هذه المدن في وقت أو آخر هي عاصمة البلاد[69]. وبحلول منتصـف القرن العشرين، أصبح التاريخ الإقليمي تجارة رائجة لدور النشر، وهو تاريخ يركز على المقاومة المحلية للأغراب - سواء كانوا عربا، مغولا، عثمانيين، روسا أو حتى السلطات المركزية ذاتها.

كان للعواصم الإقليميـة حكام عامون (ولاة). أما المدن الأخرى فكان لها حكام عاديون (حكماء). والأكثر من ذلك، أن المدن انقسـمت إلى أحياء (دوائر)، كل منها لـه كتخدا خاص به. وكان كتخدا الحي يؤدي دورا مماثلا للدور الذي يؤديه كتخدا القريـة أو الرئيـس في القبيلة. فهو يمثـل مجتمعه في التعامل مـع العالم خارجه - خصوصا مع الأحياء المجاورة والحكومة. وكان يتوسط في النزاعات الداخلية ويحصل الضرائب. وكان ينسـق النشـاطات ليس فقط مع الأعيان الذين تتصادف إقامتهم في حيـه، ولكـن أيضا مع قـاضي المدينة، وإمام الجمعة، وشـيخ الإسـلام، ومشرف البازار، والمحتسـب (المشرف عـلى المكاييل والموازيـن). وكان يشرف على المقاهي المحلية، والحمامات، والجماعات الحرفية. وكان لهذه الجماعات كتخداتها الخاصين بها، وشـيوخها (لحاها البيضاء)، ومحاكم التحكيـم الخاصة بها، وبازاراتها الصغيرة،

وأحيانـا مقابرهـا الخاصة بها. وأكـثر من هذا، كان كتخدا الحـي أو الدائرة يحضر تجمعات أسبوعية ولا تنظم لقاءات الصلاة، والزفاف، واستقبال العائدين من الحج فقط، ولكن أيضا كانت تجمع الأموال من أجل المحتاجين ومن أجل إصلاح المساجد المحلية، والمدارس، والتكايا[70].

إضافـة إلى ذلك، سـاعد كتخدا الحـي في مراقبـة الزورخانات المحليـة (النوادي الرياضيـة) والتي كان يتردد عليهـا المصارعون وبناة كمال الأجسـام الذين يعرفون بـ «اللوتيـين». وكان العديد من هـؤلاء يعملون في البازار وتجارة التجزئة الصغيرة. وكانوا أيضـا يخدمون كحراس ليليـين، وحراس للجـدار، ومنظمين لمواكب عاشـوراء. وكانوا يتباهون برموز خاصة - أوشـحة من كاشان وسلاسل مسـننة من يزد. وكانوا ينضمون للطرق الصوفية الرئيسية - إما الحيدريون وإما النماتيون. وفي احتفالات تعيينهم، كانوا يقسـمون على أن يعيشوا طبقا لقوانين الشـهامة الأخلاقية، مدافعين عن الضعيف في مواجهـة الأكثر قوة، وحماية الحي من العالم الخارجي، وتجنب النشـاطات «المخزية» مثـل «العمل اليدوي، وتنجيـد القطن، وحفر الآبار»[71]. وخـلال فترات عملهم، كانوا يسردون أبياتا من الشـاهنامة - حتى في مدينة تبريز التي تتحدث التركية[72]. بالنسـبة إلى البعض، فإن اللوتيين كانوا أبطالا شـعبيين، وبالنسـبة إلى البعـض الآخر، لم يكونوا أفضل من الرعاع. وأصبح المصطلـح في نهاية المطاف مرادفا للصوصية التافهة والبراعة في استخدام السكين.

وكانـت طهران تحتوي عـلى خمس دوائر منفصلـة (أو بالإيرانية، محلات) - آرك (القلعـة)، بازار، أود لاجان، جال ميدان، وسـنغالاج. قدر التعداد السـكاني لطهران في العام 1885 - وهو أول تعداد سـكاني على الإطلاق - بـ 147206 نسـمات[73]. وكانت الدوائـر الخمس محاطة بجـدار كثير الأضلاع يصل ارتفاعـه إلى 20 قدما ويبلغ طوله 11 ميـلا. كان لكل دائرة بوابتها الخارجية الخاصة بها. وكان لدى دائرة آرك تحصينات إضافية للدفاع عن المجمع السـكني الملكي بقصره، وورشه، وشون القمح، ومستودعات الأسلحة، ودار سك العملة، والمسجد الإمبراطوري، وميدان طوبخانة، وبرج الطبلة حيث منه، وعند كل غروب، كانت تقرع الطبول وتنفخ الأبواق، معلنة حضور الشـاه ويحكي التراث عودة هذا الطقس إلى أيام الزرادشـتية. وكان حي آرك يتضمن أيضا بناء حديثا لما يشـبه طريقا واسـعا يربط ميدان طوبخانة مع دار الفنون، المسرح الحكومي، ثكنة

الفرســان، مقر رئاســة الشرطة، ديوان الخارجية، مكتب التلغراف، والبنك الإمبراطوري المملــوك لبريطانيــا. وبذلك أصبح حي آرك يعرف على أنــه «الحكومة» وأيضا على أنه «المحلــة الإمبراطورية». وعلى النقيــض من ذلك، فإن محلة البــازار كانت مكونة من شــوارع جانبية ضيقة متعرجة عامرة بالمنازل، والمحلات، والورش، والأسواق المتخصصة. وكان أعضاء الجماعات الحرفية يميلون إلى العيش والعمل في نفس الشــوارع الجانبية. كما كانت المحلة تحتوي أيضا على ميدان تنفيذ أحكام الإعدام، والنزل الرئيسي - فندق تقليدي للمسافرين. وكانت المحلات الثلاثة الأخرى أقل تميزا. وكان بهذه المحلات قصور الأعيــان وحدائق واســعة - وقد أطلقت أســماء الأعيان المقيمين بهــا على العديد من شــوارعها. وكان أيضا في هذه الأحياء مساجدها، محلاتها، وحماماتها العامة، ومخابزها، وتكاياها - التي تســمى عادة على اســم الجماعة الأكثر ترددا عليها. وهذه الدوائر أو المحلات كانت تتقاطع بشوارع جانبية، وأزقة متعرجة، وحارات وأزقة مغلقة - غالبا ما كانت تنتهي عند بوابات قصور الأرستقراطيين.

وقــد أحصى تعــداد طهــران نحــو 101893 من مــلاك المنــازل و45363 من المستأجرين - وبمعنى آخر، فإن نحو 70 في المائة كانوا مالكين لمنازل. كانت البيوت تتكــون من عائلات ممتدة ضــم كل منهما على الأقل عشرة أشــخاص بمن في ذلك الخدم. وقد ذكر التعداد وجود 47 مسجدا، 35 مدرسة، 34 تكية، 170 مخبزا، 190 حماما عاما، 130 نزلا، 20 مخزنا للثلج، و70 قمينة طوب، 277 إسطبلا، و160 منزلا لليهود. ووصف التعداد 42638 مقيما باعتبارهم نبلاء وتجارا، و756 على أنهم عبيد ســود، و10568 على أنهم خدم، 46063 على أنهم نســاء حرائر، و2525 باعتبارهم نساء سوداوات، و3802 على أنهم من كسبة الأجور. ويحصي التعداد 1578 يهوديا، 1006 مسيحيين، 123 زرادشــتيا، و30 من «الأجانب». وقدر التعداد أن المهاجرين الجــدد شــكلوا ما يصــل إلى نحو 27 في المائة مــن عدد الســكان - 9900 أتوا من أصفهــان، 8201 من أذربيجان، 2008 من قبائل القاجار، والآخرون في معظمهم من كاشان، كردستان، وعربستان. وتوضح خريطة معاصرة وجود أزقة متعددة بعناوين مثل التركمان، العرب، الشيرازيين، اليهود، الأرمن، الأجانب و«عبيد بيت الشاه».

وكانت مــدن المقاطعات منفصلة بنفس الطريقة. ويشــير الدبلوماسي البريطاني، مالكــوم، إلى أن المدن الكبيرة كانت تقســم إلى أحياء حيدريــة ونعماتية، وقد تعقب

أصول ذلك ليصل بها إلى الطرق الصوفية التي تعود إلى زمن الصفويين: «دائما ما كانت هناك غيرة بين الأطراف، وخلال الأيام الأخيرة من شهر المحرم كانوا يهاجمون بمهاجمة بعضهم البعض. ولو كان أحد المساجد مزينا من قبل أحد الأطراف، أخرجهم الطرف الآخر، إذا استطاع، منه، ودمر أعلامهم وزخارفهم»[74]. ويوضح تقرير ضريبي مفصل في أصفهان كيف أن آلافا من الحيدريين والنعماتيين - بقيادة لوتيي حيهم - كانوا يشتبكون في عيد الأضحى في ميدان الشارع الرئيسي[75]. وفيما يتعلق بالحرف أو المهن، يسجل التقرير نحو 100 أسرة من رجال الدين - العديد منهم لديهم طلاب في المعاهد الدينية؛ و15 من كبار المسؤولين - وبعضهم تعود أنسابهم إلى العهد الصفوي؛ و8 أسر أميرية؛ 25 حكيما (طبيبا تقليديا)؛ 15 مؤذنا للصلاة؛ و197 من جماعات التجار والحرفيين - ويشمل ذلك النساجين، والمنجدين، صائغي الذهب، صانعي السروج، صانعي القبعات، صانعي الخيام، صائغي الفضة، مجلدي الكتب، صانعي الأحذية الجلدية، صانعي الأحذية القماشية، وصانعي المعاطف. ووفقا للغة، يقسم التقرير السكان إلى ناطقين بالفارسية، التركية، الأرمينية، البختيارية، الكيانية (لهجة فارسية قديمة)، والعبرية (لهجة يتحدث بها اليهود المحليون). ويلاحظ التقرير أن بعض الجماعات كانت تحتفظ بسجلات بمصطلحات سرية خاصة بها. أما وفقا للديانة، فيقسم التقرير السكان إلى شيعة، مسيحيين، يهود، بابيين، شيخيين (وهي فرع حديث آخر من الشيعة)، وسبع طرق صوفية - تنسب إلى اثنتين منها، الحيدرية والنعماتية، الاضطرابات التي تحدث سنويا.

ووجدت ليدي شيل أن مدينة سراب في أذربيجان تُمزق أوصالها كل محرم مع الاشتباكات بين الحيدريين والنعماتيين. ويعزز كل طرف منهما مواكب الجلد التي يقوم بها عن طريق تجنيد سكان القرى المجاورة[76]. ويكتب المؤرخ الشهير أحمد كسروي، أن العديد من المدن في نهاية القرن التاسع عشر كانت تتضرر من هذه الخصومات الحيدرية - النعماتية، مع تنازع كل منهما لوضع مرشحيهم في دواوين المدن، وتوسيع أحيائهم، وتخفيض تقديراتهم الضريبية، وكسب ولاء القرى والقبائل المجاورة[77]. ويتذكر مؤرخ آخر، هو علي شامين، كيف أن شغب الحيدريين - النعماتيين هذا كان يوقع الفوضى في موطنه مدينة همدان[78]. أما مدينة كسروي، تبريز، فكانت تنقسم إلى معسكرين متصارعين: الأحياء التي يسيطر عليها الشيوخ مقابل تلك التي يديرها الشيعة الأصوليون الذين يعرفون محليا بـ«الموتاشير»

(الاثني عشرية). وكان هذان الطرفان يتصارعان أيضا خلال شهر المحرم، ويتنافسان على دواوين المدينة، ويقتصر تزاوجهما على جماعتيهما فقط؛ ويتجنبان المحلات، والمقاهي، وأماكن مزاولة الرياضة، والحمامات، والتكايا، والمساجد التي يؤمها الآخرون[79]. لم يقل تواتر هذه الاشتباكات في طهران إلا بإصدار الشاه أوامره الصريحة لكتخدات الأحياء بأن تقتصر مواكب الجلد على داخل أحيائهم فقط[80]. باختصار، كانت الأحياء الحضرية في إيران القرن التاسع عشر مكونة من مجتمعات داخل المجتمعات. ويدعي بعض علماء الاجتماع الغربيين أن إيران التقليدية افتقرت إلى «المجتمع المدني». ولكن المؤرخين الإيرانيين مثل كسروي يمكنهم الرد بشكل حاسم أن إيران قد عانت على العكس من تخمتها بمثل هذا المجتمع.

الدولة والمجتمع

بما أن القاجار افتقروا إلى أدوات حقيقية للقسر والإدارة، فإنهم عاشوا على الاستغلال المنتظم للانقسامات الاجتماعية. فقد وصفوا أنفسهم على أنهم الحكم الأعلى، وفعلوا ما بوسعهم لكي يوجهوا العداءات والمشاحنات الأرستقراطية نحو حلها في القصر. وفي الواقع، فقد حرص الأعيان على حضورهم هناك إما عبر إرسال وكلاء (ممثلين لهم) أو عبر الزواج من العائلة المالكة. وكان من الممكن لمن هم خارج القصر أن يسقطوا فريسة لمن هم بالداخل. ويعود تفسير إبعاد خانات التركمان من القصر إلى إصرارهم على إثارة القلاقل لفترة طويلة[81]. وكما اعترف واحد من خانات الأفشار لديبلوماسي بريطاني، أنه لم يجرؤ على مهاجمة منافسيه لسبب بسيط وهو أنهم كانوا يتمتعون إلى حد كبير بحماية القصر: «يجب أن تعرف أن هذه القبيلة وقبيلتي لديهما تاريخ طويل من العداء ... ونحن لا نتقاتل في الوقت الحاضر فإننا لا نتقاتل مثل الرجال الشجعان، ولكن مثل الأوغاد المتسللين، بالدسائس والمؤامرات في القصر»[82].

كما استغل القاجار أيضا الانقسامات على المستوى المحلي. ففي بعض المدن، مثل شيراز وقزوين، كانت هذه الانقسامات تسير على خطوط الانقسامات الحيدرية - النعماتية. وفي بعض المدن الأخرى، خصوصا في تبريز وكرمان، كانت تسير على خطوط الشيخية - المتشارية. وفي بعض المقاطعات، كانت الانقسامات تعكس الخلاف بين مصالح القرية ومصالح المدينة. وفي مقاطعات أخرى، كانت تعكس العداء الطويل الأمد

بين قبائل البدو الرحل والعاملين بالزراعة المستقرين. وفي بعض المناطق الريفية، كانت الانقسامات تجري وفقا للحدود العرقية، خصوصا حينما كانت أي قريتين متجاورتين تتحدثان لهجات أو لغات مختلفة. وفي مناطق أخرى، كانت الانقسامات تعكس العداءات القبلية، سواء كانت عداءات بين القبائل الرئيسية أو عداءات بين عشائر تنتمي لنفس القبيلة. وحيث كان البدو مسلحين جيدا وأفضل تنظيما، كانت خلافاتهم ذات وقع أكبر على المجتمع الأوسع وفقا لأعدادهم - على الرغم من أن أعدادهم في حد ذاتها كان يُعتد بها.

ويمكن رؤية استغلال القاجار للخلافات القبلية على أفضل نحو في سياساتهم الملتوية تجاه البختياريين. فقد بدأ هذا العهد مع أسد خان، زعيم الهافت لانغ، الذي هدد السلالة الحاكمة الجديدة، إلى درجة محاصرته لطهران. غير أن القاجار أنقذوا أنفسهم بمنحه قدرا من الاستقلال - قوة يصل تعدادها إلى ثلاثة آلاف رجل، والتعامل مباشرة مع البريطانيين، وتخصيص رجل إنجليزي لتدريب جيشه الخاص. وفي الوقت ذاته، بنى القاجار جماعة التشهار لانغ المنافسة بمنح قائدهم، محمد تقي خان، حق السيطرة على القرى اللرية والكردية المجاورة. وبحلول العام 1851، أصبح محمد تقي خان قويا لدرجة أن القاجار وجدوا أن من مصلحتهم اغتياله واغتيال وريثه المباشر. وكما ذكر تقرير بريطاني فإن «التشهار لانغ، لم يتعافوا أبدا من هذه الضربة وظلوا منذ ذلك الوقت ذوي أهمية ثانوية مقارنة بالهافت لانغ»[83].

وقد أعقب القاغاريون هذه الاغتيالات بإعادة ابن أسد خان، جعفر قولي خان. حيث قام الأخير بحزم بإبعاد ثلاثة عشر عضوا من أسرته؛ وسحق عشيرة الدوراكي المنافسة؛ وسلم الزعامة لابنه، حسين قولي خان، الذي حصل في العام 1867 على لقب الخاني. ولكن في العام 1882، قام ظل السلطان حاكم أصفهان بخنقه، وسجن وريثه، إسفنديار خان؛ وقلص من سلطته بخلق منصب إلبيغي (ملازم الخاني). وفي البداية، كان كلا الموقعين يحملهما أعمام إسفنديار خان المنافسون. وبعد ذلك قام الشاه ناصر الدين في العام 1888 بإطلاق سراح إسفنديار خان وساعده على خلع عمين من أعمامه. ولم يمنحه الشاه لقب الخاني فقط، بل منحه أيضا لقب سيف المملكة. وفي العام 1890، قام الشاه مرة أخرى بتحويل دعمه. فقد أمر بتحويل الخانية إلى إمام قولي خان، وهو واحد من الأعمام المخلوعين، وعيّن رضا قولي خان، العم الآخر المخلوع حاكما لحي تشهار محل المنشأ حديثا. وقد حاول تقرير بريطاني تفسير كل هذه الفتن[84]:

نتجعن قتل حسين قولي الخان، الذي لايزال يذكر بـ «الخان الراحل» من قبل الخلــات الأقدم، عن الغيرة التي ترتبت على ذلك بين خلفائه وبين عائلة إمام قوإ خان، الذي خلفه والذي بات يعرف باســم «الحاج الخاني» لأنه قام بالحج إإ مكة بعــد تعيينه مباشرة، نتج عن ذلك صدع في قبيلة البختياريين، وهــو صدع على الرغم من أنه يهم الهافت لانغ، غــير أنه كان ذا أهمية أكبر حتى اليم من التنافس بين الهافت لانغ والشــهر لانــغ. ويتمثل هذا الصدع فيــما بان يعرف اليــوم بعائلات حاج الخاني وعائــلات الخاني. وفي ضوء هذه المنافســ، التي عادة في الواقع ما تصل إلى حد البغضاء والتشاحن، أصبح من المعتاد بند ذلك ألا يجتمع منصبا الخاني والبيغي لأعضاء من نفس الجانب في العائلة. ﻫكذا فلو كان واحد من خانات الخاني يسمى الخاني فإن واحدا من خانات حاج الخاني يســمى البيغي... ومنذ العــام 1890 فصاعدا لم يتم تغيير كبــير عل سياســات القبائل البختيارية. فقد تراجعت التشــهار لانغ تدريجيا لتصبح خاضعة على غير رغبتها للهافت لانغ، قد ســاعد في ذلك الزواج البيني بين الخانات بعضهم البعض. غير أن العداوة بين الخاني وحاج الخاني اســتمرت حتى وقتنا الحاضر، على الرغم من حالات كثيرة من الزواج البيني.

وكان يمكــن رؤية تلاعــب القاجاريين أيضا في خلق تحالف الخاميســيين. فعند بدايــة القرن، كانــت قوة القاجار في فــارس تتعرض للتهديد من قبل القشــقائيين المرعبــين. وافتقــر الشــاه إلى تحالفات جاهــزة يمكنها أن تكون قــوة موازنة لهذه التهديــدات. فقد كان البختياريون في الشــمال خطرين في حــد ذاتهم، وكان البوير أحمديــين في الشرق في غمرة حرب أهلية، وكان الزنديــون(*)، الذين حكموا فارس في الســابق، قد تفككوا إلى درجة أن جســد قائدهم الأخير دفن تحت شرفة القصر كي يمكن للشــاه أن يدوس عليه كل يوم. ومن أجل تحييد القشــقائيين، خلق الشاه الخاميسيين من خمس قبائل منفصلة - الباصريين الذين يتحدثون الفارسية، العرب العاربــة، والنافريين المتحدثــين بالتركية، والأنيلويين، والبهارلو - والذي كان يشــعر كل منهم بالتهديد من القشــقائيين. وقد عين الشاه قوام الملك باعتباره الخانيا لهم، حاكما لفارس(**) عــلى الرغم من أن الأخير لم يكن يربطه رابط بهم. وفي الحقيقة

(*) الدولة الزندية حكمت فارس منذ العام 1750 حتى العام 1794، وكانت عاصمتها مدينة شيراز. [المحررة].

(**) المقصود هنا بالطبع مقاطعة فارس. [المترجم].

فقد كان يشاع أنه ينحدر من أسلاف يهود[85]. وكان واحد من أجداده تاجرا ثريا في شيراز؛ وجد آخر كان كاتوخدا لحي؛ وآخر خدم الزنديين كرئيس وزراء. ومع تكوين الخاميسيين أصبح القاجار قادرين بفعالية على موازنة القشقائيين. ووفق تعبير أحد الزائريـــن الأوروبيين: «كان الشـــاه وحاكمه يأملان المحافظة على ســـلطاتهما بإبقاء العـــداوة حية بين الطرفين المتنافســـين، وفي هذا المقام فقد كانوا يتبعون السياســـة المطبقـــة في جميـــع أنحاء الإمبراطورية، ويظهر أن هـــذا كان مطبقا منذ زمن قديم لـــكي يكون هو نظام الحكومة في فارس»[86]. وعلى نحو مشـــابه، كتب أنثروبولوجي حديث: «كحكام ســـابقين لفـــارس، كان القواميون على نزاع مع اتحاد القشـــقائيين الأقوياء المتزايد الأهمية، ومن أجل موازنة القشـــقائيين، إضافة إلى سعيه إلى حماية طـــرق قوافله للموانئ الجنوبية، شـــكّل علي محمد قوام الملك اتحاد الخاميســـيين تحت زعامته هو شخصيا»[87]. وبكلمات أخرى، فإن عائلة قوام، الذي كان مؤسسها تاجرا تحول إلى حاكم، خدمت باعتبارها الثقل الموازن ضد القشقائيين لبقية القرن، بل وحتى خلال القرن التالي.

وهكذا حكم القاجار إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، وخصوصا الاختلافات العشـــائرية والقبلية والعرقية والإقليمية والطائفية. أكثر من اعتمادهم على المؤسســـات البيروقراطية، والقسر، أو الجاذبية الكبرى للاهوت والتاريخ - على الرغم من أنهم لم يمانعوا، وكانت دولتهم - فيما لو جاز أن نطلق عليها ذلك - تحوم فوق المجتمع أكثر مما تتحكم أو تتوغل فيه. وقد ادعت لنفسها سلطات متضخمة رنانـــة. غير أن شرعيتها الحقيقية كانت محدودة بشـــدة بحدود ضواحي العاصمة. وكانت غالبا ما توصف على أنها دولة من طراز «الاستبداد الشرقي». ولكن سلطتها الفعلية ارتكزت بشدة على أقطاب محلية، بعضهم كان متزوجا من العائلة الحاكمة ومعظمهـــم كانت لهم مصادرهم المســـتقلة من القوة. وكان للشـــاه، المالك الفخور بألقاب متنوعة، بما في ذلك الحكم الأعلى، أن يضيف إلى ألقابه لقبا آخر ملائما - وهو المتلاعب الأكبر. كان شاه الشاهات، وملك الملوك، بأكثر من معنى.

2

الإصلاح، الثورة، والحرب الكبرى

آه يا إيرانيون! آه يا إخوة بلدي الحبيب! إلى متى سيظل هؤلاء الغدارون يخدرونكم ويبقون عليكم نائمين؟ كفى هذا التخدير. ارفعوا رؤوسكم. افتحوا أعينكم. ألقوا بنظرة خاطفة حولكم، ولاحظوا كيف أصبح العالم متحضرا. فكل العبيد في أفريقيا والزنوج في زنجبار يتجهون نحو الحضارة، والمعرفة، والعمل والغنى. لاحظوا جيرانكم الروس، الذين كانوا منذ مائة عام مضت في ظروف أسوأ من ظروفنا. ولاحظوا كيف أصبحوا الآن يمتلكون كل شيء. في أيام الماضي القديم كان لدينا نحن كل شيء، والآن كل شيء ذهب. في الماضي، كان الآخرون ينظرون إلينا كأمة عظيمة. والآن انحطت مرتبتنا إلى درجة أن جيراننا في الشمال والجنوب يعتقدون بالفعل أننا جزء

«تكشف الاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من إعلان إيران حيادها في الحرب، فإنها سرعان ما أصبحت ساحة معارك للقوى الكبرى»

المؤلف

من ملكياتهم ويقسمون بلدنا بينهم. نحن ليس لدينا بنادق، ولا جيش، ولا أمان مالي، ولا حكومة مناسبة، ولا قانون تجاري. كل هذا التخلف يعود إلى حكم الفرد وعـــدم العدالة وافتقاد القوانين. وأيضا لخطأ رجال الدين، وذلك لأنهم يدعون أن الحياة قصيرة، وأن الحياة الدنيا ما هي إلا حياة الغرور. وهذه الخطب والمواعظ تقودكم بعيدا عن هذا العالم، تقودكم إلى الخضوع، والعبودية، والجهل. والملوك، في الوقت نفســه، ينهبونكم... ومع كل هذا يأتي الأجانب الذين يتسـلمون منكم كل أموالكم، ويعطونكم في المقابل أقمشة خضراء، وزرقاء وحمراء، وأواني زجاجية مبهرجة، وأثاثا مرفها. هذه هي أسباب بؤسكم.

خطبة في طهران (1907)

جذور الثورة

الثورة الدســتورية الإيرانية - مثلها مثل الثورات الأخرى - بدأت بتوقعات عظيمة لكنهـا غاصت في نهاية المطـاف في بحر عميق من خيبة الأمل. فقــد وعدت بــ«فجر عصر جديد»، و«مدخل إلى مســتقبل مــشرق»، و«إحياء لحضارة قديمة». بينما أنتجت عــصرا من الــصراع اقترب بالبلاد من حافــة التفكك. والمصلحون أنفســهم الذين كانوا أبطــال التغييرات الراديكالية هم ذواتهم الذين انســحبوا من حقل السياســة في نهاية العقــد الأول من القرن العشرين، لينأوا بأنفســهم بعيدا عن «حماقات الشــباب»، بل عن كتاباتهم هم أنفســهم، باحثين عن «فارس» ينقذ الأمة. ولم يكتبوا تأريخهم للثورة حتى منتصف القرن العشرين. والمفارقة أن الســهولة النســبية التي حدثت بها الثورة والسهولة النســبية التي خربت بها لاحقا مرتبطتان بالظاهرة نفسها: الافتقار إلى دولة مركزية قابلة للبقاء. فقد نجحت الثورة بداية إلى حد كبير بسبب افتقار النظام إلى آلية تقمع المعارضة، وبالمثل، فشــلت الثورة في النهاية إلى حد كبير أيضا بسبب افتقارها إلى آلية لتوحيد ودمج القوة - لاسيما افتقارها إلى آلية لتطبيق الإصلاحات.

وتعود جذور الثورة إلى القرن التاسع عشر - خاصة بسبب اختراق الغرب التدريجي للبــلاد. فقد أدى هذا الاخــتراق إلى إضعاف الروابط الضعيفة أصــلا بين قصر القاجار والمجتمــع الأوســع. وأدى هذا الاخــتراق إلى تلك النتيجة بطريقتين متنافســتين. فمن جهة، فرض هذا الاختراق تهديدا متبادلا لكل من البازارات الحضرية والأعيان الدينيين، ليوحدهما معا في طبقة وســطى عبر الأقاليم أصبحت واعية لأول مرة بمظالمها المشتركة

ضد الحكومة والقوى الأجنبية. وهذه الطبقة من الملاك، بسبب روابطها بالبازار ورجال الديـن، أصبحت تعرف لاحقا بالطبقة الوسـطى التقليدية. وهـذا الرابط الحيوي بين المسـجد والبازار، الذي اسـتمر حتى الوقت المعاصر، يمكن أن نتعقب أصوله إلى نهاية القرن التاسـع عشر[1]. من جهة أخرى، قدم الاتصال بالغرب، وخاصة من خلال التعليم الحديث، أفكارا جديدة، ووظائف جديدة، وأخيرا طبقة وسـطى جديدة. وصف أعضاء الطبقة أنفسـهم بأنهم «مفكرون تنويريون»، معتمديـن أولا المصطلح العربي «متنور الأفكار» ثم لاحقا المرادف الفارسي له «روشـن فكران» (المفكرون التنويريون). وبطرق عدة، شـابه دورهم دور مثقفي القرن الثامن عـشر في الإمبراطوريات القيصرية الذين صاغوا المصطلح الروسي «الإنتلجنتسيا». لم يكن لدى المثقفين الجدد سوى القليل الذي يجمعهـم بـ «رجال القلم» التقليديين، سـواء وجدوا في القـصر الملكي، أو في الحوزات العلميـة الدينيـة. فهم لم يروا العـالم من خلال أدب «مرايا الأمـراء»، ولكن من خلال التنوير الفرنسي. وهم يكنون التوقير والاحترام ليس للسـلطات الملكية ولكن للسـيادة الشعبية، ليس للتقاليد لكن للحرية والعدالة والإخاء، ليس لظلال الله على الأرض لكن لحقوق الإنسان غير القابلة للمصادره. وهم لا يتحدثون عن التوازن الاجتماعي والتوافق والانسـجام السـياسي، لكن عن الحاجة إلى التغيير الراديـكالي، والتحولات الجوهرية، واستمرار مسيرة التقدم الإنسـاني الحتمية. ولم يتحدثوا عن مزايا الاستبداد والمحافظة، لكن تحدثوا عن الليبرالية، والقومية، بل عن الاشتراكية. ولم تتشكل نظرتهم عبر القرآن والشريعة والمخلص الشـيعي، لكن عن طريق عصر العقل ومفاهيمه الراديكالية حول الحقوق الطبيعية للمواطنين باعتبارهم بشرا.

ووفقا لتعبير علي دهخدا، وهو قائد إصلاحي وضع في سنوات لاحقة أول معجم فارسي شـامل، كانت هذه المفاهيم الجديدة تصرخ مطالبـة بتعريفات جديدة[2]. فقد ساهم هو وتلاميذه في ترويج كلمات الديموقراطية، الأرستوقراطية، الأليغاركية، الإقطاعية، الرأسـمالية، الاشـتراكية، الإمبريالية والبورجوازية. وقـد قدموا مفاهيم مبتكرة مثل تشاب (اليسـار) وراست (اليمين)، وقرون وسطى (العصور الوسطى). وأعطـوا معاني جديـدة لكلمات قديمة، وغيروا معنى «اسـتبداد» من «الاسـتبداد الشرعي» إلى «الاسـتبداد غـير المشروع»؛ و«دولـة» من الحكم الـوراثي في القصر إلى الحكومـة الوطنيـة؛ و«ملة» من «المجتمع الدينـي» إلى «الأمة»، و«وطن» من

المحليــة إلى أرض الآباء والأرض الأم؛ و«مجلــس» من التجمع إلى البرلمان؛ و«طبقة» مــن التركات القروســطية إلى الطبقة الاقتصادية؛ و«ترقي» مــن الصعود الفيزيقي إلى التقــدم التاريخي، و«مردم» من الســوقة إلى «النــاس»؛ و«عدالة» من المعاملة اللائقــة – حيــث كان من المفــترض أن يحكم الشــاه بين مختلــف الطبقات - إلى العدالة المتســاوية للجميع. وربما كان المصطلح الأكثر نزاعا بين جميع المصطلحات هو «مشروطة» (دســتوري). فبالنســبة إلى البعض، أتى المصطلــح من كلمة ميثاق charter – مثلما هي الحال في الماغنا كارتا. أما بالنسبة إلى آخرين، فقد أتى المصطلح مــن الشريعــة (القانون المقدس) بما يتضمن أن القوانــين الدنيوية ينبغي أن تكون مشروطة بالشريعة المقدسة[3]. وكما لاحظ دهخدا، كان الصراع حول هذه المفاهيم الجديدة بارزا أكثر خلال الثورة، بينما عادت نشأة هذا الصراع إلى القرن السابق.

بدأ الاختراق الغربي بداية القرن. وقد بدأ مع سلسلة من الهزائم العسكرية، أولا على يد الجيش الروسي، ثم على يد الجيش البريطاني. كان الروس - مسلحين بمدفعية حديثة - قد اكتســحوا آسيا الوســطى والقوقاز، وهزموا القاجار في حربين قصيرتين وفرضــوا عليهم معاهدات مهينة، غلســتان (1813) وتركمانجاي (1828). وبالمثل، بدأ البريطانيون، الذين كانــوا موجودين بالخليج العربي منذ القرن الثامن عشر، في توســيع انتشــارهم، ليجبروا القاجار على التخلي عن هراة، وفرضوا عليهم معاهدة باريس (1857) المهينة أيضا. وبدأ الإيرانيون في الإشارة إلى القوتين باعتبارهما الجار «الشــمالي» والجار «الجنــوبي». وكان لهذه المعاهدات عواقــب بعيدة المدى. فقد أقامت حدودا اســتمرت بشــكل أو بآخر حتى الوقت المعاصر. وقد حولوا البلد إلى حائط صد وأحيانا إلى منطقة للتنافس في «المباراة العظمى» التي دارت بين القوتين. وأصبح ممثلو القوتين لاعبين رئيســيين في السياســة الإيرانية - إلى درجة أنه لم يكن لهــم يد فقط في تعيين وخلع الوزراء، بل في اســتقرار الملكيــة أيضا والتأثير في خط تعاقــب خلافة العرش خلال القرن كله. وقــد أدى هذا إلى ولادة نظرية – أصبحت حتى أكثر انتشــارا في القرن التالي- أن الأيدي الأجنبية تمسك بكل الخيوط في إيران، وأن المؤامرات الأجنبية تقرر مسيرة الأحداث، وأنه وراء كل أزمة وطنية تكمن قوى أجنبية. وترجع أصول «نمط الاضطهاد في السياسة» الذي ربما يكون ذائع الصيت في تشكيل إيران الحديثة إلى القرن التاسع عشر.

مهـدت هذه المعاهـدات أيضا الطريق أمام قوى أجنبيـة أخرى للحصول على سلسـلة من الامتيازات التجارية والديبلوماسية تعرف باسم الامتيازات الأجنبية في الشرق. وقد سـمحت هـذه الامتيازات بإقامة قنصليـات في المقاطعات، كما أعفي تجارهم من الرسوم الجمركية المرتفعة وكذلك من الجمارك الداخلية، وقيود السفر، ومن الخضوع لولايـة المحاكم المحلية. وقد أصبح مصطلـح الامتيازات الأجنبية في الشرق مرادفا للامتيازات الإمبريالية، والغطرسـة، والانتهاك. أدت هذه المعاهدات - مع افتتاح قناة السـويس ومد خطوط السـكك الحديدية الروسية في القوقاز وآسيا الوسـطى- إلى تدشـين الاختراق التجاري لإيران. وقد سُرعـت هـذه العمليـة أكـثر بـ «الطفرة النفطية» في باكو في تسـعينيات القرن التاسع عشر. وعند نهاية القرن، كان نحو مائة ألف - العديد منهم غير مسـجلين، غير ماهرين، وعمال موسميون - يعبرون كل عام إلى الإمبراطورية الروسية. وهؤلاء المهاجرون، الذين كان أغلبهم من أذربيجان، كانوا يشكلون معظم المعدمين في باكو[4].

كانت التجارة الخارجية – التي هيمن عليها تجار «الجارين» - قد ازدادت إلى ثمانية أمثالها خلال القرن. وكانت أغلب الواردات تتكون من البنادق، الأدوات، والمنسـوجات من أوروبا الغربية، والسـكر والكيروسين من روسيا، والبهارات، والشاي والبن من آسيا. بينما كانت الصادرات تتكون أساسـا من السجاد، القطن الخام، الحرير، التبغ، الجلود، الأرز، الفواكه المجففة، والأفيون. وكان المنتج الأخير ينقل عن طريق التجار البريطانيين إلى السـوق الصيني المربح. وأصبح ظل السلطان، حاكم أصفهان، معنيا بشدة بتحجيم زراعة الأفيون لزراعة الغذاء لدرجة أنه في العام 1890 أصدر مرسوما يقضي بأنه مقابل كل أربعة حقول مزروعة بالخشخاش لا بد أن يخصص حقل لزراعة الحبوب[5].

كانت إيران في العام 1800 معزولة إلى حد ما عن الاقتصاد العالمي. لكن بحلول العـام 1900 كانت في طريقها لأن تصبح مندمجة تماما في هذا الاقتصاد. وكان ذلك صحيحا بشـكل خاص فيما يتعلق بالشـمال، الذي زود السـوق الروسـية بالسلع الزراعية والعـمال غير المهرة، وفي الجنوب، خاصة أصفهـان، وفارس، وكرمان، التي كانت تقدم السـجاد والشـالات، إلى جانب الأفيون، للإمبراطورية البريطانية. لذا لم يكن مسـتغربا أن تكون للحكومة الروسـية اهتمامات خاصـة ببندر (ميناء) أنزلي وبالطريـق الذي يربط هذا الميناء بطهـران. وكانت للحكومة البريطانية اهتمامات

مماثلة في الطرق التي تربط بين الخليج وكل من أصفهان، وشيراز، ويزد، وكرمان. وفي العام 1888، بدأت شركة الإخوة لينش، وهي شركة بريطانية نشطت في دجلة والفرات، في تسيير سيل متدفق من القوارب من المحمرة إلى الأحواز على امتداد نهر كارون - النهر الوحيد الصالح للملاحة في إيران. في العام 1889 أسست بريطانيا بنك فارس الإمبراطوري من أجل مساعدة تجارها. وقد حاكاهم الروس بإقامة بنكهم، بنك دي إسكومبت دو بيرس (Banque d'Escompte de Perse) . وقد بدأ كرزون كتابه «فارس والمسألة الفارسية» بادعاء أن البلد يعد حيويا لبريطانيا ليس فقط بسبب اللعبة الكبرى(*)، لكن أيضا بسبب إمكاناته التجارية[6]. وقد هدد بـ «إدانة» أي «خائن» يفكر في إعطاء روسيا موطئ قدم في الخليج العربي: «إن أي مطالبة روسية بالتحكم المطلق في بحر قزوين يمكن أن تقابلها مطالبة أقوى بعشر مرات باحتكار بريطانيا العظمى للخليج العربي. لقد ضُحي بحياة عشرات البريطانيين وأنفقت الملايين من الأموال البريطانية من أجل إقرار السلام في هذه المياه المضطربة»[7]. وقد خلص إلى[8]:

> لدي ثقة، من خلال المعلومات والاستنتاجات التي قدمت في هذين الجزأين، بأن أهمية فارس لإنجلترا باتت واضحة بشكل كاف. فالأرقام والحسابات التي قدمتها فيما يتعلق بالتجارة، وخاصة التجارة الأنجلو-فارسية، والتحليل الذي قدمته للموارد الداخلية لفارس، وطبيعة وفرص الإصلاحات الداخلية التي مازالت خططها غير مطورة، والتي تعد بالتالي مجالا مفتوحا أمام التوظيف الحكيم لرأس المال، ما هي إلا مناشدات إلى الطابع العملي والعقلية التجارية الغريزية لدى الرجل الإنجليزي. وفي سياق المنافسة التجارية الضارية مثل البركان حول العالم، تعد خسارة أحد الأسواق انتكاسة لا يمكن تعويضها، بينما يشكل كسب سوق إضافة إيجابية للقوة الوطنية. إن اللامبالاة تجاه فارس من الممكن أن تعني التضحية بتجارة تعد الآن بالفعل مصدر رزق للآلاف من مواطنينا في هذا البلد وفي الهند. والاهتمام الودود بفارس سوف يعني تشغيلا أكبر للسفن البريطانية، وللعمل البريطاني، والمغازل البريطانية.

(*) The Great Game هي مرحلة التنافس الإستراتيجي بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية من أجل السيطرة على آسيا الوسطى. [المحررة].

وقد حـاول القاجار الحـد من الاخـتراق الخارجي عن طريـق تقوية دولتهم بإجـراءات أصبحـت تعرف فيما بعـد في أرجاء العالم بـ «التحديـث الوقائي». غير أن هـذه الجهود قد فشـلت، ويعود ذلـك لحد كبير إلى عـدم قدرتهم على زيادة الإيرادات الضريبية، وهي المشكلة التي تضاعفت على مر القرن مع الزيادة المذهلة في الأسـعار بمقدار ستة أمثالها. وقد بلغ العجز الحكومي بحلول العام 1900 معدلا يزيد على مليون دولار سـنويا، غير أن دولة القاجار كانت ضعيفة جدا بما لا يمكنها مـن زيادة الإيـرادات الضريبية التي كانت بحاجة إليها حقـا[9]. وفي محاولة لكسر هذه الحلقة الشريرة، حاولت الدولة بيع الامتيازات واقتراض المال. وقد دشن الشاه ناصر الدين هذه العملية في العام 1872 ببيع الحق المنفرد لبناء السكك الحديدية، والترام، والسـدود، والطرق والمناجم والمشروعات الصناعية إلى البارون جوليس دو رويتر، وهو مواطن بريطاني سميت على اسمه فيما بعد وكالة الأنباء الشهيرة. وكان الثمـن المتقاضى نظير هـذا الامتياز هو 200 ألـف دولار و60 في المائة من الأرباح السنوية. وقد وصف كرزون هذا البيع بأنه «أكبر حلم يمكن تخيله عن تسليم كامل لموارد كاملة لمملكة ما لأيدٍ أجنبية وهو إنجاز لم يسبق تحقيقه في التاريخ»[10]. وفي الحقيقة، فإن هذا الاحتكار المتوقع خلق هياجا واضطرابا - خاصة في سان بطرسبرغ، وبين البلدان المناصرة لروسـيا - مما أدى إلى إلغائه. لكن هذه الصفقة ألقت ببذور الامتيازات البترولية التي ستجلب اضطرابا كبيرا للغاية خلال القرن التالي. وفي مناورة أخرى، باع الشـاه ناصر الدين في العام 1891 للميجور تالبوت، وهو رجل إنجليزي آخر، احتكار بيع وتصدير التبغ. وقد أُلغيت إلغاء هذه الصفقة أيضا، جزئيا بسـبب الاعتراض الروسي وجزئيا بسبب مقاطعة على النطاق الوطني قادها التجار والزعماء الدينيون. وقد كانت تلك المقاطعة بمنزلة بروفة بالملابس الكاملة للثورة الدستورية.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الاحتكارات كان ينبغي سحبها، فإنه كان باستطاعة القاجـار بيع عدد من الامتيازات الأكثر تواضعا. فقد اشـترت شركات بريطانية حق الملاحة وجرف نهر كارون؛ وبناء الطرق وخطوط التلغراف في الجنوب؛ وتمويل مصانع السجاد في أصفهان، وبوشهر، وسلطان آباد، وتبريز؛ وتأسيس البنك الإمبراطوري مع السيطرة الكاملة على طباعة الأوراق النقدية، والأكثر أهمية من كل ما سبق، امتياز للتنقيـب عن النفط في الجنوب الغربي. وقد مهد ذلك الطريق لامتياز دارسي، الذي

مهد بدوره الطريق أمام تشكيل شركة النفط الأنجلو- فارسية. وفي أثناء ذلك، اشترت شركات روسية حق الصيد في بحر قزوين؛ وحق الجرف في أنزلي؛ التنقيب عن النفط في الشـمال؛ وبناء الطرق وخطوط التلغراف التي تربط بين حدود روسـيا وكل من طهران، وتبريز، ومشـهد. والأكثر من هذا حصـول البلجيكيين - الذين كانوا يعدون محايدين بين بريطانيا وروسـيا - على حق البناء في طهران ليس فقط لخط السكك الحديدية الذي يربط طهران بمسجد الشاه عبدالعظيم، بل أيضا لخط ترام، وإضاءة الشـوارع، ومعمل للسـكر، ومصنع للزجاج. ومع نهاية القرن التاسـع عشر، بلغت جملة الاسـتثمارات الأجنبيـة في إيران 60 مليون دولار. وربمـا لا يكون هذا المبلغ ضخما للغاية لكنه كان كافيا لكي يثير الذعر بين بعض المصالح التجارية المحلية.

لم تحقق محاولات القاجـار في «التحديث الوقائي» الكثير- واقتصر على القليل الذي حققته في بعض النماذج بالعاصمة. فلواء القوزاق، أكثر تلك النماذج وضوحا، لم يحشـد أكثر من 2000 رجل. والنظامية، قوة شرطـة طهران، كان لديها أقل من 4600 رجل في الخدمة. ودار سـك العملة، التي حلت محل العديد من دور سـك العملة في المقاطعات، كان باسـتطاعتها الآن خفض قيمة العملة، وبذلك يمكن أن يتم إمداد الحكومة ببعض الأموال السـائلة الإضافية - لكن، بالطبع، على حسـاب تغذيـة التضخـم. وكان مكتب التلغراف - في ميـدان طوبخانة - يربط بين طهران والمقاطعات وبذلك توفر للشـاه وسـائل لإبقـاء حكامه تحت المراقبـة اللصيقة. والمفارقة أن خطوط التلغراف هذه أمدت المعارضة أيضا بوسـائل لتحدي الشـاه خلال أزمة التبغ والثورة الدستورية. وأصدرت وزارة البريد والتلغراف، التي أنشئت في العـام 1877، طوابع بريـد وقامت بتوزيع البريد. ونـشرت المطبعة الحكومية جريدتين رسـميتين - اطلاع (معلومات) التي تنشر التعيينـات الجديدة، وجريدة إيران، التي تقدم ملخصا للأنباء الرسـمية. وقد حاولت كل من الجريدتين أن تحل مصطلحات فارسية محل تلك العربية.

وكانـت جوهرة تاج الإصلاحات، عـلى كل حال، هي دار الفنون (مقر التعلم). وقد أنشـئت هذه الدار في العام 1852، وكانت مهمتها تدريب «أبناء الأعيان» على الخدمة العامـة. وبحلـول العام 1900 أصبحـت معهدا متعدد التخصصات مـع طلاب يتجاوز عددهم ثلاثمائة وخمسـين طالبا. وقـد حصل الخريجون المتفوقون على منح دراسـية

للدراســة في أوروبا - بالأساس في فرنســا وبلجيكا للعمل على الحد من النفوذ البريطاني والروسي. كما شكلت هيئة التدريس أساسا من فرنسا وبلجيكا. وعند نهاية القرن التاسع عشر، افتتحت الحكومة أربع مدارس ثانوية أخرى في طهران، وأصفهان، وتبريز، وخمس كليات جديدة ملحقة بدار الفنون - كليتين عســكريتين وواحدة للزراعة، وأخرى للعلوم السياســية وواحدة للغات الأجنبية. ونشرت الأخيرة، مــن خلال دار الطباعة الحكومية، أكثر من 160 كتابا. وقد شــملت قائمة هذه الكتب 80 كتابا طبيا، وعســكريا، ومراجع لغويــة، و10 كتب رحلات مصورة - تشــمل فيما تشــمل جولة الشــاه نــاصر الدين في أوروبا، و10 كتب هي عبارة عن ترجمات مختصرة للكلاسيكيات الغربية مثل روبنسون كروزو لديفو، والفرســان الثلاثــة لدوما، وحول العالم في ثمانين يومــا لفيرن، والحوارات لديكارت، والمبادئ لنيوتن، وأصل الأنواع لداروين، و20 ســيرة ذاتية لشــخصيات دولية مشــهورة - تشــمل شــخصيات مثل لويس الرابع عشر، نابليون، بطرس الأكبر، نيكولاي الأول، فريدريــك الأكبر، وويليام الأول، والأكــثر أهمية من كل هذا أنه نشر 10 كتب في تاريخ إيران، تتضمن تاريخ إيران ما قبل الإســلام، وقد كتب معظم هذه الكتب العشرة أوروبيــون. وهكــذا فقد بدأ الإيرانيــون في رؤية تاريخهم وكذا تاريــخ العالم من خلال أعين أوروبية. وكان مشــير الدولة الكبير، مؤسس مدرسة العلوم السياسية، نموذجا نمطيا للحساســيات الجديدة. فبعد عودتــه من خدمة طويلة في الســفارات بالخارج، بدأ في الكتابة بشكل متزايد عن الملة (الوطن)، والمليات (الوطنية)، وسيادة الدولة، وعن حاجة الرعية إلى أن يصبحوا مواطنين كاملي المواطنة.

وقد بدأ الشــاه ناصر الدين حكمه في العام 1848 بتشجيع الاحتكاك بأوروبا. لكن مــع قرب نهاية حكمه كانت مخاوفه قد نمت بشــدة من الأفكار الغريبة لدرجة رواج إشاعات بأنه كان يفضل الوزراء الذين لا يعرفون ما إذا كانت بروكسل مدينة أم كرنبة. ومع ذلك، اســتمر الشــاه ناصر الدين في إرسال ممثلين ديبلوماســيين للخارج واستمر في إرســال ســيل منتظم من الطلاب إلى فرنســا وبلجيكا. كما أنه تســامح مع بعثات التبشــير المســيحية مادامت قد اقتصرت نشــاطاتها على المجالات التعليمية -الصحية، والتبشير فقط بين الأقليات الدينية. وقد بدأ الفرنسيون الكاثوليك في العمل مع الأرمن والآشــوريين حول بحــيرة أرومية، ثم أقامــوا بعد ذلك أكثر من ثلاثــين مرفقا في أنحاء البلاد. ومال الأمريكيون المشــيخيون إلى التركيز على الشمال؛ والإنجيليون على الجنوب؛

والإليانس فرانسيز(*) في طهران، وتبريز وأصفهان. وافتتحت الإليانس إسرائيليت، المنظمة الفرنسية اليهودية، مدارس في همدان، وأصفهان، وطهران. وبالمثل، موّل المجتمع الزرادشتي في الهند مدرسة لأتباع دينهم في يزد.

وفي تلك الأثناء، أسس المنظمون في القطاع الخاص الإيراني عددا من المؤسسات المتواضعة: معامل كهرباء في طهران، وتبريز، ورشت، ومشهد - وقامت الأخيرة بإنارة العتبات المقدسة؛ معمل للسكر في مازندران؛ ومصنع للحرير في غيلان، ومعمل للقطن في طهران؛ ومطابع ومصانع للورق في طهران وأصفهان. ودشنوا شركات مساهمة بغرض صريح وهو حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. كما مولوا المكتبات العامة في طهران وتبريز علاوة على عشر مدارس ثانوية، بما في ذلك واحدة للبنات. ومولوا أيضا الصحف الإصلاحية: «تربية» (التعليم) في طهران، و«همات» (المسعى) في تبريز، والحبل المتين في كالكوتا، واختار (النجمة) في إسطنبول، وبارفريش (التعليم) في القاهرة، والقانون في لندن.

كما نظموا أيضا تجمعات شبه رسمية - التجمع الوطني، التجمع من أجل الإنسانية، الجمعية الثورية، والتجمع السري الذي نظم على غرار الجمعيات الماسونية الأوروبية. ومع نهاية القرن، كانت مثل هذه التجمعات تجتمع بهدوء لمناقشة الحاجة العاجلة إلى إصلاحات حكومية. وباختصار، كان البلد يحتوي على طبقة إنتليجنتسيا (مثقفين) مميزة على الرغم من أن عددها الإجمالي كان أقل من ثلاثة آلاف وأتى معظم أعضائها من صفوف النخبة القديمة. وليس من المدهش، حينما اغتال منشق منعزل في العام 1896 الشاه ناصر الدين في مسجد عبد العظيم، أن شعر البعض بأن عصر الحكم المطلق قد بلغ نهايته. وكان الملك الجديد، الشاه مظفر الدين، معروفا عنه أنه أكثر انفتاحا بكثير على العالم الجديد. وبذلك كان تأثير رصاصة الاغتيال أكبر من مجرد الإجهاز على حياة الشاه ناصر الدين، إذ أجهزت على النظام القديم كله.

مجيء الثورة

تعود أصول الأسباب بعيدة المدى للثورة إلى القرن التاسع عشر، بينما أسبابها قصيرة المدى كانت قد بدأت في 1904-1905 مع الأزمة الاقتصادية التي شهدت

(*) Alliance Francaise هي منظمة دولية أُنشئت في باريس في العام 3881 لترويج الثقافة واللغة الفرنسية في العالم. [المحررة].

إفلاس الحكومة والتضخم المتصاعد. ومع عدم القدرة على تغطية الإنفاق الحكومي، هدد الشاه مظفر الدين بزيادة ضرائب الأرض، والتخلف عن سداد قروض الدائنين المحليين. كما أنه تحول للبنوك البريطانية والروسية أيضا للحصول على قروض جديدة تزيد على أربعة ملايين جنيه إسترليني التي كان قد اقترضها منهم بالفعل. وقد وافقوا مع فرض شرط هو تسليمه كامل النظام الجمركي لإدارة بلجيكية يترأسها السيد ناوس. وكان الأخير قد أكد لبريطانيا وروسيا أنه سوف يعطي الأولوية لدفع الديون القديمة التي منحوها للحكومة[11]. وسرت إشاعة بأن ناوس ذو أصول يهودية، ويفضل توظيف الأرمن على المسلمين، وخطط لزيادة هائلة في التعريفات الجمركية على التجار المحليين، ويطمح إلى أن يكون وزيرا للمالية على الرغم من جهله المطبق بنظام المستوفي التقليدي. وخلال شهر المحرم في العام 1905، وزع المعارضون له صورته في حفلة تنكرية وهو يرتدي ملابس ملا (فقيه)[12]. وقد أجملت البعثة البريطانية الأزمة المالية على النحو التالي[13]:

> مثل العام 1906 عهدا مهما جدا في التاريخ الفارسي، حيث كان العام الذي شهد تقديم المؤسسات البرلمانية. وكانت الأوضاع في فارس قد تطورت بحيث أضحت لا تحتمل، فقد كان الشاه واقعا بالكامل في أيدي حلقة فاسدة من الحاشية تعيش على التكسب من الحكومة والبلد. وقد باع الشاه الثروة التي ورثها عن والده، وكذلك معظم الأراضي الإمبراطورية والوطنية. وقد كان مجبرا على اللجوء إلى الديون الخارجية، التي أنفق عائداتها على الرحلات الخارجية أو قام بتبذيرها على حاشيته. وكان هناك عجز سنوي كما كان دين البلد يتزايد يوميا. ولم يكن هناك ملجأ سوى الحصول على قرض خارجي جديد وكان من المعتقد على نطاق واسع أن القرض سوف يمنح على أساس شروط ستعني عمليا القضاء على استقلال البلد. وكان هناك عدد محدود من الشباب والرجال المستقلين الذين كانوا على وعي بهذه الحقائق، وكانوا منخرطين عن طريق الحكومة في المفاوضات التي دارت حول الحصول على القرض.

في الوقت ذاته، كان البلد بالكامل يعاني تضخما حادا - حيث ارتفعت أسعار الخبز بمقدار 90 في المائة وزادت أسعار السكر بمقدار 33 في المائة. وقد حدث هذا التضخم نتيجة للتأثير المشترك لكل من الحصاد السيئ، ووباء الكوليرا، والفوضى المفاجئة في التجارة الشمالية التي استحثتها الحرب الروسية - اليابانية في العام 1905، وما تلاها

من ثــوران في الإمبراطورية القيصريــة. وبحلول يونيو 1905 كانت النســاء الغاضبات يتظاهرن في طهران، وطبقا لرواية شــاهد عيان، فإن هؤلاء النســوة صببن جام غضبهن عــلى الحاكم الملكي[14]. وبحلول نوفمبر 1905، كان الحاكم يحاول تحويل أنظار العامة بتوجيهه اللوم للبازار وجلد ثلاثة من تجار السكر البارزين على أقدامهم. وكان أحدهم رجلا يبلغ عمره ســبعين سنة وكان محترما للغاية لنشــاطاته الخيرية. وقد أغلق البازار بالكامل وطالب رجاله بفصل الحاكم. وطبقا لرواية شاهد عيان، فإن أخبار جلد التجار «انتشرت كالبرق في البازار» وحفزت أصحاب المتاجر على غلق محلاتهم[15]. وفي الوقت ذاته، في مشهد، قامت تمردات الخبز بالهجوم على أحد المتاجرين بالذرة وكان على صلة بالقصر، وقد انتقم الأخير بإصدار أوامر لحرسه الخاص بإطلاق النار ليسقط نحو أربعين من المحتجين الذين التجأوا إلى حرم العتبات المقدســة للإمام الرضا. وقد عزا أحد رجال الدين المحليين التمرد إلى توافر مزاج عام من السخط[16].

> صاحــب الجلالة، إن مملكتك تتدهور. ورعيتك قد وصلوا إلى حد التســول. لقــد تم قمعهم واســتغلالهم من الحكام والمســؤولين الذيــن لا يعرف طمعهم وعطشــهم للدماء أي حدود. في العام الماضي، كان على دافعي الضرائب الذين لا يستطيعون دفع الضرائب بأموال سائلة بيع بناتهم للتجار التركمان والأرمن الذين كانوا يبيعونهم بدورهم كعبيد في روســيا. الآلاف من رعيتك اضطروا إلى الهروب من هذا القمع وذهبوا إلى روســيا... ولو لم يعثر على العلاج، فإن البلد ســيتفكك. وســوف يأخذ البريطانيون سيستان وبلوشستان، وسيأخذ الروس أجزاء أخرى من البلاد، ولدى العثمانيين خطتهم... جلالتك، اســتمع إلى حالة خمســة عشر مليون روح تعيش في خوف من أن يقوم الأجانب بسجنهم.

وما سبق ذكره عن تجارة العبيد في النساء استخدم من قبل أحد علماء الاجتماع لادعاء أن الجنوسة قد شكلت الموضوع «المركزي» في الثورة الدستورية[17].

وقــد تضاعفت الأزمة أكــثر بنزاعات أخرى. ففي كرمان أدت تمردات الشــيوخ - المتشــارية إلى اســتقالة الحاكم، وجلد مجتهد محلي على قدميه، وقتل اثنين من المتظاهريــن، وإلقاء اللوم عــلى المجتمع اليهودي المحلي، حيــث نهب حيهم. وفي صيــف العــام 1906 في طهران اشــترى البنك الروسي الــذي كان في حاجة إلى أرض لمكتبه، مقبرة مهجورة مجاورة لمقره. وقد أدى الحفر في مكان الجثث إلى احتجاجات

واسعة النطاق، حتى في النجف، وأدى إلى الهجوم على البنك. وخلال الأسبوع التالي، الذي تصادف مع حلول شـهر المحرم، قام فرسان لواء القوزاق باعتقال رجل «لوتي» مشهور، ونُفي منظمو الاحتجاجات، كما صوبوا النيران نحو مسجد الجمعة، ليقتلوا واحدا من السـادة الكبار في السن. واجتذبت جنازة السيد عددا كبيرا من الجمهور مع نسـوة اتهمن الحاكـم بأنه يزيد(*) هذه الأيام ومع رجـال يرتدون كفنا أبيض كعلامة على استعدادهم للاستشهاد.

وقـد مهدت هذه المواجهـات الطريق أمام احتجاجين رئيسـيين أديا بدورهما إلى تمهيد الطريق أمام وضع مسودة لدستور مكتوب. ففي يونيو 1906، قاد كل من السيد عبدالله بهبهاني والسـيد محمـد طباطبائي - وهما اثنان من الثلاثـة المجتهدين الأكثر احتراما في طهران - موكبا من نحو ألف من طلاب الحوزات الدينية للالتجاء إلى قم. وقد أخطـأ البعض لاحقا ووصف هـؤلاء المجتهدين بأنهم آيات الله. والحقيقة أن لقب آية الله الديني، وكذلك لقب حجة الإسـلام، لم يظهرا إلى الوجود إلا بعد الثورة الدستورية بوقـت طويل. وفي قم انضم المجتهدان إلى الشـيخ فضل الله نـوري، ثالث المجتهدين الكبار. وقد هدد الثلاثة بالتحرك بالجميع إلى كربلاء والنجف، وبذلك يحرمون البلد من الخدمات الدينية، إلا إذا قام الشـاه بفصل كل مـن ناوس والحاكم، وحل أزمة كرمان، ووقـف عملية بناء البنك، والأكثر أهمية من كل ما سـبق، إقامة «عدالت خانة» (دار العدالة). وباختصار، كان العلماء يهددون بالإضراب. وتندرت مظاهرات للنساء بأنه إذا استمرت الأزمة فإنه سيكون على السيد ناوس أن يعقد عقود الزواج.

وفي الأسبوع نفسه، وصلت مجموعة من تجار طهران، كان بعضهم نشطاء في بعض التجمعات السرية، إلى البعثة البريطانية في مقرها الصيفي في التلال الشـمالية لطهران. وشرحت البعثة، في مذكرة سرية أرسلتها إلى لندن، أنها انخرطت في الأحداث التالية (18):

> بعد إطلاق النار، بدا كأن الحكومة قد كسبت في نهاية اليوم. وكانت المدينة في يـد القوات الحكومية. وفر القادة الجماهيريـون. وكان البازار محتلا من قبل الجنود. وبدا كأنه ليس هناك مكان للجوء إليه. وفي ظل هذه الظروف لجأ الحزب الشـعبي إلى الموافقة على ذريعة مناسـبة عن طريق عادة قديمة، بل في الحقيقة سـحيقة في القدم، وهي قاعدة «الباسـت» (طلب الأمان). وقد كانت الحل، مع

(*) المقصود يزيد بن معاوية. [المترجم].

فشل كل طرق اللجوء الأخرى، في تطبيق هذا اللجوء. فقد أتى شخصان إلى مقر البعثة في غولاك وسألا عما سيحدث في حال لاذ الناس بمقر البعثة البريطانية طالبين الأمان، فهل سيطلب المسؤول عن البعثة مساعدة الجيش لطردهم منها؟ وقد عبر السيد غرانت دف عن أنه يأمل ألا يلجأوا إلى مثل هذه الذريعة، لكنه قال إنه ليس في سلطاته، طبقا لما يعرفه عن هذه العادة في فارس، استخدام القوة لطردهم إذا ما أتوا... وفي المساء التالي، ظهر خمسون تاجرا وملا في مقر البعثة وهيأوا مواقع لهم لتمضية الليلة. وقد نما عددهم تدريجيا حتى وصل بسرعة إلى 14 ألف شخص تجمعوا في حديقة مقر البعثة.

كان العدد الأكبر من المحتجين ينتمون إلى البازار. فقد خصصت لجنة من شيوخ الجماعات خياما للطوائف الحرفية والتجارية المختلفة. وقد أحصى أحد الزوار نحو خمسمائة خيمة على الأقل، «لكل الجماعات، حتى الإسكافيون، وبائعو الجوز، والسباكون كانت لهم خيامهم»[19]. وذكرت البعثة في تقرير لها أن النظام كان جيدا لدرجة أن حجم الضرر الناجم عن وجود هذا العدد الكبير كان ضئيلا للغاية، واقتصر الأمر على «آنية زهور» وبعض «لحاء الشجر الذي كان عليه بعض الكتابات الدينية». وفي تلك الأثناء رتبت اللجنة المنظمة كلا من المظاهرات النسائية خارج مقر البعثة، والسيطرة بحزم على دخول القادمين الجدد إلى مجمع البعثة. فقد كان مسموحا بالدخول لأعضاء هيئة التدريس وطلبة دار الفنون فقط. وقد حول هؤلاء القادمون الجدد المجمع إلى «مدرسة كبيرة للعلوم السياسية في الهواء الطلق»، محاضرين عن مزايا الحكومة الدستورية بل والجمهورية[20]. وبدأ البعض في ترجمة الدستور البلجيكي بما يتضمنه من نصوص حول الحكومة البرلمانية التي يترأسها ملك شرفي. وقد جمعت اللجنة المنظمة أيضا أموالا من التجار الأثرياء لمساعدة هؤلاء الذين لا يقدرون على الاستمرار في تمويل إضرابهم لفترة ممتدة. وقد كتب أحدهم في مذكراته [21]:

إنني أتذكر بوضوح اليوم الذي سمعنا فيه أن الرجعيين كانوا مشغولين ببذر بذور الاضطراب بين صفوف النجارين وناشري الخشب. فالنجارون كانوا غاضبين من أنهم قد جرى قطع أرزاقهم، وسألوا ما الذي سيكسبونه من كل هذه المغامرة؟ بينما قام ناشرو الخشب، لكونهم أميين ويفتقرون إلى الحكمة، بمقاومة كل الحجج المنطقية التي تقال لهم. ولو كان كل من هذين الفريقين غير المسؤولين قد انسحبا، لعانت حركتنا كلها أشد المعاناة. ولحسن الحظ، أقنعناهم بالبقاء.

وأخيرا، فلم تطلب اللجنة المنظمة، وبناء على نصيحة من زملائهم ذوي التعليم الحديث، من الشاه دارا للعدل فقط ، بل طلبت دستورا مكتوبا يصيغه مجلس وطني منتخب «مجلسي ملي».

وفي البداية قام البلاط بطرد المحتجين باعتبارهم «مهرطقين بابيين» و«خونة مأجورين من البريطانيين» وحاولوا تهدئتهم بالوعد بأنه سيقام مجلس شرعي إسلامي غامض. لكن مع مواجهتهم بنمو الإضراب، ومع وابل من البرقيات التلغرافية من المقاطعات، والتهديد بتدخل مسلح من قبل جماعات مهاجرة في باكو وتفليس، والتهديد بحدوث انشقاق في قوات الفرسان، وهو القشة التي قصمت ظهر البعير، تراجع البلاط[22]. وكما سأل شاهد عيان بتهكم إدوارد براون، المؤرخ البريطاني المشهور، «ما الذي يمكن للشاه فعله بجنوده غير المسلحين، الذين لم يتلقوا أجورهم، وبثيابهم الرثة، وبجوعهم في مواجهة تهديد الإضراب العام والتمرد؟ على الحكومة أن تتنازل وأن تقدم كل ما طلب منها»[23]. وفي 5 أغسطس 1906 - بعد ثلاثة أسابيع من أول عملية لجوء لمقر البعثة البريطانية - وقع الشاه مظفر الدين الإعلان الملكي بإجراء انتخابات عامة على المستوى الوطني لمجلس تأسيسي. وقد استمر الاحتفال بالخامس من أغسطس باعتباره يوم الدستور.

الدستور

قام المجلس التأسيسي، في اجتماعه العاجل في طهران، بصياغة قانون انتخابي للمجلس الوطني القادم. وكان معظم النواب من التجار، ورجال الدين، وشيوخ الجماعات الحرفية، والأعيان الليبراليين - كان العديدون منهم يعتبرون أنفسهم أعضاء في الإنتلجنتسيا الجديدة. وقد صاغوا قانونا انتخابيا معقدا يقسم السكان إلى ست طبقات: الأمراء القاجاريين، العلماء وطلبة الحوزات الدينية؛ الأعيان (النبلاء)؛ والأشراف (الوجهاء)؛ التجار ذوي «مكان العمل المحدد»: ملاك الأراضي ذوي الملكية الزراعية التي تصل قيمتها إلى ما لا يقل عن ألف تومان؛ و«رجال التجارة والحرف» الذين ينتمون إلى جماعة قانونية ويدفعون على الأقل «الإيجار المتوسط» في محلياتهم[24]. أما الوظائف ذات الأجور المنخفضة، مثل الحمالين، والعمال اليدويين، وسائقي الجمال، فقد استبعدوا. وقسم القانون أيضا الهيئة الناخبة إلى 156 دائرة، حيث خصص 96

مقعدا لطهران. وكان من شروط الترشـيح أن يتوافر للمرشـحين القـدرة على القراءة، والكتابـة، والتحدث بالفارسـية. وكان عـلى الانتخابات في المقاطعـات أن تجرى على مرحلتـين: فكل «طبقة» في كل حي كان عليها أن تختار نائبا واحدا لعاصمة المقاطعة، وبحيث يكون على هؤلاء أن ينتخبوا ممثلي المقاطعة في المجلس الوطني. وقد قسمت طهـران إلى أربعة أحياء يمثـل كل واحد منها حيا من الأحياء الرئيسـية خارج الأراضي الملكيـة. وكان على انتخابات طهران أن تتم على مرحلـة واحدة: فقد خصصت أربعة مقاعـد للأمراء القاجار، وعشرة لملاك الأراضي، وأربعة لرجـال الدين، وما يصل إلى 32 للجماعات المعترف بها. وقد جرى تحديد سـن 25 عاما باعتبارها سـن التصويت. ولا حاجة للقول إنه لم تتم إثارة موضوع حق النساء في الاقتراع.

كانـت هذه الأحداث الدرامية - خاصة انتخابـات المجلس الوطني - بمنزلة طلقة البداية التي أدت إلى تشـكيل طيف واسـع من الأحزاب، والمنظمات، والصحف. ففي المقاطعات، كان من المحتـم أن يقود البازار الجمهور المحلي، في خلق مجالس إقليمية (أنجومانز). وقد شكلت في طهران ما يقرب من ثلاثين مهنة ومجموعة عرقية منظماتها الخاصة بها بأسـماء مثـل منظمة «أصناف» (النقابات)، «مسـتوفيان» (المحاسـبين)، «دانشـمانداني» (العلماء)، «طـلاب» (طلاب الحوزات العلمية الدينية)، الزرادشـتيين، الأرمن، اليهـود، الجنوبيين، والأذربيجان. وكان الأخـيرون يقودهم تجار من تبريز لهم صلات بالحزب الاشتراكي الديموقراطي في قزوين. وفي الحقيقة، فقبل ذلك بعامين قامت مجموعة من الإنتلجنتسـيا من الإيرانيين العاملين في باكو بتشـكيل حلقة أطلق عليها «همات» (المسعى) وبدأت في العمل عن قرب مع الحزب الروسي الاشتراكي الديموقراطي.

كانـت الصحافـة أكثر نشـاطا. فقد قفز عدد الصحف من سـت صحف عشـية الثـورة إلى أكثر من 90 عند افتتاح أعمال المجلس التأسـيسي. واندفع المثقفون في نشر مفاهيم كانت تعتبر خطيرة جدا في العقود السـابقة. وهـذه المفاهيم، خاصة الحرية، والمساواة، والإخاء ألهمت العديد من أسماء المطبوعات الجديدة-«بيداري» (اليقظة)، «ترقـي» (التقدم)، «تمدن» (الحضارة)، «فاتان» (أرض الآباء)، «آدميت» (الإنسـانية)، «أميد» (الأمل)، «عصر نو» (العهد الجديد)، ندائي فاتان (صوت أرض الآباء)، اسـتقلال (الاسـتقلال)، إصـلاح (الإصلاح)، «إقبـال» (التقدم)، «حقوق» (حقـوق)، «حقيقت» (الحقيقة)، «عدالت» (العدالة)، «آزادي» (الحرية)، موسـاوات (المساواة)، و«أخوت»

(الإخاء). وكما في الثورات الأخرى، أدى رفع الرقابة إلى فتح الباب على مصراعيه. ووفقا لما ذكره براون كانت واحدة من أكثر الصحف شعبية تدعى «صور إسرافيل» (بوق إسرافيل)، التي على الرغم من اسمها الديني كانت صريحة في اتجاهها العلماني الراديكالي[25]. وكان يكتب أغلبها دهخدا(*)، الموسوعي، ومزجت بين الهجاء والشعر والتعليقات السياسية، وكل ذلك بفارسية حديثة سهلة. وبخت الصحيفة كل الطبقة العليا، بمن في ذلك علماء الدين ملاك الأراضي، لاستغلالهم ولإبقائهم على «جهل» «الناس العاديين» (العوام). وكانت الصحيفة توزع 5000 نسخة وتأتي على رأس الصحف الموزعة. وحيث إن دهخدا كان قد درس علوم الدين وكان متمكنا في العلوم الإسلامية، فقد كان توبيخه للعلماء بشكل خاص موجعا. لذلك فليس مدعاة للدهشة أن الأمر لم يستغرق وقتا طويلا حتى بدأ المحافظون في استهداف صور إسرافيل.

افتتح المجلس الوطني أعماله في أكتوبر 1906. وكان المجلس يضم أكثر من 60 من رجال البازار - تجار وشيوخ الجماعات الحرفية والمهنية، 25 من رجال الدين، ونحو 50 من ملاك الأراضي، والأعيان المحليين، ومسؤولين حكوميين كبارا[26]. وقد اندمج الأعضاء تدريجيا في حزبين مرنين: «معتدل» (المعتدلين) و«أزاديخاه» (الليبراليين). وكان الحزب الأول يقوده بشكل مشترك تاجر أوشحة بالجملة كان قد قاد المظاهرات في العام 1905 ضد ناوس، ومسؤول سابق عن سك العملة الملكية كان قد ساعد في تمويل مغامرة اللجوء لمقر البعثة البريطانية. وقد تلقى الاثنان دعما من السيدين طباطبائي وبهبهاني، اللذين على الرغم من أنهما لم يكونا نائبين، فإنهما أسهما في المناقشات البرلمانية. وفي معظم الأيام، كان المعتدلون يستطيعون حشد الأغلبية. بينما قاد الليبراليين حسن تقي زادة، وهو متحدث مفوه من تبريز. وعلى الرغم من أنه كان قد انضم في بداية عمله لسلك رجال الدين، بل كان لا يزال يرتدي عمامتهم، فإنه أصبح مفتونا بشكل متزايد بالأفكار الحديثة - وبشكل خاص بالعلم الحديث - خصوصا بعد أن قام بزيارة باكو. وبأشكال عدة، كان تقي زادة - مثل دهخدا - يعد نموذجا للجيل الأول من الإنتلجنتسيا.

عمل المعتدلون والليبراليون عن قرب من أجل صياغة الدستور لكي يكون مقبولا ليس فقط من الشاه مظفر الدين، الذي مات فور التوقيع على الإعلان الأصلي، بل أيضا من وريثه، الشاه محمد علي، الذي حاول التخفيف من الوعود الملكية بإحلال

(*) علي أكبر دهخدا (1879 - 1956) هو شاعر ولغوي ولد في طهران وكتب أكبر موسوعة لغوية فارسية [المحررة].

مصطلح «مشرو» (مشروط) مقابل المفهوم الأكثر حداثة «مشروطيات» (دستوري)[27]. وكانت الوثيقتان النهائيتان - وتعرفان باسم القوانين الدستورية الأساسية والتكميلية - قد وضعتا على غرار الدستور البلجيكي. وطبقا لشهادة شاهد عيان، فقد كان هدف جميع من قاموا بصياغة الوثيقتين - وكانوا كلهم من خريجي دار الفنون- إقامة ملكية دستورية مع الفصل التقليدي بين السلطات إلى تنفيذية، وتشريعية، وقضائية[28]. وكانت هاتان الوثيقتان، مع بعض التعديلات الطفيفة، قد بقيتا فاعلتين باعتبارهما دستور البلاد على امتداد الطريق حتى ثورة العام 1979- على الأقل نظريا.

وقد أعطت القوانين الأساسية للشاه امتياز رئاسة السلطة التنفيذية، وقيادة القوات المسلحة، إعلان الحرب والسلام، التوقيع على القوانين، واختيار أعلى المسؤولين في الدولة، بمن في ذلك وزراء الحكومة. لكن الشاه كان عليه أن يحلف اليمين أمام المجلس، وأن يقبل الوزراء الذين يُنتخبون من قبل المجلس، وأن يقوم بالتوقيع على مشروعات القوانين التي يتوصل إليها المجلس. وقد احتفظ الشاه حقيقة بامتياز واحد: وهو الحق في تعيين ثلاثين عضوا للمجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) المكون من ستين عضوا، لكن حتى هذا الحق ثبت أنه حق أجوف حيث لم ينعقد أول مجلس شيوخ سوى في العام 1949.

خُطط لأن يكون المجلس الوطني نقطة المركز في الدستور الجديد. فباعتباره «ممثلا لكل الشعب»، كان له القول الفصل في كل «القوانين، والمراسيم، والميزانيات، والمعاهدات، والقروض، والاحتكارات، والامتيازات الممنوحة». بل كان يتحكم أيضا في ميزانية البلاط. وكان للمجلس سلطة التحقيق واقتراح أي إجراء «يعتقد أنه يساعد على تحقيق مصلحة الحكومة والناس». وقد اتفق على أن جلسات المجلس تستغرق عامين يكون فيها أعضاؤه محصنين من القبض عليهم. وكانت له سلطة اختيار أعضاء الوزارة. بل إن الدستور قد نص صراحة وبوضوح على أن «الوزراء لا يمكنهم أن يعفوا أنفسهم من المسؤولية بزعم أنهم قد تلقوا أوامر شفهية أو مكتوبة من الشاه»: «فيما لو أعلن المجلس الوطني أو مجلس الشيوخ، وبالأغلبية المطلقة، أنه غير راض عن الوزارة أو عن وزير معين، فعلى هذه الوزارة أو هذا الوزير الاستقالة».

وكان للقوانين الدستورية أحكام متعددة أخرى. فقد أضفت الصفة الرسمية على مجالس المقاطعات، وأقامتها على أساس أنها مؤسسات موازية للحاكم العام.

وقـد أعطت المواطنين ميثاقـا لحقوقهم يتضمن الحق في حمايـة الحياة، والملكية، والـشرف، وحرية التعبـير، والتمثيل البرلماني، والتنظيم، والمسـاواة أمـام القانون، وضرورة وجـود أمـر قضائي يوجب إحضار السـجين أمام المحكمـة للنظر في مدى شرعية حبسـه، والحماية من الاعتقال التعسـفي. وكان هناك نص في هذه القوانين بتصميـم علم وطني بحيث يكون على شـكل ثلاثة شرائط أفقية متسـاوية بألوان خـضراء، وبيضاء، وحمراء - وهي ألوان ترتبط تاريخيا بالتشـيع. وقد ظل هذا هو العلـم الوطني حتى وقتنا الراهن. وفيما يعد ترضيـة للقاجار، تضمن العلم الثلاثي الألوان الجديد الأسد والشمس.

وقـد ذهبت أهم الترضيات، على كل حال، إلى الإسـلام بشـكل عام وللتشـيع عـلى نحو خاص. فقد أعلن أن الشـيعية هي الديانة الرسـمية لإيران واقتصر حق عضوية الوزارة على المسـلمين الشيعة فقط. وصرح للسلطة التنفيذية بحظر كتب «الهرطقـة»، والجمعيـات «المناهضة للديـن»، و«الأفكار الخبيثة». وقد قسـمت السـلطة القضائية إلى محاكم دولة ومحاكم دينية مع احتفاظ رجال الدين بسلطة تطبيـق الشريعة في المحاكم الدينية. ولم يكن مسـموحا للهيئـة التشريعية بتمرير قوانين تتعارض مع الشريعـة. وللتأكد من الإذعان لذلك، كان على المجلس الوطني أن ينتخـب رجـال دين كبارا لمجلس أوصياء(*) والذي كانـت مهمته الوحيدة هي فحص كل التشريعات. وكان على هذا المجلس أن يعمل حتى يوم الحسـاب وظهور المهدي، غير أن هذا المجلس، على أي حال، لم ينعقد إلا بعد قيام ثورة 1979.

وكان الشـخص المحوري في كتابة الدسـتور هو ميرزا حسـين خان مشير المُلك، العائـد حديثا من أوروبا، والذي ورث لقبه مشـير الدولة مـن والده بعد وفاته في العـام 1907. وبطـرق عدة، كان مشـير الدولة الصغير رمزا للأعيـان الجدد الذين سـيلعبون دورا رئيسيا في السياسـة الوطنية خلال فترة العشرين عاما المقبلة، حتى ظهور الشـاه رضا. وقد ورث ميرزا حسـين كذلك أراضي واسعة من والده الذي كان ينحدر من سـلالة طويلة من المسـتوفين من نائين والذين تزوجوا من عائلة رجال دين أغنياء. وبسـبب دراسته في موسكو وباريس، أجاد مشير الدولة إجادة تامة كلا من اللغتين الروسـية والفرنسية. ولم يقم ميرزا حسين بصياغة النظام الانتخابي الأول

(*) ما يعد مماثلا لمجلس صيانة الدستور المعمول به في إيران حاليا [المترجم].

والقوانين الدستورية فقط ، لكنه وضع أيضا تصميم العلم الوطني ووضع تقسيما لوزارة الداخلية على غرار نظيرتها الروسية[29]. وخلال العشرين عاما التالية، ترأس مشير الدولة أربع وزارات وخدم في ثماني عشرة وزارة أخرى - منها ثماني مرات كوزير للحرب وخمس مرات كوزير للعدل. كما خدم أيضا كممثل البلد الرئيسي في لندن وسان بطرسبرغ. وعند تقاعده، كتب كتابا حقق أفضل المبيعات بعنوان «إيراني باستان» (إيران القديمة)، معطيا للقراء سجلا وطنيا حافلا لفارس ما قبل الإسلام. وكان شقيقه الأصغر، مؤتمن الملك، عضوا نشيطا في البرلمان منذ العام 1909 حتى العام 1925، بداية كعضو ثم تاليا كرئيس للمجلس. وعند بدء العمل بألقاب العائلة في العام 1925، اتخذ الشقيقان اسم بيرنيا كلقب عائلي. وفي بعض الأوقات كان البريطانيون يمدحونهما باعتبارهما «تقدميين»، و«أمناء»، و«أذكياء». وفي أوقات أخرى، خاصة حينما كانت مصالحهما لا تتطابق مع لندن، كانوا يطردونهما باعتبارهما «جبناء» وأجلافا «أغنياء»، وذوي اتجاهات «وطنية» متطرفة. وكان هذا هو الموقف النمطي للبريطانيين تجاه الأعيان الليبراليين.

سيطر الأعيان على الوزارة الأولى التي اختارها البرلمان في أغسطس 1907. وقد ترأس مشير السلطنة الذي كان قريبا لمشير الدولة هذه الوزارة، وتولى كذلك وزارة الداخلية. وينحدر مشير السلطنة كذلك من أسرة «مستوفي» قديمة، وخدم من قبل كحاكم مقاطعة وأمين للصندوق الملكي. وقد وصفته البعثة البريطانية بأنه ينحدر من «مدرسة قديمة» ولم تكن له أي مشاركة في «حركة الإصلاح»[30]. وقد ورث مشير الدولة نفسه منصب والده كوزير للعدل في الوزارة. وكان سعد الدولة، وزير الخارجية، ممثلا لإيران في بروكسل لفترة تزيد على عشرة أعوام وقد ساعد في تنظيم الاحتجاجات ضد ناوس. وكان قوام الدولة، وزير المالية، قد درس في فرنسا وينحدر من أسرة ثرية من ملاك الأراضي. وكانت لديه ميول أدبية. وكان وزير الحرب «مستوفي الممالك»، قد ورث لقبه وكذلك ثروته الضخمة من والده الذي كان وزيرا كبيرا لدى الشاه ناصر الدين. وكان هو نفسه قد عاش في باريس بين العامين 1900 و1907. وكان وزير التجارة، مجد المُلك ينحدر من عائلة تجار خرّجت عددا من الوزراء ومشرفين على دار سك العملة الملكية. وكان وزير التعليم، نير الملك، مسؤولا عن دار الفنون من العام 1897 حتى العام 1904. ولأنه كان طاعنا في السن وواهنا فقد عمل ابنه بالنيابة عنه وزيرا للتعليم.

وأخـيرا، كان وزير الأشـغال العامة، مهندس الممالك، عالم رياضيـات بارزا تلقى تعليما فرنسـيا، وهو الذي رافق الشـاه مظفر الدين في رحلاته الأوروبية. وقد ادعت البعثة البريطانيـة أنه اسـتغل منصبه لابتـزاز بعض المال من الـشركات البريطانية التي تبني الطـرق في إيران. لـذا فليس من المدهش أنه سرعان ما أطلق على النظام الجديد نظام «الدول، السلطنات، والممالك».

الحرب الأهلية

عندمـا ارتقى الشـاه محمد علي العرش في ينايـر 1907 لم يكن أمامه أي خيار سـوى الانحناء أمام رغبة البرلمان والتوقيع على القوانين الدسـتورية. غير أن مركزه تحسن تدريجيا خلال الشهور القليلة التالية، وبحلول يونيو 1908 كان يشعر بالقوة الكافية لكي يقود فرسان لواء القوزان في انقلاب عسكري تقليدي ضد المجلس. وقد جاء تغير الحظوظ نتيجة لثلاثة ضغوط منفصلة:

الضغـط الأول، هو معاناة الدسـتوريين من نكسـة في العـام 1907 مع توقيع الاتفاقية الأنجلو- روسـية. فمع تزايـد مخاوف بريطانيا من قـوة ألمانيا المتنامية، قررت حل الخلافات الطويلة المدى مع روسيا في جميع أنحاء آسيا ومن بينها إيران. وقد قسـمت الاتفاقيـة إيران إلى ثلاث مناطق. حيث خصصت المنطقة الشـمالية، متضمنـة أصفهـان، لروسـيا، وخصصـت منطقة الجنـوب الغربي خاصـة كرمان، وسيسـتان، وبلوشستان لبريطانيا وحددت باقي إيران باعتبارها «منطقة محايدة». وقد وافقت القوتان على السعي إلى الحصول على امتيازات داخل المناطق المخصصة لها فقط، والإبقاء على مسؤولي الجمارك البلجيكيين، واستخدام عائدات الجمارك في إعادة دفع القروض السـابقة. وقد شـعر الدستوريون ليس فقط بتعرضهم للخيانة بـل بعزلهم عن التعامل مع الشـاه[31]. وقد علّمت الاتفاقية الإيرانيين أيضا درسـا صعبا في السياسـة الواقعية - فمهما كانت درجة النهب التي تقوم بها «جارتاهما»، فقد يكون الوضع حتى أكثر خطرا حينما تضع هاتان الجارتان خلافاتهما جانبا. وقد ظلت اتفاقية العام 1907 ملازمة للإيرانيين حتى منتصف القرن العشرين.

الضغط الثاني، أتي مع توليد المجلس لحركة ارتدادية حتمية بمجرد محاولته إصلاح النظـام الضريبي. فقـد قيدت عملية المزايدة على ضرائـب المزارع. وحولت أراضي

الدولة من الخزانة الملكية إلى وزارة المالية. منحت الوزارة السـلطة على مسـتوفيي المقاطعات. وقلص المجلـس مخصصات خزانة البلاط، والذي كان مجبرا بدوره على تنظيم إسطبلات القصر، ومستودع أسلحته، ومطابخه، ومخابزه، ومخازنه، وحريمه، وورشـه. بل إن القصر أجبر على إغلاق أبراج الطبلة. ويتذكر عبدالله المسـتوفي، في مذكراته الطويلة، أن النواب الشباب كانوا مفتونين بكل الأشياء الحديثة إلى حد أنهم نبذوا بسرعة المؤسسات الموقرة باعتبارها مؤسسات «منقرضة» متخلفة عن القرون الوسطى[32]. وقد اقترح أحد الليبراليين أنه على وزارة المالية أن تعدل الموازين بحيث يدفع ملاك الأراضي ضرائبهم بالنقود السـائلة وليس بالمحاصيل. وطالب آخر بوضع نهاية لكل المعاشات والمخصصات الملكية. وأشار ليبرالي آخر إلى أن الشاه يمكنه دفع ديونه ببساطة عن طريق بيع مجوهرات عائلته[33].

وقد أضاف سـاخرا أنه تعذر عليه النوم بسـبب قلقه على الوضع المالي لهؤلاء القابعات في الحريم الملكي. وكتب شـخص محنك في هـذه المجادلات بأنه كان من أشـكال الابتزاز المألوفة في تلك الأيام أن يطلق على شـخص ما «عروس القصر» أو «بواب القصر». ومضى شـارحا أن «هؤلاء الخدم»، كانـوا مدللين جدا لدرجة أنهم أصبحوا الداعين الأكثر تعصبا للحكم المطلق بين كل سكان طهران»[34].

الضغـط الثالث، هـو مضاعفة بعض الليبراليـين من هذا الارتـداد باقتراحهم إصلاحات شـديدة العلمانية. فقـد اتهموا علماء الدين بالتكتـم على مصالح قذرة بخطب سامية. وقد دافعوا عن ضرورة القيام بتحسينات فورية ليس فقط في حقوق الأقليات الدينية بل أيضا في حقوق النسـاء. وانتقدوا المادة الدستورية التي تعطي علماء الدين قوة الفيتو على التشريعات البرلمانية. بل جادلوا حتى بأن الشريعة ليس لهـا أن تقول أي شيء عن قوانين الدولة. وبحلول منتصف العام 1907، قام الشـيخ فضل الله نوري، الذي اعتبره البعض الأعلى مقاما بين المجتهدين الثلاثة الأرفع مقاما في طهران، بقطع العلاقة مع زملائه المجتهدين الآخرين، وكون جمعية النبي، وأعاد بناء الجسـور مع الشاه، وأصدر فتوى رئيسـية أدان فيها الليبراليين بأنهم يفتحون البوابات أمام فيضان «الفوضوية، والعدمية، والاشتراكية، والمادية»[35]. وهذه الإدانة مـا كان لها أن تكتب على نحو أفضل من قبل بابا معارض لحركة التنوير الأوروبية. كـما ركز أيضا عـلى قضية أن هناك مكيدة مدبرة من البابيـين، والبهائيين، والأرمن

لتدمير الإسلام مع بعض بدع الهرطقة مثل البرلمانات المنتخبة، والقوانين العلمانية، والأكثر سوءا من كل ذلك، المساواة الدينية.

وقد ظهر الشيخ نوري في ديسمبر 1907 على رأس حشد في ميدان طوبخانة. وطبقا لشهادة شاهد عيان، فإن «الحشد الرجعي» كان يملأ كل جنبات الميدان[36]. وقد اجتذب مشاركين من كل المشارب: طلابا وطلابا سابقين من معهد نوري الديني، لوتيين تحت حمايته، متقاعدين، سائقي بغال، حرفيين، بوابين، وخدما في القصر الملكي، ومزارعين من الأراضي الملكية في قرية ورامين المجاورة وفقراء حضريين يعانون من ارتفاع أسعار الغذاء. وقد كتب أحد شهود العيان أنه حتى «الجمهور العادي» من البازار تجمع ليسمع حديث الشيخ نوري في ميدان طوبخانة[37]. واتهم نوري الليبراليين بأنهم يعقوبيو هذه الأيام الذين يضعفون الدين و«يبذرون بذور الفساد في الأرض» - وهي جريمة تعد كبيرة من الكبائر طبقا للتأويل التقليدي للشريعة. ومع استثارتهم بهذه اللغة المثيرة، قامت الحشود بمهاجمة الناس السائرين في الشوارع الذين تصادف ارتداؤهم قبعات أوروبية الطراز[38].

وجه الشاه ضربته في يونيو 1908. وقد فعل هذا فور تلقيه عشرة آلاف جنيه إسترليني من النقود السائلة من مخبر الدولة الذي تعامل مع وزارة البريد والتلغراف باعتبارها إقطاعة عائلية[39]. وقد وزع هذا النقد السائل فورا كعلاوة خاصة بين 1500 فارس في حامية طهران. وأعلن الشاه الأحكام العرفية، وعين العقيد لياخوف، قائد سلاح الفرسان الروسي، حاكما عسكريا لطهران. وقد حظر لياخوف كل الصحف والاجتماعات العامة، بما في ذلك مواكب شهر المحرم، وأصدر مذكرات بالقبض على النواب الرئيسيين، وأرسل فرسانه لاحتلال مكتب التلغراف وقصف مبنى المجلس. ووفقا لتقارير بريطانية، أسفر القتال عن مقتل نحو 250 شخصا[40]. وقد خطط القادة البرلمانيون للهرب - إلى المنفى في الخارج أو اللجوء إلى البعثة العثمانية. غير أن بهبهاني وطباطبائي احتجزا رهن الإقامة الجبرية في منزليهما. وسجن ستة آخرون في الحدائق الملكية، اتهموا «ببذر بذور الفساد في الأرض» وشنق ثلاثة منهم لاحقا.

فجر الانقلاب حربا أهلية. فبينما حاصر فرسان لواء القوزان طهران وطوقت قبائل الشهسوان تبريز، اجتذب الجانب البرلماني دعما من ثلاثة مصادر: المصدر الأول، كان مكونا من نحو ألف من المتطوعين، عرفوا بالفدائيين والمجاهدين، احتشدوا تأييدا

لقضيــة البرلمــان. ولم يأت هؤلاء من طهران، وتبريز، ومشــهد، ورشــت فقط، بل أيضا مــن المجتمعات الإيرانية والأرمنية والجورجيــة في قزوين. حارب بعضهم تحت العلم الأحمــر، وبعضهم الآخر تحت العلم الإيراني الثلاثي الألــوان. وقد نظم المتطوعون من الخارج من قبل الاشــتراكيين الديموقراطيين الروس، وحزب الطاشناق الوطني الأرميني، وحزب همت (المسعى) الإيراني في باكو - الذين حولوا جميعا اهتمامهم إلى إيران بمجرد ســحق ثورة 1905 في روســيا. وقد حاربوا جميعا تحت شــعار «حب الحرية ليس له وطن»[41]. وقد قاد الأرمينيين يبريم خان، الذي نفي إلى سيبيريا بسبب أنشطته المعادية للقيصريــة، قبل أن يهرب من هناك إلى رشــت التي عمل فيهــا صانعا للطوب وترأس حزب الطاشناق. وأصبح يعرف باعتباره «غاريبالدي فارس»[42](*). وقاد متطوعي تبريز ستّار خان وباقر خان. وكان الأول، كتخدا للحي الشيخي الرئيسي، وقد كان لوتيا وتاجر خيول ســابقا. بينما كان الثاني، كتخدا لحي شــيخي مجاور، وكان لوتيا أيضا وعامل بناء سابقا. وقد تركا بصمتيهما في تبريز عن طريق إجبارهما تجار الحبوب على بيع سلعهم بــ «أســعار عادلة»[43]. كان المتطوعون من القوقاز بشــكل خاص مسلحين حيث إنهم حــضروا ومعهم قنابل يدوية وكانت لديهم معرفة بكيفية تصنيع القنابل. وقد وصفهم واحد من واضعي التقارير البريطانيين بأنهم «ترسانات تتحرك على قدمين»[44]. وهؤلاء المتطوعــون وعــلى الرغم من خلفيتهم الدينية، تلقوا دفعــة كبيرة حينما قام ثلاثة من المجتهدين الأربعة الكبار في النجف، بإصدار بيان يعارضون فيه الشيخ نوري وأيدوا فيه السيدين بهبهاني وطباطبائي.

ثانيا، تمت تقوية الجانب البرلماني بشــدة حينما ألقى محمد والي ســبهدار، وهو قطب كبير في مازندران، بثقله ضد الشاه. وقد وصفه مكتب الهند على أنه «واحد من أكــبر الإقطاعيين في البلد» مع ملكيات كبيرة ليس فقط في موطنه في إقليم تونكابون بل أيضا في قزوين، وخراســان، وغيلان[45]. وحكم ســبهدار غيــلان، وأردبيل، وتالش وأســتراباد عدة مرات. وفي وقت الانقلاب، كان القائد الاسمي للجيش وقد أرسل لكي يساعد الشهسوان للاســتيلاء على تبريز. لكنه على النقيض من ذلك ارتد، وأخذ معه رجاله - الذين كان العديد منهم فلاحين بأراضيه في مازندران. وانضم إلى القوات التي

(*) جوزيبي غاريبالدي، القائد العسكري الذي كان له دور كبير في توحيد إيطاليا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. [المحررة].

كانت مع يبريم خان في رشت. وقد أثبتت هذه الخطوة فائدتها لمستقبله المهني. ففي السنوات التالية لم يكسب سبهدار فقط لقب سبهسالار الأعظم (قائد الجيش العظيم)، بل ترأس الوزارة أيضا ثماني مرات وكان وزيرا لعشر مرات - عمل في أغلبها وزير حرب. وقد خدم أخوه أيضا في العديد من هذه الإدارات.

ثالثا، حصل الجانب البرلماني على دعم حاسم من البختياريين. فقد أقنع الخاني، صمصام السلطنة (سيف المملكة)، من قبل ابن عمه سردار أسعد، الذي كان يتحرك بين المنفيين الليبراليين في باريس منذ اغتيل والده على يد ظل السلطان، بأن يلقي بأسهمه مع الثوار. وقد أمن الخانان الاثنان جانبيهما ببيعهما قرى حدودية بتخفيض كبير في سعرها للشيخ خزعل من قبيلة كعب العربية. وبعد ذلك استوليا على أصفهان وسارا إلى طهران مع نحو 12 ألفا من رجال القبائل المسلحين - وكانت هذه أكبر قوة مؤيدة للجانب البرلماني. وقد كانا القائدين القبليين الوحيدين اللذين استطاعا تمويل قوة كبيرة وممتدة في حملة خارج موطنها الإقليمي. وقد آتت هذه المقامرة أكلها. ففي خلال العقدين التاليين، ترأس صمصام السلطنة الوزارة ست مرات. كما أن سردار أسعد، وعلى الرغم من أنه كان شبه كفيف، عمل من وراء ستار لتحويل وزارة المالية إلى إقطاعة قبلية حقيقية فعلا. كما أن الاثنين جلبا أيضا عددا من الأرمينيين من شهر محل لوزارة المالية. وهؤلاء الأرمينيون، الذين كانوا أصلا معلمين لأطفال بختياريين، أصبحوا في النهاية، بالتعليم الذاتي، محاسبين.

التقى سردار أسعد، وسبهدار، ويبريم خان في طهران في يوليو 1910، وهرب الشاه إلى البعثة الروسية ومن هناك تفاوض على تنازله عن العرش، ووافق على أن يخرج للمنفى مقابل حصوله على معاش سخي. وقد تجمع مجلس تأسيسي مكون من خمسمائة عضو من أعضاء المجلس، مع ممثلين من البازار والجيوش المنتصرة سُمي بالمجلس الكبير. وقد استبدلوا بالشاه محمد علي ابنه الشاه أحمد البالغ عمره 12 عاما، وعينوا عمه المسن أزد المُلك وصيا عليه، وكان الشخص الوحيد المسموح له بالجلوس في حضرة الشاه هو الخاني القاجاري[46].

احتفظ المجلس الكبير بالعقيد لياخوف قائدا لسلاح الفرسان، وشكل فرقة فرسان جديدة لتبريز، واختير يبريم خان رئيسا لشرطة طهران. ودُمج نحو أربعمائة من رجاله في قوة الشرطة هذه. وأنشئت محكمة خاصة لمعاقبة المسؤولين عن

الحرب الأهلية. حيث شـنق خمسـة من المناصرين الرئيسـيين للملكية، بمن فيهم الشـيخ فضل الله نوري. وقد شنق الشـيخ بحضور جمع غفير في ميدان طوبخانة، بعد أن وجد مذنبا بتسـهيل عمليات الشـنق التي تمـت في الحدائق الملكية. اتهم بارتكابه كبيرة «بذر بذور الفسـاد في الأرض» - وهي التهمة نفسـها التي سـبق أن وجهها إلى معارضيه الليبراليين. وراجت شـائعات أن ابنه، الذي كان مقاتلا متطوعا في صفوف الجانب البرلماني، احتفل بهذه الإعدامات.

فضـلا عـلى هذا بادر المجلـس الكبير بمقرطـة النظام الانتخابي. فقـد تخلص من التمثيل الطبقي والمهني، وزاد من ممثلي المقاطعات، وخفض ممثلي طهران من سـتين إلى خمسة عشر، وأزال تقسيم طهران لأحياء، وخصص خمسة مقاعد للأقليات الدينية - اثنين للأرمينيين، وواحدا للآشـوريين، وواحدا لليهود وواحدا للزرادشتيين. وخفض قانون الانتخاب الجديد كذلك سـن الانتخاب من خمس وعشرين سـنة إلى عشرين، وقلص التأهيـل من حيث الملكية من 2000 تومان إلى 250 تومان - وبعد عام آخر أزيل هذا الشرط بالكامل. وهكذا فقد أصبح الحق في الاقتراع شاملا لكل الذكور في إيران في تاريخ مبكر يعود إلى العام 1911. وكان يترتب على كل هذا نتائج غير متوقعة.

انتخب المجلس الكبير حكومـة انتقالية، تاركا منصب رئيس الوزارة خاليا. وقد جـرى انتخاب سردار أسـعد، على الرغم من أنه كفيف، وزيرا للداخلية، وسـبهدار وزيـرا للحرب، ومسـتوفي الممالك، وزيرا للمالية، وعبد الحسـين مـيرزا فرمانفرما، وحفيد الشاه فتح علي وزيرا للعدل، وعبد القاسم خان ناصر الملك، بطريرك عشيرة قـاره غوزلو القاجارية، وزيرا للخارجية. وكان براون، المـؤرخ البريطاني، مقتنعا بأن نـاصر الملك، وكان زميلا لكرزون في أكسـفورد، قد نجا من الانقلاب فقط بسـبب التدخـل البريطاني. وسرعان مـا حل محل أزد الملك كوصي عـلى العرش. وقد علق الوزير المفوض البريطاني أن سردار أسـعد وسـبهدار كانا الشخصيتين المسيطرتين في الحكومة الجديدة، وأن الاثنين، خاصة سـبهدار، كانا حقيقة «ينتميان إلى المدرسـة القديمة في السياسة»، التي «ترتاب في التدخلات البرلمانية» غريزيا. وقد أضاف أنهما تمتعا «بثقة رجال الدين والتجار» القلقين على سلامة الملكية الخاصة[47].

اسـتمر تصاعد النفوذ البختياري. فبحلول العام 1912، أصبح صمصام السـلطنة رئيسـا للوزارة، وسردار محتشـم، وهو قريب له، وزيرا للحرب، وترأس واحد من أولاد

العمومة حرس القصر، وآخر حكم حي بختيار الذي أقيم أخيرا، كما حكم أولاد عمومة آخرون أصفهان، وبهبهان، ويزد وكرمان، وسلطان آباد، وبروجرد. وباختصار، فقد حكم البختياريون معظم وسـط وجنوب إيران. كما أنهم وقعوا، ومن دون إبلاغ الحكومة، عـلى اتفاقيات مربحة مع كل مـن شركة النفط البريطانية لحمايـة مرافق الشركة في أراضيهم ومع شركة الإخوة لينش لبناء طريق برسـوم مرور من ربوعهم الشـتوية إلى ربوعهم الصيفية. وقـد فسر الوزير المفوض البريطاني «اكتسـاب زعماء البختياريين» هذه «الأهمية العظيمة» أساسـا بسـبب «دورهم النشـيط» في الحـرب الأهلية. بل ادعـى حتى أن سردار أسـعد «العظيـم» كان «القوة الفعليـة وراء العرش»[48]. وقد أوضح القنصل البريطاني في أصفهان ذلك أكثر: «بحصولهم على إقطاعيات من القاجار وبتجريدهم لملاك أراض آخرين من أراضيهم بكل بسـاطة عن طريق السـلب، وصل الخانـات إلى ملكية معظم الأراضي الخصبة في تشـهارمحل. وقد أضافوا إلى ملكياتهم أكثر باكتسـاب أراض أخرى، وجمع ضرائب من رجال قبائلهم، ووضع رسوم مرور على طريق لينش، وتلقيهم دخلا منتظما من شركة النفط الأنجلو- فارسية»[49].

المعضلة المؤسسية

حينما انعقد المجلس الثاني في نوفمبر 1910 بدا كما لو أن النضال الدستوري قد وصل أخيرا إلى نتيجة مثمرة. لكن ثبت أن ذلك لم يكن صحيحا. اكتشفت الحكومة الجديـدة بسرعة أنها تفتقر إلى الأدوات اللازمة لكي تدير شـؤون البلاد، فضلا على الإصلاح. فقد واجهت المعضلة نفسـها التي واجهها النظام القديم: لقد كانت دولة مـن دون آلية مركزية. كان لديهـا وزراء لكن مـن دون وزارات حقيقية. وتمخض النصر البرلماني عن كلام أجوف.

مثلت القيود المالية - وبلغة أكثر مباشرة، الإفلاس - جذر المشكلة. وحيث كانت الإيـرادات أقل من النفقات - وهـذا على الرغم من أن النفقـات كانت في العادة أقل من 1,5 مليون جنيه إسـترليني سـنويا - فلم يكن أمام الحكومة أي خيار لكي تعيش من عام لآخر سـوى الحصول على قروض طارئة من لندن وسانت بطرسبرغ. ونجـت الحكومة من سلسـلة من الأزمات بين عامـي 1911 و1913 باقتراض 440 ألف جنيه إسـترليني من بنك بريطانيا الإمبراطـوري[50]. وبقيت إيرادات الجمارك

في أيد بلجيكية وذهبت كل إيراداتها لتسديد الديون القائمة، التي بلغت بحلول العام 1911 نحو 6,2 مليون جنيه إسترليني - مناصفة بين البريطانيين والروس[51]. ذهبت إيرادات الجمارك من الجهات الشمالية إلى جانب الدخل من الصيد في بحر قزوين إلى الروس. بينما ذهبت إيرادات الجمارك الجنوبية، إلى جانب الدخل من نظام التلغراف، إلى البريطانيين. ولم تتدفق عائدات النفط حتى العام 1912-1913. وكانت شركة نفط بورما المملوكة بريطانيا قد استحوذت على امتياز دارسي في العام 1905، ولم يحن أوان أول مدفوعاتها لإيران إلا في العام 1912-1913 بمقدار إجمالي تافه بلغ 2900 جنيه إسترليني[52]. وكان الموقف إجمالا شديد الكآبة في العام 1914 لدرجة أن البلجيكيين أبلغوا الحكومة بأنه يمكنها تجنب الإفلاس فقط عن طريق بيعها جزرا في الخليج لبريطانيا وأجزاء من أذربيجان وكركان لروسيا[53].

وقد كررت البعثة البريطانية قولها للحكومة أثناء الثورة وفي أعقابها إن «الطريق الوحيد» لحل المشكلة هو زيادة إيرادات الدولة، خاصة من ضريبة الأراضي، وإن الطريق الوحيد لفعل ذلك هو التغلب على تحصينات «المصالح المكتسبة» - المتمثلة في شغف المستوفين بالحفاظ على الممارسات التقليدية، ونفور ملاك الأراضي من دفع ضرائبهم، وحاكمي المقاطعات، إلى جانب زعماء القبائل والأقطاب المحليين، الغيورين على حماية بساتينهم[54]. ولهذا الغرض على وجه التحديد سلح المجلس الثاني وزارة المالية بقوة شرطة جديدة سُميت بالجندرمة (رجال الدرك). وعينت ستة وثلاثين ضابطا سويديا لتدريب وقيادة هذه القوة. كما عينت مورغان شوستر، وهو مستشار مالي أمريكي، في وظيفة أمين الخزانة العام. وحيث مُنح شوستر السلطة الكاملة على ميزانية الدولة، فقد عمد ضمنا وبشكل متعمد إلى الصدام طبعا مع المستوفين وكذلك مع البلجيكيين، والروس، والبريطانيين. وكان هدفه أن يكون هناك نحو 12 ألفا من رجال الجندرمة الذين تعد وظيفتهم الرئيسية هي جمع الضرائب من جميع أنحاء البلاد[55]. وحيث تبلغ التكلفة الفورية لهذه القوة من الجندرمة نحو 150 ألف جنيه إسترليني سنويا، وهي أكبر اقتطاع من الميزانية السنوية، فإنها نحو مرتين تكلفة سلاح الفرسان ونحو سبعة أمثال نفقات وزارة التعليم[56]. غير أنه لم يجر سوى تجميع ألف رجل للجندرمة في العام 1911، وثلاثة آلاف في العام 1912، وستة آلاف في -1914 وكان معظمهم يقوم بحراسة الطريق بين طهران وكل

من رشـت، وأنزلي، وقزوين، وهمدان، وقم وكذا الطريق بين شـيراز وبوشـهر. وقد وصف الوزير المفوض البريطاني الوضع البائس في العام 1912 بالقول[57]:

> قدمت الحكومة الفارسـية مذكرة إلى كل مـن البعثتين تظهر أن تقديم خمسـين ألف جنيه إسـترليني لن يكون ذا فائدة بالنسـبة إليهم في وضعهم المالي الراهن الصعب، وطالبوا بزيادتها إلى 200 ألف جنيه إسـترليني. وبينت الحكومة أنها تحتاج إلى 40 ألف جنيه إسترليني للجندرمة لمدة خمسة أشهر، و25 ألفا لشرطة طهران، و15 ألفا لحامية طهران، و35 ألفا لقوة الفرسـان في تبريز لمدة شـهرين، و30 ألفا متأخرات مدفوعات لدواوين حكومية، و30 ألفا لشراء أسـلحة وذخائر، و40 ألفا لإعادة تنظيم الجيش... وقد جادلت المذكرة بأن فارس لا يمكنها البدء في الإصلاحات من دون الأموال.

ومـع حكومـة مركزية تعـاني من ضائقة ماليـة، عزز أقطـاب المقاطعات من سـلطتهم. فقد اسـتحوذ صولة الدولة، الخاني القشقائي، على طرق التجارة التي تمر من فارس(*) إلى الخليج العربي. وذكر المقيم السـياسي البريطاني في الخليج في تقرير لـه أن صولـة الدولة قد أصبـح «أكبر قطب في فارس»، وفـرض ضرائب على رجال قبيلته، وبنى «جيشـا خاصا كبيرا»، وقد استغل «ما يسمى بالدستور»[58]، لمصلحته. وقـد أضاف المقيم أن خانات القبائل الآخرين على امتداد الخليج قد أصبحوا فعليا «مسـتقلين»: «فالحاكم في موانئ الخليج نادرا ما يتدخل في شؤون الأحياء، ولا يرسل جنوده أو موظفيه الرسـميين إلى هناك أبدا، وسـوف يكون أمرا متجاوزا لسـلطاته في الوقـت الحـالي أن يطـرد أو يغير الخانات»[59]. وقد اسـتولى قـوام الملك، خاني الخاميسيين، على شيراز وعبأ قبائله ضد القشقائيين. ومدد الشيخ خزعل، زعيم قبيلة كعب، عبر التودد لقبائل الكوهجيلويه، نفوذه من المحمرة حتى أراضي البختياريين. وبدورهم، أضعف البختياريون الشـيخ خزعل بدعمهم للقبائل العربية المنافسـة. وقد كتب القنصل البريطاني في تقرير له أنه كان يحاول الحيلولة دون اندلاع القتال بـين قبائل البختياريـين وكعب حيث إنه كان بحاجة لهم ضد القشـقائيين[60]. وفي هذه الأثناء في الشمال، استمر رحيم خان من قبائل الشهسوان بالإتيان على الأخضر واليابـس في سراب وأردبيـل. ونهض زعماء التركمان لدعم الشـاه المخلوع. ولاحظ

(*) المقصود هنا مقاطعة فارس. [المترجم].

الوزير المفوض البريطاني: «لكونهم سـنة، فإن التركمان لم يخضعوا بسهولة للبرلمان، الذي – وفقا لرأيهم - يعد خانعا لإملاءات عدد محدود من المجتهدين الشيعة»[61]. وأكثر من هذا، فإن سـالار الدولة، وهو منافس آخر على العرش، تمرد في كرمانشاه. ووفقا لكلمات الوزير المفوض البريطاني: «إن الموقف في المقاطعات بعيد للغاية عن أن يكـون مطمئنـا. فعصابات اللصوص يبدو كأنها قد اجتاحـت البلاد من أقصاها لأقصاها، من دون أدنى مضايقة، والسـلطات المركزية غير قادرة تماما على مد حكام المقاطعات سـواء بالرجال، أو الأسـلحة، أو الأموال التي يحتاجون إليها، لكي يكون بإمكانهم اسـتعادة مظاهر النظـام»[62]. وعلى الرغم من هـذه الارتباكات، بقيت المراكـز الحضرية آمنة إلى حد كبير. واكتشـف الرحالة الأجانب أنه أمر اسـتثنائي» للغايـة أن ظـل الناس «مسـالمين» وتجنبوا «حمامـات الدم» عـلى الرغم من أن «الحكومة المركزية لم يكن لديها تقريبا أي سلطة حقيقية»[63].

بل إن الأعيان كانت لهم سياسـتهم الخارجية الخاصة بهم. فقد سـأل الشـيخ خزعـل البريطانيين عما إذا كان ينبغي عليـه أن يؤيد «الوطنيين» أم «الملكيين»[64]. وطالب بضمانات لحمايته من الهجوم البحري، واحترام اسـتقلاله، والاعتراف بورثته فيما لو دعم الجانب الأول. وقد علق القنصل البريطاني بأن «المحمرة لديها سياسـة عربية وليست فارسية، ولديها دستور خاص بها، وأحد من ملامحه الرئيسية الحاجة إلى إجماع آراء رؤسـاء القبائل». كما جهـز القنصل أيضا لشركة النفط بناء مصفاتها في عبدان، وهي جزيرة يملكها الشيخ. وقد أجر الشيخ الجزيرة للشركة مقابل 1500 جنيه إسـترليني في السـنة بالإضافة إلى 16500 جنيه ذهـب إنجليزي. وكان ينبغي الإبقاء على الاتفاق «سريا» عن طهران. كما أن الشيخ أدار أيضا - من خلال توسط البعثـة البريطانيـة - علاقاته مع الإمبراطورية العثمانية، وقبل بسـيادة السـلطان عـلى مصب نهر العرب[65]. وعلـق صحافي بريطاني بأن الشـيخ كان حقيقة حاكما «مسـتقلا» حيث كان لديه رجال مسـلحون بينما كان الحاكم الرسمي في عربستان بشكل أو بآخر غير مسلح[66].

وبالمثل، وافق الخانات البختياريون الرئيسـيون - خاصة سردار أسعد، صمصام السلطنة، وأمير مفخم سشي - على حماية المرافق النفطية في أراضيهم مقابل معونة سـنوية وحصة تبلغ ثلاثة في المائة في شركة النفط الأنجلو - فارسـية. وقد تجاوزت

الاتفاقيــة الحكومة تماما[67]. وسرعان مــا بدأ البختياريون بإقــراض أموال للخزانة المركزيــة مقابل حماية الطريق في الجنوب[68]. وكانت العائدات من الحصة البالغة ثلاثة في المائة تقتسم بين الخانات الرئيسيين. وقد علق الوزير المفوض البريطاني على ذلك بالقول إن الخانات البختياريين قد أبقوا على «التقليد القبلي» بتقاسم الملكية: «إن اعتــماد هذه الحكومــة على القبيلة غير مرغوب فيه لكــن من المتعذر تجنبه حتــى يتم بناء قوة الجندرمة. إذ لا يمكن تجاهــل الخانات لأنهم أقوياء جدا. ففي إمكانهم، بالطبع، الاعتماد دائما على العدد الكافي من رجالهم (كمقاتلين مســلحين) إذا تطلب الموقف»[69].

وقد تضاعف أثر المعضلة المؤسسية مع استمرار الصراع في المجلس الثاني (1909-1911) والثالــث (1914-1915) بين الحزبين الرئيســيين: المعتدلين والديموقراطيين. فالديموقراطيــون، الذين كان معظمهم ليبراليين في المجلس للأول، كان يقودهم تقي زاده، الخطيب المفوه المشــهور من تبريز، وسليمان إســكندري، وهو أمير راديكالي ســيصبح شــخصية بارزة في الحركة الاشــتراكية خلال الأعوام الأربعين التالية. وكان أخوه أحد الضحايا الرئيســيين في انقلاب 1909. وكان بوســع الديموقراطيين حشــد نحو 24 إلى 27 نائبا[70]. وقد أتى معظم هؤلاء من الشــمال. وكانوا يشــتملون على 8 يعملــون بوظائف الخدمة المدنية، وخمســة صحافيين، وطبيب واحد، وخمســة رجال دين شــباب-ثلاثة من عائلات شــيخية وواحد من عائلة أزلية ســابقة. وكان برنامجهــم والصحيفــة الناطقة باســمهم «إيــران الجديدة» يدعــوان إلى الإصلاح الزراعــي، والتصنيع، وبناء الســكك الحديدية، وتحســين وضع النســاء، والحقوق المتســاوية للأقليات الدينية، وإلغاء شرط التأهل المعتمد على الملكية، والتوســع في التعليم العام، وإنهاء الامتيــازات الأجنبية، والضرائب التصاعدية، والتجنيد الوطني الإجبــاري، والأكثر إلحاحا من كل ما ســبق خلق دولة مركزيــة قابلة للحياة بوزراء حقيقيين وجيش دائم.

أمــا المعتدلون، فكان يقودهم ســبهدار، وفارمانفرما، وبهبهاني، وطباطبائي فقد كان بإمكانهــم تجميع نحو 35 نائبــا. ويضم هؤلاء 13 رجل دين، وعشرة من ملاك الأراضي، وعشرة من الموظفين في الخدمة المدنية، وتسعة تجار، وثلاثة زعماء قبائل. ولهــذا فقد أصبح البرلمان ناديــا خاصا للأعيان. ففي المجلس الثاني، كان 27 في المائة

مــن الأعضــاء من مــلاك الأراضي 19 في المائة رجال ديــن، 24 في المائة موظفين في الخدمــة المدنية، و9 في المائة من التجــار. وقد تقلص إلى حد كبير وجود الجماعات الحرفية والمهنية[71]. وقد سُرِّعت هذه العملية مع التخلص من التأهل على أســاس الملكية. ومع تقديم حق الاقتراع الشــامل للذكور، قوى النظام الانتخابي من سواعد زعماء القبائل وملاك الأراضي. وفي للمجلس الثالث، قفزت نسبة ملاك الأراضي إلى 48 في المائــة من عدد الأعضاء. ومع تمثيلــه لطبقات ملاك الأراضي، أيد مناصرو الحزب المعتدل القيــم التقليدية، والملكية الخاصة، والأكثر أهميــة من كل هذا، الشريعة، كــما أنهم دعــوا أيضا إلى التعليم الديني وذلك من أجل غــرس «المواقف التكافلية بين الجماهير»، والعون المالي لمســاعدة «الطبقة الوسطى»، وانعقاد مجلس الشيوخ من أجل سن القوانين، وحملة يقظة ضد «الفوضوية»، و«الإلحاد»، و«المادية»[72].

وقد بدأ النزاع بين المعتدلين والديموقراطيين مع الجدال حول العلمانية، خاصة حول حقــوق الأقليــات، ودور المرأة في المجتمع، ودور الشريعة في النظام القانوني. واشــتدت حــدة هــذا النزاع مع تحايل الطرفين لاختيار من يفضلونه لرئاســة الــوزارة: فقد فضل الديموقراطيون إعطاء الرئاســة لمستوفي الممالك، أو مشــير الدولة، بينما فضل المعتدلون ســبهدار أو فارمانفرما. وقد انفجر النزاع في نهاية المطاف ليأخذ شكلا عنيفا حينما اتُّهم فدائي مرتبط بالمعتدلين باغتيال أحــد الديموقراطيين. وقد انتقم الديموقراطيون باغتيال الســيد بهبهاني. وأعلن رجال الدين نورا أن تقــي زادة «مرتد»، وأجبروه على الفرار إلى أوروبا حيث أســس صحيفته كاوه وذلك على اســم حداد الشــاهنامة الــذي رفع راية الثــورة. وقــد أمكن احتواء الأزمة فقط مع التدخل في الوقت المناســب من يبريم خان. فقد حاصر الفدائيين المؤيدين للمعتدلين، والبالغ عددهم 300 رجل يقودهم ستّار خان، بقواتــه البالغة أكثر من ألف رجل مقاتل من رجــال الشرطة، والجندرمة، والبختياريين، والأرمينيــين. وبعد مواجهة قصيرة كان ضحيتها 15 قتيلا، أجبر يبريم خان الفدائيين على التخلي عن أسلحتهم مقابل منحهم معاشات مدى حياتهم[73]. ويدعي البعض أن الجرح الذي أصيب به ســتار خان في المواجهات هو الذي أدى إلى وفاته بعد ذلك بعامين. وقد قتل يبريم خان نفسه بعد أشهر قليلة وهو يقاتل المتمردين في كرمانشاه.

تضاعفت المعضلة المؤسســية بســبب الضغوط الخارجية، فقد احتلت روســيا أذربيجان في العام 1909 تحت ذريعة استعادة القانون والنظام. وكان هدف الروس

الحقيقي هو وضع معاهدة 1907 موضع التطبيق. وفي ديسمبر 1911 احتلوا بقية المنطقة، بما في ذلك طهران، بعد أن أعطوا الحكومة إنذارا نهائيا مطالبين بالعزل الفوري لشوستر. فقد اتهموه بخرق معاهدة 1907 بإرساله الجندرمة إلى منطقتهم، وتوظيفه لمستشار عسكري بريطاني، واعتقاله أثرياء بتهمة التهرب من الضرائب مع أنهم يحملون أوراق جنسية روسية. أما البريطانيون، الذين كانوا قد رحبوا في البداية بإصلاحات شوستر، فقد انتهوا إلى دعم الإنذار النهائي الروسي[74]. وعلى الرغم من أن الحكومة قبلت الإنذار وعزلت شوستر، استمر الروس في تشديد قبضتهم. فقد شنقوا ثلاثة وأربعين رجلا في تبريز انتقاما لاغتيال واحد من جنودهم. وكان من بين الذين شُنقوا لاجئون من القوقاز، وهم أقارب لستار خان، وكان الأكثر فضائحية من أي شيء آخر، هو المجتهد الشيخي الذي مارس دورا رئيسيا في الثورة. وفي مشهد، تسبب الروس في فضيحة أكبر بقصفهم لمقام الإمام الرضا، وقتلوا بذلك نحو أربعين حاجا. وفي أثناء ذلك استدعى البريطانيون قوات من الهند للسيطرة على طرق التجارة الرئيسية بين بوشهر، وشيراز، وكرمان.

وتكثف الاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الأولى. فعلى الرغم من إعلان إيران حيادها في الحرب، سرعان ما أصبحت ساحة معارك للقوى الكبرى. وقد أجّل تحالف من المعتدلين والديموقراطيين، يقودهم إسكندري وصادق طباطبائي، نجل طباطبائي السيد المشهور، الانتخابات طوال فترة الحرب، وتركوا طهران إلى كرمانشاه حيث شكلوا حكومة المقاومة الوطنية. واحتل العثمانيون، المتحالفون مع الألمان في طريقهم للقوقاز وباكو، أولا أرومية حيث سلحوا إسماعيل خان سيمكو، وهو زعيم كردي، ضد السلطات الإيرانية وكذلك ضد الآشوريين والأرمينيين المحليين. ثم تحرك العثمانيون بعد ذلك إلى أذربيجان حيث ادعوا أنها جزء من عالمهم التركي. وعند احتلالهم القصير لتبريز، نفوا الشيخ خياباني، القائد الشعبي للديموقراطيين في المنطقة، على أساس أنه يساعد المتمردين الأرمينيين ضد الخليفة[75]. وقد حاولوا أيضا التودد إلى ميرزا كوجك خان، وهو محارب محنك في الحرب الأهلية والذي لجأ هو ونحو 300 من رجاله المسلحين إلى غابة غيلان. وبحلول العام 1916، أصبح كوجك خان وعصبته المقاتلة، يعرفون باسم الجنغل (رجال أو مقاتلو الغابات)، ويتحكمون في أغلب الريف في غيلان وشكلوا تهديدا رئيسيا للأقطاب الكبار المحليين، خاصة سبهدار.

وزاد الروس في مواجهة العثمانيين عدد الفرسان إلى فرق كاملة القوة بألوية في تبريز وقزوين وكذلك طهران. كما عمل الروس أيضا على تقوية قواتهم الخاصة في أذربيجان، وغيلان، وطهران، وشمال خراسان، وأصفهان. وقد وجد ظل السلطان، العدو الرئيسي للبختياريين، أنه من المناسب له وضع ملكياته تحت حمايتهم. وقد أبدى الإنجليز تفهما لذلك حيث لم يكن بوسعهم تقديم الحماية له من البختياريين «النهابين»[76]. ووقع الإنجليز، على أي حال، اتفاقية جديدة سرية مع الروس، حيث استولوا بموجبها على المنطقة «المحايدة». وفي المقابل، وُعدت روسيا بالدردنيل. ودفع الإنجليز بقوات في عبدان؛ وعقدوا تحالفات أكثر مع القبائل الجنوبية؛ وأعدوا قوة «رماة» جنوب فارس المسلحة بالبنادق. وقد بلغت هذه القوات أعلى ذراها بوصول عددها إلى ثمانية آلاف رجل وتكلفت نحو 100 ألف جنيه إسترليني في الأسبوع - دُفعت بشكل أساسي عن طريق مكتب الهند. ومع اندلاع الثورة الروسية في العام 1917، أصبح الإنجليز مسؤولين عن القوقاز، وتعيين مسؤوليها، ودفع الرواتب، وإمداد المنطقة باحتياجاتها. كما دفع الإنجليز أيضا على عجل بقوتين، واحدة من الهند إلى مشهد، والأخرى من بلاد ما بين النهرين وعن طريق كرمانشاه إلى غيلان وباكو.

وكان الألمان نشطين أيضا، فقد حرض ويلهلم واسموس، «لورنس العرب» الألماني، على الانتفاض بين القشقائيين، والخاميسيين، والبوير أحمديين، وأكراد سنجاب، والأكثر خطورة من كل هؤلاء العرب الذين كان بإمكانهم في العام 1915 قطع خط أنابيب النفط الرئيسي. كما أقنع الألمان أيضا عددا من الضباط السويديين في الجندرمة بالفرار. وقد كتب أحد المؤرخين: «إن قوات الجندرمة التي يقودها ضباط سويديون كانوا قريبين من البريطانيين للغاية إلى حد أن البريطانيين كان لديهم أمل في الدفع بهم في الجنوب للحفاظ على النظام، ولكن هذه المؤسسة خصوصا ثبت أنها كارثة تامة خلال الحرب حينما غيرت مواقعها وانضمت إلى الألمان، رافضة حتى الانصياع لتعليمات الحاكم الفارسي»[77]. وقد عزا الإنجليز شعبية الألمان إلى سلوك الروس «العدواني»، و«الأخرق»، و«المجرد من المبادئ الأخلاقية»[78]. وقد تصادفت قلاقل الحرب هذه مع مواسم حصاد سيئة، ووباءي الكوليرا والتيفوس، والأكثر إهلاكا من كل ذلك، جائحة الإنفلونزا في العام 1919. وإجمالا فإنه ما بين عامي 1917 و1921

هلك عدد كبير يصل إلى مليوني إيراني - بما في ذلك نحو ربع تعداد سكان الريف - بسبب الحرب، والأمراض، والمجاعة[79]. وقد كتب أحد شهود العيان البريطانيين أنه في العام 1919 كان رجال القبائل الجائعون يقومون بالسطو على الريف، بينما كانت تسري شائعات أن الفلاحين الجائعين لجأوا إلى أكل لحوم البشر[80].

لم يجلب السلام نهاية لهذه المصاعب، فقد رأى كرزون، الذي أصبح الآن وزيرا للخارجية، أن هزيمة الألمان والروس تمنح لبريطانيا فرصة مثالية للاستيلاء على إيران بالكامل. وباعتباره نائب الملك في الهند كان قد وصف إيران باعتبارها حيوية للغاية لأمن الراج[*]، وقد شجب من دون تحديد واضح معاهدة 1907 لأنها أعطت روسيا الكثير. وصاغ اتفاقيته الأنجلو - فارسية لكي يدمج البلد كله في الإمبراطورية البريطانية. وكتب هارولد نيكلسون، الذي خدم في البعثة البريطانية بطهران قبل أن يتحول إلى امتهان الأدب، في السيرة التي أعدها عن كرزون أن الهدف المثالي الذي طمح إلى خلقه كان «سلسلة من الأمم الخاضعة من المتوسط إلى الهند»[81]. وقد أضاف أن «إمبريالية كرزون، قد وجدت في ضوء اعتقاده بأن الله ذاته قد اختار الطبقة العليا البريطانية كأداة لتحقيق مشيئته». وقد كتبت إحدى الصحف اللندنية هازئة أن كرزون يتصرف كأنه كان قد «اكتشف» البلد وبما يترتب على ذلك من ملكيته لها[82]. ووفقا للاتفاقية الأنجلو - فارسية، حصلت بريطانيا على الحق المنفرد لتقديم القروض، والأسلحة، والمستشارين، والمدربين العسكريين، ومسؤولي الجمارك، وحتى المعلمين لإيران. وأوصد باب دار الفنون أمام الفرنسيين على أرضية أن القانون والسياسة سرعان ما يؤديان إلى التدخل في العلاقات الدولية. وفي المقابل، كان على بريطانيا أن تقدم لإيران قرضا تبلغ قيمته مليوني جنيه إسترليني. وكذلك كان لها احتكار حق مساعدة البلاد في بناء السكك الحديدية، ومحاربة المجاعة، والانضمام إلى عصبة الأمم، والسعي إلى الحصول على تعويضات عن الأضرار التي حدثت فيها خلال الحرب العالمية الأولى. وكان للاتفاقية الأنجلو - فارسية للعام 1919 أثر بعيد المدى إلى حد أن كرزون كان مباشرا للغاية في إلغائه امتياز 1872 الممنوح للبارون رويتر.

(*) الراج البريطاني، وهي المرحلة التي استعمرت فيها الإمبراطورية البريطانية الهند وباكستان وبنغلاديش وميانمار منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. [المحررة].

وقــد حصل رئيس الوزراء ميرزا حســن خــان (وثوق الدولة)، الذي ســاعد في صياغــة الاتفاقية، مقدما على 160 ألف جنيه إســترليني فيما يبدو من أجل توجيه الاتفاقية الوجهة الصحيحة في المجلس، حيث كانت كل المعاهدات الأجنبية تقتضي تصديــق البرلمــان عليها[83]. وكان وثوق الدولة من عائلة أشــتياني الشــهيرة قد بدأ حياته المهنية كديموقراطي ليبرالي وخدم في 11 وزارة. وقد اختاره الشاه أحمد رئيسا للوزارة في العام 1919 حينما لم يكن المجلس في دورة انعقاد. وقد تلقى راتبا شهريا من بريطانيا بلغ ســتة آلاف جنيه إسترليني لزمن غير محدد[84]. وعند توقيعه على الاتفاقيــة، أكد وثوق الدولة على أخذ احتياطاته المناســبة وذلك بحصوله على وعد صريح من كرزون باللجوء السياسي في حالة مضت الأمور بشكل غير سليم.

انقلبــت الاتفاقيــة لكي تصبح كارثة تامة - خاصة حينما اســتوعب العامة عواقبها الكاملة. وكما اعترف نيكلسون، فإن كرزون قد أساء كلية تقدير المزاج العام وتصور أن إيران ســتظل ضد الروس ومناصرة لبريطانيا، كما كانت وقت اندلاع الثورة الدستورية. وعلى النقيض من ذلك، تحول المزاج العام الآن ضد بريطانيا بشكل كاسح[85]. ولم تضيع الشــخصيات السياســية البارزة، وكذلك الصحف الرئيســية، الوقت في إدانة الاتفاقية. وقــد نشر البلاشــفة(*) كل معاهدات الحرب السرية، بما في ذلــك صفقة العام 1915، ووعدوا بالانسحاب الفوري من كل إيران فيما لو أقدم البريطانيون على فعل ذلك أيضا. وقد ســعى الجانغليز إلى الحصول على مســاعدة البلاشفة وأعلنوا في غيلان الجمهورية الاشــتراكية الســوفييتية - الإيرانية. وقد تولى الشــيخ خياباني، الذي هرب من المعتقل العثــماني، الســلطة في أذربيجان، بعد منازلة الحاكم، وحذر مــن أن الحكومة المركزية تبيــع الأمة. وقد أصدر المجتهدون في كربلاء فتاوى تدين البريطانيين وتمتدح البلاشــفة باعتبارهم «أصدقاء» للإسلام[86]. وقد كون المتطرفون الوطنيون في طهران لجنة عقابية وهــددوا بـ «إعدام» أي شــخص أيد تلك الاتفاقية البغيضة. ولتبيــان جديتهم، اغتالوا أربعة من أقرب المقربين من وثوق الدولة. وقد اســتحث «عهد الإرهاب» وثوق الدولة على الاستقالة، كما أنه أخاف آخرين فتجنبوا أن يحلوا محله[87].

وقد أبلغ الوزير المفوض البريطاني كرزون أنه من المســتحيل العثور على رئيس وزارة يكون على اســتعداد لإرسال الاتفاقية إلى المجلس[88]. وقد أضاف: «إن الفرس

(*) حكام روسيا بعد ثورة 1917. [المترجم].

الأصدقــاء لبريطانيا العظمى لا يجرؤون على إعلان تأييدهــم للاتفاقية علنا»: «إن أصدقاءنا يتوســلون إلينا بشــكل جماعــي أن ننقذهم من الموقــف المتزايد الحرج بالتخــلي عن هذه الاتفاقية. فخمســة وخمســون نائبا من المتعاطفين بشــدة مع الاتفاقيــة أعلنوا أنهــم معارضون لها وذلــك لدفع التهم الرائجــة ضدهم بأننا قد رشــوناهم لتأييدها»[89]. وأضاف: «هناك اعتقاد منتشر أن الاتفاقية ووجود القوات البريطانية والمستشــارين في فارس قد جلبا خطر البلاشفة إلى البلاد وأن هذا الخطر ســيزول لو سُحبت الاتفاقية والقوات البريطانية»[90]. وقد وجد هذا الرأي صدى له عند كل من الجنرال ديكســون في مكتب الهند والجنرال أيرونســايد من قوة حملة بــلاد مــا بين النهرين. فقد خلص كلاهما إلى أن كرزون قد وضع عبئا ماليا كبيرا على الإمبراطوريــة. وبكلمات أخرى، فقد عانت بريطانيا من الحالة الكلاســيكية للتمدد الإمبريالي. ولم يحاول ديكسون تلوين كلماته[91]:

> لا يبدو أنه جرى إدراك عمق عدم شعبية الاتفاقية في فارس وكيف أصبح الــرأي العام معاديا لحكومة وثوق الدولة قبل ســقوطها. كان من المعتقد أن هــذه الاتفاقيــة تهدف حقيقة إلى تدمير الاســتقلال وأن وثوق الدولة قد باع بلدهــم للبريطانيين. فطابــع السرية الذي وضعت بــه الاتفاقية، وحقيقة أن المجلــس لم يُدع إلى الاجتــماع وأنه كانت هناك محاولــة للحصول على تأييد المجلــس باللجوء إلى أكثر الطرق خداعا... أضاف كل ذلك إلى الإيمان الراســخ بــأن بريطانيا في حقيقة الأمر ليســت أفضــل من خصمها، روســيا... وقد نما الشــعور بــأن بريطانيا تعد عدوا ينبغي اقتلاع جــذوره من البلاد مهما كانت التكلفة. وقد وصل الثوار في مقاطعات أذربيجان وبحر قزوين إلى هذا الشعور ووصل معه انتشــار واسع للدعاية البلشــفية، حيث كان الاعتقاد أن البلاشفة لا يمكن أن يكونوا أســوأ، بل ربما لو كانت مجاهرتهم بتوفير العدل للطبقات المستضعفة مخلصة، فإنهم سيكونون أفضل بكثير.

وبحلول العام 1920 كانت إيران «دولة فاشــلة» كلاســيكية - إذا ما استخدمنا المصطلحــات الحديثــة. فوجود الوزارات خــارج العاصمة كان محــدودا. ولم تكن الحكومــة قادرة على الحركة ليس فقط بســبب التنافس بــين الأقطاب التقليديين والأحزاب السياســية الجديدة، بل أيضا بســبب الاتفاقية الأنجلو- فارســية. وكانت بعــض المقاطعات في أيدي «أمراء الحرب»، والأخرى في أيدي المتمردين المســلحين.

واســتولى الجيش الأحمر على غيلان وكان يهدد بالتحرك نحو طهران. والشــاه، وفقا لأقوال البريطانيين، «لم يعد ممكنا الوصول إليه» وكان يجمع مجوهرات التاج للفرار. فضلا على هذا، فمع إدراك البريطانيين أنهم توســعوا أكثر مما ينبغي، كانوا يخلون عائلاتهم من الشمال، ويسحبون قوات حملتهم، ويستعدون لنشر القوات المسلحة بالبنــادق جنوب فارس. وقد أخــبر الوزير المفوض البريطاني في طهران لندن أن أمام بريطانيا خيارين: إما أن تترك «البلاد لتتعامل مع مشــاكلها بنفســها» أو «التركيز في الوســط والجنوب حيث بقيــت هناك بعض الأغصان الصحيــة». وقد حذر من أن المصاعب مع الخيار الأول أن «المصالح البريطانية ســوف تكون بشكل حتمي جزءا من المشــاكل الناجمة»[92]. وقد انتهى إلى تحذيــره بملاحظة أن «أصحاب الأملاك» قد نما لديهم الشــعور بـ «الإحباط» وأنهم يبحثون عن فارس «مع إجراءات عنيفة» لإبعاد شبح «الفوضى» و«السم البلشفي».

3

القبضة الحديدية للشاه رضا

هناك مكان في إيران لشاه واحد - وأنا سوف أكون هذا الشاه.

الشاه رضا

الانقلاب

في الساعات الأولى من يوم 21 فبراير 1921، استولى الجنرال رضا خان، قائد حامية لواء القوزاق في قزوين، على طهران بثلاثة آلاف رجل و18 مدفعا رشاشا. وهذا الانقلاب، احتفي به لاحقا باسم يوم التحرير المجيد في الثالث من إسفند(*) (21 فبراير)، دشن عهدا جديدا. فرضا خان، الذي ترقى من رتبة إلى أخرى، كان قد علم نفسه ذاتيا - وادعى البعض أنه كان شبه أمي. وقد تحدر من عائلة عسكرية هربت

«أتت أغلب المعارضة للنظام من الإنتلجنتسيا الجديدة - خاصة من المهنيين الصغار الذين تأثروا باليسار في أثناء دراستهم بفرنسا وألمانيا خلال اضطرابات أوائل الثلاثينيات، ولم يجدوا الكثير مما يستحق استحسانهم لدى الشاه»

المؤلف

(*) شهر من شهور السنة الفارسية. [المترجم].

من روسيا واتجهت إلى القوقاز وحصلت على إقطاعة في قرية ألاشت الخصبة في منطقة النهر الأبيض (سفيد رود) بمازندران. وقد خدم أهله، بمن فيهم والده وجده، في الفوج المحلي - وقد قتل جده في العام 1848 في أثناء حصار هراة. وكان الشاه رضا نفسه قد سُجِّل كمراهق في لواء القوزاق. وقد راجت إشاعات بأنه خدم خلال وقت أو آخر كصبي إسطبلات، إما في القصر الملكي، أو عند فرمان فرما، أو البعثة الهولندية، أو البعثة التبشيرية المشيخية الأمريكية. وخلال الحرب الأهلية وما تلاها من اضطرابات، وضع بصمته كضابط مجد ومجتهد باسم «رضا خان ماكسيم». وفي السنوات التالية حينما بنى لنفسه قصرا في مازندران، زين مدخله بموزاييك ضخم يصور مدفع ماكسيم الرشاش. وكان يتحدث عدة لغات: فقد كان يتحدث الألاشتية - لهجة في مازندران - مع جيرانه؛ والفارسية مع العالم الخارجي؛ وروسية بسيطة مع الضباط الفرسان القيصريين؛ وتركية مختلطة مع رجاله.

وعند تنفيذه للانقلاب، أعلن رضا خان الأحكام العرفية، وانتصر على الجندرمة المحلية، واشتبك فترة قصيرة مع شرطة المدينة، وأكد للشاه أحمد أنه قد أتى لينقذه من البلاشفة. كما أنه نصب أيضا السيد ضيا طباطبائي رئيسا للوزارة، وهو صحافي شاب وصفته البعثة البريطانية بأنه «مشهور بغرامه بكل ما هو إنجليزي»[1]. وكان رئيس الوزراء السابق عليه، سبهدار، الذي فشل لعدة أشهر سواء في عقد المجلس الوطني أو الوزارة، قد هرب إلى السفارة التركية. وقبل تحركه إلى طهران، كان رضا خان قد أعطى وعدين لأيرونسايد، الجنرال البريطاني الذي كان قد تولى حديثا مسؤولية لواء القوزاق وأحل إيرانيين محل الضباط الروس. وكان وعده الأول أن يعمل على تسهيل انسحاب القوات البريطانية والثاني ألا يطيح بالشاه أحمد[2]. ومن دون معرفة من كرزون، اعتبر أيرونسايد أن الاتفاقية الأنجلو - فارسية هي قضية خاسرة، وكان يبحث عن رجل مناسب لإنقاذ الموقف. وقد وضع أيرونسايد رضا خان مسؤولا عن حامية قزوين وعمل على ترقيته بسرعة إلى رتبة الجنرال. ولهذا فإن العديد من المصادر في 1920 - 1921 كانت لا تزال تشير إلى رضا خان على أنه عقيد. كما مد أيرونسايد الشاه رضا بالذخيرة ودفع رواتب رجاله - تلقى فرسان لواء القوزاق علاوات سخية بعد الانقلاب مباشرة. وفي عشية تحركه إلى طهران في مارس، طمأن رضا خان وفدين من القصر الملكي ومن البعثة البريطانية بأنه من مؤيدي

الشاه ومن مؤيدي بريطانيا، وأنه بمجرد انسحاب الأخيرة من البلاد فإنه سينظم قوة قادرة على التعامل مع البلاشفة[3]. لذا فليس مستغربا أن العديد من الإيرانيين ما زالوا يعتبرون أن الانقلاب كان «مؤامرة بريطانية».

وقد حافظ رضا خان على وعوده - على الأقل فترة من الوقت. فقد سهل الانسحاب البريطاني، وألغى الاتفاقية الأنجلو - إيرانية، ووقع بدلا منها على اتفاقية سوفييتية - إيرانية. ولم يوافق السوفييت فقط على الانسحاب الفوري من غيلان، بل وافقوا أيضا على شطب كل القروض القيصرية، والمطالبات، والامتيازات - كل شيء ما عدا حقوق الصيد في بحر قزوين. غير أنهم احتفظوا بالحق في العودة بكامل قواهم في حال قيام قوة ثالثة بغزو البلاد مما يمثل تهديدا للاتحاد السوفييتي. وقد منح هذا لإيران مظلة حماية. وفي الوقت نفسه، قام البريطانيون بوجه مكشوف ومن دون أي إحساس بالسخرية، بمطالبة طهران بفاتورة الأسلحة التي قدمت للواء القوزاق ولرجال قوة جنوب فارس المسلحين بالبنادق. وقد بلغ إجمالي الفاتورة 313,434,17 شلنا و60 سنتا[4]. وعند إلغائه لاتفاقية العام 1919، طمأن رضا خان البريطانيين أن ذلك بمنزلة «إلقاء للتراب في أعين البلاشفة»[5]. كما أنه طمأن ثيودور روثستاين، المحرر السابق لجريدة «المانشستر غارديان» الذي كان قد عُيِّن لفوره وزيرا للسوفييت في طهران، بأن حكومته عازمة على محو النفوذ البريطاني وأن تتبع سياسة محايدة حازمة في الشؤون الخارجية. وسرعان ما رفع السوفييت بعثتهم إلى مرتبة السفارة الكاملة. وقد لخصت البعثة البريطانية الموقف ما بعد الحرب على النحو التالي[6]:

> من وجهة نظر خارجية فإن بريطانيا العظمى تعد العدو، وروسيا الصديق المحتمل. على الرغم مما سببته الجهود الروسية الواضحة لنشر الأفكار والدعاية الشيوعية من انزعاج، فإن الكرم الجلي في شطب الديون الروسية لفارس، وإرجاع كل الامتيازات الروسية التي تم الحصول عليها في العهد القيصري، وتسليم بنك دي اسكومبت الروسي للحكومة الفارسية والتنازل عن الامتيازات الأجنبية في الشرق قد خلفت انطباعا عميقا، والإيحاء بفكرة أن أمام فارس الكثير لتكسبه من الالتحاق بروسيا التي طهرتها نيران الثورة وأن أمامها الكثير الذي تخسره بالاستسلام للطموحات الإمبريالية والاستعمارية لبريطانيا العظمى، كانت دعاية كافية وإن ظاهريا لكي تكسب العديد من الأنصار الفارسيين.

وقــد حافظ رضا خان، على أي حال، ولو لبعض الوقت على وعده للقاجار على الرغم من أنه لم يُضع وقته ليصبح، وحســب كلــمات البعثة البريطانية، «ديكتاتورا عســكريا حقيقيــا»[7]. فقد جعل من ذاته القوة الحقيقيــة وراء العرش، أولا كقائد للجيــش، ثم لاحقــا كوزير للحرب، ثم كرئيس للوزارة مــع احتفاظه بمنصب القائد العــام للقوات المســلحة. وخلال هذه الأعوام، كان هو مــن يصنع ويخلع الوزارات ورؤساء الوزارات، بما في ذلك السيد ضيا الذي أرسل للمنفى بعد 99 يوما. ولم يغامر بالظهور على الســاحة المركزية حتى 1925 - 1926 حينما عقد جمعية تأسيســية، وخلع الشــاه أحمد، وقبل بتاج العرش، وجعل ابنه الوريث الشرعي، وتوج نفســه ملكا - وبشكل يقترب كثيرا من أسلوب بطليه، نابليون والشاه نادر. فقد سرت شائعة أنــه أثناء حفلة التتويج تقــدم رئيس المجلس الوطني لكي يضع التاج على رأس رضا خان، غير أن الأخير أخذ التاج بين يديه، وأعلن «هذا شيء لا يمكن لأي شــخص آخر أن يضعه على رأسي»[8]. وقد أقيمت الاحتفالات بألحان راقصة على النسق الأوروبي وعــلى طريقة حفلات التتويج الصفوية والقاجارية. فقد افتتحت الاحتفالات بصلاة من إمام الجمعة، واختتمت بخطبة منمقة من رئيس الوزارة احتوت على مقتطفات طويلة من الشاهنامة. وأصبح رضا خان الشاه رضا. وقد ظل كذلك حتى وقع الغزو الأنجلو - ســوفييتي في العام 1941. ويمكن وصف هذه الأعوام الخمســة عشر، إلى جانب الأعوام الخمسة السابقة لها، باعتبارها عهد الشاه رضا.

ويمكــن القول إن بصمة هذا العهد كانت هي بناء الدولة. فقد أتى الشــاه رضا للســلطة في بلد كان وجود الحكومة المركزية فيه خــارج العاصمة ضئيلا. وقد ترك البلد بهيكل دولة شامل - وهو الهيكل الأول في إيران على مدى تاريخها البالغ ألفي عام. وقد ســبق القول عن ســتالين إنه قد ورث بلدا بمحراث خشبي وتركها بقنبلة نووية. ويمكن القول عن الشــاه رضا إنه استولى على البلد مع إدارة متداعية وتركها وهي دولة شديدة المركزية. وفي تقويمهم للشاه رضا، أثار المؤرخون، خاصة الإيرانيين منهم، على نحو ثابت ســؤالين. هل كان وطنيــا حقيقيا أم مجرد «عميل» بريطاني؟ وهــل يمكن مقارنته بالرجــال الأقوياء من معاصريه، خاصة أتاتورك وموســوليني؟ الســؤال الأول يمكــن إهمالــه مع الأحــداث اللاحقــة - خاصة خلعــه عن طريق البريطانيين. والسؤال الثاني ينطوي على مفارقة تاريخية حيث إن الحاكمين الآخرين

كانا قد ورثا دولا مركزية. والمقارنة المناسبة أكثر ربما تكون مع أسرة التيودور(*)، أو البوربون(**)، أو هابسبورغ(***) القرن السادس عشر، أي الملوك الذين كان هدفهم هو خلق دولة مركزية. وقد قاد الشاه رضا البلاد مندفعا بقوة نحو هذا الهدف، ساحقا في طريقه كل المعارضة، سواء من اليمين أم اليسار، من المركز أم من المقاطعات، ومن الأعيان الأرستقراطيين أو من نقابات العمال الحديثة النشأة. وهو رجل قليل الكلام، لم يكن لديه وقت كثير للبلاغة، والفلسفة، أو النظرية السياسية. وتمثلت أيديولوجيته الرئيسية في التشديد على النظام، والانضباط، وقوة الدولة. وقد دمج في شخصه الملكية؛ ودمج الملكية في الدولة؛ ودمج الدولة مع الأمة. ولم يستنكف عن تسخير الدين؛ فقد أعطى للدولة شعارا من ثلاث كلمات: «خودا» (الله)، «شاه» (الملك)، و«ميهان» (الأمة). وقد مزح البعض بأنه مع تزايد قوته، قزمت الكلمة الوسطى الكلمتين الأخريين. غير أن الثالوث كان متضافرا للغاية في عينيه لدرجة أن معارضته كانت معادلة لمعارضة الدولة، والأمة بل حتى الدين. وبمعنى آخر، كانت المعارضة السياسية معادلة للتخريب والخيانة.



ختم التتويج، 1926

(*) التي حكمت إنجلترا من العام 1485 حتى العام 1603. [المحررة].

(*) أسرة حكمت عدة بلدان في أوروبا. [المترجم].

(*) أسرة حكمت فرنسا وإسبانيا. [المترجم].

بناء الدولة

بنى الشـاه رضا دولته الجديدة على عمودين أساسـين: الجيش والبيروقراطية. فخلال فترة حكمـه، نما الجيش بمقدار عشرة أضعاف والبيروقراطية بمقدار سـبعة أضعـاف. بلغ عدد الجيش الإجـمالي في العام 1921 ما لا يزيد على 22 ألف رجل - نحو 8 آلاف من فرسـان لواء القـوزاق، و8 آلاف من الجندرمة، و6 آلاف من رجال رمـاة جنوب فـارس. وبحلول العـام 1925، بلغ عدد الجيش 40 ألفـا من القوات موحدة تحت إمرة وزارة الحرب. وبحلول العام 1941 ارتفع العدد إلى أكثر من 127 ألـف رجل. وبالمثل، لم يكن لدى الحكومة المركزيـة في العام 1921 أكثر من تجمع عشـوائي من المستوفين شـبه المسـتقلين، الكتبة، والنبلاء ذوي المناصب الحكومية. ولكـن بحلـول العام 1941، كان لديهـا 11 وزارة كاملة توظـف أكثر من 90 ألف موظـف في الخدمة المدنيـة يتلقون رواتب. وكانـت الوزارات الأكـبر - الداخلية، التعليم، العدل - موجودة بالكاد في العام 1921.

أمكـن تنفيذ هذا التوسـع عن طريق الإيـرادات المحققة مـن أربعة مصادر: الإتاوات النفطية؛ والاسـتخلاصات من التهربات الضريبية؛ والرسوم الجمركية الأكثر ارتفاعا؛ والضرائب الجديدة على السـلع الاستهلاكية. فالإتاوات النفطية التي بدأت هزيلة في العام 1911 بحيث لم يبلغ إجماليها أكثر من 583,960 جنيها إسـترلينيا في 1921 - 1922، نمت إلى 1,288,000 جنيه في 1930 - 1931، وإلى 4,000,000 جنيه في 1940 - 1941[9]. وقد بدأت المصادر الأخرى في الزيادة بمجرد تعيين آرثر ميلسبو، وهو أمريكي آخر، في وظيفة أمين الخزانة لكي يسـتأنف مشروع شوستر المجهض في خلق نظام تحصيل ضريبي فعال داخل وزارة المالية. وحينما وصل ميلسبو في العام 1922، توقع له المتشـككون «ثلاثة أشهر لكي يتعرف على وظيفته، وثلاثة أشهر لكي يبـدأ عمله، وثلاثة أشـهر لكي يحصـل مرتبه قبل أن يغادر يائسـا»[10]. لكن خلال خمسـة أعوام، كان ميلسـبو قادرا على خلق قسـم جديد، وألغـى ضريبة المزارع، وحدّث الفئات الضريبية، وشدد الربط الضريبي على مبيعات الأفيون، ويعادل ذلك من حيث الأهمية، إعادة تنظيم المسـتوفين باعتبارهم موظفي خدمة مدنية بدوام كامل. وكان قادرا فورا على تقديم أول موازنة سـنوية شـاملة لإيران. وقد حصل في أثناء عمله على مسـاعدة عظيمة نافذة من الشـاه رضـا - حتـى قـرر الأخيـر أنـه

لا مكان في البلاد إلا لشـاه واحد فقط. وقد كتب ميلسبو أنه كان قادرا على العودة لتحصيل الضرائب من أقطاب مهمين مثل سـبهدار (سبهسالار) ببساطة لأن القائد العام للقوات المسـلحة الجديد هدد بمصادرة ملكياتهـم[11]. ومن المعتقد أن هذه الاسـتخلاصات من التهربات الضريبية قد أدت إلى انتحار سـبهدار في العام 1926. وعلق ميلسـبو بأن «رضا خان، ينتمي إلى طراز من رجال الدولة كالذي ينتمي إليه رجال مثل هنري الثامن في إنجلترا، وفيليب أغسطس في فرنسا. وقد قدم الإمدادات البشرية والعسـكرية الضرورية لتأسيس سلطة الحكومة المركزية»[12]. وبالمثل، فقد ضغط على الخانات البختياريين والشـيخ خزعل من أجل تسليم حصصهم النفطية للحكومة المركزية. وقد كتب الوزير البريطاني في تقرير له في العام 1923[13]:

> مـا كان ممكنا تحقيق هـذه الدرجة من النجاح لولا الدعـم المؤثر من رضا خان، الذي أصدر أمرا لتحصيل العائدات الضريبية سواء المتأخر منها أو الحالي، وفي أحياء لم يكن للحكومات السابقة أي سلطة عليها لفرض دفع الضرائب فيها. أصبح كل جزء من المملكة خاضعا اليوم لسيطرة الحكومة المركزية، وتدفع الضرائب الآن بصورة دورية للخزانة من العديد من الأحياء، بينما لم يصل أي من هذه العائدات للخزانة في السنوات السابقة، بل كانت مبالغ حكومية كبيرة تنفق فيها.

وقـد زادت إيـرادات الحكومة أيضا مـن انتعاش التجـارة بعد الحـرب العالمية الأولى؛ ومع فرض ضرائب دخل - بشـكل أسـاسي عـلى الرواتب؛ والأكـثر أهمية، مع بدء الاحتكارات الحكومية وفرض ضرائب على سـلع اسـتهلاك متعددة، خاصة السكر، والشاي، والتبغ، والقطن والجلود والأفيون. قفزت الرسوم الجمركية من 51 مليون قران (ريال) في العام 1921 إلى 93 مليونا في العام 1925، وقفزت أكثر إلى 675 مليونا في العام 1940. وارتفعت ضرائب المسـتهلكين من 38 مليون قران (ريال) في العام 1925 إلى ما يزيد على 180 مليونا في العام 1940. وكانت حصيلة الضرائب على السكر والشاي التي بـدأ فرضها في العام 1925، نحـو 122 مليون قران في العام 1928، 421 مليونا في العام 1938، و691 مليونا في العام 1940. أي أن الإيرادات من الشاي والسكر وحدهما زادت بمقدار سـتة أضعاف. وارتفع الدخل الحكومـي الإجمالي من أقل من 246 مليون ريال في 1925 - 1926 إلى أكـثر من 3610 ملايين في 1940 - 1941. وقدر البريطانيون أنه في العام 1935 كان أكثر من 34 في المائة من هذا الدخل يُنفق على القوات المسلحة[14].

وقد شكلت القوات المسلحة العمود الرئيسي للنظام الجديد. وقد بدأ رضا خان العمل على التسليح فور انقلاب 1921. فدمج قوات الفرسان مع ما تبقى من قوات الجندرمة والرجال المسلحين بالبنادق في جنوب الخليج العربي لتكوين جيش وطني مـن 20 ألف رجل. وأحل محل الضباط السـويديين والبريطانيين والروس، رفاقه في سـلاح الفرسان. وأصبح مسؤولا عن رسـوم المرور على الطرق وضرائب الأفيون من أجـل الدفع لهـذا الجيش الجديد. وخلال عامين، كان لديـه خمس فرق يبلغ عدد أفرادهـا 30 ألف رجل - وهي فرق منفصلة لطهـران، وتبريز، وهمدان، وأصفهان، ومشهد. ووفقا لمصادر بريطانية، فقد أمضى «كل الفترة 1921 - 1923 في بناء قوات حسـنة التنظيم... وهو أول تنظيم جيد لمثل هذه القوات منذ أيام الشـاه فتح علي في العـام 1834»[15]. وقـد نجح هذا الجيش الجديد في سـحق عـدد من متمردي المقاطعـات - خاصة كوشـيك خان والجانجليز في غيلان، خياباني في تبريز، سـيمكو في كردسـتان، وصولة الدولة في فارس. كما سحق أيضا تمردات الجندرمة التي قادها الرائد لهوتي في تبريز والعقيد تقي بيسان في مشهد.

استمر نمو القوات المسلحة - خاصة بعد فرض التجنيد الإجباري في العام 1925. ويمكـن وصف قانـون التجنيد الإجباري على أنه حجر زاويـة النظام. ومع التجنيد الإجباري بدأ لأول مرة في إيران إصدار شـهادات الميلاد، وكذلك أسـماء الأسر التي أصبحـت إجباريـة. وقد فرض قانـون التجنيد الإجباري عـلى كل الذكور صحيحي الأبدان فوق سـن الواحد والعشرين الخدمة لمدة عامين كاملين في الخدمة الفعلية وأربعـة أعوام أخرى في الاحتياط. وقد بدأ التجنيـد الإجباري أولا من الفلاحين، ثم مـن القبائل، وفي نهاية المطاف من السـكان الحضريين. وبحلـول العام 1941، كان لـدى الجيش 18 فرقة كاملـة يصل تعدادها إلى 127 ألف رجل - فرقة واحدة لكل مقاطعة من المقاطعات الاثنتي عشرة ووحدات إضافية للحدود الشمالية مع روسيا. وكانـت فرق الخيالة والآليات تتضمن نحـو 100 دبابة و28 عربة مصفحة. وكانت القـوات الجوية لديها 157 طائرة؛ والبحرية فرقاطتـان وأربع بوارج[16]. وقد جرى تنسيق الخدمات عن طريق مكتب مشترك بين قادة الأفرع أنشئ حديثا. وفي العام 1939، قـدم وزير الحرب عرضا طموحـا للبريطانيين لشراء 30 قاذفة بلينهايم، و30 قاذفة ويلنغتون، و35 مقاتلة هيراكين، و30 مقاتلة كورتيس أمريكية. وقد أوضح أن

هذه الطائرات يمكنها أن «تصبح مفيدة في قصف باكو»[17]. ومثل هذه العروض لم ترض الجار الشمالي. وقد علق الوزير البريطاني محللا الميزانية العسكرية[18]:

يبقـى الجيش هو مصدر العـبء الرئيسي على دافـع الضرائب. فقد اسـتوردت الدبابات والمدافع والأسـلحة الأخرى بكميات متزايدة، لدرجة أن الـدول الجـارة بدأت في التسـاؤل عما إذا كان مـن المحتمل أن تصبح إيـران دولـة معتدية في المسـتقبل. غير أن الأسـباب التي دفعت الشـاه إلى إنفـاق مبالغ كبيرة على التسـلح ربما تكون بسـيطة للغاية: كان عليه الحصـول على قوة كافية لكي يحافظ عـلى النظام، ومع حصوله على ذلك، فإن رغبته الطبيعية، كرجل عسـكري، هي أن يرى جيشـه مزودا بأحدث الأسـلحة. علاوة على ذلك، فقـد كانت ذاكرته مازالت حيـة حول معاناة فـارس الضعيفة في أيام الحرب والاضطراب، وكان مصمما على تجنب عودة مثل هذه الأحوال مرة أخرى.

(الجدول - 3): موازنة الحكومة (1925 - 1926 و1940 -1941)

(بالمليون قران – ريال)

	1925 - 1926	1940 - 1941
الإيرادات		
الإجمالي	245	3613
الضرائب المباشرة	34	75
ضرائب الطرق	20	85
إجمالي الضرائب غير المباشرة	36	180
الرسوم الجمركية	91	298
الإنفاق	245	4333
الوزارات الرئيسية		
وزارة الحرب	94	565
وزارة المالية	30	265

وزارة التعليم	7	194
وزارة الصناعات	-	992
وزارة الزراعة	-	121
الطرق	-	1092
العجز/ الفائض	-	71-

المصادر:

D. Nowruzi, "The Development of the Budget in Iran," Razm Nameh, No. 6 (November 1948), pp. 11-18; and from British minister, "FO 371/Persia 1924-42/34-10848 to 27180

وهـــذه التقارير كانت مفيدة جدا وتفصيلية للغاية لدرجـــة أنه في العام 3391 أصدر مكتب الخارجيـــة تعليماته للبعثـــة في طهران أن تخفض من درجة التفصيـــل والمعلومات المتضمنة. وقد اشـــتكى أنـــه في العام 2391 كان التقريـــر عن فارس مكونا من 19 صفحـــة طويلة، بينما كانت التقارير المناظرة عن روســـيا، الولايات المتحدة، فرنسا، وإيطاليا مكونة من أقل من 27 صفحة. انظر:

Foreign Office, "Note to the Legation (22 April, 1933)," FO 371/Persia 1934/34 - 16967.

وقد عمل الشاه رضا كذلك على تقوية الجندرمة الريفية والشرطة الحضرية. وقد أحل رجاله محل أرمينيو يبرم في إدارة شرطة طهران ومحل المستشـــارين السويديين في الجندرمة. وقد توســـع في قوة الشرطة لتمتد إلى مدن المقاطعات[19]. وأحل محل الســـجون التي تحتجز المتهمين لفترة قصيرة ســـجونا تحتجزهم لفترة طويلة - وهي مؤسســـات لم تكن معروفة في إيران. وقد أنشـــأ منظمتين أمنيتين: الشـــهرباني وهي ملحقـــة بالشرطة الحضرية، وركن دوم (العمود الثاني)، والتي أنشـــئت على نســـق المكتب الثاني الفرنسي، وهي مؤسســـة ملحقة بالجيش. وقد خشي الوزير البريطاني من أن يكون الشـــاه بصدد إنشـــاء دولة بوليســـية: «قد يجد المشـــتبه بهم سياسيا أنفســـهم في الســـجن أو منفيين إلى مقاطعات أخرى من دون أي شـــكل من أشكال المحاكمة، مهما كانت أرضية الشكوك بهم محددة - كتعليق طائش أو زيارة لصديق مكروه»[20].

عمـــل الشـــاه رضا بجد من أجل لجم هيئة الضبـــاط وربطها بنظامه. فقد ظهر بشـــكل ثابت في العلن مرتديا زيه العسكري. وكان مهتما بشكل شخصي بأمور مثل

ترقيات هؤلاء الضباط، وتدريبهم، وظروفهم المعيشــية. وقد باع لهم أراضي الدولة بأسعار مخفضة؛ وكافأهم بعلاوات؛ وعينهم في مناصب الحكام؛ وتجاهل انحرافاتهم الماليــة. وقد كانت لــه اتصالات بالقادة الميدانيين بشــكل مباشر من خلال المكتب العســكري في القصر، متجاوزا بذلك مجلس الوزراء، ورئيس الوزارة، ووزير الحرب. وقد بنى في طهران طيفا واســعا ومؤثرا من المنشــآت العســكرية - ترسانة، مصنع للبنادق الآلية، ورشــة لإصلاح الطائرات، مستشــفى عســكريا، ناديا للضباط، بنكا عســكريا، وكلية للأركان، وأكاديمية عسكرية. وأرسل العســكريين لأوروبا للحصول عــلى مزيد من التدريب - فقد ذهب ضباط من الجيش وصل تعدادهم لنحو 300 إلى فرنســا، بينما ذهــب الطيارون ورجال البحرية في الأغلــب إلى إيطاليا. وقد ملأ المناصب العســكرية بفرســان لواء القوزاق الســابقين مثل الجنرالات محمد أيروم، مرتضى يزدان بناه، أحمد أمير أحمدي، وفضل الله زاهدي. فأيروم، الذي كان عقيدا في ســلاح الفرسان في العام 1921، خدم رئيسا للشرطة فترة قبل فراره لألمانيا النازية بثروة غير مشروعة.

وما هو أكثر من هذا، أن الشــاه رضا رقى ولي العهد محمد رضا ليصبح الضابط الأكــثر أهمية. وقــد تعلم محمد رضا مــع أبناء ضباط آخرين عــلى أيدي معلمين خصوصيين في القصر؛ وأمضى ثلاثة أعوام مع المعلمين الخصوصيين أنفســهم وزملاء اللعب في مدرســة لاروزي الأنيقة في ســويسرا، وعاد إلى البــلاد ليلتحق بالأكاديمية العسكرية، وعند التخرج تسلم مهمة المفتش الخاص في القوات المسلحة. وفر الشاه رضــا تعليما مماثلا لأولاده الســتة الآخريــن. وكان ولي العهد - مثــل والده - نادرا مــا يظهر للعلن من دون زيه العســكري. وقد علقت البعثــة البريطانية بالقول إن نشاطاته خارج الجيش مقصورة على «النشاط الكشفي، واللقاءات الرياضية، وزيارة المؤسســات، والظهور مع العائلــة المالكة في مهمات للدولــة»[21]. وكان هذا نظاما يمكن حقيقة تعريفه على أنه ملكية عسكرية.

وكان نمــو البيروقراطية مؤثرا كذلك. فقد كانت الوزارات الأربع للقرن التاســع عــشر (الشــؤون الخارجية، الداخليــة، المالية، والعــدل) وكذلك الــوزارات الثلاث الحديثة (الأشــغال العامة والتجارة، البريد والتلغراف، والتعليم والأوقاف)، قد نمت كلهــا لتصبح بيروقراطية كبيرة ومؤثرة. وأكثر من هذا، خلقت ثلاث وزارات جديدة

هي الصناعة، والطرق والزراعة. وقد أنهى الشاه رضا حكمه بوجود 11 وزارة كاملة. وكانت وزارة الداخلية، البيروقراطية المركزية، مسؤولة عن إدارة المقاطعات متضمنة الشرطة الحضرية والجندرمة الريفية. وقد قُسمت المقاطعات الثماني القديمة إلى 15: طهران، أذربيجان، فارس، غيلان، مازندران، همدان، أصفهان، كرمان، كرمانشاه، خراسان، عربستان، كردستان، الرستان، بلوشستان، وموانئ الخليج. وقد قسمت هذه المقاطعات إلى أقاليم، ومحليات وأحياء ريفية. وكان الشاه، من خلال وزير الداخلية، يعين الحاكم العام، الذي يعين الحكام الإقليميين وعمداء المدن بالتشاور مع الوزير. وللمرة الأولى، كانت يد الحكومة المركزية قادرة على الوصول إلى المقاطعات. ولم يعد الحكام أمراء شبه مستقلين، كما كانت الحال أيام القاجار، بل أصبحوا عسكريين وموظفين مدنيين معتمدين بالكامل على الحكومة المركزية[22]. وقد وصف القنصل البريطاني الهيكل الإداري النمطي في واحدة من المقاطعات على النحو التالي[23]:

> أصفهان هي مركز قيادة المقاطعة. وللمقاطعة عدة إدارات، لكل منها رئيس خاص بها، الجيش (االفرقة التاسعة)، والشرطة، والبلدية، والمالية، والصناعة، والتجارة، والصحة العامة، والطرق، وتسجيل الملكية والمواثيق، والتعداد، والتعليم، والزراعة، والبريد والتلغراف، والعدل، والجندرمة، والتجنيد. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك إدرات لتوزيع الحبوب، والأفيون والتبغ، وكان لهذه الإدارات، ممثلون في المدن الرئيسية للأحياء التي توجد خارج أصفهان. وتعمل الشرطة داخل حدود البلدية في أصفهان وفي نجف آباد فقط. وكان العمل الشرطي خارج هاتين المنطقتين وصيانة الأمن العام من مهمات الجندرمة.

ودعم الشاه العمودين الرئيسيين للدولة بشبكة شاملة للمحاباة - إلى درجة أنه خلق منصب وزير المجلس العدلي خارج الوزارة. جمع الجندي الذي برز من بين الرتب من الأراضي خلال فترة حكمه ما مكنه من أن يصبح أغنى رجل في إيران، إن لم يكن في الشرق الأوسط. وقدر أحد كتاب سيرته المتعاطفين معه أنه عند وفاته كان قد راكم في حسابه المصرفي ما يعادل 3 ملايين جنيه إسترليني وأراضي زراعية تبلغ مساحتها 3 ملايين فدان[24]. وكان أغلب الأراضي، التي تركزت في مسقط رأسه

مازندران، مزارع للشـــاي، والأرز، والحرير، والقطن، والتبغ. وكانت لديه أيضا مزارع قمح في همدان، أســتر آباد، كــركان، وورامين. وقد راكم هــذه الملكيات جزئيا عن طريق المصادرة المباشرة، وجزئيا عن طريق النقل المشـــبوه لملكيات الدولة، وجزئيا عــن طريق توفير الري لأراض غــير مزروعة، وجزئيا عن طريق إرغام ملاك الأراضي، ســواء أكانوا ملاكا كبارا أم صغارا، على بيعه أراضيهم بســعر رمزي. وكان ســبهدار واحدا من ضحاياه.

وفي وقت مبكرا جدا في العام 1932، علقت البعثة البريطانية بأن الشاه رضا قد أبدى «اهتماما آثما بالأرض» مرسلا عائلات كاملة إلى السجن حتى يوافقوا على بيعه ملكياتهم: «كان نهمه الذي لا يشبع للأراضي قد وصل إلى التساؤل عما يمنع جلالته، ومن دون مزيد من الضجة، عن تســجيل كل أراضي فارس باسمه»[25]. وقد أضافت البعثــة أنه، بينــما كان عدد متزايد من ملاك الأراضي يعبر عن ســخطه، كان هناك آخرون يقولون إنه يفعل ما فعلته الأسر الحاكمة قبله، بأنه يستغل الأرض استغلالا أفضــل، وإن «البلــد بكامله يخصه على أي حــال»[26]. وكان الوزيــر البريطاني أقل سخاء: «لقد استمر في تكديس الثروة بوسائل مشبوهة كما سمح لقادته العسكريين الكبــار بفعل الشيء نفســه. وفي الوقــت ذاته، لم يفوت أي فرصــة لتجريدهم من هذه الثروات فيما لو شــك في أنهم أصبحوا أقوياء للغاية أو فيما لو أبقوا جزءا كبيرا من الثروة التي كدســوها لفائدتهم فقط. إن لم ينســوا إعطاءه نصيبا معقولا، كان يتغاضى عن سرقاتهم»[27]. وقد أضاف: «الشــاه رضا رجل بخيل وجشع فيما يتعلق بالــثروة، فكل الوســائل التي تمكنه من الحصول على الأمــوال والأراضي كان يعدها حســنة... وقد أنشــئ طريق جديد إلى وادي شــالوس عبر ألبرز (داخل مازندران) بتكلفة ضخمة، ببساطة لكي يشبع نزواته»[28]. وقد شعر كثيرون بأنه يستنزف بقية البلاد من أجل إنعاش مسقط رأسه.

ومن أجل تطوير مازندران شــيد الشــاه رضا، ليس فقط الطرقات، ولكن أيضا خط الســكة الحديد مــن طهران إلى الميناء الجديد بندر شــاه، وبنى فنادق فاخرة في بابلسر ورامسر. وقد وطّن مصانع للدولة تنتج الســكر، والتبغ، والمنســوجات في بابل، وساري، وعلي آباد التي غير اسمها إلى شاهي. ومن أجل الحصول على العمالة الرخيصة، لجأ إلى السخرة، والتجنيد العسكري، بل وحتى إلى اختطاف عمال النسيج

من أصفهان. وقد كتبت البعثة البريطانية في تقرير لها أن مصانعه لم تكن لتستمر من دون «السخرة»[29]. باختصار، قدم القصر مناصب عديدة مربحة، وأجورا، ومعاشات، وأعمالا تدر دخلا كبيرا بلا جهد على مؤيدي الشاه. وقد كفل له هذا وضعا جيدا في مازندران. وبعد سنوات، عندما أُسقطت تماثيله في كل أنحاء البلاد في أغسطس 1953، بقيت تماثيله في مازندران من دون أن تمس.

التحولات

عادة ما يُنظر إلى الشاه رضا باعتباره «مصلحا»، و«محدثا»، بل وحتى بوصفه «علمانيا» عظيما. وفي الحقيقة، فقد كان هدفه من إقامة مؤسسات جديدة هو تمديد سيطرته بتوسيع قوة دولته إلى كل قطاعات البلد - في سياسته، واقتصاده، ومجتمعه، وأيديولوجيته. والميراث الذي تركه وراءه هو الآثار الجانبية لمثل هذا الدافع المنفرد لخلق دولة مركزية قوية.

كسب الشاه سلطة مطلقة على النظام السياسي أساسا، عن طريق تحويل المجلس من مركز قوة للأرستقراطية إلى ختامة مرنة؛ فخلال العهد السابق، ومنذ المجلس الثاني في العام 1909، وحتى المجلس الخامس في 1925، كان بوسع السياسيين المستقلين والأقطاب الريفيين أن يسوقوا التابعين والفلاحين إلى مراكز الاقتراع. ووفقا لكلمات ملك الشعراء بهار(*)، الشاعر الفطحل، والدستوري المحنك[30]:

> كان النظام الانتخابي، الذي استمر كوباء يجتاحنا حتى اليوم (1944)، واحدا من أكثر مشاريع القوانين التي مرت علينا كديموقراطيين ضررا وأقلها حنكة. فمع تقديم قانون ديموقراطي من أوروبا الحديثة إلى بيئة إيران الأبوية التقليدية، أضعفنا المترشحين الليبراليين وقوينا من الأقطاب الريفيين المحافظين الذين كان يمكنهم سوق فلاحيهم، ورجال القبائل وتابعيهم الآخرين إلى مراكز الاقتراع. ليس من المدهش أنه حينما حاول الليبراليون - في المجلس الرابع - تصحيح خطئهم، جمع المحافظون برباطة جأش وبنجاح صفوفهم وراء «القانون الديموقراطي» القائم.

وأبقى الشاه رضا على القانون الانتخابي، ولكنه راقب من كثب المداخل إلى البرلمان؛ فقد حدد شخصيا نتائج كل انتخابات، وكذلك تشكيلة كل مجلس - من المجلس

(*) محمد تقي بهار (1884 - 1951).

الخامس في 1926 وحتى المجلس الثالث عشر في 1940. وربما لا يكون التكوين الطبقي قد تغير، وبقي ملاك الأراضي والأعيان المحليون، وكبار الموظفين، ورجال الأعمال المرتبطون بالبلاط يمثلون أكثر من 84 في المائة من الأعضاء[31]. وفي الحقيقة، فقد ارتفع عدد النواب الذين كانت وظيفتهم الوحيدة هي أنهم ملاك أراضٍ. ولكن التكوين السياسي للمجلس شهد تغيرا بحيث لم يُسمح بدخوله سوى للموالين فقط. وكانت آلية التحكم بسيطة. كان الشاه - مع رئيس شرطته - يفحص قائمة المترشحين المحتملين، ويُعلّم على كل مترشح، إما على أنه «مناسب» أو «سيئ»، «غير وطني»، «مخبول»، «ضار»، «غبي»، «خطر»، «وقح»، «عنيد» أو «فارغ الرأس»[32]. وكانت الأسماء المناسبة تمرر لوزير الداخلية، الذي يمررها بدوره لحكام المقاطعات وإلى لجان الانتخاب المحلية. وكانت الوظيفة الوحيدة لهذه اللجان هي تسليم أوراق الانتخابات ومراقبة صناديق الاقتراع. ولا حاجة للقول بأن هذه اللجان كان تُختَار كلها من قبل الحكومة المركزية. وكان المترشحون غير المناسبين الذين يصرون على دخول الانتخابات يجدون أنفسهم إما في السجن وإما مطرودين من محلياتهم. وبالتالي، كان الفائزون من المترشحين على الدوام من الأشخاص «المناسبين» الذين يتمتعون ببعض التأييد بين جمهورهم الانتخابي في مواطنهم عادة بسبب امتلاكهم الأراضي هناك. ففي انتخابات المجلس السابع، على سبيل المثال، قرر الشاه أنه يجب أن يحتفظ أكبر اثنين من ملاك الأراضي في مراغة (عباس ميرزا فرمانفرما وإسكندر خان مقدم) بمقعديهما على أساس أنهما يتمتعان بتأييد «محلي واسع»[33]. وكان أولهما قد مثل مراغة في ثلاثة مجالس وطنية، بينما مثلها الآخر في تسعة مجالس.

وللتأكد من أن النواب سيبقون خاضعين أزال الشاه الحصانة البرلمانية؛ وحظر كل الأحزاب السياسية، بما في ذلك المؤتمرات الحزبية الملكية؛ وأغلق كل الصحف المستقلة؛ وزرع ما سماه النظام نفسه بـ «الجواسيس» و«المخبرين». وقد كتب الوزير البريطاني في تقرير مبكر له في العام 1926 أنه يبدو أن الشاه رضا «يعمل من أجل أوتوقراطية عسكرية»، وأن «هدفه الأوحد يبدو أنه ليس فقط تشويه سمعة رجال الدولة الكبار، ولكن الحكومة البرلمانية ذاتها»: «لقد خلق مناخا من الشك والخوف. فالوزارة خائفة من المجلس الوطني؛ والمجلس الوطني خائف من الجيش؛ وجميعهم خائفون من الشاه»[34].

وقد انتقد نواب وسياسيون، علانية، النهايات الزلقة لما يفعله الشاه. وعلى سبيل المثال، أُعدم النائب اليهودي صامويل حاييم بتهمة «الخيانة». وقُتل ميرزا زاده عشقي، وهو اشتراكي بارز وشاعر ومحرر جريدة قرن بستوم (القرن العشرين)، بالرصاص في وضح النهار. وكذلك النائب الزرادشتي كيخسرو شاهرخ. كما مات محمد فروخي يزدي، وهو نائب سابق آخر ومحرر الجريدة الاشتراكية طوفان (العاصفة)، فجأة في مستشفى السجن. ونُفي السيد حسن مدرّس، الذي خلف بهبهاني في قيادة حزب المعتدلين، إلى قرية معزولة في خراسان حيث توفي فجأة. وكان يشاع أنه قد خنق[35]. ومن دون علم بهذه الشائعات، كتبت البعثة البريطانية في العام 1940[36]:

> عاش مدرّس حياة بسيطة، وكان موقرا بشدة من الطبقات الدنيا التي اعتادت أن تذهب إلى منزله من أجل نصيحته بشأن كل أنواع الأسئلة. كان شجاعا للغاية وصريحا ويعبر عن آرائه بكل حرية. ومن الواضح أنه قد دُبرت محاولة لاغتياله في أحد صباحات شهر أكتوبر من العام 1926 في الشارع، ولكنه، على الرغم من أنه جرح في ثلاثة أماكن، نجا بحياته. وبالنسبة إلى رجل دين من النمط القديم فقد كان ذكيا وبعيد النظر، لكنه كان ديماغوجيا وعنيدا.

لم يعد البرلمان مؤسسة ذات أهمية، بل أصبح - في المقابل - كساء مزخرفا لتغطية عُري الحكم العسكري. وكما اعترف أحد رؤساء الوزارة لاحقا: «لقد تم الحفاظ على المجلس الوطني لأغراض احتفالية؛ إذ أصر الشاه على أن قرارات السلطة التنفيذية لا بد أن تنال ختم الموافقة من الفرع التشريعي»[37]. وقد أدى المجلس هذه المهمة الاحتفالية بشكل جيد جدا، لدرجة أن الشاه وجد أنه ليس هناك ضرورة لا لدعوة مجلس الشيوخ للانعقاد - وهو المجلس الذي كان قد أعطاه سلطة أكبر- ولا لوضع تعديلات على القانون الدستوري - فالتغيير الوحيد الذي أجراه المجلس الوطني على دستور العام 1925 كان تمرير التاج من القاجار إلى الشاه الجديد. وكتب الوزير البريطاني في تقرير مبكر له في العام 1926: «لا يمكن أخذ المجلس الفارسي على محمل الجد. فالنواب ليسوا ممثلين أحرارا، مثلهم في ذلك مثل انتخابات المجلس، وإذا أراد الشاه إجراء ما تمت الموافقة عليه، وإذا كان معارضا لأي إجراء، كان يتم سحبه. وحينما لم يكن له رأي محدد، كانت تتم كثير من المناقشات المطولة عديمة الجدوى»[38].

وكان الشـاه رضا أيضا يختار الوزراء بنفسه لكي يحقق الخضوع والاستقرار. فخلال العقدين السـابقين (1906-1925) حينما كان البرلمان يشـارك في تشكيل الحكومات، شـهدت البلاد خمسة وثلاثين تغييرا في منصب رئيس الوزارة، وستين تغيـيرا في مناصب الوزراء. وخلال الأعوام الخمسـة عشر التالية (1926-1941)، كان هناك عشر وزارات فقط وثمانية تغييرات لمنصب رئيس الوزارة. وفي الإجمال، فإن خمسين رجلا شغلوا تسـعة وثمانين منصبا وزاريا خلال هذه السنوات. كان خمسـة وثلاثون من بينهم قد بدأوا حياتهم العمليـة في الخدمة الحكومية، في الأغلب في وزارات المالية والشـؤون الخارجية. وسـتة منهم كانوا فرسانا سابقين. وكان سـبعة وثلاثون منهم من أصحاب الألقـاب أو ولدوا لعائلات من أصحاب الألقـاب. ومن بين الآخرين، أتى اثنان من عائلات رجال دين، وأربعة من عائلات مـلاك الأراضي، وخمسـة مـن بين الصفوف الوسـطى في الحكومة. وكان سـتة وعشرون منهم قد درسوا في الخارج، وأربعة عشر تخرجوا في دار الفنون. وكلهم تقريبـا أتقنوا لغـة أوروبية أو أكثر: أربعة وثلاثون تحدثوا الفرنسـية، اثنا عشر الإنجليزية، وأحد عشر الروسية، وستة يتقنون الألمانية.

وعـلى الرغم من أنهم كانوا متعلمين جيـدا، ومدربين جيدا، وأصحاب مال، فإن هؤلاء الوزراء كانوا رهن إشـارة الشاه. وعند مخاطبة السلطة الملكية كانوا يلجأون إلى ما هو مناسـب من المصطلحات القديمة؛ مشـيرين إلى أنفسهم على أنهم عبيد جلالته. وقد شـجع على هذا الخنوع الذليل المصير الذي لقيه «ثلاثي السـلطة» الذين سـاعدوا على صياغة النظام الجديد: ميرزا عبد الحسـين خان تيمورتاش، وعلي أكبر خان داور، وفيروز ميرزا فرمانفرما.

فتيمورتـاش (الصدر المعظم الخراسـاني)، وزير العـدل، كان، وفقا لكلمات البعثة البريطانية «أقوى رجل في البلد بعد الشـاه»، حتى لقي حتفه المفاجئ في العـام 1934[39]. تحدر من أسرة ثرية من ملاك الأراضي في خراسـان، وتخرج في الأكاديمية العسـكرية في روسيا القيصرية. وعند عودته، في العام 1915، خدم في مهمات مالية، وشـغل مقعدا في البرلمان نائبا عن خراسان، وخدم حاكما لغيلان، وسـاعد فرسـان لواء القوزاق على هزيمة الجنغل (مقاتلي الغابات). وقد وصفه الوزير البريطـاني باعتباره «ذكيـا»، و«ماهرا»، و«نشـيطا»، و«فصيحا»، ولكنه

«مقامـر مدمن». وقبل وقت قصير من اتهامه بالاختلاس، كان الشـاه قد منحه لقب «جناب أشرف» (جناب النبيل). ومات تيمورتاش في السجن نتيجة «تسمم غذائي»، وأصبح بذلك أول وزير يُقتل منذ العام 1848. بالنسـبة إلى البعض كان الشـاه رضا في ذلك «محدثا»؛ وبالنسـبة إلى الآخرين كان يعيد إحياء الممارسات الأولى للقاجار.

أما علي أكبر خان داور، واحد من الوزراء القلائل الذين لم يكونوا يحملون ألقابا أرسـتقراطية، فقد كان ابنا لضابط حكومي صغير. وبـدأ حياته العملية في وزارة البريد والتلغراف، وأُرسـل إلى جنيف في العام 1910 ليخدم معلما للغة الفارسية لأبناء الشـاه. وبينما كان هناك، حصل على شهادة من سويسرا في القانون. وبعد عودتـه عمل محررا في جريدة ركزت على الحاجـة إلى إصلاحات قانونية؛ وعمل كذلك محاميا مسـتقلا؛ ومثل ورامين في المجلسـين الرابع والخامس، وفي المجلس التأسـيسي، وصاغ التشريعات التي سمحت بالانتقال السـلس إلى التاج. وكوفئ داوَر بمنصب وزير العدل. وأشـير إليـه باعتباره «ذكيا»، و«قارئا جيدا»، و«يعمل بجد»؛ حتى اتُهم بالانحراف المالي. وقد سقط صريعا في السجن في سن الخمسين، فيما يفترض أنه بسـبب «أزمة قلبية». وماتت ذراعه اليمنى عبد الحسن ديبا، في ظروف مماثلة. وكانت فرح ديبا الإمبراطورة المستقبلية ابنة أخيه.

وفـيروز فرمانفرما (نصرة الدولة) هو ابن الأمير الشـهير فرمانفرما. تخرج في السوروبون، وبدأ حياته العملية في العام 1916 مساعدا لوالده الذي عمل وزيرا للعدل. وبعد ذلك أصبح وزيرا للخارجية، وسـاعد وثـوق الدولة على التفاوض حول الاتفاقية الأنجلو - فارسية سيئة السمعة. وقد عينه الشاه رضا مسؤولا عن وزارتي العدل والمالية قبل أن يتهمه بالحصول على رشـوة. وبعد قضائه سـنوات تكرر فيها سـجنه، حيث ترجم رسـالة أوسـكار وايلد «من الأعماق»(*)، وكتب كتبـا في قانـون العقوبات وعن تجاربه في السـجن. أُبعـد إلى أرضه حيث مات مختنقا مـن الدخان[40]. وقد كتبت البعثة البريطانيـة في تقرير لها أن «قدراته

(*) De Profundis، هي رسالة أدبية كتبها أوسكار وايلد في أثناء حبسه في العام 1897، تناول في نصفها الأول حياته الباذخة المتطرفة التي أودت به إلى السـجن، وفي نصفها الثاني تأملاته الروحية وتماهيه مع المسيح. نشرت الرسالة في العام 1905، بعد مرور خمسة أعوام على وفاته [المحررة].

أشـارت إليه بوصفه واحدا من قادة البلاد، سـواء في الوزارة أو المجلس الوطني، وأن الشـاه، الذي ربما لم يكن يثق به، أدرك فائدته». ويضيف التقرير أنه «مثلُ تيمورتـاش، الذي كان صديقا حميما له، فقد ولد مقامرا. وكان مدينا بالأموال في كل الاتجاهات، بما في ذلك فواتير لخياط في لندن رفض دفعها، والذي كان بسببها عرضة للمقاضاة في أي وقت يعود فيه إلى إنجلترا»[41]. غير أن السبب وراء تجنبه زيارة لندن قد يتعلق أكثر بمبلغ مائة وسـتين ألف جنيه إسـترليني حصل عليه «مقدما» مقابل اتفاقية 1919. ومثله مثل العديد من الأرسـتقراطيين، تسـبب نمط معيشـته والعدد الكبير للخدم والحشـم في مصاعـب مالية له. ومثل غيره ممـن يحيون نمط حياة مماثلا، نُظر إليه من قبل العامة باعتباره «فاسـدا». ولم يكن الشـاه رضا يتردد إطلاقا في تدمير مثل هذه الشـخصيات العامة. ولم تكن الحياة بالنسبة إلى النخبة كريهة، ولا فقيرة، ولا وحشية. غير أنها، وبلا أدنى شك، من الممكن أن تكون قصيرة.

وقد مد الشاه رضا نفوذ الدولة على الاقتصاد بتنفيذ ما سمي لاحقا الدولتية (étatisme). فقد سـهل العمل أمام مديري المالية الأجانب، بما في ذلك ميلسبو والبلجيكيون. وألغى نمط الامتيازات الأجنبية الذي يعود إلى القرن التاسع عشر، والـذي منح القـوى الأجنبية امتيـازات تجارية ومحاكم خاصـة للأجانب. وقد قرع الوزير البريطاني جرس الإنذار مبكرا في العام 1927: «لم يكن أحد مسـتعدا للقنبلة التي سـقطت على المجتمع الأجنبـي في طهران، حينما وجهت الحكومة الفارسية، في أعقاب خطبة لجلالته بمناسبة افتتاح مباني المحاكم الجديدة، إنذارا لكل الممثلين الأجانب المعنيين يتعلق بإنهاء كل المعاهدات القديمة التي تسـمح بالمحاكـم الخاصة للأجانـب خلال عام واحـد، بما في ذلك المعاهـدات الأبدية الفرنسـية والإسـبانية للعامين 1842 و1855»[42]. وبشكل مماثل، استولى البنك الوطني من البنك الإمبراطوري البريطاني على حق طبع النقود، وقد سـاعد ذلك في استخدام النقود الورقية وفي تمويل التصنيع في نهاية الثلاثينيات. وقد أدى هذا إلى تغذية معدل التضخم لترتفع الأسعار الأساسية بمقدار 54 في المائة.

كما وسـعت الوزارات الأخرى من مجالها في هذا الشـأن. فقد أممت وزارة البريـد والتلغراف شركة التلغـراف الهندو - أوروبية، وأقامت شـبكة تلفونية،

ودشـــنت في العام 1939 راديو إيران لكي ينافس الـ «بي بي سي» وراديو موسكو. وتحكمـت وزارة التجارة في التجارة الخارجية بفـرض تعريفات جمركية عالية وإصدار تراخيص للتصدير والاسـتيراد. وبنـت وزارة الصناعات نحو 300 مصنع لإنتاج السكر، والشاي، والسجائر، والأرز، والطعام المعلب، والصابون، وزيت بذر الكتان، والجلسرين، والجوت، وحمض الكبريتيك، والأسـمنت، وألواح الخشب، والنحاس، والبطاريات، والأكـثر أهمية من كل هذا، الكهرباء، ومع حلول العام 1938 كانـت معظـم المدن لديها بعـض الإضاءة الكهربائية. كـما أنها منحت قروضا بفائدة منخفضة لرجال الأعمال للبدء في إنشـاء شركات صناعية، خاصة للمنسـوجات القطنية، والسـجاد، وأعواد الثقاب، والبـيرة، والجلود، والأدوات الزجاجية. وشـيدت وزارة الطرق ألف كيلومتر من الطـرق الممهدة لتربط بين طهران وكل من مشـهد، وتبريز، وجلفا، ومهاباد، وأصفهان، وشـيراز، وبوشـهر. كما شـيدت أيضا خمسة آلاف كيلومتر من الطرق الترابية لتربط طهران بمعظم عواصم المقاطعـات. وبحلول نهايـة الثلاثينيات حملت هـذه الطرقات عددا يصل إلى سـبعة وعشرين ألف عربة، تتضمن نحو خمسـة آلاف سيارة، وثمانية آلاف عربة نقل، وسـبعة آلاف حافلة[43]. غير أن تحفة النظام الأساسـية كانت خط السـكك الحديدية عبر طهران. وهو خط قطـع بعضا من أصعب الأراضي في العـالم، وقد تم تقسـيم إقامة هذا الخط على تعاقـدات صغيرة للعديد من الشركات الأجنبية (الألمانية، والفرنسية، والإسكندنافية، والسويسرية، والتشيكية، والإيطالية، والأمريكية، والبريطانية، والبلجيكية. وبحلول العام 1941، كان خط السـكة الحديدية، عبر طهران، يربطها بشاهي وبندر شاه في الشمال؛ وسيمنان في طريقه إلى مشهد في الشرق؛ زنجان في طريقه إلى تبريز في الغرب؛ وكل المدن في طريقـه إلى الأهواز وعبادان في الجنوب. وقد موّل الخط بشـكل رئيسي من الضرائب المفروضة على السكر والشاي. وعندما أبدى أحد الوزراء تذمره من أن هذه الأموال كان من الأفضل إنفاقها على الطرق، وجد نفسـه في السجن متهما بأنه جزء من «مؤامرة» بريطانية للإبقاء على البلاد متخلفة.

مـدت الدولة أيضا مجسـاتها عميقـا في المجتمع. فالتجنيـد الإجباري أدى إلى ما هو أكثر من توسـع للقوات المسـلحة، فقد انتزعت الذكور من

البيئات التقليدية وغمرتهم لأول مرة في منظمة على نطاق الأمة كلها، حيث وجب عليهم التحدث باللغة الفارسية، والتفاعل مع غيرهم من أصحاب العرقيات الأخرى، والقسم يوميا بقسم الولاء للشاه، والعلم، والدولة. وقد أمضى نحو ثلثي المجندين الأشهر الستة الأولى لهم في تعلم اللغة الفارسية. وفي الحقيقة، كان التجنيد قد صمم جزئيا لكي يحول الفلاحين والقبليين إلى مواطنين. وخلق التجنيد، بالطبع، الحاجة إلى بطاقات هوية وبالتالي إلى أسماء عائلة. وقد اتخذ الشاه رضا لنفسه لقب بهلوي، وهو على اسم اللغة القديمة التي تطورت إلى الفارسية الحديثة. وقد أجبر الأسرة التي تتخذ هذا الاسم - بالفعل - على التخلي عنه. كما أنه أجبر أطفاله من زيجات سابقة - منها واحدة من القاجار - على أن يبحثوا لأنفسهم عن أسماء عوائل أخرى. وفي الأمر الصادر بالأسماء، ألغى الألقاب الأرستقراطية. واختصر العديد من الأعيان أسماءهم. وعلى سبيل المثال، أصبح وثوق الدولة حسن وثوق؛ وأصبح أخوه قوام السلطنة أحمد قوام؛ وفيروز ميرزا فرمانفرما (نصرة الدولة) أصبح فيروز فرمانفرما. واتخذ المواطنون العاديون في الغالب أسماء تعكس وظائفهم، أو أقاليمهم، أو خلفيتهم القبلية. كما ألغى الشاه رضا أيضا التقليد الملكي باستخدام أسماء وألقاب طنانة، وأعلن أنه في المستقبل سيشار إليه ببساطة بصاحب الجلالة الإمبراطور.

وفي السياق نفسه ، وضع الشاه رضا سلسلة من الإجراءات موضع التطبيق من أجل أن يغرس في المواطنين الشعور بالوحدة والولاء المشترك له ولدولته؛ فقد فرض النظام المتري؛ ونظاما موحدا للموازين والمكاييل؛ وتوقيتا موحدا للبلد كله. وقد استبدل بالتقويم القمري الإسلامي التقويم الشمسي، حيث بدأت السنة في هذا العام يوم 21 مارس مع الاعتدال الربيعي، حيث يتساوى طول الليل والنهار، وهو رأس السنة الفارسية القديمة. وهكذا فإن العام 1343 في التقويم الهجري (1925 الميلادي) أصبح 1304 في التقويم الشمسي الإيراني الجديد. واستُبدل بالشهور الإسلامية مصطلحات زرادشتية مثل خرداد، وتير، وشهريور، ومهر، وآذر. وكان التوقيت القياسي المختار يختلف بمقدار ساعة ونصف الساعة عن الدول المجاورة التي تقع في النطاق الزمني نفسه.

(2) طابع بناء الطرق، 1934



(3) مجموعة طوابع تصوِّر أيديولوجية بهلوي، 1935



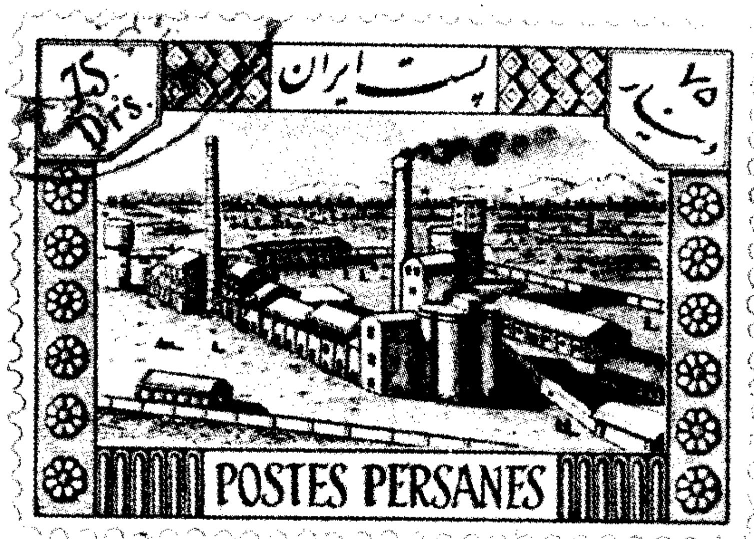
3 ـ 1 برسبوليس



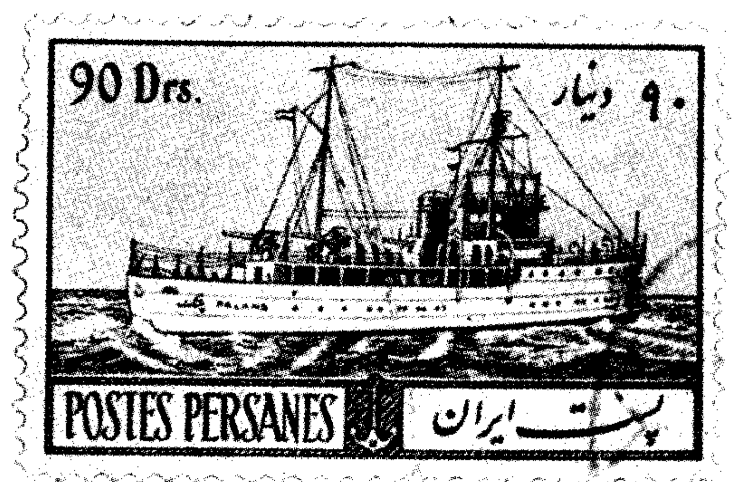
3 ـ 2 مطار طهران



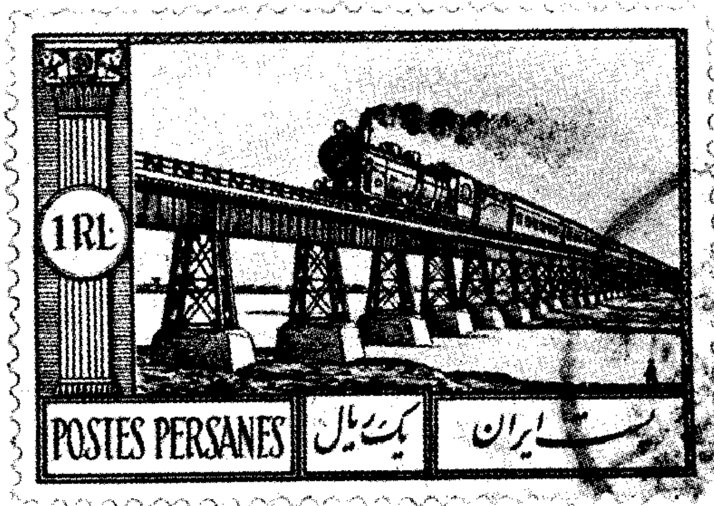
3 ـ 3 مستشفى بالقرب من طهران



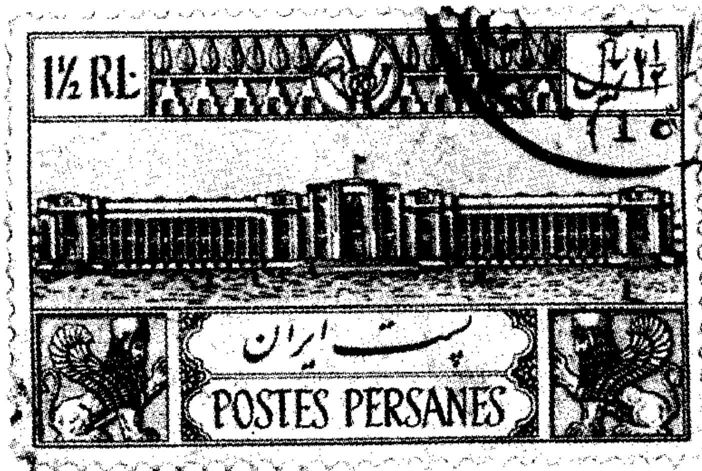
3 ـ 4 مصنع الأسمنت في عبدالعظيم



3 ـ 5 سفينة مدفعية



3 ـ 6 جسر حديدي فوق نهر كارون (المسرقان)



3 ـ 7 مكتب بريد طهران



3 ـ 9 التعليم: ملاك يعلم طفلا



3 ـ 8 العدالة: امرأة تحمل ميزانًا وسيفًا

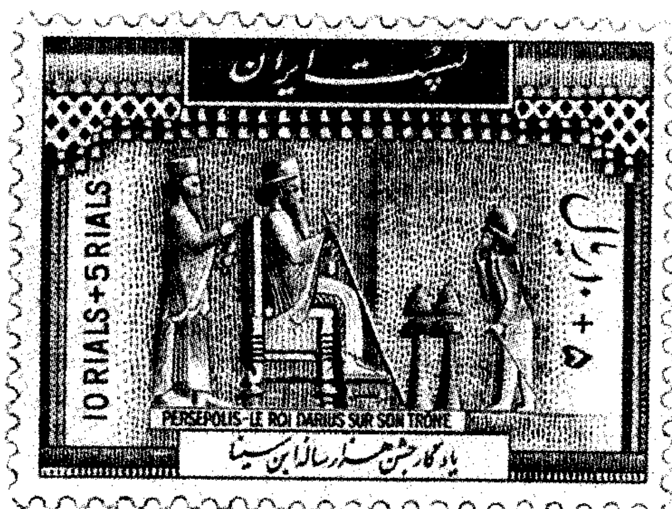
(4) طوابع تحتفي بإيران القديمة



4 ـ 1 برسبوليس: آثار القصر الرئيسي



4 ـ 2 برسبوليس: أسد منحوت



4 ـ 3 برسبوليس: داريوش



4 ـ 4 برسبوليس: محارب



4 ـ 5 برسبوليس: قبر كورش



4 ـ 6 منحوتات في نقش رستم(*): الإله مزدا ينصّب أردشير

(*) نقش رستم موقع أثري بالقرب من شيراز، يعرف أيضا باسم «الصلبان الفارسية» [المحررة].

وطبق الشـــاه رضا أيضا إجــراءات تتعلق بالزي؛ فقد أصبحـــت الأزياء القبلية التقليدية، مثل أغطية الرأس المشابهة للطربوش التي فرضها القاجار، مجرمّة قانونا. وكان على كل الذكور البالغين، باســتثناء رجال الدين «المســجلين» لدى الدولة، أن يرتدوا سراويل وســترات على النمط الغربي، وقبعة ذات حافة أمامية تسمى «قبعة بهلــوي». في الماضي، كانت الــرؤوس العارية تعد علامة إما عــلى الجنون وإما على الفجاجة، وكان غطاء الرأس يحدد روابط الشخص التقليدية أو الوظيفية. فأصبحت قبعة بهلوي علامة على الوحدة الوطنية. وسرعان ما اسـتُبدلت بقبعة مصنوعة من اللباد (الفيدورا) التي تعرف في إيران باســم «القبعة الدولية». وقد جرى تشــجيع الرجال أيضا على حلق اللحى والشــوارب، أو أن يبقوا شــواربهم معتدلة وليســت كثيفة مثل شــوارب الشــاه ناصر الديــن أو اللوتيين في المــاضي، كان الرجال حليقو اللحــى مرتبطين بالخصيان. ووفق تعبير أحد المســؤولين الحكوميين، فإن الزي كان هدفه «تشــجيع الوحدة الوطنية» بــدلا من العواطف المحليــة[44]. وعند إصداره فرمانه المبكر لزي الرجال، أصدر تعليماته للشرطة بعدم التحرش بالنساء، والسماح لغير المحجبات بدخول دور السينما، وتناول الأكل في المطاعم، والتحدث في الشوارع لغير أقاربهن من الجنس الآخر، وحتى الســماح لهن بركــوب العربات التي تجرها الأحصنة معهم، ماداموا أنهــم يرخون غطاء العربة. ومع منتصف الثلاثينيات، كان هنــاك على الأقل نحو أربعة آلاف امــرأة، تقريبا كلهن في طهران، ظهرن في الأماكن العامة من دون حجاب، ومن دون الغطاء الكامل المســمى بالشادور (العباءة)[45]. وكانــت هذه الآلاف الأربعة من النســاء في أغلبهن من فتيــات الطبقة العليا اللائي تلقــين تعليما غربيــا، أو زوجات أجنبيات لبعض الإيرانيــين الذين عادوا حديثا من أوروبا، أو نساء الطبقة الوسطى من الأقليات الدينية.

وكان تقديــم نظــام تعليم موحــد هدفا آخر للإصلاح؛ ففي العــام 1923، كان عدد الطلبة في مؤسســات التعليم الإيرانية، بما فيها المؤسسات التي تديرها الدولة، والأفراد، والمؤسســات الدينية، والبعثات التبشيرية، والأقليات الدينية، لا يزيدون في مجموعهم على واحد وتســعين ألفا. وكان عدد المسجلين في مدارس الدولة أقل من اثني عشر ألف طالب[46]. ووفقا لميلسبو، لم يكن العدد الإجمالي للمدارس يزيد على ســتمائة وخمسين مدرســة. ويتضمن هذا الرقم مائتين وخمسين مدرسة حكومية،

وسـبعا وأربعين مدرسة للبعثات التبشـيرية، وأكثر من مائتي مدرسة يديرها رجال دين وتسـمى الكتاتيب (مدرسة ابتدائية دينية) ومدارس[47]. وكان عدد التلميذات -أغلبهـن في مدارس البعثات التبشـيرية - أقل من ثمانية عـشر ألفا. وبحلول العام 1941، كانت الدولة تدير ألفين وثلاثمائة وسـتا وثلاثين مدرسة ابتدائية بعدد تلاميذ يبلغ مائتين وعشرة آلاف، ومائتين وإحدى وأربعين مدرسـة ثانوية بعدد تلاميذ بلغ واحدا وعشرين ألفا، بما في ذلك أربعة آلاف بنت[48]. وقد «أُممت» مدارس البعثات التبشـيرية، أو تلك التي أنشأتها الأقليات الدينية، كما تم بالمثل استيعاب الكتاتيب داخـل نظـام الدولة الثانوي. صمم نظـام تعليم الدولة على نسـق المدارس العليا (الليسـيه) الفرنسية؛ حيث تتكون كل من مستويات التعليم الابتدائي والثانوي من سـتة أعوام. وقد جرى التشـديد على التماثل والتجانس، باستعمال منهج تعليمي واحد، والكتب نفسـها، وبالطبع، اللغة نفسـها (الفارسية) في كل أرجاء البلاد. وكما حُظِـر التدريـس باللغات الأخـرى، حتى تلك التي كان مسـموحا بهـا في مدارس المجتمعات. وكانت السياسة هي تحويل الأقليات اللغوية إلى الفارسية.

(الجدول - 4): التوسع في التعليم العام، 1923-1924 و1940-1941

	1923 - 1924	1941 - 1940
التلاميذ المسجلون في الحضانة	0	1500
عدد المدارس الابتدائية	83	2336
التلاميذ المسجلون في المدارس الابتدائية	7000	210000
عدد المدارس الثانوية	85	241
التلاميذ المسجلون في المدارس الثانوية	5000	21000

شـهد التعليم الأعلى النمو نفسه؛ ففي العام 1925 كان أقل من ستمائة طالب مسـجلين في الكليات السـت الموجودة في البلاد آنئذ (القانـون، والآداب، والعلوم والسياسية، والطب، والزراعة، وتدريب المعلمين). وفي العام 1934 دُمجت الكليات الست لتكوين جامعة طهران. وعند نهاية الثلاثينيات افتتحت الجامعة ست كليات جديدة، لطب الأسـنان، والصيدلة، والطب البيطري، والفنـون الجميلة، واللاهوت والتكنولوجيـا والعلوم وبحلول العام 1941، كان مسـجلا بجامعة طهران أكثر من

ثلاثـة آلاف وثلاثمائة وثلاثـين طالبا. كما نما أيضا معدل التسـجيل في الجامعات في الخـارج. وعلى الرغم من أن العائلات الثرية كانت ترسـل أولادها إلى الخارج، منذ منتصف القرن التاسع عشر، فإن العدد ظل متواضعا حتى العام 1929، عندما بدأت الدولة تمويل نحو مائة منحة سـنوية للدراسة في أوروبا. وبحلول العام 1940، كان أكثر من خمسـمائة إيراني قد عادوا وكان هناك نحو أربعمائة وخمسـين آخرين قد يكملون دراسـتهم. وكانت جامعة طهران - مثل نظـام المدارس - قد صممت على نسق النموذج النابليوني، مشددة ليس فقط على التماثل والتجانس، ولكن أيضا على إنتاج من يخدمون في الوظائف العامة.

وقـد اجتهـدت الدولة أيضا في التأثـير في الأديان المنظمة. وعـلى الرغم من أن الحوزات الدينية في قم، ومشـهد، وأصفهان، وغنـي طبعا عن الذكر، النجف، ظلت مسـتقلة، كانت كلية اللاهوت في جامعة طهران ومسـجد سبهسالار القريب منها - الذي أشرف عليه إمام جمعة تعيِّنه الحكومة - يمتحنان المترشحين لتحديد من منهم يمكنـه تدريس الدين، ويحق له بالتـالي ارتداء ملابس رجال الديـن. بعبارة أخرى، حـددت الدولة للمرة الأولى أعضاء في هيئة العلماء. وبالطبع، كان على رجال الدين الذيـن يختارون الوظيفة الحكوميـة التخلي عن العمامة والعبـاءة لمصلحة القبعة الجديدة والملابس الغربية. ومن المفارقة أن هذه الإصلاحات قد أعطت رجال الدين هويـة مميزة. لم تلزم وزارة التعليـم، في أثناء ذلك، بفصول لتعليم القرآن في مدارس الدولـة فقط، ولكنها تحكمت كذلك في محتوى هذه الفصول، وحظرت الأفكار التي بها أي لمحة من التشـكك العقائدي. ولم يكن الشـاه رضا يهدف إلى تقويض الدين بأفكار علمانية بقدر ما كان يهدف إلى نشر الإسلام تحت رقابة الدولة. إذ كان قد بدأ حياته العملية بقيادة الفرسـان في مواكب شهر المحرم. وكان قد أعطى أولاده الأحد عشر أسـماء شيعية تقليدية، محمد رضا، علي رضا، غلام رضا، أحمد رضا، عبد الرضا، وحميد رضا. كما دعا الخطباء المشهورين إلى إذاعة خطبهم في الراديو الوطني. وأكثر من هذا، فقد شـجع شريعت سنغلاجي، الخطيب المشهور في مسجد سبهسالار، أن يتحدث على الملأ عن حاجة التشـيع الماسـة إلى «الإصلاح». وغالبا ما أكد سنغلاجي مـن عـلى منبره أنه ليس هناك في الإسـلام ما هو ضد الحداثـة - خاصة ضد العلم، والطب، والسينما، والراديو، واللعبة الجديدة التي تتزايد شعبيتها، كرة القدم.

أبقى الشاه رضا على العادة الملكية في تمويل الحوزات الدينية، وفي إظهار التوقير والإجـلال للمجتهدين الكبـار، وفي الحج - حتى إلى النجف وكربلاء. ومنح الشـاه اللجوء السـياسي لثمانين من رجـال الدين الذين فروا من العـراق في العام 1921. وشـجع عبدالكريم حائري يزدي، وهو مجتهد محترم للغاية، على الاسـتقرار في قم، وعلى جعلها مهمة كالنجف. وقد عمل حائري، الذي كان يتجنب السياسة، أكثر مما فعل أي رجل دين آخر من أجل تنظيم المؤسسة الدينية. وكان في هذه الأعوام أن بدأ يشيع استخدام الألقاب الدينية مثل آية الله وحجة الإسلام. وقد دعم الشيخ محمد حسـين نائيني، وهو مجتهد آخر، النظام إلى حد أنـه أتلف كتبه الأولى التي كانت تمتدح الحكومة الدسـتورية. وقد أعفى الشـاه رضا أيضا طلبـة الدين من التجنيد الإجباري. بل إنه حظر الدعاية لأي أفكار بها شـبهة مناصرة «الإلحاد» و«المادية». وكان بعض الوزراء يعظمون العرفان (التصوف) بشـكل عام، والشـعراء الصوفيين مثل الرومي وحافظ بشكل خاص. وقد ساووا بين التشكك الديني والمادية؛ والمادية بالشيوعية. ووفق كلمات أحد الوزراء، وكان أيضا مؤلفا للكتب المدرسية «إن هدف التعليم الابتدائي هو أن يعرف الطفل الله»[49]. وربما كان الشاه رضا ليبصم من دون أدنى تردد على القول المأثور لنابليون: «إن المرء لا يمكنه حكم بشر لا يؤمنون بالله. بل يطلق عليهم النار». ولذا فليس غريبا أن عددا قليلا من رجال الدين هم الذين رفعوا أصواتهم ضد الشاه.

أنشـأ الشـاه رضا منظمات ثقافية لغـرس وعي وطني أكبر في نفـوس العامة. أُنشئت منظمة جديدة سميت فرهنغستان (الأكاديمية الثقافية)، صممت على نسق الأكاديمية الفرنسية، جنبا إلى جنب مع إدارة الإرشاد العام، وجمعية التراث الوطني، واللجنـة الجغرافيـة، وجريدة إيران باسـتان (إيران القديمة)، وكذلـك الجريدتان الرئيسـيتان اللتان كانتا مدعومتين حكوميا، اطلاعات (المعلومات) وجريدة طهران، وكل هؤلاء شنوا حملة من أجل هدفين هما: تعظيم وتمجيد إيران القديمة، وتطهير اللغة من الكلمات الأجنبية. وهذه الكلمات، خاصة العربية منها، تم اسـتبدالها إما بكلمات جديدة تماما، وإما بكلمة من كلمات الفارسية القديمة.

وربما يكون أكثر الأسماء التي تغيرت وضوحا هو حينما أصدر الشاه رضا في العام 1934 - مسـتحثا في ذلـك من قبل بعثته في برلين - فرمانا بـأن تُعرَّف فارس للعالم

الخارجي من الآن فصاعدا باسم إيران. وقد شرحت نشرة حكومية أنه بينما ترتبط «فارس» بمقاطعة فارس وانحطاط القاجار، فإن «إيران» تستحضر عظمة مكان ميلاد الآريين القدامى[50]. وقد أعلن هتلر، في واحدة من خطبه، أن الجنس الآري له صلة بإيران. وعلاوة على ذلك، فقد تأثر عدد من المشاهير الإيرانيين الذين درسوا في أوروبا بالمنظرين العنصريين مثل الكونت غوبينو الذي ادعى أن إيران، بسبب تكوينها «العرقي»، لها صلة ثقافية - نفسية أوثق مع شعوب الشمال في شمال أوروبا من صلتها ببقية الشرق الأوسط. وبهذا مارست العنصرية الأوروبية دورا ما في تشكيل الوطنية الإيرانية الحديثة. وفور صعود هتلر إلى الحكم، كتب الوزير البريطاني في طهران أن جريدة إيران باستان (إيران القديمة) كانت «رجع صدى» للتصورات المعادية للسامية لدى الرايخ الثالث[51].

وقد أعادت الجمعية الجغرافية تسمية 107 مناطق قبل أن تستخلص أنه لن يكون عمليا إزالة كل الأسماء العربية، والتركية، والأرمينية[52]. فقد غُيرت عربستان إلى خوزستان، وسلطان آباد إلى أراك، وبامبوار إلى إيران شهر. كما أعطت الجمعية العديد من الأماكن دلالة ملكية - فقد غُيرت أنزلي إلى بهلوي، وأرومية إلى رضائية، وعلي آباد إلى شاهي، وسالماس إلى شاهبور. وقد أصدرت مرسوما باستخدام الفارسية فقط في اللافتات، وواجهات المحلات، وعناوين الأعمال، وحتى بطاقات الزيارة. وقامت الأكاديمية الثقافية، في أثناء ذلك، بـ «فَرْسَنة» المصطلحات الإدارية. على سبيل المثال، فقد غُيرت الكلمة التي تعني المقاطعة من ولاية إلى ستان؛ والحاكم من والي إلى ستاندار؛ والشرطة من نظامية إلى شهرباني؛ وضابط الجيش من صاحب منصب إلى أفسر؛ والجيش من قوشن إلى أرطه - وهو مصطلح مبتكر كلية. وقد أعيدت تسمية كل الرتب العسكرية. وأعيدت تسمية عملة القران لتصبح الريال. وحاول بعض المتحذلقين إحلال حروف جديدة محل الحروف العربية؛ ولكن ثبت أن ذلك لم يكن عمليا.

وفي أثناء ذلك، بنت جمعية التراث الحضاري متحفا للدولة، ومكتبة للدولة، وعددا من الأضرحة الرئيسية. وقد بدأ الشاه ببناء ضريح لصاحب المقام الرفيع الفردوسي في طوس، موطن ولادته، والذي أعيدت تسميته بفردوس. وتشكك البعض في أن النظام كان يحاول أن يخلق حجا منافسا لموقع الحج لمزار الإمام الرضا

القريـــب من هــذا المكان. وعند االحفر لإخراج الجثث لــكي تدفن في هذه الأضرحة الجديــدة، عمدت الجمعية إلى قياس الجماجم بدقــة متناهية من أجل «الإثبات» للعالم كله أن هؤلاء الأشــخاص البلارزين كانوا «آريين حقيقيين». وقد تضمنت هذه الأضرحة تصميمات فريدة من العمارة الإيرانية القديمة. وكان من مؤسسي الجمعية شــخصيات بارزة مثل تقي زاده، تيمورتاش، مشــير الدولة، مستوفي الممالك، وفيروز فرمانفرما[53]. وبذلك أصبحت السياســة مجدولة ليس فقط مع التاريخ والأدب، بل وأيضا مع العمارة، والآثار، وحتى مع جثث الأموات.

(الجدول - 5): التغييرات في أسماء الأماكن

الاسم القديم	الاسم الجديد
بارفورش	بابل
استراباد	كركان
ماشيدسار	بابلسار
دازداب	زاهدان
نصرت آباد	زابول
هارون آباد	شاه أباد
بندرجاز	بندر شاه
شهرا تركمان	دشتي كركان
خزعل آباد	خوسرو أباد
محمره	خورامشهر

(الجدول - 6): التغييرات في مصطلحات الدولة

المصطلح القديم	المصطلح الجديد	المصطلح الإنجليزي المناظر
وزارة داخلية	وزارة كشوَر	Ministry of interior
وزارة عدلية	وزارة دادغستري	Ministry of justice
وزارة مالية	وزارة داراِئي	Ministry of finance
وزارة معارف	وزارة فرهنغ	Ministry of education
مدرسة ابتدائي	دبستان	Primary school
مدرسة متوسطة	دبيرستان	Secondary schoool

اهتم الشاه رضا بالقدر نفسه بتوسيع نظام الدولة القضائي. فكلف كلا من داور وفرماتفرما، وهما محاميان تلقيا تعليما أوروبيا، بمهمة إقامة وزارة عدل جديدة - وهي المهمة التي شهدت عددا من البدايات الزائفة. فاستبدلا المحاكم التقليدية، بما في ذلك المحاكم الشرعية، وكذا المحاكم القبلية غير الرسمية ومحاكم الجماعات الحرفية، بهيكل قضائي جديد للدولة. وكانت لهذا الهيكل الجديد تراتبية واضحة من المحاكم المحلية، إلى محاكم المقاطعات، إلى محاكم البلديات، إلى محاكم الأقاليم، وعلى قمة هذا الهيكل تأتي المحكمة العليا. وقد حولا سلطة تسجيل كل الوثائق القانونية - بما في ذلك صفقات الملكية وكذلك عقود الزواج والطلاق - من رجال الدين إلى موثقين عامين تعيِّنهم الدولة. وقد وضعا شرطا أن يكون رجال القانون إما حاصلين على درجة من كلية حقوق أو أن يعيدوا تأهيل أنفسهم في النظام القانوني الجديد. وقد نشرا قوانين وُضعت على أساس القوانين النابليونية، والسويسرية، والإيطالية. قدمت القوانين الجديدة، بعض التنازلات المهمة للشريعة. فعلى سبيل المثال، احتفظ الرجال بالحق في الطلاق متى شاءوا، وحق حضانة الأطفال، وتعدد الزوجات، والزواج المؤقت، غير أنها أضعفت الشريعة في ثلاثة مجالات مهمة: فقد أبطلت التفرقة ما بين المسلم وغير المسلم؛ واقتصرت عقوبة الإعدام على جرائم القتل، الخيانة، والتمرد المسلح؛ وتم تفضيل العقوبات الحديثة، كالحبس لفترات طويلة، على العقوبات البدنية - وخاصة العلنية منها. وبقبول القوانين الجديدة، نُبذ ضمنيا المفهوم التقليدي للعقوبة - مفهوم العين بالعين والسن بالسن، والنفس بالنفس.

ومن أجل مواجهة الاحتياجات الحتمية للنظام القانوني الجديد، بادر داور وفيروز فرمانفرما برسم خطط لبناء خمسة سجون كبيرة وثمانين سجنا أصغر[54]. ولم يكتمل بناء العديد من هذه السجون حتى ستينيات القرن العشرين. وتم الانتهاء من أكبر هذه السجون، سجن قصر، في الثلاثينيات وأصبح علامة على النظام الجديد. ولأن موقعه كان عبارة عن خرائب ملكية متروكة عند التلال الشمالية لطهران، فإن اسمه الكامل كان قصر قاجار. كانت حوائط السجن السميكة والمرتفعة تعزل السجناء، ولكنها أيضا حجبت السجانين وعمليات الإعدام التي تتم بين الحين والآخر عن أنظار العامة. وكتب أحد السجناء

السابقين أنه كان من السهل أن يشعر عابر السبيل بالرعب - كما يفترض أن تكون عليه الحالة - من جدران السجن الهائلة، ومن الأسلاك الشائكة، والحراس المسلحين، ومن أضواء الكشافات، وأبراج البنادق[55]. وقد أطلق البعض على هذا السجن «الباستيل الإيراني». ودعاه الآخرون فراموش خانه (بيت النسيان) حيث كان من المفترض أن ينسى العالم الخارجي نزلاءه، كما كان من المفترض على نزلائه أن ينسوا العالم الخارجي. والمفارقة أن فيروز فرمانفرما أصبح واحدا من أوائل سجنائه. ولم يسأم من التفاخر أمام زملائه المساجين من حداثة ونظافة المكان. ولكن علي دشتي، وهو نائب بالمجلس الوطني أمضى عدة أشهر هناك، اشتكى من أن السجن هناك يبدو كأنني قد «دفنت حيا في مقبرة». وقد انتقد الغرب بشدة على اختراع مثل هذا «الرعب» وشكا من أن الحبس يعد «عذابا أسوأ بكثير من الموت»[56]. وقد حظرت الإصلاحات كذلك العادة التقليدية من منح وأخذ اللجوء. فلم يعد بوسع المحتجين والمجرمين بعد الآن السعي نحو ملجأ آمن في مكتب تلغراف، أو الإسطبلات الملكية، أو العتبات المقدسة. لاحظ زائر إنجليزي في العام 1932: «كان الرأي العام يرى أن اللجوء قد استنفد فائدته أخيرا»[57]. وقد عاودت هذه العادة الظهور مرة أخرى على فترات متقطعة خلال الفترة 1941 - 1953، ولكن داخل مباني البرلمان فقط وفي الحدائق الملكية.

بنى الشاه رضا ما هو أكثر من السجون في المدن. باعتباره مناصرا كبيرا للتجديد الحضري، فقد هدم المباني القديمة وشيد مكاتب حكومية، وميادين فسيحة، وشوارع عريضة مشجرة. وقد أطلق اسمه على الشوارع ووضع تماثيله في الميادين الرئيسية - وكان رجال الدين قد منعوا الحكام السابقين له من فعل ذلك. وقد تضمنت المباني الحكومية في العادة تصميمات فريدة من إيران القديمة، وخاصة من برسبوليس(*). ولكي يمحو الماضي القاجاري، دمر الشاه نحو ألفي صورة لمشاهد حضرية على أساس أنها تحط من قدر إيران[58]. ولم يبن الشاه رضا مكاتب للدولة ومدارس فقط، ولكن أيضا ملاعب لكرة القدم، وأماكن لنشاط الكشافة للأولاد، والمرشدات للبنات. وعند نهاية الثلاثينيات، أصبحت معامل الكهرباء - سواء تلك التابعة للدولة أو الخاصة - موجودة في المدن الرئيسية، وأمدت المباني الحكومية والمصانع بالطاقة، وأنارت

(*) عاصمة الدولة الأخمينية القديمة. [المترجم].

الشـوارع، وكذلك منـازل الطبقة العليا والطبقة المتوسـطة. وبلغ عدد المشـتركين في شـبكة التليفونات نحو عـشرة آلاف في جميع أنحاء البـلاد. وافتتح أكثر من 40 دار سـينما في المدن الرئيسـية. باختصار، تغير المظهر الحضري إجمالا تغيرا جذريا. تلاشت المحلات القديمة القائمة على أساس هويات الطرق الصوفية القديمة - خاصة الحيدرية - النعماتية والشـيخية - الموتاشـيرية. وبنيت الأحيـاء الجديدة أكثر على أساس الطبقة، والدخل، والوظيفة.

فشل النظام في أحد المجالات الرئيسية: الصحة العامة. فباستثناء عبادان، مدينة شركة النفط، لم تشـهد بقية المدن سـوى القليل من الطـب الحديث والصحة فيما يرتبط بالصرف الصحي، والمياه النقية، والمرافق الطبية. وظل معدل وفيات الأطفال مرتفعا: وظلت الأسباب القاتلة الرئيسية هي الإسهال، والحصبة، والتيفود، والملاريا، والسـل. وحتى العاصمة لم يكـن بها أكثر من 40 طبيبا مسـجلا[59]. ولم يكن لدى المدن الأخـرى أكثر من مجرد إدارات صحية كانـت وظيفتها هي الترخيص للأطباء الحديثـين والصيادلـة، وفي إطار هذه العملية، ومُنع الطبيـب التقليدي «الحكيم» من ممارسـة الطب الشعبي القائم على أساس مفاهيم غالينوسية(*). وبالنسبة إلى التعليم الطبي الحديث، تعد هذه المفاهيم هي آثار دخان للخرافات القروسـطية. غير أن بعض الحكماء، أعادوا تأهيل أنفسهم كأطباء حديثين. وحكى ابن أحد هؤلاء عن خبرات والده[60]:

> حتى سـنة 1309هـ (1930م) كان يمارس الطـب التقليدي إلى حد كبير. وعندما حل وقت الاختبار ذهب إلى تبريز. ودرس هناك مع الدكتور توفيق الذي درس الطب في سـويسرا. ولأنـه لم يكن هناك كتب في الطب في هـذا الوقت باللغة الفارسـية، فقد اسـتخدم ترجمات من اسـطنبول باللغة التركية للكتب التعليمية الطبية الأوروبية. وقد درس دراسة نظرية وعملية. وتعلم منه كيف يمكنه اسـتخدام السـماعة الطبية، وكيف يمكنه قياس ضغط الدم، وكيف يمكنه فحص النساء. وعندئذ حصل على ترخيص للامتحـان ونجح فيه. وكان هذا من أكثر الأمـور أهمية في تغيير الطريقة التي مارس بها الطب.

(*) نسبة إلى الطبيب الإغريقي غالينوس. [المحررة].

وشــهدت طهران، بالطبع، التغيــيرات الأكثر وضوحا. فقــد ارتفع تعدادها السكاني من 210 آلاف إلى 540 ألف نسمة. دمر الشاه رضا الكثير من مكونات المدينــة القديمــة، بما في ذلك أبوابهــا الاثنا عشر، وأحياؤها الخمســة، والتكايا، وأزقتها الضيقة المتعرجة، بهــدف معلن هو جعل طهران «عاصمة على أحدث ما يكون». وقد أعطى الشوارع الواسعة الجديدة أسماء مثل الشاه، الشاه رضا، بهلوي، فردوسي، حافظ، نادري، ســباه (الجيــش)، ورزش (الرياضيين). وقد بدأ في بنــاء دار أوبرا ضخمة على أنقاض المسرح الحكومــي القديم. وأزال حدائق بأسماء بعض الأرستقراطيين مثل سبهسالار (طوبخانة) وفرمانفرما. وأعاد تسمية ميدان المدفع بميدان الجيش، ووضع حوله مكتب تلغراف وكذلك البنك الوطني والمتحف الوطني. ورخص خمس دور للســينما في شــمال طهــران. وكان لهذه الدور أســماء مثل إيران، داريوش، سباه، وخورشــيد (الشمس). وكانت أفلامها المعروضة الأولى تتضمن طــرزان، لص بغداد، علي بابا والأربعين حرامي، وفيلم شارلي شــابلن طفرة الذهب[61]. وحول هذه الدور طُوِّر أسلوب معيشة جديد للطبقة الوســطى ببناء مقاهٍ حديثة، وبوتيكات، ومســارح، ومطاعم، ومحلات لبيع الكتب.

أقام الشــاه رضا كذلك محطة للقطارات في العاصمة، ومصانع حديثة قريبة في الضواحــي الجنوبية من العاصمة، والمستشــفيين اللذيــن أقامتهما الدولة في البلاد. وقد وُضعت صورة أحد هذين المستشفيين على طابع بريدي - ربما يكون طابع البريد الوحيد في العالم الذي يحمل صورة لمستشفى. وقد تغير وجه المدينة كثــيرا إلى حد أن الجيل الجديد لم يعــد بإمكانه تحديد بعض المواقع التي كانت شــهيرة جدا لدى آبائهم وأجدادهم - مواقع مثل ســنغدالاج، متنزه سبهسالار، والحي العربي، باغ باغ - الميدان القديم الذي كانت تنفذ فيه عمليات الإعدام[62]. وباكــرا في هذا العهد، علق الوزير البريطاني: أن الســلطات البلدية كانت «تهدم المنازل بقسوة شديدة»، وتدفع بالمقابل تعويضات ضئيلة، مستغلين الفرصة لملء جيوبهم. وقد أكــد الوزير البريطاني أن «ميولهــم التدميرية تجاوزت كل حدود العقل»[63]. وقد كرر التعليق نفســه في نهاية العهد: «تستمر العاصمة في النمو: حلت محل الحارات القديمة شــوارعُ فسيحة جديدة، ممهدة بالأسفلت، وزادت

المصانـع والأحياء السـكنية، واجتذبت المدينة بالفعـل مهاجرين من كل أجزاء البلاد. وكما هو الوضع في العديد من الحالات، فقد أثيرت الشكوك عما إذا كانت الأموال الضخمة الموجهة إلى البناء قد أُنفقت دائما بحكمة. حيث ظلت المدينة، على سبيل المثال، من دون مصدر يمدها بالمياه النظيفة[64].

الدولة والمجتمع

تلقت الدولة استقبالا مختلطا. فبالنسبة إلى بعض الإيرانيين والمراقبين الخارجيين، فإنها قدمت القانون والنظام، والانضباط، والسـلطة المركزية، والمميزات الحديثة - المـدارس، القطارات، الحافلات العامة، الإذاعة، دور السـينما، والهواتف - أو بمعنى آخر، «التنمية» و«التكامل الوطني» و«التحديث» التي يدعوها البعض «التغريب». وبالنسـبة إلى آخرين، فإنهـا جاءت بالاضطهاد، والفسـاد، والضرائب، والافتقار إلى الأصالة، وصيغة الأمن التقليدية للدول البوليسـية. ووجد ميلسـبو، الذي دعي إلى إيران مجددا في العام 1942، أن الشـاه رضا قد ترك وراءه «حكومة فسـاد يديرها فاسدون من أجل الفاسدين». وقد فصَّل ذلك بقوله: «كانت سياسة الشاه الضريبية رجعية للغاية، ترفع من تكلفة المعيشـة وتضيق بشـدة على الفقراء... وفي الجملة فقد عمد بكل ما تحمله الكلمة من معنى إلى حلْب البلاد، وسحق الفلاحين، ورجال القبائـل، والعـمال وفرض ضرائب ثقيلة على مـلاك الأراضي. وبينما أثرت من جراء أنشطته طبقةٌ جديدة من «الرأسماليين» - التجار، الاحتكاريين، المقاولين والسياسيين المقربين - عمل التضخم، والضرائب، وإجراءات أخرى على خفض مسـتوى معيشة الجماهير»[65]. وفي الاتجاه نفسه، ذكرت آن لامبتون، المتخصصة البريطانية المشهورة في الشـؤون الإيرانية والتي خدمت كملحقـة صحافية لبلادها في طهران خلال فترة الحـرب، في تقرير لهـا «إن الأغلبية العظمى من الناس تكره الشـاه»[66]. وترددت الانطباعات ذاتها لدى السـفير الأمريكي الذي ذكر في أحد تقاريره: «لم يكن سقوط طاغية وحشي، طماع، وغامض من السلطة وموته في المنفى... مصدرا لأسف أو ندم أي شخص»[67].

وفي الواقع، كانت مواقف العامة متناقضة - وحتى بين الأعيان. فمن ناحية، فقد الأعيان ألقابهم، والإعفاءات الضريبية، وسـلطتهم على المسـتوى المحلي، ونفوذهم

في المركـز - وخاصة في الـوزارة والمجلس الوطني. بل إن بعضهـم فقد حتى أرضه وحياته. ومن ناحية أخرى، فقد اسـتفادوا بطرق لا حصر لها. إذ لم يعودوا يعيشون في خوف من الإصلاح الزراعي، والبلشـفية، والثورة من أسفل. وكان لايزال بإمكانهم اسـتخدام امتيازاتهـم وعلاقاتهـم العائليـة - وهـي الممارسة التـي أضحـت تعـرف بـ «بارتيبازي» (وتعني حرفيا، لعب لعبة الأحزاب) - للحصول على أماكن لأولادهم في الجامعات، والمنح الدراسـية في أوروبا، والمواقع الوزاريـة. وقد ازدهروا من بيع منتجاتهـم الزراعية، خاصة الحبوب، للمراكز الحضرية المتوسـعة. واسـتفادوا من قانـون تسـجيل الأراضي الجديد لنقل ملكياتهم القبلية لكي تصبح بأسـمائهم. كما نقلـوا أعباءهم الضريبية إلى فلاحيهم. والأكثر تأثـيرا أنهم حصلوا للمرة الأولى على الإطـلاق على نفوذ قانوني في اختيار قادة قراهم (الكتخدا). وهكذا، فبضربة واحدة أضحت الدولة داعما قويـا لملاك الأراضي ضد الفلاحين. فلم تتحقق «الحداثة» من دون أن يكون لها ضحاياها.

وأكـثر من هـذا، قبـل الأعيـان الذيـن كان في مقدورهم ابتـلاع كرامتهم الأرستقراطية في مسالك المزايا الجديدة - وحتى داخل القصر. فقد كانت الزوجة الثالثة للشـاه رضا من عائلة دولتشاهي - وهي عشيرة قاجارية تمُت بصلة قربى عن طريق المصاهرة إلى العائلات القديمة مثل الآشـتيين، المستوفيين، والزانغنيين. وزوّج واحـدة من بناته، الأميرة أشرف، لواحد من عائلة قوام الملك التي حكمت شـيراز والخاميسـيين لعدة أجيال. وزوّج ابنة أخرى، الأميرة شمس، لابن محمد جام (مدير الملك)، وهو نبيل تعاون بشـكل كامل مع النظام الجديد. وقد أبقى - الجنرال أمن الله جهانباني، وهو ضابط زميل له في سلاح الفرسان وسليل مباشر للشـاه فتح علي، مؤتمنا خاصا على أسراره – كرئيس للأركان وكمفتش عسـكري خاص. كما عزز من مكانة عائلته بتزويج ولي عهده من الأميرة فوزية، ابنة ملك مصر فاروق(*). وبأكثر من طريقة واحدة، تمكن الشـاه رضا، الذي يدعي البعض أنه بدأ حياته كصبي إسطبلات، من شق طريقه إلى أعلى المراتب للنخبة القديمة.

لم يسـتثر النظام معارضة قوية بين أبناء مـلاك الأراضي للطبقة العليا، بقدر ما اسـتثار معارضة بين القبائل، ورجال الدين، والجيل الأصغر من الإنتلجنتسـيا

(*) الأميرة فوزية هي بالطبع أخت الملك فاروق، وابنة الملك فؤاد الأول، ولكن هكذا أوردها المؤلف هنا. [المترجم].

الجديدة. وقد تحملت القبائل الوطأة الأعظم للنظام الجديد. فقد شـن الشـاه رضـا - مجهزا بقوات، ودبابات، وطائرات، وطرق إسـتراتيجية، وبالطبع، المدفع الرشاش ماكسـيم - حملاتٍ منتظمة لسحق القبائل. وللمرة الأولى على الإطلاق في التاريخ الإيراني، تحول التوازن في التكنولوجيا العسـكرية بشكل متطرف من القبائل للحكومة المركزية. وقد واصل الشاه سعيه ليس فقط إلى تجريد القبائل من زعمائها التقليديين، وملابسـها وأحيانا أراضيها، بل وتجريدها من أسـلحتها، وتحييدهـا وكبحهـا، وتجنيـد رجالها إجباريـا، وفي بعض الحـالات العمل على «تمدين» سـكانها في «قرى نموذجية». وقد خلق هذا التمدين الإجباري العديد من الصعـاب، حيث لم تكن العديـد من «القرى النموذجيـة» صالحة للزراعة عـلى مدار العام. وخلال عهد الشـاه رضـا رُكِّع زعماء القبائـل مثيرو المتاعب. فسـيمكو، القائد الكردي، اغتيل بعد أن جرى إغراؤه بالعودة إلى البلاد. وصولة الدولة، الخاني القشـقائي، والشـيخ خزعل، القائد العربي، نقلا للإقامة الجبرية في طهـران حيث لقيا حتفهما بعد سـنوات في ظروف غامضة. كـما أعدم كل من إمام قلي خان ممساني، الزعيم اللُري، ودوست محمد، القائد البلوشي، وساتريب خان، البوير أحمدي، وحسـين خان، وهو زعيم قشقائي آخر، وآخرون، مثل والي باشـتي كوه، الذي «تمتع بشبه استقلال ذاتي (في لرستان)»، وفقا لكلمات الوزير البريطاني، وقرر أن «التعقل هو الجانب الأفضل من الشجاعة»[68]. وبحلول العام 1927، كان باسـتطاعة الوزير البريطاني أن يكتب أن الجيش قام أخيرا «بتحطيم قوة عائلات القبائل الكبيرة» التي حكمت لأكثر من مائة وخمسين عاما[69].

وقد أجل الشاه رضا إسقاط قبائل البختياريين، ويرجع هذا أساسا إلى حاجته إليهـم في مواجهة القشـقائيين، والعرب، والبلوش، والبويـر أحمديين. في 1925 - 1927 أعطـى منصب وزير الحرب وحاكم عربسـتان لجعفر قلي خان سردار أسـعد، ابن القائد الدستوري المشـهور. ولكن في الفترة 1927 - 1929، حينما لم يعد في حاجة إلى قوتهم المسـلحة، فقد تحرك لكسر قوتهم. وقد أشـعل الشـاه رضـا نار العداوة بين الخانيين والحاج خانيين، وبين الهافت لانغ والتشـهار لانغ. فحـوَّل العبء الضريبي ليلقي به عـلى الهافت لانغ، وحرمهم مـن امتيازاتهم التي تعود إلى العام 1909 وتسـمح لهم بالاحتفاظ برجال مسـلحين. وقد ترتب

على ذلك أنه مع تمرد الهافت لانغ في العام 1929، فإن التشـهار لانغ انضموا إلى جانب الحكومة المركزية. وقد انتهز الشـاه رضا الفرصة لنزع سلاح الهافت لانغ وإجبارهـم على بيع أراضيهـم، ونقل حصصهم النفطيـة إلى الحكومة المركزية، وتسليم الجيش المهمة الإسـتراتيجية المتمثلة في حماية المرافق النفطية. كما أنه أقدم أيضا على سـجن سـبعة عشر «خان» بمن فيهم سردار أسعد. وبعد تعامله مع الهافت لانغ، انقلب على التشـهار لانغ. فقد نزع أسـلحتهم ووضعهم تحت الإدارة العسـكرية، وقسم إقليمهم بين المقاطعات المجاورة أصفهان وخوزستان. وأخيرا، في العام 1934، ووسـط رواج إشـاعات عن أن لورنـس العرب قد دخل إيران لإثارة تمردات قبلية، أبعد سـبعة قـادة بختياريين: اثنان منهما، بمن فيهما سردار أسـعد، ماتا فجأة في السجن، وخمسة آخرون قضوا مدة عقوبة بالسجن، ثم أُعدمـوا بسرعة. أما الخانات الآخرون فقد وجـدوا أن من مصلحتهم «بيع» حصصهـم النفطية للحكومة وبيع قراهم الثمينة في تشـهار محل لملاك الأراضي والتجار في أصفهان.

لم يتعقـد النزاع مع معارضة رجال الدين، الذي نضج ببطء منذ انتهاك الشـاه رضـا حرمـةَ قم في العام 1928، حتـى العام 1935 - بل حتـى في ذلك الوقت ظل مقتصرا على مشـهد. واستثار الشاه رضا الأزمة بسلسلة من الأفعال المتناقضة يشك البعـض في أنهـا كانت متعمدة لكي تظهر للعالم من هـو الزعيم. فقد أصدر فرمانا للزي الجديد، مستبدلا قبعة بهلوي بـ القبعة «الدولية» التي حالت، بسبب حوافها، بـين الورعين وبين أن تلامس جباههم الأرض كـما تقضي بذلك الأحكام الدينية. كما أن الفرمان نفسـه شـجع - ولكنه لم يلزم بدايةً - النساء على التخلص من الحجاب. وقد أجبر الشاه رضا المسـؤولين الكبار على إحضار زوجاتهم للمناسبات العامة من دون حجـاب، وعبر عن أمله أن تتخلص كل النسـاء من الحجاب في نهاية المطاف. كما أعلن أيضا أن المعلمات من النسـاء لم يعد مطلوبا منهن، بعد الآن، الحضور إلى المدرسـة بأغطية لرؤوسهن. وبادر هو نفسه بافتتاح أعمال المجلس الوطني الجديد من دون مراسـم يقوم بها رجل دين ومن دون أي قبعة من أي نوع كان - وهو ما يعد إهانة لكل من العقيدة والتقاليد. سـمح للنسـاء بالدراسة في كليات الحقوق والطب. وسـمح للآخرين بتشريح الأجساد البشرية، وهي ممارسة تعارضها الدوائر

الدينية. ونقل عيد ميلاده الرسمي إلى النوروز. ومد حظره الألقاب لتضم ألقابا مثل السيد، وحاج، ومشهدي، وكربلائي، وهي ألقاب كان يستخدمها هؤلاء الذين قاموا بالحج إلى مكة، ومشهد، وكربلاء. وقصر شعائر البكاء الجماعي على يوم واحد، وألزم المساجد باستخدام كراسي لمثل هذه الشعائر - وهو، بالطبع، ما يتعارض مع تقليد الجلوس على أرضية المسجد. وحظر احتفالات الشوارع في شهر محرم، ويوم الأضحى، وعيد الزهرة. وقد فتح عتبات مشهد المقدسة إلى جانب مسجد أصفهان الرئيسي أمام السائحين الأجانب. بل وطرح فكرة رفع سن الزواج - إلى ثمانية عشر عاما للرجال وخمسة عشر عاما للنساء.

وقد أتت الحركة الارتدادية التي سبق التنبؤ بها في العام 1935. ففي 10 يوليو، الذكرى السنوية للقصف الروسي لعتبات مشهد المقدسة في العام 1911 - استغل أحد الوعاظ المحليين المناسبة للتنديد ليس فقط بهذه «البدع الكافرة»، ولكن أيضا بالفساد الحكومي المفرط وضرائب المستهلكين الثقيلة. وقد ألهم هذا العديد من الناس في البازار وفي القرى المجاورة لاتخاذ ملاذ لهم داخل العتبات المقدسة. وهتفوا: «الشاه هو يزيد الجديد»، و«ليحمِنا الإمام الحسين من الشاه الشرير». وقد راقبت السلطات المحلية الموقف في عجز تام لأربعة أيام كاملة، حيث رفض كل من شرطة المدينة وكتائب جيش المقاطعة انتهاك حرمة العتبات المقدسة. وكتب القنصل البريطاني في تقريره أن المسؤولين المذعورين كانوا يجرون جيئة وذهابا بقبعاتهم الجديدة، مختفين خلف معاطفهم، مستعدين لإخراجهم ولكن فقط في حال صدامهم مع مسؤولين آخرين غيرهم[70]. وقد انتهى هذا الموقف فقط حينما وصلت تعزيزات من أذربيجان لمسرح الأحداث واقتحمت العتبات. وقد أصيب مائتان من المدنيين إصابات خطيرة، وفقد أكثر من مائة بمن فيهم العديد من النساء والأطفال حياتهم. وخلال الشهور التالية، أُعدم أمين العتبات المقدسة وثلاثة جنود كانوا قد رفضوا إطلاق النار. وقد حذر ديبلوماسي بريطاني: «إن الشاه، بتدميره قوة الملالي، قد نسي القول المأثور لنابليون بأن الغرض الرئيسي للدين هو الحيلولة دون قتل الفقراء للأغنياء. وليس هناك ما يمكن أن يحل محل التأثير الديني، ودعك من الوطنية الزائفة التي من الممكن أن تموت مع الشاه مخلفة الفوضوية وراءها»[71].

ولم يكــن لانفجار مشــهد، على أي حــال، آثار كبيرة في بقية أرجــاء البلاد. فقد التــزم المجتهدون، خاصة القادة منهم في قم وأصفهان، الصمت. وصعّد الشــاه من جانبــه، مــن إجراءاته الخلافية. فقــد ألغى تقليد كل من الإعلان عن دخول شــهر رمضان عن طريق طلقات المدافع، وكذلك تقصير ساعات العمل خلال الصيام. وقد حول الإشراف على المؤسسات الدينية من مكتب الأوقاف الديني إلى وزارة التعليم. وأكــثر من هذا، فقد حظر حظرا كليا الشــادور الطويل مــن جميع الأماكن العامة، من الشــوارع، ومكاتب الحكومة، وأتوبيســات المدينة، وحتى العربات التي تجرها الخيول[72]. كما أمر المواطنين العاديين بأن يُحضروا زوجاتهم للمناسبات العامة من دون غطاء للرأس. وحتى كناسو الشوارع، وأصحاب الدكاكين، وسائقو العربات التي تجرها الخيول أُلزموا بالأمر ذاته. وقد كتب القنصل البريطاني في تقريره أن من كان يعجز عن فعل ذلك كان يُستدعى إلى قسم الشرطة. وقد وصل الأمر إلى حد انتحار زوجــة أحد الحكام. ولجأت بعض النســاء إلى ارتداء أوشــحة طويلة وملابس ذات ياقات مرتفعة[73]. وفي وصفه لهذه الأزمة، حاول القنصل البريطاني أن يضعها ضمن الصورة الأوسع[74].

كان مــا يؤثــر في الناس أكــثر، إلى جانب خبزهم اليومــي، هو كل ما يمس نظام العادات الاجتماعية، خاصة تلك العادات التي يجيزها ويباركها الدين الإســلامي. ولا يعد الإيرانيون بين المســلمين أناسا متعصبين. ولكن نزع حجاب النســاء الذي دشــن في العام السابق هاجم التقاليد المحافظة للنــاس، وهاجم بالقدر نفســه أحكامهم الدينية. وفــوق كل شيء، فمثله مثل التجنيــد الإجباري، كان رمزا على الاخــتراق المنتظم لحياتهم اليومية مــن قبل مؤثــرات أكبر، وضرائب أكثر. ولكن المرء يمكنه بســهولة المبالغة بشــأن الأثر الشــعبي لنزع الحجاب، فهو ثورة بالنســبة إلى أغنياء المدن، ولكن نزولا على السلم الاجتماعي، حيثما تمارس المرأة العمل اليدوي خارج المنزل، فــإن آثاره في العادات وفي ميزانيــة الأسرة بتضاءل تماما وصولا إلى شــعوب القبائل. وهكذا فإن مقاومة الجزء الأكبر من الناس كانت سلبية، وبدت المقاومة ضعيفة ومترددة لدى الجيل الأقدم. كان منع النســاء من ارتداء الحجاب شــيئا، أما إجبارهم على الاختــلاط بحرية مع الرجال فقد كان شيئا آخر.

اقتصرت معارضة الإنتلجنتسـيا للنظـام الجديد في أغلبها على الجيل الصغير الذي لم يعش خلال عهد الاضطرابات. وكان الجيل الأقدم يميل إلى أن يكون أكثر تأرجحـا. ويعد كسروي، المؤرخ الشـهير، مثالا جيدا على هـذا. فهو كمراهق في تبريز خلال الحرب الأهلية، كان قد تعاطف مع الإصلاحيين، وكتب عمله الرئيسي مؤيدا للحركة الإصلاحية. وشـاهد في شبابه بقلق تمزق البلاد وتباعد بعضها عن بعـض من جـراء الغزو الأجنبي والنزاعـات الداخلية. وكانت الفكرة الرئيسـية الضمنيـة في أعماله هي خطـر التفكك الوطني. وكباحـث ذي تدريب مدرسي مهتـم بالعلوم الحديثة، فقد انضم إلى النظام القضائي، متخليا عن عمامته، ونال منصبا قضائيا، ووافق على الإصلاحات القانونية، ولكنه فيما بعد اسـتقال بهدوء حينما أدرك أن الشاه كان يسيء استخدام المحاكم لكي يملأ جيوبه. غير أنه جامل بعد سـقوط الشـاه رضا بأن: «ربما لا يسـتطيع مثقفونا الأصغر سنا فهم الشاه رضا، وبالتالي ربما لا يسـتطيعون الحكم عليه. ولأنهم صغار، فهم لا يستطيعون تذكـر ظروف الفوضى والإحباط التي انبعث منها الشـاه رضا»[75]. وفي سلسـلة من المقالات في جريدته تشـم (العلم)، عمد إلى تقييم كل من معارضي ومؤيدي الشـاه رضا[76]. وقد أشـاد به لخلقه دولة مركزية، ولتهدئة «العصيان القبائلي»، وتهذيـب «خرافات» رجـال الدين، ونشر اللغة الفارسـية واسـتبدال الكلمات العربية بكلمات فارسـية، وفتح مدارس جديدة، وتحسـين مكانة النساء، وإلغاء الألقاب، وتقويـض الهياكل «الإقطاعية»، وفرض التجنيـد الإجباري، وبناء مدن حديثة ومصانـع، والأكثر أهمية من أي شيء آخر، الكفاح من أجل توحيد البلاد بلغة واحدة، وثقافة واحدة، وهوية وطنية واحدة. ولكن في الوقت ذاته انتقده على الضرب بالدستور عرضَ الحائط، وعلى الاستهزاء بالقوانين الأساسية، وتفضيل الإدارة العسـكرية على الإدارة المدنية، واغتيال القادة التقدميين، والأكثر خطورة من كل ذلك، مراكمة المال وبالتالي خلق ثقافة فساد.

وأتـت أغلـب المعارضة للنظـام من الإنتلجنتسـيا الجديـدة - خاصة المهنيين الصغار الذين تأثروا باليسـار أثناء دراستهم في فرنسا وألمانيا خلال اضطرابات أوائل الثلاثينيات، ولم يجدوا الكثير مما يسـتحق استحسـانهم لدى الشـاه. فلم يعتبروه مشـيِّد الدولة بل «مسـتبدا شرقيا»، ولم يحسـبوه وطنيا غيورا، بل مؤسسـا أنانيا

لســلالته الحاكمة، ليس مصلحا، بل مؤسســا لحكم الأثرياء بتقويــة الطبقة العليا المالكــة للأراضي، وليس وطنيا حقيقيا، بل واحدا من ســلاح الفرســان بحذاء طويل تدرب على يد القيصريين ووصل إلى السلطة بواسطة الإمبرياليين البريطانيين. ووجد البعض أن اســتغلاله - أو بالأحرى، سوء اســتغلاله - للتاريخ يعد استغلالا عنصريا، شــوفينيا، اســتُخدم لأجل «إبقائهم خانعين»[77]. وقد تكثف هذا الارتياب في 1933 - 1934 حينما وقع الشــاه على اتفاقية جديدة مع شركة النفط الأنجلو - فارســية. وذلك مقابل زيادة تافهة قدرها 4 في المائة على الإتاوة، وقد مد الشــاه الامتياز إلى العام 1993. وأكد هذا على الشــك في أن الشاه، على الرغم من كل خطابه الوطني، كان في الواقــع مدينــا بالفضل للندن. وقد حذر الوزيــر البريطاني ذاته من أن «كل خطاياه تنســب إلينا»[78]. وقد أضاف: «القليلون فقط هم من يعتقدون أن النظام القائم للحكومة ســوف يعمِّر بعد موت مبتدعــه»[79]. وتحولت هذه المعارضة إلى العلن بمجرد إجبار الشاه رضا على التخلي عن العرش في العام 1941.

4

فترة خلو العرش الوطنية

«المجلس هو عبارة عن وكر للصوص».

مصدق

«يجب أن نتذكـر أن القوانين خلقت من أجل الشـعب، ولم يخلق الشعب من أجل القوانين»

مصدق

عودة الأعيان

دمر الغــزو الأنجلو - ســوفييتي في العام 1941 الشــاه رضا - لكنه لم يدمر دولة بهلوي. فالحليفان - انضمــت إليهما الولايات المتحدة في ديســمبر 1941 - أدركا أن الدولــة الإيرانية قــد تكون مفيــدة في إنجاز هدفــين كانا وراء قرارهــما غــزو البــلاد: الســيطرة المادية على النفــط - ومثلــت خســارة هذه الإمــدادات الحيوية كابوسا لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانيــة، وبأكــثر كثيرا مــما كان عليــه الوضع خلال الحــرب العالمية الأولى؛ و«الممر» الأرضي للاتحاد الســوفييتي حيث كان الطريق البديل

عــبر آركينجل(*) مجمدا أغلب فترات العام. والمفارقة، أن خط الســكك الحديدية عــبر إيران، إلى جانــب الطرق الجديدة جعلــت إيران «ممرا» أكــثر إغواء. ومن أجل تســهيل تدفق كل من النفط لبريطانيا والإمدادات للاتحاد السوفييتي، وجد الحلفاء من المناســب التخلص من الشاه رضا مع الحفاظ على دولته. وكما أوضح السير ريدر بولارد - الوزير المفوض البريطاني الذي سرعان ما رقِّي إلى مرتبة سفير - في تقاريره التي اتسمت بالخشونة والصراحة، فقد أبقى الحلفاء على دولته لكنهم هندســوا عملية عزله جزئيا للتودد إلى الإيرانيين والحصول على تأييدهم، وهو ما كانوا في أمس الحاجة إليه. وقد كتب السير ريدر «إن الفارسيين يتوقعون أن علينا أن نخلصهم على الأقل من استبداد الشاه كتعويض عن غزونا لبلادهم»[1].

وفي 15 ســبتمبر، وبعد ثلاثة أسابيع من بداية الهجوم، تنازل الشاه رضا عن العرش لمصلحــة ابنه الذي يبلغ من العمر 21 عاما، ولي العهد محمد رضا، وذهب إلى المنفى، أولا في موريشــيوس البريطانيــة ثم إلى جنوب أفريقيا، حيــث مات في العام 1944. ولم يكن لدى جيشــه، الذي جُهز للتعامل مع المعارضة الداخلية وليس مع الغزو الأجنبي، القدرة على المقاومة إلا لثلاثة أيام. طالب الحلفاء بعدة مطالب أخرى إلى جانب تنازله عن العرش. فقد أصروا على أنه لا بد من أن يأخذ معه إلى المنفى الأشــخاص العنيدين من أسرتــه. واعتقلوا نحو مائتي ضابط وفني إيراني باعتبارهم «طابورا خامســا» نازيا إلى جانب ألمان يعملون في الســكك الحديدية. وقد تولوا الســيطرة بشكل مباشر على كل طرق المواصلات الرئيســية من الخليج إلى الاتحاد الســوفييتي، وقسمت إيران إلى منطقتين - وبشــكل مشــابه لما حدث خلال الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير - حيث أخذ الروس الشــمال والبريطانيون الجنوب - بما في ذلك مناطق البترول. وبخلاف ذلك، فقد تركا الإدارة الفعلية للبلاد للحكومة المركزية، مع ضمان الحفاظ على تكامل ووحدة الأراضي الإيرانية، ووعدا بالانســحاب خلال ستة أشهر من انتهاء الحرب، ومد الحكومة بالحبوب لتجنب المجاعة، وتثبيط القبائل عن التسبب في صعاب وقلاقل، والأكثر أهمية من كل ذلك للشــاه الجديد موافقتهما على الحفاظ على قواته المسلحة في حدها الأدنى بحيث يكون قوامها 80 ألف جندي في الجيش و24 ألفا في الجندرمة.

(*) Archangel هو الاسم الإنجليزي للمدينة الروسية أرخانغلسك التي تقع على ضفتي نهر دفينا الشمالي والبحر الأبيض. [المحررة].

وبحفاظهم على القوات المسلحة، وافق الحلفاء تكتيكيا على ترك الجيش النظامي تحت السيطرة المباشرة للشاه الشاب. واستمر الشاه في التواصل مباشرة مع قادة أركانه والقادة الميدانيين، متخطيا وزير الحرب. كما استمر أيضا في تنمية ورعاية فرق الضباط - مثلما كان يفعل والده إلى حد كبير. واستطاع خلال الأربعينيات أن يحصل على ما يتراوح بين 24 و26 في المائة من الميزانية المخصصة لوزارة الحرب[2]. وكان يتدخل شخصيا في كل الشؤون العسكرية، بما في ذلك التفتيش، والزي العسكري، والثكنات، والمناورات، ومشتريات الأسلحة. وكان عادة ما يظهر مرتديا الزي العسكري. وتمتع - مثل الملكيات الأوروبية إلى حد كبير - بقيادة الطائرات الحديثة. وكان يحمي كل المختارين للمناصب الرئيسية سواء لمنصب وزير الحرب أو هيئة الأركان. وكان يدقق شخصيا في كل الترقيات فوق رتبة رائد في الجيش - خاصة في فرق المدرعات. وسرعان ما جادل بأنه، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، كان لديه امتياز السيطرة عليها، وأن الوظيفة الرئيسية لوزارة الحرب هي أن تقدم للجيش الإمدادات المطلوبة. وقد تعامل بالفعل مع الوزارة على أنها مجرد مكتب للإمدادات العسكرية ومع الوزير على أنه أمين مخازن الإمدادات العسكرية.

ومقابل احتفاظه بالسيطرة على القوات المسلحة، وافق الشاه محمد رضا على التعاون الكامل مع الحلفاء. وقد عرض الإسهام بقوات في مجهودهم الحربي وتحدث عن توسيع الجيش ليصل إلى نصف مليون رجل[3]. وقد قيل كثيرا إن منجم الثراء النفطي في السبعينيات غذى جنون عظمة الشاه. لكن الحقيقة، أنه حمل مثل هذه الطموحات منذ فترة طويلة تسبق الازدهار البترولي. وقد رفض بولارد، الممثل البريطاني، بأدب هذا العرض وتحدث بدلا من ذلك عن أهداف أكثر واقعية. وقد كتب أن الحلفاء وافقوا على إعطاء الشاه الشاب «فترة اختبار لإثبات حسن سلوكه، والتي تتضمن تنفيذه إصلاحات شاملة، وأن يعيد إلى الأمة الأراضي التي حصل عليها والده بشكل غير شرعي، وإبعاد إخوته من فارس»[4]. وقد سلم للحكومة مع ضجة كبيرة نحو 600 مليون ريال[5]. كما قام بهدوء بتحويل مليون دولار إلى حسابه المصرفي في نيويورك «كادخار لحالة الطوارئ»[6]. وفور وقوع الغزو، وصلت بريطانيا إلى قرار حاسم أنه في مصلحتها الحفاظ ليس فقط على الدولة الإيرانية، بل أيضا على سلالة بهلوي وعلاقات الأخيرة الخاصة مع القوات المسلحة[7]. وهو ما يتفق

مع شـعار الملكية: «لا ملكية، لا جيش». وقد حاول البريطانيون حتى حمل الشـاه على تحسين صورة عائلته بإقناع زوجته المصرية المولد، الملكة فوزية، بأن تقضي وقتا أقـل في شراء الملابس ووقتا أطول في تعلم الفارسـية. لكـن فوزية، على أي حال، لم تصمد لفترة طويلة، وفضلـت العودة في العام 1943 إلى مدينة القاهرة. وقد تزوج الشاه مرة ثانية بعد سبعة أعوام من ثريا أسفندياري، ابنة خان بختياري التي تلقت تعليما سويسريا. وكان الزوجان يتواصلان بالفرنسية.

مع توليه العرش، أقدم الشـاه على إقرار عدة إجراءات أخرى أُعلن عنها بشكل جيد من أجل تحسين صورته العامة. فقد أدى قسم تولي العرش أمام المجلس مرتديا ملابس مدنية؛ وتعهد بأن يملك - لا يحكم - كملك دستوري محترما القوانين الأساسية، مستمعا للمستشـارين المدنيين، وأبرز أوراق اعتماده الديموقراطية، خاصة تعليمه السويسري. وقد خصص المبلغ الذي حوله إلى الحكومة لكي تنفق على المستشفيات، والمعامـل الطبية، والمكتبات العامة، وعلى النظام المائي، وملاجئ للفقراء في طهران، وعلى كليات الطب الجديدة في تبريز، ومشـهد، وشـيراز، وعـلى حملة قومية ضد الملاريا وأمراض العيون[8]. وقد سـلم ممتلكات والده مـن الأراضي للحكومة حتى تقـوم بإعادتها إلى ملاكها الأصليين - أضحت هذه الممتلكات، على أي حال، مصدرا رئيسـيا ومسـتمرا للخلافات[9]. كما تخلى أيضا عن الوقف الديني الذي كان والده قد حوله إلى وزارة التعليم. وسـافر في عـدة رحلات معلن عنها جيدا للحج - بما في ذلك رحلات إلى مشـهد وقم. وأكثر من ذلك، فقد أكد لآية الله العظمى آقا حسـين القمي، المجتهد الأكبر في النجف، أن الدولة لن تقوم مجددا بشـن أي حملات ضد الحجاب. وأن للنسـاء - أو بالأحرى، لمجتمعاتهـم المباشرة - اتخاذ القرار بما إذا كن يجب أن يرتدين الحجاب أم لا وما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا الحجاب. وقد ذكرت البعثة البريطانية في أحد تقاريرها أن طبقات ذوي الأملاك، وكذلك الشاه والحكومة، كانوا شـغوفين بصياغة تحالف مـع رجال الدين وذلك «لتحويل أذهان الرجال بعيدا عن الشيوعية إلى الدين»[10].

وهكذا دشن غزو العام 1941 فترة انتقالية استمرت ثلاثة عشر عاما كاملة. فقد وضع الغزو نهاية لعهد كان العاهل فيه حاكما أسمى من خلال سيطرته غير المتنازع حولها عـلى الجيش، والبيروقراطيـة، والقصر. وبدأت مرحلة تشـبث فيها العاهل

الجديد بجزء كبير من القوات المسلحة، لكنه فقد السيطرة على البيروقراطية ونظام المحابـاة. وقد اسـتمرت هذه المرحلة حتى أغسـطس من العـام 1953 حينما قام الشاه، عن طريق انقلاب عسكري دبره الأمريكيون والبريطانيون، باستعادة سلطاته الملكيـة، وبذلك أعاد خلق نظـام والده. وخلال هذه الأعـوام الثلاثة عشر لم تكن السلطة مركزة في موقع واحد. بل على العكس، كان متنازعا حولها بشدة بين القصر الملكي، والوزارة، والمجلس، وجماهير الحضر، التي نظمتها أولا الحركة الاشـتراكية ثم بعد ذلك الحركة الوطنية. وفي هذا التنازع، تحول مركز ثقل الجاذبية السياسي بعيدا عن الشـاه، وعاد إلى الأعيان الذين حكموا البلاد خلال الفترة من 1906 إلى 1921، الذين كان قد جرى طردهم إلى خلفية المشـهد السياسي خلال الفترة من 1921 إلى 1941. فعـادوا إلى الظهور الآن على المسرح الوطني بكامل قوتهم. وقد شـبه أحد الديبلوماسيين البريطانيين ذلك بما جرى في بلاده: «إن الموقف يشابه موقف إنجلترا قبل العام 1832، حيث كانت الطبقة المالكة للأرض مسـؤولة عن البرلمان والوزارة، ومـع وجود طبقتين في البـلاد - واحدة مترهلة ومنتفخة بالـثروة، والأخرى خانعة مبتـلاة بالفقر وخائرة القـوى»[11]. وقد حذر بولارد، الذي لم تكن لديه أوهام حول احتـمالات الديموقراطية في المدى البعيد قائلا: «يبدو من المحتمل للغاية أنه بمجرد خروج القوات الأجنبية، سيتشكل نوع من الديكتاتورية، مهما كانت درجة تمويهها، بوجود الجيش كقاعدة لها من دون أدنى شـك. لكن في الوقت الحاضر من الأفضل (لنا) دعم المجلس»[12].

وقـد هيمن الأعيان على مسـتويات متعـددة - على الـوزارة، وعلى المجلس، وبصورة مسـاوية، على المستوى المحلي. وكان المسـتوى الأخير هو الذي يحدد من يصـل إلى المجلس، الذي ينتخب رئيس الـوزارة وكذلك الوزراء. وكان وزراء الوزارة، بدورهم، يسيطرون على بيروقراطية الدولة. عادت البلاد إلى حكم الأعيان مع توجيه النخب المالكـة للأراضي مجددا لتابعيهم، خاصة المزارعين ورجال القبائل، في عملية التصويت، ليسيطروا بذلك على كل من المجلس والوزارة.

وكان الأعيان الأكثر ظهورا في الوزارة. فخلال الأعوام الثلاثة عشر تلك شغل مائة وثمانيـة وأربعون سياسـيا أربعمائة منصب وزاري، وترأس اثنـا عشر منهم واحدة وثلاثين وزارة مختلفة. ومن بين المائة وثمانية وأربعين وزيرا، كان واحد وثمانون أبناء

لأعيـــان أصحاب ألقـــاب، وثلاثة عشر كانوا من التكنوقراطيـــين من العائلات البارزة الذيـــن تلقوا تعليما غربيا، وأحد عـــشر كانوا ضباطا كبارا، وثمانية كانوا رجال أعمال أغنياء. من بين الاثني عشر رئيســـا للوزارة، أتى تســـعة من العائلات صاحبة الألقاب وكانوا هم أنفسهم من أصحاب الألقاب قبل إلغائها في العام 1925 (وكانت الألقاب القديمة قد تسللت لتعود إلى الاستخدام العام بعد العام 1941). كان رؤساء الوزارة الثلاثـــة الآخرون غير الأرســـتقراطيين مرتبطين، على أي حـــال، بالطبقة العليا المالكة للأراضي. وكان الجنرال علي رازمآرا، وهو العسكري الوحيد من بينهم، ابنا لضابط من ســـلاح لواء القوزاق ودرس في ســـانت سير قبل أن يرتفع بسرعة الصاروخ في الجيش بقيادتـــه حملات ناجحة ضد الأكراد، واللر، والخاميســـيين. وكان قريبا عبر المصاهرة لكل من عائلة فرمانفرما وقوام الملك. وكان علي سهيلي، غير الأرستقراطي الثاني، ابنا لتاجـــر أذربيجاني دخل مجال الخدمة الحكومية في العقد الأول من القرن العشرين عبر وســـاطة تقي زاده، نائب تبريز الشـــهير. وخلال الســـنوات الأخيرة، ربط سهيلي نفســـه بالشـــاه رضا، وأصبح وزيره للطرق، والداخلية، والشؤون الخارجية كما عين حاكما لكرمان، ومديرا لمصايد بحر قزوين، وسفيرا في لندن. وبالمثل، كان عبدالحسين هجير، غير الأرســـتقراطي الثالث الذي عين رئيســـا للوزارة، ابنـــا لمتطوع في القوات المســـلحة من تبريز شـــارك في الحرب الأهلية وأُدخِل الخدمة الحكومية عن طريق تقي زاده. وقد تمتع بمحاباته لكل من داور وتيمورتاش.

كان رؤســـاء الوزارة التســـعة الآخرون من الأسماء المعروفة، فعلي فروغي (ذكاء الملك) كان قانونيا ضليعا تلقى تعليما دينيا وكان مدرسا خاصا للشاه أحمد الصغير ثـــم وزيرا للعدل عدة مـــرات في العقد الأول من القرن العشريـــن. وقد مثل إيران في مؤتمر فرســـاي في العـــام 1919، وتولى منصـــب وزير الحرب ثـــلاث مرات أوائل العشرينيات، وترأس الوزارة خلال كل من تتويج العام 1925 وخلال أزمة مشهد في العام 1934، وقد أدت الأخيرة إلى استقالته. وبينما يعتقد البعض أنه استقال بسبب معارضتـــه للحملة ضـــد الحجاب، اعتقد البعض الآخر أنه اســـتقال لأن أمين عتبات مشـــهد المقدســـة الذي أُعدِم كان زوجا لابنته. وفي العام 1941 راقب فروغي تخلي الشـــاه رضا الســـلس عن العرش، وأخبر البريطانيين سرا أنه لو ظـــل الأخير في إيران فإنه حتما ســـوف يخطط للعودة إلى «طرقه الاســـتبدادية القديمة»[13]. وعلى الرغم

من أن فروغي ساعد في الحفاظ على الملكية، فقد كانت ثقته محدودة في الشاه الجديد. وقد علق بولارد: «كان من الصعب على فروغي الاقتناع بأن أي ابن للشاه رضا بوسعه أن يكون رجلا متحضرا»[14]. وأضاف بولارد، الذي عانى من الإحباط في محاولته دفع السياسيين الإيرانيين لتنفيذ طلباته، في ملاحظة لاذعة: «إنه واحد من الرجال الثلاثة الأمناء في فارس»[15].

وكان إبراهيم حكيمي (حكيم الممالك)، أرستقراطي آخر، ابنا لطبيب البلاط وخدم هو نفسه كطبيب في بلاط القاجار. ورث لقبه من والده. وعلى الرغم من مركز عائلته، فقد شارك حكيمي في احتجاج العام 1906 في مقر البعثة البريطانية واحتل مقعدا في المجلس الأول باعتباره ديموقراطيا. درس الطب في باريس؛ وخدم كوزير للتعليم والمالية قبل أن يجبره الشاه رضا على التقاعد؛ لكنه استدعي مرة أخرى في العام 1933 لكي يتولى منصب وزير الزراعة. وكان من المعتقد أنه أعاد اكتساب ثقة الشاه بتحويله أراضيه خارج طهران إلى مزرعة للقطن في غاية النجاح. ومثل علي منصور (منصور الممالك) رمزا للنخبة القديمة التي ابتلعت كبرياءها وخضعت للشاه. فقد خدم كرئيس للوزارة ووزير للداخلية قبل أن يعتقل بتهمة انحرافات مالية. وبعد عدة سنوات، جرى العفو عنه وعين وزيرا للصناعة. وأتى محمد ساعد (ساعد الوزارة)، الذي يعرف أيضا باسم مراغي، من عائلة مالكة للأراضي انتقلت من هراة إلى أذربيجان منذ أكثر من مائة عام قبل ذلك. وإضافة إلى تمثيله دائرته في المجلس، كان لساعد تاريخ طويل في العمل بالمكتب الخارجي، أغلبه في القوقاز.

ويعد محسن صدر (صدر الأشراف) رمزا أيضا للنخبة القديمة وكانت له علاقات مع المؤسسة الدينية. وهو قانوني تلقى تعليما دينيا، وكان ابنا لمعلم ديني خاص في بلاط الشاه ناصر الدين وقد خدم هو نفسه كمعلم خاص في البلاط وكأمين لعتبات مشهد المقدسة. وكان أيضا مالك أرض رئيسيا في قم ومشهد وسع من ملكيته في أثناء خدمته كقاضٍ ومدير للأملاك الملكية. وأتى مرتضى بيات (سهم السلطنة) من أغنى عائلة في آراك. وعلى الرغم من أنه من السياسيين القلائل الذين ليست لديهم خبرة في الإدارة العامة، فقد تولى وزارة المالية فترة قصيرة من 1926 - 1927. وقد أمضى الجزء الأكبر من حياته كنبيل مزارع وكرجل أعمال رأسمالي مع ملكيته لمنجم فحم شمال إيران.

وكان حسين علاء (معين الوزارة)، وهو مالك أرض كبير آخر، ابنا لعلاء الملك. وقد وصف مكتب الهند العائلة في العام 1922 باعتبارها واحدة من العائلات الأكثر نفوذا في جميع أرجاء جنوب شرق إيران[16]. تلقى حسين تعليمه في مدرسة ويستمنستر، وعين نائبا لوالده كوزير للخارجية لعدة مرات بين العامين 1906 و1915. كما خدم أيضا كمترجم الشاه رضا للغة الإنجليزية، وكممثل للبلاد في لندن وواشنطن. وتزوج من ابنة ناصر الملك الذي كان وصيا على العرش للشاه أحمد. وباعتباره هو ذاته من القاجار، أيد ناصر الملك تبني العشيرة اسم قاره غوزلو كاسم للعائلة.

وكان رئيسا الوزارة المتبقيان هما أيضا من الأرستقراطيين البارزين. محمد مصدق (مصدق السلطنة)، الذي سيصبح بطلا قوميا لاحقا لدى العديد من الإيرانيين، وقد أتى من عائلة مستوفي وملاك أراض. وأحمد قوام (قوام السلطنة), وهو ابن عم مصدق، وكان أفضل من عبر عن شغف الأعيان لاستعادة تأمين السلطة للأرستقراطيين على حساب بهلوي. وكان قوام قد برز في حلبة السياسة الوطنية منذ العام 1906، حينما قام بخطه الرائع بكتابة الإعلان الملكي الذي يمنح البلاد دستورا مكتوبا. وهو يأتي من بين صف طويل من عائلات المستوفين وهو ما يعود في خمسة أجيال إلى محسن أشتياني الشهير. وقد تزوجت عائلة أشتياني من القاجار، وفرمانفرما، وعلاء، وقاره غوزلو. وكان وثوق الدولة، وزير الخارجية الذي وقع على المعاهدة الأنجلو - فارسية في العام 1919، هو أخو قوام الأكبر. وفي العهد السابق لتعزيز الشاه رضا لسلطته، ترأس قوام الوزارة أربع مرات كما ترأس وزارات مختلفة - الحرب، والعدل، والمالية، والداخلية. وبعد فترة نفي قصيرة في فرنسا، سمح له بالتقاعد في مزرعة الشاي التي يمتلكها في غيلان. وقد كتب أحد المراقبين أنه قد عاد للسياسة في العام 1941 «سانا أسنانه للعائلة المالكة»[17]. وقد تشكك مراقب آخر في أنه خطط لإقامة جمهورية يكون هو رئيسها[18]. وقد اشتكى الشاه لبولارد من أن قوام يعد «متآمرا خطيرا» و«متلهفا على تنفيذ خطط متهورة» وقد أحاط نفسه بـ «عصابة من القتلة»[19]. وقد وصف بولارد نفسه قوام بأنه الأكثر دهاء، ونشاطا، ومهارة، وجرأة، وطموحا، وسلطوية بين جميع السياسيين القدامى[20]. وبطرق مختلفة، كان قوام في الأربعينيات هو ما كان عليه سبهدار في العقد الثاني من القرن العشرين وما كان عليه مشير الدولة في العقد الأول من القرن.

(الجدول - 7): رؤساء الوزارة أغسطس 1941 - أغسطس 1953

رئيس الوزارة	الاسم الأصلي	مدة الوزارة	تاريخ الميلاد التقريبي	التاريخ العملي	التعليم	اللغات الأجنبية
علي فروغي	ذكاء الملك	أغسطس 1941 - مارس 1942	1873	قاض	دار الفنون	إنجليزي، فرنسي
علي سهيلي		مارس - أغسطس 1942؛ يناير 1943 - مارس 1944	1890	وزارة الخارجية	دار الفنون	فرنسي، روسي، تركي
أحمد قوام	قوام السلطنة	أغسطس 1942 - فبراير 1943؛ فبراير 1946 - ديسمبر 1947؛ يوليو 1952	1875	وزارات	فرنسا	فرنسي
محمد ساعد	ساعد الوزارة	مارس - ديسمبر 1944؛ نوفمبر 1948 - مارس 1950	1885	وزارة الخارجية	القوقاز، فرنسا	روسي، تركي، فرنسي
مرتضى بيات	سهم السلطنة	ديسمبر 1944 - مايو 1945	1882	مالك أراض، نائب	سويسرا	فرنسي
إبراهيم حكيم	حكيم الملك	مايو - يونيو 1945؛ ديسمبر 1945 - فبراير 1946؛ ديسمبر 1947 - يونيو 1948	1870	طبيب البلاط	فرنسا	فرنسي
محسن صدر	صدر الأشراف	يونيو - ديسمبر 1945	1873	مالك أراض، قاض	تقليدي	عربي
عبدالحسين هجير		يونيو - نوفمبر 1948	1895	وزارات	دار الفنون	فرنسي، روسي، إنجليزي
علي منصور	منصور الممالك	مارس - يونيو 1950	1888	وزارات	دار الفنون	فرنسي
علي رازمآرا		يونيو 1950 - مارس 1951	1900	الجيش	سانت سير	فرنسي، روسي
حسين علاء	معين الوزارة	مارس - مايو 1951	1884	مالك أراض، وزارة الخارجية	إنجلترا	إنجليزي
محمد مصدق	مصدق السلطنة	مايو 1951 - أغسطس 1953	1885	مالك أراض	سويسرا	فرنسي

دخل قوام عالم السياسة مرة أخرى مع مظفر فيروز فرمانفرما، ابن فرمانفرما الشهير الذي اغتيل على يد الشاه رضا، وكان مظفر اليد اليمنى لقوام. وبعد تلقيه تعليمه في هارو وكيمبردج، عاد مظفر فيروز مندفعا للوطن مصمما، حسب كلمات بولارد على أن يثأر لقتل والده: «كان على استعداد لأن يضحي بأي شيء من أجل إسقاط الشاه»[21].

هيمن الأعيان أيضا على البرلمانات الأربعة التي انعقدت خلال هذه الأعوام الثلاثة عشر: المجلس الثالث عشر (1941 - 1943)، الرابع عشر (1944 - 1946)، الخامس عشر (1947 - 1949)، والمجلس السادس عشر (1950 - 1952). وعلى سبيل المثال، فإنه من بين 143 نائبا في المجلس الرابع عشر - وهو أول مجلس منتخب بعد تخلي الشاه رضا عن الحكم - كان 27 في المائة من كبار ملاك الأراضي، 16 في المائة من العاملين في الخدمة المدنية مع ملكية كبيرة نسبيا من الأراضي، 11 في المائة رجال أعمال أثرياء، و6 في المائة كانوا من رجال الدين المالكين للأراضي[22]. وكان أكثر من 62 في المائة قد ولدوا في عائلات من ملاك الأراضي. ولم يزد عدد المهنيين والموظفين على حفنة قليلة.

والأكثر من هذا، أن الأعيان قد هيمنوا على المجلس من خلال أحزاب برلمانية عرفت باسم الفراكسينات - وهو مصطلح مستعار من الرايخستاغ الألماني(*). فعلى سبيل المثال، كان المجلس الرابع عشر مقسما بين أربعة فراكسينات رئيسية؛ أزادي فراكسين (الحرية أو الليبرالي) ويقوده: محمد والي ميرزا فرمانفرما، بطريرك العائلة؛ وأبو القاسم أميني، وهو حفيد أمين الدولة الذي خدم كوزير رئيسي مع كل من الشاه ناصر الدين والشاه مظفر الدين - ويتحدر الأمينيون(**) من عائلة أشتياني الشهيرة؛ وصدر فخر حكمت من عائلة مشار الدولة التي ناضلت لأجيال مع قوام الملك والقشقائيين من أجل السيطرة على فارس(***). والديمقراط فراكسين - ويعرف أيضا باسم فراكسين العشائر (القبلي) - ويقوده صمصام وأسعد بختياري؛ صولة قشقائي، ابن الراحل صولة الدولة؛ وعباس قبضيان (أمير

(*) البرلمان الألماني حتى صعود هتلر إلى سدة الحكم. [المترجم].
(**) نسبة إلى أميني. [المترجم].
(***) المقاطعة. [المترجم].

مخصـــوص)، وهو زعيم قبيلة كالهور في كردســـتان. وكان قبضيان، مثله في ذلك مثل العديد من خانات البختياريين والقشقائيين قد سجنه الشاه رضا. وفراكسين اتحاد ملي (الاتحاد الوطني) وكان يقوده: الســيد محمد طباطبائي والسيد أحمد بهبهاني - ابنا المجتهدين اللذين قادا باكرا الحركة الدســتورية؛ وعزت الله بيات، أخو رئيس الوزراء الذي يحمل الاسم ذاته، وكلاهما كان من ملاك الأراضي الكبار في آراك. وفراكسين مهان (أرض الآباء) وكان يقوده هادي طاهري، محمد نمازي، وهاشـــم مالك مداني – وهم ثلاثة رجال أعمال أثرياء مثلوا يزد، وشــيراز، وملاير على هذا الترتيب خلال الأعوام العشرين الســابقة، وضم المجلس أيضا عددا من النواب المســتقلين البارزين (مستقل): مصدق؛ السيد ضياء، رئيس الوزراء الذي عمــر لفترة قصيرة في انقــلاب 1921، تيمورتاش، ابن وزير جرى اغتياله؛ ورحمن خلعتبري، وريث لسبهدار الشهير.

أدى النواب، خصوصا قادة الفراكســينات، دورا حاســما، فقد ســيطروا على اللجــان التي قادت دفة التشريعات إلى البرلمان وعبره - فكل مشــاريع القوانين كان ينبغــي أن يوافق عليها المجلــس. وكانوا يختارون رئيس الــوزراء والوزراء، ويمكنهم في أي وقتٍ إقصاؤهم من خلال التصويت بعدم الثقة عليهم. لذا فليس من الغريب، أن الوزارات كانت لا تســتمر في المتوســط أكثر من خمســة أشهر ورؤســاء الوزارة أكثر من ثمانية أشهر. اشتكى ديبلوماسي بريطاني ساخطا من هذا التدوير المتكرر: «من الواضح أن فارس ليســت مستعدة للديموقراطية البرلمانية. فهــؤلاء النواب لا يكفون عــن الإزعاج ما لم يجر كبحهــم»[23]. وعلى الرغم من التقلب، اســتمرت الوزارات تعمل بشــكل معقول في ظل وكلاء الوزارة الدائمين. بــل أضيفــت إلى الحكومة وزارة جديدة ألا وهي الصحــة. ويمكن رؤية التحول في مركــز الثقــل نحو الأعيان على أفضــل نحو في عملية اختيــار الوزراء. فخلال العشرين عاما السابقة، كان الشاه معتادا على إصدار فرمان ملكي لرؤساء وزاراته المكبلين لكي يترأسوا الوزارة، وكان يختار لهم وزراءهم، ثم ترسل هذه الأسماء إلى المجلس على وجه السرعة للحصول على ختم الموافقة المطلوب، ولكن خلال هذه الأعوام الثلاثة عــشر، كانت العملية العادية هي قيام المجلس، أو بالأحرى قادة الفراكســينات، باختيار شخص أولا من بين المرشحين لرئاســة الوزارة، وكان هذا

الشخص بدوره يتلقى آليا الفرمان الملكي لتشكيل الوزارة. وكان رئيس الوزارة الجديد يختار بعد ذلك وزراءه، ويضع برنامجا للحكومة، ويذهب إلى المجلس للحصول على التصويت المطلوب للموافقة على كل من البرنامج والوزراء. وكان يمكن سحب هذا التصويت بالثقة في أي وقت. وقد اكتسب النواب مصادر قوة دستورية أخرى، الحصانة من الاعتقال، والحق في التحقيق في أي موضوع، وسلطة الإشراف على حفظ الشاه لقسمه وامتثاله للقوانين الدستورية.

تمثّل مصدر القوة الرئيسي للأعيان في المستوى المحلي؛ فقد سيطروا ليس فقط على الفلاحين المستأجرين الذين يمكنهم سوقهم إلى مراكز الاقتراع، ولكن أيضا على الهيئات الانتخابية التي تراقب صناديق الاقتراع، والتي تسلم أوراق التصويت. وكما تنبأ واحد من القناصل البريطانيين بدقة في العام 1943: «من المبرر أن يشعر ملاك الأراضي بالثقة أنه، على الرغم من الراديكالية في المدن، فإن أغلبية الفلاحين سوف تستمر في تبعيتها لهم يوم الانتخاب»[24]. وكانوا ذوي نفوذ حتى في المدن الصناعية؛ فعلى سبيل المثال، في أصفهان كانت القوة الرئيسية وراء الستار هي أكبر مسعود (صارم الدولة)، الابن الأكبر لظل السلطان الشهير الذي كان قد حكم المقاطعة لما يقرب من نصف قرن. وعلى الرغم من أن مسعود فقد كثيرا من مصداقيته لسببين: توقيعه على الاتفاقية الأنجلو - فارسية للعام 1919، واشتراكه في تنفيذ «جريمة شرف»، فقد ظل قوة مؤثرة على المستوى المحلي بسبب ثروته وصلاته العائلية. وكان من الشائع أنه يدفع أموالا للعديد من المسؤولين الرسميين إلى جانب رجال الشرطة والجندرمة. وبعد أن خدم مع الشاه رضا حاكما لهمدان، وفارس، وكرمانشاه، تقاعد في عزبته للصيد وتطوير «قرية نموذجية». وقد كتبت السفارة البريطانية في أحد تقاريرها أنه نأى بنفسه عن المناصب العامة بعد سقوط الشاه رضا، لكنه «أصبح المتحكم غير الرسمي في كل شيء تقريبا في أصفهان»[25]. وكان له نفوذ كبير على الهيئة الانتخابية، وكان في استطاعته «ترتيب» نتائج مناسبة للمجلس الرابع عشر من وراء الستار.

بدأت الحملة لهذه الانتخابات بخمسة مترشحين أقوياء يتنافسون على المقاعد البرلمانية الثلاثة للمقاطعة: تقي فداكار، وهو محامٍ شاب يمثل النقابات التي نظمت حديثا - عن طريق حزب توده الشيوعي - في معامل النسيج الضخمة بالمدينة؛

وحيدر علي إمامي، وهو تاجر تحول لكي يصبح رجل صناعة مع صلات قوية بملاك الأراضي المحليين؛ والسيد هاشم الدين دولت أبادي، ابن لرجل دين بارز والمتحدث الرئيسي باسم الجماعات الحرفية والتجار - خاصة التجار الذين تملكوا أراضي البختياريين المستولى عليها؛ وشريف بور فاطمي (مصباح السلطان)، وهو حليف قريب للبختياريين، وهو نفسه كان مالك أراضٍ كبيرا في الإقليم؛ وأحمد قلي خان بختياري، الابن الأكبر لمرتضى قلي (صمصام) خان، بطريرك عائلة الخاني. وقد عاد مرتضى قلي خان إلى المطالبة بأراضيه بعد العام 1941، مستعيدا مجددا سلطته على فرع حجي الخاني، ومحررا رجال قبيلته من السيطرة العسكرية. وبحلول العام 1944، كان قد حقق كثيرا من هدفه. فقد حصل على منصب الحاكم في منطقة بختيار التي أعيد خلقها والممتدة من دزفول إلى تشهار محل. واستعاد سلطته على فرع حجي الخاني، واستعاد بعض أراضي عائلته - على الرغم من أنها لم تشمل تلك التي حصل عليها تجار أصفهان. وأكثر من هذا، فقد سلّح أكثر من 4500 رجل من القبيلة، وأجبر الجيش والجندرمة على الانسحاب من إقليم بختيار. كتب القنصل البريطاني في تقرير له أن الجيش انسحب حينما اكتشف أن الجنود كانوا شغوفين أكثر «بإطلاق الرصاص على ضباطهم من رجال القبيلة»[26]. وقد كتب القنصل نفسه[27]:

> في ظل حكم الشاه رضا، كان ملاك الأرض والمعامل - الذين كان أغلبهم جاهلين، يعتقدون أن المال يمكنه فعل كل شيء، رجعيين بدرجة ما، ومهتمين فقط بجمع كل ما يستطيعونه من المال - هم الحكام الأعلى في أصفهان بمساعدة الحكومة المركزية. ولكن مع تغير النظام في العام 1941، ورفع الحظر عن الدعاية الشيوعية، بدأ حزب توده المدعوم من الروس، والذي كان يقوده محليا فداكار، في التطور مستفيدا من الصراع بين العمال ورأس المال. وتعد أصفهان في الوقت الحاضر مركز النضال بسبب توافر جسم يمكن تنظيمه بسهولة من الآراء الجاهلة بين عمال المعامل.

وعلى الرغم من هذه المنازعات، توسط أكبر مسعود في تحقيق صفقة ودية. فقد حصل أحمد قلي خان بختياري وشريف بور فاطمي على المقاعد الأقل وجاهة في شهر كورد ونجف آباد القريبتين. وفي الوقت ذاته، حصل فداكار، ودولت أبادي،

وإمامـي على مقاعد أصفهان الثلاثـة. وفي الحقيقة، فإن الثلاثة ناشـدوا مؤيديهم التصويـت لثلاثتهم. وفي النتيجة النهائية حصـل فداكار على 30499 صوتا، ودولت أبادي على 29470 صوتا؛ وحصل إمامي على 27870 صوتا. وهو ما يعني أن الإقبال عـلى التصويت في أصفهـان بلغ قرابة 50 في المائة. وكان معدل التصويت في طهران أقـل من 15 في المائة[28]. وبالطبع، فقـد كان أقل من ذلك في الدوائر الريفية، وهو ما أعطى الأقطاب ملاك الأراضي فرصة عظيمة لتحديد النتائج. فقد دعموا الهيئات الناخبـة التي وزعت الأصوات، وسـاق الكتخدا قطيع الفلاحـين إلى مراكز الاقتراع، وعـدَّت الهيئات الانتخابية وفـرزت الأصوات. ويمكننا أن نطلـق على دور الأعيان «الديموقراطية الإقطاعية».

الحركة الاشتراكية (1941 - 1949)

أتى التحـدي الحقيقي الأول للأعيان من الحركة الاشـتراكية. فبعد شـهر من تخلي الشاه رضا عن العرش، اجتمعت مجموعة من خريجي الجامعات الأوروبية والمسـجونين السياسيين السابقين بقيادة إيرج إسـكندري في منزل عمه سليمان إسـكندري، الثوري الدستوري المحنك، وأعلنوا تشـكيل حزب توده. وكان إيرج إسـكندري، الذي ظل يقود دفة الحزب حتى العام 1979، ابنا ليحيى إسكندري، الأمـير الراديـكالي المبرز في ثـورة 1906، والذي اعتُقل في انقـلاب 1909، ومات بعد ذلك بقليل - يشـك البعض أن سـجنه قد عجل بوفاته المبكرة. وعلى الرغم من نسـبه الأرسـتقراطي، فإن العائلة لم تكن ثرية. فاز إيرج إسـكندري بمنحة حكومية للدراسـة في أوروبا؛ حيث تأثر هناك بالحركات الاشـتراكية والشيوعية. وبمجـرد عودته في منتصف الثلاثينيات، اعتُقل هو ومجموعة من المثقفين الذين يشـاركونه في أفكاره، واتُهموا بالدعاية الاشـتراكية الشيوعية. وقد اشتهروا باسم «الخمسـة وثلاثـون». وعند إطلاق سراحهم من السـجن في أغسـطس 1941، قرر إيرج إسـكندري - بالمشـاركة مع زملائه الأكثر قربا منه - تشكيل حزب ذي قاعدة عريضة؛ بحيث يجتذب ليس فقط جيلهم من الراديكاليين الشباب، ولكن يجتذب أيضا الشـيوعيين والتقدميين الوطنيين من الأجيال الأقدم. ولذلك سموا منظمتهم حزب توده (حزب الجماهير).

ويتذكر إيرج إسكندري في مذكراته أنهم اعتزموا التغلب على الانشقاقات الماضية بخلق حركة عريضة من «القوى الديموقراطية، والوطنية، والتقدمية»[29]. وقد نجحوا في إقناع الرجل المسن الجليل سليمان إسكندري بقبول زعامة الحزب. وكان الأخير بارزا في حقل السياسة الوطنية منذ العام 1906. وكان من بين النواب الذين اعتُقلوا في انقلاب 1909. وقد ترأس الحزب الليبرالي في المجلس الأول، والحزب الديموقراطي في العقد الثاني من القرن، وحكومة المقاومة الوطنية في الحرب العالمية الأولى، كما اعتقله البريطانيون في الهند لتتم مبادلته لاحقا بسجين أطلق الجنغلز (مقاتلو الغابات) سراحه. وقد أسس وقاد أيضا الحزب الاشتراكي في العشرينيات. وكانت لأقربائه مساهمة مهمة في تأسيس المنظمات النسائية. وكان في الأصل قد أيد إصلاحات الشاه رضا - بل إنه حتى خدم وزيرا للتعليم - ولكنه فصم العلاقة معه مع تغييره السلالة الحاكمة. وكان يفضل أن يتم إحلال الجمهورية محل الملكية القاجارية. وخلال عهد الشاه رضا، عاش بهدوء في شقة مكونة من غرفتين. ومن المحتمل أنه بسبب عيشته المتواضعة، وصفته البعثة البريطانية على أنه «أمير قاجاري غامض»[30]. وقد ظل زعيما لتوده حتى وفاته في العام 1944. وبهذا امتدت حياته أربعين عاما من الراديكالية. وعند قبوله زعامة توده وضع شرطا، وهو ألا يثير الحزب، على الرغم من راديكاليته الاشتراكية، عداوة المتدينين بدعاية مضادة للدين. وكان مقتنعا بأن الحركة الاشتراكية قللت في الماضي من شأنها بالإثارة غير الضرورية لعداوة المتدينين. وهو يعزو الفضل في بقائه على قيد الحياة في انقلاب 1909 إلى حقيقة أن الحراس حينما أتوا للقبض عليه لمحاكمته، وربما إعدامه، وجدوه وسط صلاة الفجر. وكان يسعى، مثله مثل الأعضاء الآخرين المؤسسين لتوده، لخلق منظمة ذات قاعدة عريضة بحيث تكون جذابة للاشتراكيين، والوطنيين، والديموقراطيين وحتى ذوي العواطف الدستورية. وقد أعلن البرنامج الأول للحزب ما يلي[31]:

> إن هدفنا الرئيسي هو تعبئة العمال، والفلاحين، والمثقفين التقدميين، والباعة، والحرفيين في إيران. وتوجد في مجتمعنا طبقتان رئيسيتان: هؤلاء الذين يملكون وسائل الإنتاج؛ وهؤلاء الذين ليس لديهم أي قدر ملموس

> من الملكية. وتشمل الطبقة الأخيرة العمال، والفلاحين، والمثقفين التقدميين، والحرفيين والباعة. فهم يعملون ولكنهم لا يتلقون كامل ثمار عملهم. كما أنهم يُقمعون من قبل طغمة حاكمة. ليس لديهم الكثير ليخسروه، ولكن هناك الكثير الذي يمكن أن يكسبوه فيما لو تم تحويل الهيكل الاجتماعي تحويلا جذريا وامتلكت الجماهير وسائل الإنتاج الرئيسية... وعندما نقول إن هدفنا هو محاربة الاستبداد والديكتاتورية فنحن لا نشير هنا إلى أشخاص بعينهم، ولكن إلى تركيب طبقي ينتج المستبدين والديكتاتوريين. وقد اعتقد العديد من الناس في أغسطس في العام 1941 أن تخلي الشاه رضا عن العرش قد أنهى في ليلة النظام الديكتاتوري. ولكننا نفهم الآن بشكل أفضل، لأننا نستطيع أن نرى بأعيننا أن الذي أنتج الشاه رضا لايزال باقيا. والأسوأ من ذلك، أن هذا التركيب الطبقي استمر في خلق الشاهات الصغار - والمتمثلين في الطغمة الحاكمة في صورة ملاك أراضٍ إقطاعيين ورأسماليين مستغلين، والذين يستمرون في التحكم في الدولة، من خلال ملكيتهم لوسائل الإنتاج.

وكانت هذه الدعوة في منتهى النجاح. فبحلول 1945 - 1946، أصبح حزب توده حزبا للجماهير بالفعل، وليس فقط بالاسم. وكان للحزب ستة مقاعد برلمانية إلى جانب مقعد أصفهان. وكان لديه ثلاثة وزراء: للتعليم، والصحة، والتجارة. وكانت جريدته الرئيسية، رهبر (القائد)، قد سجلت رقما قياسيا بتوزيعها أكثر من 100 ألف نسخة - ثلاثة أضعاف رقم توزيع الجريدة شبه الرسمية إطلاعات. وكان لدى الحزب أيضا 50 ألف عضو عامل و100 ألف عضو منتسب. وافتتح الحزب فروعا في سبع وثمانين مدينة - وبمعنى آخر، فإنه افتتح فرعا تقريبا في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة. وقد اجتذبت احتفالات الحزب بيوم مايو ويوم الدستور جماهير غفيرة في كل المدن الكبرى - في طهران اجتذبوا ما يتراوح بين 40 ألفا و60 ألفا. كما شكل الحزب تحالفات مع المجموعات التقدمية الأخرى، مثل حزب إيران، والحزب الاشتراكي، وحزب جانغالي.

ومع تأثرها بهذا الأداء، كتبت جريدة نيويورك تايمز أن توده وحلفاءه يمكنهم أن يكسبوا ما قد يصل إلى 40 في المائة من الأصوات في أي انتخابات نزيهة[32]. وقد أضافت أن توده كان «يحفز الجماهير على التفكير والعمل سياسيا للمرة الأولى». وقد أكد بولارد أن «توده هو القوة السياسية الوحيدة المتماسكة في البلاد، وهو

قوي بما فيه الكفاية للتعامل مع أي معارضة خطيرة قبل أن تستفحل؛ حيث إنه يسيطر سيطرة تامة على الصحافة وعلى العمال في كل أنحاء البلاد»[33]. وقد كتب نظيره الأمريكي في تقرير له «إن توده، هو المنظمة الوحيدة الكبيرة حسنة التنظيم التي تعمل آلتها السياسية في إيران»[34]. وقد علق أحد أعضاء الوزارة البريطانية قائلا: «لا أستطيع أن أتخلص في ذهني من صورة أن حزب توده، على الرغم من الاعتراف بأنه حزب ثوري، ربما يكون هو حزب المستقبل الذي سيعتني بمصالح الرجل العامل في فارس»[35]. وقد أُعجب القناصل البريطانيون في المقاطعات بصورة مماثلة بالحزب. فقد كتب قنصل عبادان في تقريره «إن أمن مصفاة التكرير والحقول النفطية، وأمن العاملين البريطانيين يعتمد على فضل ورغبة حزب توده»[36]. وكتب مسؤولون بريطانيون في تقريرهم عقب جولة قاموا بها في قزوين: «إن توده قد اكتسب نفوذا واسعا في غيلان ومازندران، إلى حد أن السيطرة على كل الشؤون تعد بالفعل بين يديه»[37]. ويقول أحد التقارير البريطانية «السياسة الفارسية أصبحت صراعا بين من يملكون ومن لا يملكون مع مناصرة اليسار للطرف الأخير»[38]. وكان القنصل البريطاني في مشهد أكثر وضوحا [39]:

> إن حالة الطبقات الوسطى والدنيا أفضل قليلا عما كانت عليه في الأيام المظلمة الأخيرة للشاه رضا؛ فقاطع الطريق الأول قد ذهب، وذلك من أجل أن يفسح في الطريق لزمر المسؤولين الذين استغلوا بمجموعهم الجماهير بشكل شامل تقريبا، كما كان يفعل هو. ولم يتوقف الأمر فقط عند نهب الرجل في الشارع وعلى المحراث مباشرة من قبل المسؤولين المحليين، والشرطة، والجندرمة بالطرق القديمة نفسها، ولكن تم تطوير تكنيك جديد حيث يتم اعتصاره يوميا من قبل الأعمال الكبيرة في شكل احتكارات ومبتزي القطاع الخاص المحميين... وخوفهم الوحيد هو من تنظيم توده لانتفاضة شعبية.

اجتذب حزب توده التأييد الأكبر له من بين العاملين بأجر في الحضر، ومن رجال الطبقة الوسطى ذوي الرواتب - وخاصة الإنتلجنتسيا. وبحلول العام 1945، كتب البريطانيون في تقاريرهم أن المجلس المركزي لاتحاد النقابات بقيادة حزب توده كان لديه ثلاث وثلاثون مؤسسة تابعة، بعضوية تزيد على 275

ألف عضو[40]. ويشكل هذا 75 في المائة من قوة العمل الصناعية في المعامل الحديثة في البلاد، والبالغ عددها 346 معملا. وتشمل هذه العضوية 45 ألف عامل من عمال النفط، 45 ألفا من عمال البناء، 40 ألفا من عمال النسيج، 20 ألفا من العاملين في السكك الحديدية، 20 ألفا من العاملين في صناعة السجاد، 11 ألفا من عمال الموانئ، و8 آلاف من العاملين في المناجم، و6 آلاف من سائقي الشاحنات. وقد أظهر المجلس المركزي لاتحاد النقابات كامل قوته في مايو 1946 بتنظيم إضراب عام في عموم صناعة النفط. وكتبت السفارة البريطانية في تقرير لها أن شركة النفط الأنجلو - فارسية لم يكن لديها أي خيار سوى التسليم بثماني ساعات عمل في اليوم، ودفع أجر مقابل يوم الجمعة، وأجر إضافي مقابل ساعات العمل الإضافية، وأجور أعلى، وإسكان أفضل؛ حيث كانت النقابات تسيطر فعليا على خوزستان إلى جانب معمل التكرير، وآبار النفط، وخطوط الأنابيب[41]. وقد أتبع حزب توده هذا النجاح بالضغط على الحكومة لكي تصدر أول قانون عمل شامل في الشرق الأوسط. وتضمن هذا القانون الوعد بيوم عمل من ثماني ساعات، والدفع مقابل يوم الجمعة، وستة أيام عطلة سنوية، بما في ذلك يوم مايو، والتأمين على العمال والدفع للعاطلين، وحد أدنى للأجور على أساس أسعار الغذاء المحلية، وتجريم عمالة الأطفال، وحق العمال في تنظيم نقاباتهم المستقلة. واعترف القناصل البريطانيون في جلساتهم الخاصة بأن أصحاب الأعمال - بما في ذلك شركة النفط - أوصلوا البلاد إلى حافة الهاوية بـ «جشعهم» و«غطرستهم» و«استغلالهم» و«احتقارهم» العاملين لديهم: «نحن نشهد نهوض حركة اجتماعية جديدة. إن المزايا التي اكتسبها العمال كبيرة، وسوف يستمرون بالتأكيد في العمل على جعل أصحاب الأعمال يشعرون بقوتهم المكتشفة حديثا»[42]. وقد دفع هذا النجاح حكومة حزب المحافظين البريطانية إلى تعيين ملحق عمالي في طهران بمهمة واضحة هي الفصل «بين العمال وحزب توده»[43].

وكانت قوة حزب توده بين الطبقة الوسطى التي تتلقى رواتب مؤثرة بالقدر نفسه. فقد اجتذب الحزب ليس فقط طيفا مؤثرا من المهنيين وذوي الياقات البيضاء[*]، ولكن أيضا قسما كبيرا من الإنتلجنتسيا. وكان بين الأعضاء والمتعاطفين -

---

(*) مصطلح يطلق على من يقومون بالأعمال المكتبية، مثل الموظفين الإداريين. [المحررة].

وقد يســميهم البعض «رفقاء سفر» - عدد من المثقفين اللامعين[44]. وتشمل القائمة أهم الشـخصيات في إيران الحديثة: صادق هدايت، بُزُرغ علوي، وصادق شــوبك، النجوم الثلاثة الأساسية في الكتابة النثرية الحديثة؛ أحمد شاملو ونيما يوشيج اللذان افتتحـا طريق الشــعر الحديث؛ وبهار، الشــاعر المتوج لــلأدب التقليدي؛ وصادق نفيسي، مهدي بامداد، محمد تمدن، مرتضى راوندي، يحيى أرينبور - خمسة مؤرخين كبار؛ ونوشــين، لوريتا، وحســين خير - خاو، مؤسســو المسرح الحديث؛ غلام حسين ســعيدي، الكاتب المسرحي؛ جــلال أحمد وبهزين، وهما اثنــان من كتاب المقالات المشــهورين؛ غلستان، واحد من أوائل المخرجين الســينمائيين في إيران؛ وشخصيات أدبية مشــهورة، مثل برويز خلنــاري، نادر نادربور، محمد تفضــلي، محمد معين، فريدون توللي، فريدون تانكوباني، وســياوش كــسرى. وضمت صفوف الحزب أيضا محامــين بارزين، أطباء، جراحين، مهندســين، معماريين، فنانين تشــكيليين، نحاتين، وأســاتذة جامعيين. وكانت هذه الإنتلجنتسيا تلتقي في أندية حزب توده، وكذلك في المقاهي الخاصة بالقرب من دور الســينما والمسارح في شمال طهران. وكانت أماكن تجمعهم الرئيسية هي مسرح سعدي لصاحبه نوشين ومقهى فردوسي المفضل لدى صــادق هدايت وبُزُرغ علوي. ووفقا لكلمات جريدة التايمز اللندنية، اجتذب حزب توده «الأكثر موهبة والأفضل تعليما في الأجيال الشابة»[45].

غير أن حزب توده تعرض لنكســات كبرى في 1945 - 1946. وكانت أســباب هذه النكســات هي مطالبة الســوفييت بامتياز نفطي في شــمال إيران ورعايتهم للحركات الاستقلالية في كردســتان وأذربيجان. وقد فاجأ الطلب النفطي حزب توده - خاصة أن نواب الحزب في المجلس كانوا قد أدانوا الحكومة لتوهم لعرضها امتيازات في بلوشستان على الشركات الأمريكية، ومطالبة منظماتهم العمالية في خوزســتان بتأميم شركة النفط الأنجلو - إيرانية. وقد حاول حزب توده «تحجيم الضرر»، بالقول إن استعداد السوفييت لتقاســم الأرباح المستقبلية مناصفة هو عرض أكثر من ســخي مقارنة بنسبة الـ 20 في المائــة التي نتلقاها من البريطانيين. ولكن الطلب، عــلى كل حال، أضحى مصدر حرج وبمثابة اختبار يفصل ما بين اليساريين والوطنيين. وكتب بولارد في تقريره أن العديد من قــادة توده قد أبلغوا رئيس الوزراء سرا أنهم يعارضون الطلب الســوفييتي، ويدعمون في المقابل السياسة الرسمية بتأجيل كافة المفاوضات النفطية إلى ما بعد الحرب[46].

وكانت الحركات الكردية والأذربيجانية حتى أكثر ضررا. ففي سبتمبر 1945، منح السوفييت، لأسباب لا يعلمها غيرهم، رعايتهم للمجموعات الكردية والأذربيجانية المطالبة باستقلال مقاطعاتهم. فقد اكتشف جعفر بيشاوري، الشيوعي القديم الذي حرر جريدته الخاصة وازدرى الماركسيين الشباب الذين يقودون حزب توده - اكتشف فجأة «جذوره» الأذربيجانية، وأدرك أن الأذربيجانيين قد حرموا طويلا من «حقوقهم الوطنية». وبتأييد من السوفييت، أسس حزب أذربيجان الديموقراطي، واستولى على المقاطعة مع متطوعين مسلحين. وقد حدثت «انتفاضة» موازية في كردستان المجاورة. وواصل السوفييت مدهما بالحماية حتى انسحابهم من إيران في مايو 1946. وقد ساهمت هذه الأزمات أكثر في التفرقة ما بين اليساريين الأوفياء والاتجاه السائد بين الوطنيين. وكشف إيرج إسكندري لاحقا أن قادة توده قد أيدوا علنا الحزبين الديموقراطيين الأذربيجاني والكردي، من أجل التضامن الاشتراكي مع الاتحاد السوفييتي، ولكن بشكل خاص كانوا لايزالون «مذهولين»، «متفاجئين»، و«مصدومين»[47]. بل وكتبوا حتى رسالة احتجاج للحزب الشيوعي السوفييتي. وكتب أحد القادة لموسكو ملمحا إلى أن المخطط الكارثي بالكامل قد تم طبخه على يد القادة في باكو لتوسعة «مصالحهم الخاصة وإملاءاتهم» على كل من إيران والاتحاد السوفييتي[48]. وقد حاول حزب توده مرة أخرى تحجيم الضرر. فقد جادل الحزب بأن هذه الحركات في المقاطعات تطالب بالاستقلال الإقليمي وبحقوق ثقافية، وليس بالانفصال والاستقلال السياسي. وركز الحزب أيضا على إصلاحاتهم، خاصة في أذربيجان، حيث قدمت حكومة الإقليم حق التصويت للنساء، ووضعت الأساس لجامعة تبريز، وأعادت تسمية الشوارع لتُسمى بأسماء الأبطال المحليين في أثناء الثورة الدستورية، وأعدت أول مشروع إصلاح زراعي في البلاد، ووزعت أراضي الدولة، وصادرت الملكيات الكبيرة، ورفعت من حصة الفلاحين المحاصصين في المحاصيل. غير أن هذه الإصلاحات لم تنجح كثيرا في إنقاذ حكومات المقاطعات بمجرد عودة الجيش المركزي بقوته الكاملة في العام 1946. وقد استمرت حكومتا المقاطعتين لمدة اثني عشر شهرا فقط.

وجهت الحكومة عدة ضربات أخرى لحزب توده. فقد اتهمت الحزب بدعم وتحريض «الانفصاليين»، وأصدرت مذكرات اعتقال بحق قادته، بمن فيهم إيرج

إسكندري الذي أجبر على الذهاب إلى المنفى. وقد نسقت الحكومة، مع البريطانيين، لحركة تمرد بين القبائل الجنوبية - القشقائيين، البختياريين، البوير أحمديين، أكراد كالهور، وعرب كعب مستهدفين منظمات توده في بوشهر، يزد، شيراز، كرمان، وكرمانشاه. وأعلنت الأحكام العسكرية في طهران، وضُيِّق الخناق على النقابات، وأُغلق العديد من أندية توده ومكاتب الحزب في كل الأنحاء الشمالية من المدينة. بل كان الأكثر قسوة وعنفا هو استغلال الشاه، في فبراير 1949، محاولة فاشلة من قبل فرد واحد لاغتياله لكي يعلن الأحكام العسكرية في كامل أنحاء البلاد، وحظر حزب توده، وإغلاق صحفه، والقبض على أكبر عدد ممكن من قادته، وإصدار أحكام غيابية بالإعدام على هؤلاء الذين استطاعوا الهرب. كما اعتُقِل عدد من شخصيات المعارضة البارزة مثل قوام الذي لم يكن له أي صلة على الإطلاق بتوده؛ وحظرت الصحف التي تنتقد العائلة المالكة؛ وعقدت جمعية تأسيسية لتعزيز امتيازاته الملكية. وقد أعطته هذه الجمعية السلطة لحل البرلمان، بشرط الدعوة إلى انعقاد برلمان جديد خلال ستة أشهر، كما أعطته سلطة تشكيل مجلس أعلى(*) مكون من ستين عضوا - نصفهم يمكنه تعيينهم، كما نص على ذلك دستور 1906. وقد دعم مجلس شيوخه بالأعيان الكبار في السن، مثل تقي زاده وحكيمي، اللذين كانا على استعداد الآن للتسليم له بالسيطرة التامة على القوات المسلحة. وقد منح مجلس الشيوخ لقب كبير (العظيم) إلى الراحل الشاه رضا، ومنحوه جنازة دولة على الرغم من أن القادة الدينيين رفضوا أن يتم دفن جثمانه في التربة المقدسة في مشهد، أو قم أو مسجد الشاه عبدالعظيم. فدفن بدلا من ذلك في ضريح على الطراز النابليوني في شمال طهران. كما نقل مجلس الشيوخ أيضا - في صمت - الملكيات الواسعة للشاه رضا من الدولة مرة أخرى إلى العائلة المالكة. فاستعاد الشاه سيطرته على المناصرين للقصر. ولذا فليس مدهشا أن العديدين، بمن فيهم السفيران البريطاني والأمريكي، خلصوا إلى أن الشاه قد حول محاولة الاغتيال إلى انقلاب ملكي.

وعلى الرغم من أن نفوذ حزب توده السياسي كان قصير العمر، فقد دام تأثيره الثقافي والفكري. فالحزب هو الذي طرح في إيران مفاهيم مثل السياسة الجماهيرية، والمشاركة الجماهيرية، والتنظيمات الجماهيرية مع خلايا الحزب

(*) مجلس شيوخ. [المترجم].

وفروعه، ومؤتمرات الحزب الجماهيرية ومؤتمراته العامة، والصحف الحزبية، والمكتب السياسي، واللجنة المركزية. وقد استعار الآخرون من دون تردد مصطلحات مثل «الديموقراطية المركزية» و«الديموقراطية الشعبية». نشر توده أول قاموس سياسي باللغة الفارسية ليسهم في ترويج كلمات مثل الاستعمارية، والإمبريالية، والفاشية، والجبهة المتحدة، والبرجوازية، والأرستقراطية، وحكم القلة، والرجعية، والتقدم، والجماهير، والكادحين، كما روج لمفهوم الهوية الطبقية، الصراع الطبقي، والديناميكية الطبقية - وقد راجت هذه المفاهيم بشدة إلى حد أن المحافظين بدأوا في استخدام هذه اللغة، مدعين أن ملاك الأراضي «المحسنين» و«الأبويين» هم الأفضل تأهيلا لحماية الفلاحين والعمال. وعلاوة على ذلك، فقد دعم توده من الاقتناع العام بأن على الدولة مسؤولية أخلاقية في إمداد مواطنيها بحاجاتهم الأساسية. وكان الشعار الشعبي هو: «العمل للجميع، التعليم للجميع، الصحة للجميع». وأصبحت الحقوق مرتبطة أكثر بالديموقراطية الاجتماعية من ارتباطها بشعار الديموقراطية الليبرالية «دعه يعمل دعه يمر». وعلاوة على هذا، فقد طرح الحزب في الحياة السياسية مطلب الإصلاح الزراعي وتحويلا راديكاليا للعلاقات بين الفلاحين وملاك الأراضي. وناصر قضية «الأرض لمن يحرثها». وأخيرا، طرح الحزب في الحياة السياسية فكرة أن النساء ينبغي أن يكون لهن الحقوق نفسها التي للرجال - خاصة الحق في التصويت.

عزز حزب توده أيضا الهوية الوطنية لإيران كحضارة قديمة بمظاهر ثقافية تميزها عن جيرانها. وبينما سخر الحزب من النظريات العنصرية للنظام السابق والجيل السابق، فقد شدد على أهمية إيران ما قبل الإسلام. احتفل الحزب بالاعتدال، وأشاد بإيران القديمة، وصدق على بلاغة الأدب الفارسي - خاصة الشاهنامة. وقد كان نوشين، الكاتب الدرامي المشهور والعضو المؤسس لحزب توده، أول من قدم تأويلا لملحمة الشاهنامة كنص راديكالي، مدينا الملوك ومادحا المتمردين الشعبيين مثل كاوه الحداد. وبالمثل قام حزب توده بتعظيم الثورة الدستورية كحركة وطنية وديموقراطية بقيادة الإنتلجنتسيا التقدمية. وقد وضع الحزب نفسه ضمن الحكاية الطويلة للحركة الدستورية. والأكثر من هذا، رفع توده للمرة الأولى مطلب تأميم

صناعة النفط المملوكــة لبريطانيا. ففي مايو العام 1946 كتب القنصل البريطاني في خرمشــهر تقريرا، محذرا من أن متحدثة لم تتحدث فقط عن المطالبة بقانون شامل للعمل على أســاس مبدأ أجر متســاو للعمل المتســاوي، بل دعت أيضا إلى التأميم الكامــل للصناعة النفطية، متهمة الشركة البريطانية بأنها تســتغل «جوهرة إيران» وأنهــا تنفق على طعام الكلاب أكثر من أجور العمال الإيرانيين[49]. وربما تكون هذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي يســمع فيها النداء بتأميم النفط في إيران، لكنها لن تكون المرة الأخيرة.

حركة الوطنيين (1949 - 1953)

أدى تدهــور حزب توده في نهايــة الأربعينيات إلى تقديــم فرصة لبزوغ حركة الوطنيين في بداية الخمســينيات. كانت الحركة بقيادة الشخصية الكاريزمية محمد مصدق الذي كان شــخصا بارزا في الحياة السياسية الوطنية منذ الحركة الدستورية للعام 1906، حيث خدم كنائب برلماني، وحاكم إقليمي، ووزير قبل أن يرغمه الشاه رضا على التقاعد. وقد عرف بشــدة مناصرته لقضيتين رئيسيتين: الدستورية الحازمة في الوطن وبشــكل متساو سياســة حازمة لـ «التوازن الســلبي» في الخارج للتأكيد على الاســتقلال من الهيمنة الأجنبية. وقد جادل مصدق بأن السياســيين التقليديين قد تحدوا وجود إيران بسياســتهم التي تغوي بـ «التوازن الإيجابي» و«الاستســلام» للقــوى الكبرى. وقد حــذر من أن مثل هذه السياســة تحفز القــوى الأخرى على المطالبة بامتيازات مماثلة، وهو ما يعرض السيادة الوطنية للخطر. ولهذه الأسباب، فقــد أدان كلا من الاتفاقية الأنجلو - إيرانية للعــام 1919 والمفاوضات النفطية في 1945 - 1946 مع كل من الأمريكيين والســوفييت. ولهذه الأســباب نفسها، انشغل بقضيــة تأميم النفط، وطالب الحكومة بالاســتحواذ على الشركــة الأنجلو - إيرانية النفطية. وقد أصر على أن لإيران حقا غير متنازع عليه في السيطرة التامة على إنتاج، ومبيعات، وصادرات مصادرها النفطية.

وفي مجال الشــؤون الداخلية، عرف مصدق باعتباره دستوريا متشددا. وكان قد مثل في شبابه طبقات «الأرستقراطيين» في المجلس الأول. نتيجة لتعلمه في سويسرا، كان مصدق قد كتب أطروحة في القانون تؤيد إدخال الفقه القانوني الغربي بالكامل

في إيران. وقد عارض انقلاب العام 1921 وتأسيس البهلوية، وهو ما أدى إلى سجنه لفترة قصير من الوقت، ليبعد بعد ذلك إلى قريته في أحمد أباد التي تبعد نحو مائة ميل عن طهران. وبعد العام 1941، عاد إلى السياسة وأصبح مرة أخرى عضوا بارزا حيث جادل بأن الشاه - مثل نظرائه في بلجيكا وبريطانيا - عليه أن يملك لا أن يحكم. وأكد أن استهداف الشاه استعادة سلطته على القوات المسلحة ينتهك روح ومبادئ الدستور، باستخدام الجيش للتدخل في الانتخابات البرلمانية، وإعادة السيطرة على الأملاك الملكية التي كان قد وعد بإعادتها إلى أصحابها الأصليين. وقد تساءل عن مدى شرعية الجمعية التأسيسية في العام 1949 على أساس أن انتخاباتها كانت مزورة. كما أيد أيضا إدخال تعديلات جذرية على قانون الانتخابات، مثل حظر الجيش من الاقتراب من صناديق الاقتراع، وضمان استقلال اللجان الانتخابية، وتخصيص مقاعد أكثر للحضر - خاصة لطهران[50]، بل وصل إلى حد تأييد حرمان الأميين من التصويت على أساس أن «هذا سوف يعد أفضل طريق لإضعاف القوة الحصينة للقلة الحاكمة المالكة للأراضي»[51]. وعلى الرغم من تصويره عادة على أنه «كاره لإنجلترا»، فهو في الحقيقة كان معجبا من دون أدنى تردد بالحكومة البرلمانية الليبرالية البريطانية في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من أصوله الأرستقراطية، حصل مصدق على القسم الأكبر من التأييد من الطبقات الوسطى. منحدرا من صف طويل من المستوفين البارزين، وسليلا مباشرا لمحسن أشتياني الشهير، الذي كان الوزير الرئيسي لدى الشاه فتح علي، قريبا بالدم والمصاهرة لعدد آخر من الأعيان - بمن في ذلك فرمانفرما، وقوام، ووثوق، وبيات، وإمام جمعة طهران. ورغم ذلك، تمتع مصدق بسمعة أنه «غير قابل للإفساد» بسبب إدانته لتبذير زملائه الأرستقراطيين وبسبب أنه كان هو نفسه يعيش نمط حياة الطبقة الوسطى. فقد تجنب استخدام لقبه السلطنة، وكان يفضل لقب دكتور في إشارة إلى درجته العالية التي حصل عليها من أوروبا. وكان معاصروه يميلون إلى تفضيل الإشارة إلى أي شخص حصل على درجة عالية إما بلقب دكتور أو مهندس. وبمجرد انتخابه رئيسا للوزارة، رفض مصدق تقديمه بلقب «صاحب السعادة». ورأت السفارة البريطانية في ذلك دليلا على ديماغوجيته، ولا عقلانيته، وتقلبه، بينما تعامل الإيرانيون مع ذلك باعتباره دليلا على أنه ليس كبقية الأعيان.

وفي حملة سياسية ضد كل من البريطانيين والشاه، أسس مصدق الجبهة الوطنية (جبهة ملي) وعبأ فيها طيفا واسعا من أحزاب وجمعيات الطبقة الوسطى. وكانت أكثر المجموعات أهمية حزب إيران، وحزب الكادحين، والحزب الوطني، وجمعية طهران للتجار والحرفيين. وقد بدأ حزب إيران كجمعية للمهندسين لكنه تطور إلى منظمة على مستوى الأمة كلها ببرنامج كان اشتراكيا ووطنيا في الوقت نفسه. وكان الحزب أساسا متحالفا مع توده، لكنه انجذب نحو مصدق بعد العام 1946. وسوف يصبح الدعامة الرئيسية لمصدق، مقدما له أكثر وزرائه الموثوق فيهم، والتكنوقراطيين، بل والداعمين له في الجيش. وكان حزب الكادحين يحتوي على عدد من المثقفين البارزين الذين انشقوا عن حزب توده بسبب المطالب النفطية السوفييتية والأزمات حول أذربيجان وكردستان. وكان الزعماء بينهم جلال أحمد، الكاتب المشهور، وخليل مالكي، وهو عضو قديم في «الخامسة والثلاثين» والذي كان بارزا في توده ليصبح في السنوات اللاحقة المنظر الإيراني الرئيسي لـ «الطريق الثالث» - الطريق غير الرأسمالي وغير الاشتراكي للتنمية. وكان الحزب الوطني منظمة شوفينية تقتصر على جامعة طهران. وكانت تعزف على عظمة إيران الآرية ما قبل الإسلامية وعودة «الأراضي المفقودة» - خاصة البحرين وأجزاء من أفغانستان والقوقاز. كانت دعايتها، مستلهمة الفاشية، تستهدف الأقليات - خاصة اليهود، والأرمينيين، والبهائيين - واتهمتهم بأنهم غير وطنيين و«طابور خامس». ولم تكن الطبقة الوسطى المتعلمة في إيران - مثلها في ذلك مثل نظيراتها في جميع أرجاء العالم - دائما ليبرالية، ومتسامحة، وتقدمية.

كان مصدق يتمتع أيضا بتأييد عدد من الشخصيات البارزة خاصة آية الله السيد أبو القاسم كاشاني، وهو أنشط رجال الدين سياسيا على أيامه. وكطالب في علوم الدين في النجف، ساهم كاشاني في التمرد الشيعي ضد البريطانيين في العراق بداية العشرينيات. كانت هناك شائعة بأن والده، الذي كان رجل دين أيضا، قد قتل في أثناء مقاومته للبريطانيين. وقد سجن كاشاني نفسه عدة مرات - من قبل البريطانيين في العام 1943 بسبب روابطه بـ «الطابور الخامس» الألماني، ومن قبل قوام في العام 1945 لمعارضته المفاوضات النفطية مع السوفييت، ومن

قبل الشـــاه في العام 1949 لروابط مفترضة مع من ســـيقال إنه حاول اغتياله. وقد كتبت الســـفارة البريطانية في تقرير لها أن كاشاني «يحتضن عداوة مريرة تجاهنا» ويمـــد مصدق بالكثير من «الدعم الســـياسي الديني» لكنـــه يمكن شراؤه حيث كان هو وأولاده «مرتشـــين» ويمكنهم القبول بـ «صفقـــة» - فيما لو كان العرض المقدم «مربحا بشكل كاف»[52].

وإضافة إلى العديد من الصلات مع البازار، كانت لكاشـــاني روابط غير رســـمية مع منظمة فدائيي الإســـلام - وهـــي واحدة من أولى المنظـــمات الأصولية في العالم الإســـلامي. كانت المنظمة تتكون من حلقة ضيقة من رجـــال الدين الصغار وصبية البازار، ولم تكن منظمة فدائيي الإســـلام تطالب فقط بتطبيق الشريعة لكنها كانت على اســـتعداد أيضا لاســـتخدام العنف ضد من تعتبرهم «زنادقـــة». وقد قامت في العـــام 1946 بتقطيع المـــؤرخ كسروي بفأس حتى الموت بســـبب تأليفه كتبا تنتقد التشيع. وفي العام 1949 اغتالت المنظمة هجير، رئيس الوزراء، بعد أن أعلن كاشاني أنـــه «بهائي متخف». وفي مارس العام 1951، قامت بقتل رزمآرا، رئيس الوزراء، بعد أن أدانه كاشاني لتفاوضه على صفقة نفطية غير مناسبة مع البريطانيين. وفي الأعوام اللاحقة، أطلق فدائيو الإســـلام النار وأصابوا وزير الخارجية وهو يعد الذراع اليمنى لمصدق بسبب شكهم في أنه كان بهائيا متخفيا. كما تآمر فدائيو الإسلام لقتل مصدق نفســـه بســـبب رفضه تطبيق الشريعة ورفضه تعيين مؤمنـــين حقيقيين في المناصب العليا. لذا فليس غريبا أن البعض قد شـــكوا في أن فدائيي الإســـلام وكاشـــاني، وعلى الرغم من المظاهر، قد طورا في السنوات الأخيرة روابط سرية مع قوى خارجية.

ومع تأييد الطبقة الوســـطى واســـتخدام إســـتراتيجيات مثل التقـــدم بالعرائض وتظاهرات الشـــارع، كان مصدق قادرا على تعبئة الحركـــة الجماهيرية للدعوة إلى تأميم صناعة النفط. ومع الإضراب العام الذي قاده حزب توده في صناعة النفط في أبريل 1951، كان بوســـع مصدق الضغط على المجلس في مايو 1951 لقبول مشروع قانـــون تقدم به للتأميم ومنحه التصويت الضروري لتشـــكيل حكومة تطبق قانون التأميم. ولهذا اعتبر مصدق سيفا ذا حدين لم يهدد فقط شركة النفط والإمبراطورية البريطانية بل هدد أيضا الشـــاه واستمرار سيطرته على القوات المسلحة. وقد صرخ متحدث ملكي في المجلس في غيظ[53]:

> إن الحنكة السياسية قد انحطت إلى مرتبة سياسة الشارع. ومن الواضح أن هذا البلد ليس لديه شيء أفضل من أن يعقد اجتماعات في الشارع. فنحن لدينا الآن اجتماعات هنا وهناك، وفي كل مكان - اجتماعات لأجل هذا ولأجل ذاك، ولكل مناسبة، اجتماعات لطلاب الجامعات، وطلاب المدارس العليا، واجتماعات لمن تبلغ أعمارهم سبعة أعوام، بل لمن تبلغ أعمارهم ستة أعوام. أنا مشمئز وتعب من اجتماعات الشارع هذه.
>
> هل رئيس وزرائنا رجل دولة أم زعيم للغوغاء؟ وما نمط رئيس الوزراء الذي يقول «سوف أتحدث للناس» في كل مرة يواجه مشكلة سياسية؟ لم أجد هذا الرجل مناسبا لهذا المنصب الرفيع أبدا. لكنني لم أتخيل، حتى في أسوأ كوابيسي، أن رجلا عجوزا في السبعين من عمره سوف يتحول إلى مثير للغوغاء. والرجل الذي يحيط المجلس بالرعاع هو ليس سوى خطر على الأمن العام.

وكرئيس للوزراء، عمل مصدق على تنفيذ برنامجه. فقد وضع زملاء من الجبهة الوطنية في الوزارات الرئيسية وفي اللجان البرلمانية. وأنشأ شركة النفط الوطنية وبدأ التفاوض مع شركة النفط الأنجلو - إيرانية لنقل سلس للسيطرة على النفط. وحينما قاومت الشركة الأخيرة، أمر شركة النفط الوطنية بالاستيلاء على شركة النفط الأنجلو - إيرانية - آبارها النفطية وخطوط الأنابيب إلى جانب معمل التكرير ومكاتبها في كل أنحاء البلاد. وعندما أخلت الحكومة البريطانية - في مساندة لشركة النفط الأنجلو - إيرانية - كل العاملين في الشركة، وأوقفت بالتالي تصدير النفط من إيران، ورفعت شكوى إلى الأمم المتحدة، ظهر مصدق شخصيا أمام مجلس الأمن، واتهم بريطانيا بالتخريب، وقطع الروابط الديبلوماسية وأغلق قنصلياتها وسفارتها. وقد ردت بريطانيا بتجميد الأصول الإيرانية وتعزيز وجودها البحري في الخليج العربي. ومع نهاية العام 1951 كان مصدق قد تورط في أزمة حقيقية مع بريطانيا. وفي شهادة لاحقة حول كل الأزمة، اعترف المكتب الخارجي بأن مصدق كانت لديه القدرة على تعبئة «الساخطين ضد الطبقة العليا الوثيقة الصلة بالبريطانيين»[54].

أصبحت الأزمة مع الشاه في الواجهة في منتصف العام 1952، وقد عجلت بها محاولة مصدق إصلاح قانون الانتخاب لإضعاف الملكية والأقطاب ملاك الأراضي الكبار. ومع فشله في إصلاح القانون، أوقف انتخابات المجلس السادس

عـشر مبـاشرة في أعقاب انتهـاء المراكز الحضريـة من عمليـة التصويت وكان هنـاك عدد كاف من النـواب لتحقيق النصاب القانوني. وبعد ذلك أثار أزمة مع الشـاه بتأكيده على أنه يملك السلطة الدسـتورية، كرئيس للوزراء، لتعيين وزير الحرب كبقية وزراء الوزارة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تهدد فيها بجدية السـيطرة الملكية على الجيش. وعندما قاوم الشـاه، أخذ مصدق قضيته مباشرة للـرأي العام. وجادل في خطاب وجهه عـبر الإذاعة بأنه بحاجة إلى الإشراف على القوات المسلحة للحيلولة دون القوى المجرمة وبين التآمر على فض تأميم النفط. تدفقـت الجماهير بسرعة إلى الشـوارع، وبعد ثلاثة أيام مـن الإضرابات العامة وإراقـة الدماء، أرغم الشـاه على التراجع. وقد عرفت الأزمة باسـم أزمة 30 تير (21 يوليو).

أتبع مصدق ذلك بعدة ضربات. فقد أعلن يوم الثلاثين من تير «ثورة وطنية» ويوم «شـهداء الوطن». اسـتحوذ على منصب وزير الحرب، وغير اسـم الوزارة إلى وزارة الدفاع، وتعهد بألا يشـتري سوى أسـلحة دفاعية، وعين رئيسا للأركان، وفصل 136 ضابطـا في حملة تطهير، ونقل 15 ألف رجل من الجيش للجندرمة، وخفـض موازنـة الجيش بمقدار 15 في المائـة، وعين لجنة برلمانيـة للتحقيق في الإمدادات العسـكرية السابقة. ونقل أيضا الأملاك الملكية مرة أخرى إلى الدولة، وخفض موازنة القصر، وعـين زميلا له يعد من الأعيان المضادين للملكية كوزير للقـصر، ووضـع الجمعيات الخيرية الملكيـة تحت رقابة الحكومـة، وحرم على الشـاه التواصل مع السـفراء الأجانب، وأرغم الأميرة أشرف، توأم الشاه النشطة سياسيا على الذهاب إلى المنفى، ورفض إغلاق الصحف التي تدين القصر باعتباره «وكرا للفساد، والخيانة، والجاسوسية». وحينما ووجه مصدق بمقاومة في غرفتي البرلمان، حل مجلس الشيوخ وطالب مؤيديه بالاستقالة من المجلس، وبذلك قضى عـلى النصاب القانـوني المطلوب. وبحلول يوليو العـام 1953، كان بعض زملائه يتحدثون علنا عن لجنة دسـتورية - مع اختيار دهخدا، مؤلف المعاجم المشهور والمناضل القديم في أثناء الثورة الدسـتورية، رئيسـا لهذه اللجنة - لاستكشـاف إمكانية استبدال الملكية بجمهورية ديموقراطية. وقد طالب مصدق نفسه بإجراء استفتاء للمصادقة على حل البرلمان[55]:

إن شـعب إيـران - وليـس أي أحد آخـر - له الحـق في الحكم في هذه القضية. لأن الشـعب هو من أوجد قوانيننا الأساسـية، ودسـتورنا، وبرلماننا، ونظامنــا الوزاري. ويجب أن نتذكر أن القوانين خلقت من أجل الشـعب، ولم يخلق الشعب من أجل القوانين. إن للأمة الحق في التعبير عن آرائها، وفيما لو أرادت، فلهـا الحق في أن تغير القوانين. ففي بلد ديموقراطي ودسـتوري الأمة هي الحاكم الأعلى.

الانقلاب (1953)

كثيرا ما صُوّر انقلاب العام 1953 على أنه مغامرة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لمنع انضمام إيران إلى الشـيوعية الدولية. وفي الحقيقة، كانت مغامرة مشـتركة بريطانيـة - أمريكية للحفاظ على احتـكارات النفط العالمية. وخـلال كل مراحـل هذه الأزمة، كانـت القضية المركزية هي من يسـيطر على إنتاج وتوزيع، وبيع النفط. وعلى الرغم من أن كلمة «سـيطرة» تم تجنبها بكل حـزم في الإعلانات العامة، فقد كانت إلى حـد كبير هي المصطلح المعمول به في التقاريـر السرية التي صدرت في كل من لندن وواشـنطن. ففي لندن، كان لدى شركـة النفط الأنجلـو - إيرانية في إيران أكبر معمل تكريـر في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام، وثالث أكبر بلد من حيث الاحتياطيات النفطية. كما أمدت الخزانـة البريطانية بـ 24 مليون جنيه إسـترليني في شـكل ضرائب و92 مليون جنيه إسترليني من النقد الأجنبي؛ وأمدت البحرية البريطانية بـ 85 في المائة من حاجاتهـا من الوقود؛ ونحو 75 في المائة من الأرباح السـنوية للشركة - معظمها يذهـب إلى مسـاهميها في إنجلـترا إلى جانب مشروعاتها النفطيـة في الكويت، والعراق، وإندونيسـيا. وبالنسـبة إلى واشـنطن - إلى جانب لنـدن كذلك - فإن سيطرة الإيرانيين سـتكون لها عواقب كارثية بعيدة المدى. فهي لن تكون ضربة مباشرة لبريطانيا فقط، بل إنها سوف تمنح السيطرة لإيران. ويمكنها بذلك أن تلهم دولا أخرى - خاصة إندونيسـيا، وفنزويلا، والعـراق - لأن تحذو حذوها، وبهذا تنقل السـيطرة بشكل حاد على أسواق البترول العالمية بعيدا عن أيدي الشركات الأمريكية لمصلحة الدول المنتجة. وسـوف يهدد ذلك الشركات الأمريكية وكذلك

الشركات الغربية الأخرى - إلى جانب حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد كانت المذكرات السرية البريطانية واضحة جدا في التعبير عن تلك المخاطر البعيدة المدى:

> إن إيران سوف تكتفي برؤية الصناعة تدار عند مستوى منخفض من دون الإدارة الأجنبية. وهذا يثير مشكلة: إن أمن العالم الحر يعتمد على كميات كبيرة من نفط الشرق الأوسط. وإذا انتشر هذا الموقف الإيراني إلى المملكة العربية السعودية أو العراق، فسوف ينهار كامل هيكل الصناعة إلى جانب انهيار قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا. لهذا فإن خطر شراء البترول المنتج على نطاق أقل سيكون محملا بنتائج خطيرة(56).
>
> سيكون الأثر الأول للتأميم هو وضع السيطرة في أيدٍ فارسية. من وجهة النظر البريطانية فإن المشكلة الحالية لم تكن تخص فقط مصير أحد الموارد الرئيسية، بل إنها قضية تخص المورد الرئيسي في حقل المواد الأولية. فالتحكم في هذا المورد له الأهمية العليا. وقد جرى توضيح هذه النقطة بالفعل فيما يتعلق بأهمية هذا المورد لميزان مدفوعاتنا ولبرنامج إعادة التسلح، لكن في مجال المفاوضات الثنائية فإن خسارة هذا، مصدرنا الرئيسي الوحيد من المادة الأولية، سوف تكون له نتائج لا يمكن تقريبا تقديرها حق قدرها. وفضلا على ذلك، فإنه لأمر زائف افتراض أن هناك تطابقا في المصالح بين العالم الغربي والدولة الفارسية حول الكم المطلوب إنتاجه من النفط ولمن يُباع وبأي شروط. إذ يمكن للفارسيين أن يحصلوا على كل النفط والعملات الصعبة التي يحتاجون إليها من مستوى عمليات أقل بكثير من القائم حاليا. ولكل هذه الأسباب، فإن المملكة المتحدة عليها أن تبقي سيطرتها على الموارد الحقيقية المذكورة(57).

كان البريطانيون على استعداد لزيادة الإتاوة، ومشاركة الإدارة مع شركات غربية أخرى، وحتى القبول بمبدأ التأميم مادام لا يوضع فعليا موضع التطبيق وبقاء السيطرة الحقيقية بعيدا عن الأيدي الإيرانية. وقد أقر السفير البريطاني بأن لندن كانت مستعدة لأن تذهب إلى أبعد من صفقة الـ 50/50 وأن تعطي لإيران ما يصل إلى 60 في المائة من الأرباح مادامت قد بقيت «السيطرة» الحقيقية في الأيدي الغربية: «يبدو أنه من غير المحتمل أن نتفق مع إيران (فيما يتعلق بمسألة

السـيطرة).. وينبغي أن نحتفظ بالسـيطرة الفعالة. لقد استكشفنا عددا من الحيل لتغطيـة هذه الحقيقـة الصعبة لكننا وجدنا أنها إما خطرة جدا وإما شـفافة جدا بحيث يصعب على الفارسيين القبول بها»[58].

في العلن، جاهد البريطانيون على أسـاس فكرة اسـتحالة التوصل إلى اتفاق بسبب أن مصدق كان «متعصبا»، و«مجنونا»، و«غريب الأطوار»، و«غير متزن»، و«مراوغـا»، و«ديماغوجيـا»، و«عبثيا»، و«صبيانيا، ذا عقليـة أحادية»، و«مثيرا للشـغب»، و«متقلبـا»، و«غير مسـتقر»، و«ذا عواطف باطنيـة»، و«متهورا»، و«شرقيا مخادعا»، و«غير قادر على مواجهة الحقائق»، و«ديكتاتوريا»، و«مصابا برهاب كره الأجانب»، و«روبسبيريا»[*]، «وفرانكشتينيا»، و«غير مؤهل للاستماع إلى صـوت العقل والحكمة»، و«تحكمه عقدة الاستشـهاد». وقد أبلغ السـفير البريطـاني نظيره الأمريكي أن الوضع في إيران - كما في هاييتي - «غير ناضج» لذا فالبلد بحاجة إلى أن يبقى في قبضة أجنبية قوية لمدة عقدين آخرين على الأقل[59]. وقد حذر درو بيرسون - عميد الصحافيين الأمريكيين الموقر – من أنه سيكون من الخطير جدا بالنسـبة إلى أمريكا بأن تكون هناك أزمة طاقة وأن يكون مستقبل «العـالم الحر» في أيـدي رجال كمصدق ووزير خارجيته الـذي اتهمه خطأ بأنه متهم بالفساد ورشوة المحكمة. وقد شرح «مثل هؤلاء الرجال، سوف يقررون ما إذا كان علينا تقنين اسـتخدام النفط - أو من المحتمل كذلك ما إذا كنا سنذهب إلى الحرب العالمية الثالثة»[60]. وقد روج الملحق الصحافي البريطاني في واشـنطن إشاعة عن أن مصدق «منغمس من دون حدود في تعاطي الأفيون»[61]. وجاء في مذكرة مكتوبة بخط اليد في المكتب الخارجي بشكل عابر أن سفارة طهران ترسل إلى الملحق الصحافي لواشـنطن «إمدادا منتظما من السموم لإذاعة البي بي سي». وقد أضافت المذكرة أن واشـنطن كانت «تسـتغل هذا السم بالكامل»[62]. وقد ادعـت الحكومتان البريطانية والأمريكيـة بالخطأ كذلك أن مصدق قدم العديد مـن التنازلات لحزب توده، وعين العديد من المتعاطفين معه في إدارته، وتفاوض سرا مع الاتحاد السـوفييتي، غير أن المكتب الخارجي أقر في مذكرات خاصة بأن

(*) نسـبة إلى ماكسـمليان روبسبير (1758 – 1794) السياسي الفرنسي الذي عرف بمناصرته لعهد الإرهاب والقضاء على كل من اعتبرهم من أعداء الثورة الفرنسية - [المحررة].

حزب توده لا يمثل تهديدا حقيقيا[63]. وبالمثل، أقر دين أتشيسون، وزير خارجية ترومان، لاحقا بأن خطر حزب توده المفترض لم يعتبر خطرا جديا أبدا[64].

اختلف البريطانيون والأمريكيون حول التوقيت والتكتيكات أكثر من اختلافهم حول المصالح والإستراتيجية. فبينما جادل البريطانيون باستمرار وبإصرار منذ البداية بأن مصدق لن يتخلى أبدا عن قضية السيطرة، استغرق الأمريكيون أربعة عشر شهرا - من أبريل العام 1951 حتى يوليو العام 1952 - في البحث عن طرق لإقناعه أو الاحتيال عليه للتوصل إلى «حل وسط»، حيث يمكن لإيران نظريا أن تبقي على تأميم الصناعة، لكنها تسلم من الناحية العملية الإدارة الفعلية للصناعة إلى اتحاد من شركة النفط الأنجلو - إيرانية وشركات نفطية غربية رئيسية أخرى. لم توافق واشنطن على وجهة النظر البريطانية بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع مصدق هي الإطاحة به إلا بحلول أزمة يوليو العام 1952. في اليوم التالي لهذه الأزمة، كتب السفير الأمريكي في تقريره أن «بوسع انقلاب عسكري أن ينقذ الموقف»: «إنه يتملق الرعاع باعتبارهم مصادر قوته، وأنا أخشى، أن هذا يجعل من المستحيل على أي خليفة له إزاحته من منصبه عن طريق الأساليب الدستورية العادية»[65].

بدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ونظيرتها البريطانية M16 (SIS)، نهاية العام 1952 بوضع خطط لانقلاب عسكري. وقد قدم كل منهما للخطة موارد رئيسية. فقد كان لدى البريطانيين شبكة قديمة وواسعة منتشرة داخل إيران. وكان لديهم عدد من الخبراء الذين يجيدون التحدث باللغة الفارسية - بعضهم كان قد عمل داخل أو عن إيران لمدة تزيد على ثلاثين عاما. وكانت لديهم أيضا اتصالات بضباط الجيش الكبار. وعبر السنوات، كانت إدارة المخابرات البريطانية قد جمعت ثبتا شاملا بأهم الشخصيات العسكرية مع توضيح ميولهم السياسية، وعلاقاتهم العائلية، وتاريخهم المهني، ونقاط ضعفهم الشخصية. وقد أثبتت هذه المعلومات أنها لا تقدر بثمن خصوصا أنه لم يكن على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن تزعج نفسها بجمع مثل هذه المعلومات. وكان واحدا من الدروس التي خرجت بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من هذه المغامرة هو ضرورة تجميع ملفات مماثلة للبلدان الأخرى: «نحن نريد معلومات شخصية مهما بدت تافهة»: «من هو هذا الضابط، وما الذي يجعله غاضبا، ومن هم أصدقاؤه، وهلم جرا»[66]. وفي أثناء

ذلك، ساهم الأمريكيون في سفارتهم الضخمة نحو مائة من المستشارين المغروسين في الجيش الإيراني وفي الجندرمة، وضباط صغار، العديد منهم من قادة الدبابات، تدربوا حديثا في الولايات المتحدة، وشبكة سرية في بازار طهران، خصوصا في النوادي الرياضية، المعروفة باسم الزورخانات. وأرسلت أيضا وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى طهران كيرمت روزفلت الذي، باعتباره من عائلة ذائعة الصيت، كان بإمكانه طمأنة الشاه إلى أن واشنطن سوف تقدم معونات مالية سخية بعد وقوع الانقلاب، مع اتفاقية نفطية تحفظ ماء الوجه، ومع ضمانات بحماية الملكية. وفي الحقيقة، لم يلزم الشاه نفسه بالخطة حتى وقّع رأس الانقلاب الجنرال فضل الله زاهدي، على خطاب مسبق بالاستقالة من منصبه المستقبلي كرئيس للوزارة. فلم يكن لدى الشاه أدنى رغبة في أن يستبدل مصدق بجنرال خطر محتمل.

حدث الانقلاب في يوم الثامن والعشرين من مرداد (19 أغسطس). فبينما قدمت عصابات من زورخانات البازار - تم تشجيعهم ومساندتهم من قبل وعاظ مرتبطين بآيات الله بهبهاني الملكي النزعة وربما من قبل آية الله كاشاني - المؤثرات الصوتية، اقتحمت 32 دبابة شيرمان مركز طهران، وحاصرت المواقع الرئيسية المهمة، وبعد معركة استمرت نحو ثلاث ساعات مع ثلاث دبابات تحمي بيت مصدق ومحطة الراديو الأساسية، أعلن عن الجنرال زاهدي باعتباره رئيس الوزارة الشرعي المعين من قبل الشاه. ووفقا لشهادة شاهد عيان، جرى تجميع «حشد متنافر» من نحو خمسمائة شخص مع تعزيزه بنحو ألفين من العاملين بالجيش يرتدون الزي المدني[67]. وقد قدرت صحيفة نيويورك تايمز أن المعركة قد خلفت أكثر من ثلاثمائة قتيل[68]. ورغم ذلك مدح الشاه يوم الثامن والعشرين من مرداد باعتباره يوما غير دموي بل ثورة أبطال لأجل حماية مليكهم المحبوب. وأبلغ الرئيس أيزنهاور – ومن دون أي نغمة سخرية - الأمريكيين أن «الشعب» الإيراني قد «نجح بفضل» «ثورته ضد الشيوعية» و«بحبه الجارف للعائلة المالكة»[69].

وقد ترك انقلاب العام 1953 وراءه ميراثا عميقا وممتد الأثر. فبتدميره لمصدق، سوف يصبح الشاه مسكونا بروحه - التي يمكن مقارنتها بالأبطال القوميين المعاصرين له مثل غاندي، وناصر، وسوكارنو. وقوض الانقلاب بدرجة خطيرة شرعية العائلة المالكة - خصوصا في وقت كان الحكم الجمهوري قد انتشر في العالم

بالفعل. وقد ربط الانقلاب بين الشـاه والبريطانيين، وشركة النفط الأنجلو - إيرانية، والقوى الإمبريالية. كما ربط بين الجيش وهذه القوى الإمبريالية نفسـها - خصوصا وكالة المخابـرات المركزية الأمريكيـة وإدارة المخابرات البريطانيـة. لطخ الانقلاب الأمريكيين بالفرشاة البريطانية - إذ بدأ الإيرانيون يرون أن العدو الإمبريالي الرئيسي ليس فقـط بريطانيا بل بريطانيا في تعاونها الوثيق مـع أمريكا. وقد دمر الانقلاب الجبهة الوطنية وحزب توده - حيث عانى الاثنان من اعتقالات واسـعة لأعضائهما، وتدمـير منظماتهما، حتى الذهـاب إلى حد إعدام قادتهما. وقـد مهد هذا التدمير الطريـق للظهور اللاحـق للحركة الدينيـة. وبمعنى آخر، سـاعد الانقلاب على أن تحل «الأصولية» الإسـلامية محل القومية، والاشتراكية، والليبرالية. وفي وقت الحكم الجمهوري، والقومية، والحياد، والاشـتراكية، أصبحت عائلـة بهلوي الملكية ملازمة ومترافقة على نحو مميت مع الإمبريالية، ورأسـمالية الـشركات، والتحالف الوثيق مع الغرب. ويمكن للمرء المجادلة بأن الجذور الحقيقية لثورة 1979 تعود إلى العام 1953.

5

ثورة الشاه محمد رضا البيضاء

إن للملكية معنى خاصا بالنسبة إلى العائلات الإيرانية. إنها جزء من أسلوب حياتنا. لقد كانت جزءا لا يتجزأ من تاريخنا لمدة 2500 سنة.

الإمبراطورة فرح

إن خطأ الشاه الوحيد حقيقة كونه عظيما للغاية بالنسبة إلى شعبه - وأفكاره عظيمة للغاية بالنسبة إلينا.

أسد الله علام، وزير البلاط

محاور: «جلالتك، أين ذهب مؤيدوك؟
الشاه: «فتّشني».

لقاء صحافي في العام 1978

«صممت الثورة البيضاء لاستباق ثورة حمراء. وعوضا عن ذلك، فقد مهدت الطريق لثورة إسلامية»

المؤلف

توسع الدولة (1953 - 1975)

استأنف الشاه محمد رضا بعد العام 1953 ما كان والـده قد أرغم على تركه في العام 1941. فقد

استأنف القيادة بالسرعة القصوى لأجل توسعة الأعمدة الثلاثة التي تقيم الدولة: الجيش، والبيروقراطية، ونظام محسوبية القصر. ومن عدة أوجه، تعد فترة حكمه استمرارا لوالده - مع بعض التعديلات الطفيفة. فبينما كان الوالد قد حكم خلال عصر الفاشية وتحدث عن جعل القطارات تتحرك في ميعادها المضبوط، عاش الابن في أوج الحرب الباردة، وبهذا فقد ابتعد عن لغة الحكم الفردي والعنصرية. ولكن حتى هو، في قمة قوته، لم يستطع مقاومة إضافة اللقب الجديد، آريا مهر (شمس الآريين) إلى قائمة الألقاب الملكية التي تمجده. لقد حقق الشاه محمد رضا حلم الشاه رضا ببناء هيكل دولة ضخم.

تحقق هذا الحلم بفضل ارتفاع العائدات النفطية. وقد ارتفعت تلك العائدات جزئيا بسبب زيادة الإنتاج - أصبحت إيران رابع أكبر بلد منتج للنفط في العالم وثاني أكبر مصدر له، وجزئيا بسبب اتفاقية الاتحاد في العام 1954 التي منحت إيران نسبة 50 في المائة من الأرباح؛ ولكن الجزء الأكبر من ارتفاع هذه العائدات يعود إلى استغلال منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للحرب العربية - الإسرائيلية في العام 1973 لترفع أسعار النفط الدولية بمقدار أربعة أضعاف. وقد ارتفعت العائدات النفطية الإيرانية من 34 مليون دولار أمريكي في العام 1954 - 1955 إلى5 مليارات دولار في العام 1973 - 1974، وارتفعت أكثر إلى 20 مليار دولار في العام 1975 - 1976. وخلال هذه الأعوام الثلاثة والعشرين، أمد النفط إيران بأكثر من 55 مليار دولار. وقدم للحكومة في المتوسط أكثر من 60 في المائة من إيراداتها السنوية و70 في المائة من عائداتها من النقد الأجنبي. أصبحت إيران دولة بترولية - أو، كما قد يقول البعض، دولة ريعية - بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى[1].

(الجدول - 8): العائدات النفطية، 1954 - 1976

السنة	العائدات النفطية (بالمليون دولار أمريكي)	العائدات النفطية كنسبة مئوية من عائدات النقد الأجنبي
1954 - 1955	34.4	15
1956 - 1957	181	43
1958 - 1959	344	60
1960 - 1961	359	60

1963 - 1962	437.2	70
1965 - 1964	555.4	76
1967 - 1966	968.5	65
1969 - 1968	958.5	53
1971 - 1970	1200	54
1973 - 1972	2500	58
1974 - 1973	5000	66
1975 - 1974	18000	72
1976 - 1975	20000	72

المصدر:

F. Fesharaki, Development of Iranian Oil Industry (New York: Praeger, 1976), p. 132.

ومـن بين الأعمـدة الثلاثة التي تقيـم دولة بهلوي، اسـتمر الجيش في تلقي معاملة تفضيلية. فقد دشـن الشاه العهد الجديد بإعادة تسمية وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب؛ لكي يبين بوضوح أنه ليس للمدنيين التطفل على الشؤون العسكرية. أصبحـت إيـران واحدة من الدول القليلة في العالم التـي لها وزارة حرب بدلا من وزارة دفـاع. وفي الفترة بين العامين 1954 و1977، نمت ميزانية الجيش بمقدار 12 ضعفا وارتفعت نسبتها في الميزانية السنوية من 24 في المائة إلى 35 في المائة - من 60 مليـون دولار في العام 1954 إلى 5.5 مليـار دولار في العام 1973، ثم ارتفعت أكـثر إلى 7.3 مليار دولار في العام 1977. وقد توسـع عـدد القوات من 127 ألف رجـل إلى 410 آلاف. وبحلول العـام 1977، كان لدى الجيش العادي ما يزيد على 220 ألف رجل، والقـوة الجوية 100 ألف، والجندرمة 60 ألفا، والبحرية 25 ألفا. ذهب الجزء الأكبر من الميزانية العسـكرية إلى الأسـلحة بالغة التعقيد والحداثة. وقد سـخر تجار السلاح من أن الشـاه كان يلتهم ما يحملونه من كتيبات تعرض الأسـلحة بالطريقة نفسـها التي كان الرجال الآخرون يقرأون بها مجلة بلاي بوي. وبحلـول العام 1975، كان لدى الشـاه أكبر بحرية في الخليـج العربي، وأكبر قوة جوية في غرب آسـيا، وخامس أكبر جيش في العالم كله. وقد تضمنت ترسـانته من

الأسلحة أكثر من ألف دبابة حديثة، وأربعمائة طائرة هليكوبتر، وثماني وعشرين طوافة، ومائة قطعة مدفعية بعيدة المدى، وألفين وخمسمائة صاروخ مافريك، ومائة وثلاثا وسبعين طائرة قتالية إف فورF4 ، ومائة وإحدى وأربعين إف فايف إس F5S وعشر طائرات إف فورتين و10 طائرات نقل بوينغ 707. وقد قدر تقرير للكونجرس في الولايات المتحدة أن المشتريات العسكرية الإيرانية كانت «الأكبر في العالم»[2]. وكأن كل ذلك لم يكن كافيا، فوضع الشاه قائمة بطلبات تسليح جديدة في العام 1978 تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار. وتتضمن هذه القائمة 160 طائرة إف 16، و80 إف 14، و209 إف 4، و3 مدمرات بحرية، و10 غواصات نووية - وهو ما يجعل إيران قوة في المحيط الهندي كما هي عليه في الخليج العربي. كما وقع الشاه أيضا عقودا مع الأوروبيين الغربيين لبناء محطات نووية - وبتضمينات عسكرية واضحة. وقد ذكر تقرير للكونجرس[3]:

> يفوق الإنفاق العسكري لإيران ذلك الإنفاق في جميع الدول القوية في المحيط الهندي، شاملا في ذلك أستراليا، وإندونيسيا، وباكستان، وجنوب أفريقيا والهند. كما يخطط الشاه أيضا لإنفاق ما يقدر بنحو 33 مليار دولار (يقول بعض الخبراء إن هذا ربما يزيد ثلاثة أضعاف) من أجل بناء نحو 20 مفاعلا نوويا بحلول العام 1994. ولو جرى بناء هذه المفاعلات مع مساعدة ألمانية، وفرنسية، وأمريكية، فإنها ستجعل من إيران أكبر منتج للطاقة النووية في كامل منطقة المحيط الهندي.

ولم يقصر الشاه اهتماماته العسكرية على مشتريات الأسلحة. فقد استمر اهتمامه الشديد بكل الأمور العسكرية - في التدريب، والمناورات، والثكنات، وتوفير الحالة المعيشية الطيبة عامة للضباط. وقد أغدق عليهم الرواتب، والمعاشات التقاعدية الجيدة، والمزايا الجانبية، التي تشمل توفير المنازل المريحة، والزيارات المتعددة للخارج، والعلاوات الدورية، وتوفير التسهيلات الطبية الحديثة، ومراكز لبيع السلع بأسعار مخفضة، ومنحا عقارية وأراضي. وقد مارس وظائف الدولة من خلال الزي العسكري، حيث نصب الضباط في المراكز الإدارية العليا، وراقب بنفسه الترقيات فيما فوق رتبة الرائد؛ ومدح هيئة الضباط على إنقاذهم البلاد في العام 1953 في هذا «اليوم المبارك» في 19 أغسطس (الثامن والعشرين من مرداد). وقد

جـرى الاحتفال بهذا اليوم كل عام واعتبر إجـازة وطنية. وأصبح الجيش والملكية مغزولين معا إلى حد أن الشاه، في أحد اللقاءات مع أكاديمي أجنبي، عبر عن نفسه - وعـن غير قصد - ليس باعتباره هو الدولة، عـلى نمط لويس الرابع عشر، ولكن على أنه الجيش مثلما فعل والده[4].

اتخذ الشـاه أيضا إجراءات لاسـتباق أي محاولة للانقلاب العسـكري. ومن خبرته الشـخصية، كان لديـه خوف صحي من الكولونيـلات الذين يحومون في الخلفيـة. وقد حظر على قادة الأفرع وكذلك قـادة الأجهزة الأمنية التواصل مع بعضهم البعـض مباشرة[5]. فجميع الاتصالات كانت تتـم من خلال قناة القصر الملكي. وقد عين أفراد العائلة المالكة والضباط الذين تفتقر شـخصياتهم «للقدرة على التأثير» في قيادة كل المناصب العسكرية الرئيسية[6]. كان لهذا آثاره الكارثية في العام 1978 - 1979. لقد وسع من الحرس الإمبراطوري ليصل عددهم إلى أكثر من 8 آلاف من الرجال المدربين تدريبا جيدا؛ وأنشأ جهاز مراقبة بقيادة صديقه منذ الطفولة الجنرال فردوسـت لكي يراقـب كل نخبة البلاد؛ ودعم مكتب J2 – فـرع المخابرات التابع للجيش النظامي؛ والأكثر أهمية، أنه بمعاونة جهاز مكتب التحقيقـات الفدرالي الأمريكي وجهاز الموسـاد الإسرائيلي أسـس في العام 1957 وكالة اسـتخبارات جديدة. وهي الوكالة المعروفة باختصارها بالأحرف الفارسية سـافاك، والتي نمت في نهاية المطاف لتضم نحو 5 آلاف من العاملين وعددا غير معروف من المخبرين العاملين لبعض الوقت. ويدعي البعض أنه من بين كل 450 ذكرا في إيران كان هناك مخبر للسـافاك[7]. ومـع قيادتها لمدد طويلة من الزمن عـن طريق الجنرال نعمة الله نصيري، وهو شـخص آخر من محاسـيب القصر، كان لدى السـافاك القدرة على مراقبة كل الإيرانيين - بمن في ذلك الضباط الكبار - وفـرض الرقابة على وسـائل الإعلام، وتصفية الطلبـات المقدمة للحصول على وظائف حكومية، وحتى التعيينات في الجامعة، واسـتخدام كل الوسائل المتاحة، بمـا في ذلك التعذيب والإعدامـات العاجلة، للتعامل مع المحتجين السياسـيين. وسريعا ما خلفت السـافاك بيئة أورويلية(*) حيث لم يكن مسـموحا للمثقفين بالتلفـظ باسـم ماركس. ووفق كلمات صحافي بريطاني، كان السـافاك هو «عين

(*) نسبة إلى الروائي البريطاني جورج أورويل الذي كتب رواية «1984».

وأذن الشـــاه، وحينما يكون ذلك ضروريا، قبضته الحديدية أيضا»[8]. وكان مدير السافاك - على الرغم من أنه يخضع اسميا لإشراف رئيس الوزراء - يلتقي بالشاه عـــلى انفراد كل صباح. وقد كتبت فرانســـيس فيتزجيرالد، المؤلفة المعروفة وابنة أخـــت السـفير الأمريكي، عن خبراتهـــا في إيران في العـــام 1974 في مقال بعنوان «إعطاء الشاه كل ما يحتاج إليه»[9]:

> كان للســافاك عملاء في قاعة الاســتقبال في كل فنـدق، وفي كل إدارة حكوميــة، وفي كل فصل دراسي في الجامعة. وفي المقاطعات، كان الســافاك يديــر خدمات جمع معلومات مخابراتية سياســية، وفي الخارج كان يفتش على كل طالب إيراني... ولا يمكن للإيرانيين المتعلمين أن يثقوا بأي شــخص خــارج دائــرة الأصدقاء المقربين، وبالنســبة إليهم ففعــل ذلك كان مماثلا من حيث أثره كأن كل شــخص آخر قد أصبــح عضوا في هذه الدائرة. وقد كثف الســافاك هذه المخاوف بعدم وجود محاسبة له على أفعاله. فالناس يختفــون في إيران، واختفاؤهــم لا يوثق... يقول الشــاه إن حكومته ليس لديها ســجناء سياســيون. (فالشــيوعيون، كما يشرح هو، ليســوا سياسيين خارجين على القانون، ولكنهم مجرمون عاديون)، بينما تقدر منظمة العفو الدولية أن هناك نحو 20 ألفا منهم.

وكان توســع الشـــاه في البيروقراطيـــة الحكومية مؤثرا هو الآخــر. ففي هذه السنوات، رفع عدد الوزراء كاملي الصلاحية من 12 إلى 20 - شاملا في ذلك وزارات جديــدة للطاقة، والعمل، والرفاه الاجتماعي، والشــؤون القروية، والتعليم العالي، والفنون والثقافة، والسياحة، والإســكان والتشييد الحضري. وبحلول العام 1975، وظفــت الدولة أكثر من 304 آلاف موظف مدني إضافة إلى زهاء مليون عامل من ذوي الياقات البيضاء والزرقاء. وكان مكتب رئيس الوزراء، الذي يشرف على الخطة وهيئة الموازنة وكذلك القواعــد الدينية، يوظف 24 ألفا. ووزارتا التعليم والتعليم العالي توظفان معا 515 ألفا، وتتبعهما 26 ألف مدرســة ابتدائية، و1850 مدرسة ثانوية، و750 مدرسة مهنية، و13 جامعة. وكانت وزارة الداخلية توظف 21 ألف موظف، وأعيد رســم الخريطة الإدارية للبلاد، بحيث جرت زيادة عدد المقاطعات مــن عشر إلى إحدى وعشرين مقاطعة، وتقســيم هــذه المقاطعات إلى 400 حي

إداري، لـكل منها عمدة، أو رئيس قريـة، أو مجلس قروي يُعين من المركز. ولأول مرة في التاريخ، وصلت يد الدولة ليس فقط إلى داخل المدن والبلدات ولكن بعيدا في أغوار القرى والكفور القروية. وبحلول العام 1977، كانت الدولة تدفع مباشرة راتب واحد من كل اثنين موظفين بدوام كامل في البلاد.

وكانت الدولة تمول أيضا بشكل غير مباشر عددا من المؤسسات شبه الحكومية: البنـك المركـزي، وبنك التنميـة الصناعية والمناجـم، وهيئة الإذاعـة والتلفزيون الإيرانيـة الوطنية، وشركـة النفط الوطنية الإيرانية، وشركـة الأفلام الوطنية. ومع منتصف السـبعينيات، حاولت الدولة الوفاء بالطلب المتزايد على الأفلام الشعبية بإنتاج ما يزيد على خمسـين فيلما سـنويا. وعلى الرغم من أن أغلب هذه الأفلام كان تصنيفهـا على أنهـا من رتبة B أنتجت لـكي تنافس أفلام بوليـوود الهندية، فإن قلة منها، كانت لافتة للنظر لمحتواها الاجتماعي مثل غاو (البقرة) وتنغسـير، بحيـث حققـت نجاحا فوريا بـين صفوف الإنتلجنتسـيا. ويقوم فيلـم غاو على أسـاس قصة قصيرة كتبها الكاتب المسرحي الراديكالي غلام حسـين سعيدي، تصور الفقر القروي. أما تنغسـير فقد اقتبس من قصة قصيرة واسـعة الانتشار كتبها في الأربعينيات صادق تشوبك، الذي كان آنذاك متعاطفا مع حزب توده، وهي تصور الكفـاح البطولي لفلاح جرد من ملكيته ليأخذ على عاتقه تصحيح الممارسـات غير العادلة التي يمارسـها وسطاء السلطة المحليون، ومن بينهم رجال الدين، ومقرضو الأموال، ومسـؤولون حكوميون. وكان إقليم تنغسـير في الجنوب مشهورا بتسببه في مصاعب كبـيرة للبريطانيين خلال الحرب العالميـة الأولى. وفي الأعوام اللاحقة، حينما سأل واحد من صناع الأفلام البارزين عن كيف يمكن تفسير أن أفضل الأفلام التـي أنتجت خلال تلـك الفترة كانت من إنتاج الدولة، أجـاب بأن صناع الأفلام، باعتبارهم من الإنتلجنتسيا، كان لديهم إحساس بالمسؤولية عن إنتاج فن يتضمن واقعية اشتراكية ونقدا اجتماعيا[10].

أما العمود الثالث، محسـوبية البلاط، فقد شـهد بدوره نموا مؤثرا مساويا. وقد بدأت مؤسسـة بهلوي التي تأسست في العام 1958 بوصفها مؤسسة خيرية معفاة من الضرائب، في إدارة أملاك الشـاه السـابق الموقوفـة نيابة عن الدولة. وبعد ذلك دمجت معظم الأصول الثابتة للشاه الحالي أيضا وكذلك الأصول الثابتة

لأربعة وستين فردا آخر من أفراد العائلة المالكة، الذين تلقى العديد منهم عمولات مجزية للخدمة في مجالس إدارات الشركات. وقد تلقت المؤسسة دعما آخر حينما بدأت في اقتطاع مبالغ كبيرة من عائدات النفط السنوية. وفي قمة نشاطها، كانت لدى مؤسسة بهلوي أصول تقدر قيمتها بأكثر من 3 مليارات دولار، مع أسهم لها في 207 شركات تنشط في فروع متعددة مثل المناجم، والتشييد، وتصنيع السيارات، والأعمال المعدنية، والأعمال الزراعية، والتصنيع الغذائي، والنظام المصرفي، والتأمين، والسياحة (كازينوهات، كابريهات، والفنادق الكبرى). وكانت لها أيضا أسهم في شركات دولية مثل كروب وجنرال إليكتريك. وكانت محفظة الشاه المالية الشخصية تقدر بما يزيد على مليار دولار. وقدرت الأصول الإجمالية للعائلة المالكة بما يزيد على 20 مليار دولار[11]. وقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز في أحد تقاريرها في العام 1979: «خلف واجهة النشاطات الخيرية كان يتم استخدام المؤسسة ظاهريا في ثلاث طرق: مصدر لتمويل العائلة المالكة، ووسائل للسيطرة على الاقتصاد، وقناة لمكافأة المؤيدين للنظام»[12]. وقد وصفت المعارضة في الداخل هذه المؤسسة بأنها أخطبوط عملاق تمتد أذرعه إلى كل مجالات النشاط الاقتصادي.

استخدم الشاه الجيش، والبيروقراطية، ومحسوبية البلاط لتحزيم الوزارة والبرلمان برجاله. وقد عدل الدستور، معطيا لنفسه سلطة اختيار رئيس الوزارة. كما زاد أيضا من حجم المجلس إلى 200 نائب ومدته إلى أربع سنوات كاملة. ومن بين الرجال الثمانية الذين ترأسوا الوزارة بين العامين 1953 و1977، فإنهم كلهم باستثناء اثنين كانوا من المفضلين لديه. والاستثناءان هما الجنرال زاهدي وعلي أميني. وجاء اختيار زاهدي شخصيا لقيادة الانقلاب العسكري عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة المخابرات البريطانية، وقد أزاحه الشاه من منصب رئيس الوزارة بعد عشرين شهرا - وذلك على الرغم من أن ابنه كان قد تزوج ابنة الشاه الوحيدة. ورحله الشاه إلى سويسرا بعد رواج شائعات بأنه اختلس مبالغ مالية مذهلة. وقد كتب السفير البريطاني في تقرير له أن الشاه أراد أن يكسر السوابق الدستورية وأن يوضح من هو الزعيم بتغييره لزاهدي أثناء عطلة برلمانية[13]. وإمعانا في التوضيح، أعلن الشاه أنه سوف يترأس أحد

اجتماعات الوزارة الأسبوعية. أما أميني، وهو ليبرالي وسليل لعائلة أشتياني، فقد فُرض على الشاه عن طريق إدارة كيندي على أمل أنه سوف يبدأ تنفيذ إصلاح زراعي، ولكنه أقيل بمجرد محاولته ترتيب الميزانية العسكرية. وقد اتهم الشاه بعض وزراء أميني بالاختلاس.

أما جميع رؤساء الوزارة الستة الآخرين فقد كانوا من مرشحي الشاه. وكانوا على الأغلب من الشباب المتعلم في أوروبا العامل في الوظائف المدنية ومن عائلات بارزة ربطت حياتهم المهنية بسلالة بهلوي الحاكمة. وأتى أمير حسين علاء (معين الوزارة) من بين صف طويل من أقطاب ملاك الأراضي في وسط إيران. وكان والده، علاء السلطنة، قد مثل الشاه ناصر الدين في بريطانيا. وكان هو نفسه قد درس في مدرسة ويستمنستر، وقضى أعواما في الهيئات الديبلوماسية، وخدم وزيرا للبلاط في العام 1950 ورئيس وزارة مؤقتا لسد الفراغ في العام 1951 قبل انتخاب مصدق. كتب البريطانيون في أحد تقاريرهم أن علاء «يميل إلى المبالغة في تقدير مناقب الشاه ويفعل القليل لكبح طموحات الأخير في قيادة البلاد بطريقة مماثلة إلى حد كبير للطريقة التي قادها بها أبوه»[14]. وكانت زوجته هي ابنة آخر وصي على العرش ومن بين أوليات النساء اللواتي تخلين عن الحجاب. وكان رئيس الوزارة الثاني مشير إقبال طبيبا متعلما في فرنسا انتقل من إدارة مستشفى إلى خدمة الحكومة. وقد فصله مصدق من منصب حاكم أذربيجان. وكانت ابنته متزوجة من أحد إخوة الشاه غير الأشقاء. وكان جعفر شريف إمامي مهندس سكة حديد تلقي تدريبا في ألمانيا اعتقل من قبل البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد قضى معظم حياته عاملا في خدمة الحكومة. وكرئيس لمجلس الشيوخ لمدة خمسة عشر عاما ونائب لرئيس مؤسسة بهلوي، فقد سهل من عمولات التعاقدات ولذلك لقب بلقب السيد خمسة في المائة. وأتى أسد الله علم من عائلة بلوشية شهيرة تسمى بـ «سادة الأهوار». وكان متزوجا من ابنة قوام الملك من شيراز. وقد حكم كرمان وبلوشستان قبل أن يدخل البلاط. وباعتباره صديقا شخصيا للشاه، فقد شاركه علم في فتيات الهوى اللاتي استوردهن من باريس[15]. وكان حسن علي منصور ابنا لعلي منصور (منصور الممالك)، وكان رئيسا للوزارة وقت غزو قوات الحلفاء. تلقى تعليمه

في فرنسا، وقضى معظم حياته في الخدمة الحكومية. واشتهر عنه قوله لنواب المجلس إنه لا يأبه برأيهم فيه لأنه اعتبر نفسه «خادما لجلالته». وقد اغتيل في العام 1965 على يد عضو سابق في جماعة فدائيي الإسلام.

أعقب منصور في رئاسة الوزارة أمير عباس هويدا، صديقه وأخو زوج ابنته(*). ويتحدر هويدا أيضا من عائلة تعمل في الخدمة المدنية، وظل في موقع رئاسة الوزارة لمدة اثني عشر عاما كاملة - أطول مدة في تاريخ إيران الحديث. وكان يفضل أن يخاطب الشاه بالفرنسية أو الإنجليزية. وقد جرت التضحية به في العام 1977 للمعارضة الدينية التي اتهمته بأنه كان بهائيا سرا وذلك يعود بكل بساطة إلى أن جده كان بابيا. كان هويدا يحب أن يتفاخر بأنه واحد من «رجال الشاه الجدد». ووفق تعبير أحد الدبلوماسيين الأجانب، كان الشاه يعامل هويدا والوزراء الآخرين «كما لو كانوا فراشين لديه - وكانوا يحبون ذلك»[16]. وفي كل عيد نوروز، كان الشاه يعقد لقاء ضخما في القصر الملكي حيث كان أصحاب المقامات الرفيعة ينحنون أمامه مع وضع أيديهم على أعضائهم الحساسة - وهي إيماءة تذكر بالأيام التي كان فيها الوزراء عبيدا منزليين يمكن إخصاؤهم عن طريق سادتهم الملكيين.

استغل رؤساء الوزارة هؤلاء نفوذهم لحشو وزاراتهم والبرلمانات إلى حد أن كلتا المؤسستين اعتبرت مجرد ختامة. وكان الوزراء - مثل رؤساء الوزارات - في الأغلب من الشباب من المسؤولين الحكوميين المتعلمين في الغرب[17]. وبالمثل، فقد كان أعضاء مجلس الشيوخ ونواب المجلس في أغلبهم من المهنيين الذين لهم تاريخ في الخدمة المدنية، مع عدد قليل متناثر من ملاك الأراضي المستعدين لاتباع قيادة الشاه[18]. وفي أغلب هذه السنوات، كان المجلس مقسما إلى كتلتين رئيسيتين: الأغلبية التي شكلت أولا من حزب إقبال الوطني، ثم من حزب منصور وهويدا إيران الجديدة، والأقلية التي تشكلت من حزب علم (الشعب). وكان الشاه - بمعاونة من السافاك - يحدد للنواب الانتساب لأي حزب. ولذا فليس من المدهش أن هذه الأحزاب صارت تعرف بالتبادل على أنها أحزاب «نعم» و«نعم، يا سيدي»

(*) الأخ هو فريدون هويدا، الأديب والمفكر والديبلوماسي الذي استقال من منصبه سفيرا للأمم المتحدة بعد قيام الثورة الإسلامية. [المحررة].

أو «نعم، بكل تأكيد». وفي مذكراته في العام 1961 «رسالتي لبلادي» - والتي كتبها كاتب أمريكي محترف - جادل الشاه بأنه كان ملتزما بالكامل بنظام التعدد الحزبي: «لــو كنــت ديكتاتورا بدلا من كوني ملكا دســتوريا لكان قد أغــراني نظام الحزب الواحد المســيطر مثل نظــام هتلر أو ما تجده اليوم في الدول الشــيوعية. ولكني كملك دســتوري أقبل بالتشــجيع على وجود نشاط حزبي على نطاق عريض بعيدا عن السترة الضيقة لحكم الحزب الواحد أو دولة الحزب الواحد»[19]. وخلال هذه الســنوات، كان الشاه لايزال يحب أن يعتبر نفسه «ديموقراطيا» مخلصا عازما على «تحديث» مجتمع تقليدي للغاية.

(الجدول - 9): رؤساء الوزارة بين العامين 1953 و1977

الاسم	الوزارة	تاريخ الميلاد	مهنة الوالد	الحياة العملية	التعليم	اللغات الأجنبية
فضل الله زاهدي	أغسطس 1953 - أبريل 1956	1890	مالك أراضٍ صغير	الفرسان (لواء القوزاق)	الفرسان (لواء القوزاق)	التركية
حسين علاء	أبريل 1955 - يونيو 1956	1884	مالك أراضٍ كبير	الخارجية	بريطانيا	الإنجليزية
منوجهر إقبال	يونيو 1956 - أغسطس 1960	1908	مالك أراضٍ صغير	الطب	فرنسا	الفرنسية
جعفر شريف إمامي	أغسطس 1960 - يونيو 1961	1910	رجل دين	مهندس، الخدمة المدنية	ألمانيا	الألمانية
علي أميني	يونيو 1961 - يوليو 1962	1903	مالك أراضٍ كبير	محام، الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية
أسد الله علم	يوليو 1962 - مارس 1964	1919	مالك أراضٍ كبير	الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية، الإنجليزية
حسن منصور	مارس 1964 - يناير 1965	1924	الخدمة المدنية	الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية
عباس هويدا	يناير 1965 - أغسطس 1977	1919	الخدمة المدنية	الخدمة المدنية	بيروت	الفرنسية

(الجدول - 10): الإنفاق العسكري بين العامين 1954 و1977
(بأسعار وأسعار صرف العام 1973)

السنة	الإنفاق (مليون دولار أمريكي)
1954	60
1955	64
1956	68
1957	203
1958	326
1959	364
1960	290
1961	290
1962	287
1963	292
1964	323
1965	434
1966	598
1967	752
1968	852
1969	759
1970	958
1971	944
1972	1300
1973	1800
1974	4000
1975	5500
1976	5700
1977	7200

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments and Disarmament: Year Book for 1977 (Cambridge: MIT Press, 1977), pp. 228 - 229.

التحولات الاجتماعية (1953 - 1977)

اســتغل الشاه القوة الجديدة التي اكتسبها لكي يقوم بتغييرات في المجتمع الأوسع. وقد بدأ ببطء مع برامج متواضعة وضعت لكي تكمل ما كان قد بدأه أبوه. وسرّع الإيقاع بعد العام 1963، حينما دشن الثورة البيضاء التي صممت بوضوح لمواجهة ثورة حمراء محتملة من الأسفل. وقد تفوق على والده بحفلة تتويج تكلفت عدة ملايين من الدولارات لم يتوج نفســه فيها فقط، لكنه أقدم أيضا على تتويج زوجته الجديدة، فرح ديبا. وكان قد هجر زوجته الثانية ثريا، بســبب فشــلها في الحمل بوريث - مرة أخرى تذكيرا بنابليون. وقد أطلق على فرح الشــهبانو (الســيدة الملكة) - وهو لقب ساساني. ولكي يميز المناسبة، بنى على المدخل الغربي الرئيسي لطهران النصب التذكاري العملاق الشــهياد، الذي يعني حرفيا ذكرى الشــاه. والأكثر من هذا، فقد اســتغل إلى أقصى حد الطفرة النفطية لكي يدشن، مع جلبة أشــد حضارته العظيمة الجديدة. فقد أعلن أن إيــران كانت على أبواب حضارة عظيمة، ومســتقبلها ســوف يكون أكثر تألقا من ماضيها - متضمنا في ذلك الإمبراطوريات الأخمينية، الساســانية، والبارثية، وســوف تفوق مستويات معيشتها قريبا مستويات المعيشة في أوروبا، وسوف تنتج طريقة في الحياة تتفوق على كل من الرأسمالية والشيوعية، وسوف تكون حقيقــةً خلال جيــل واحد خامس أقوى بلد - بعد الولايــات المتحدة، الاتحاد الســوفييتي، اليابان، والصين. وكان يحاضر الأوروبيين أيضا حول كيف أنهم لم يكونوا يعملون بجهــد كاف، ولا يدفعون ما يكفي مقابل النفط، وكيف أنهم لا يحافظون على الموارد القيمة، ولا يدرســون مناقب المســؤولية الاجتماعية، ولا يؤدبون صغارهم، وينتجون وحوشــا إنســانية مثل هؤلاء في الفيلم الشهير «البرتقالــة الآليــة»(*)[20]. وكان رد الغربيين هو أن الشــاه قــد أصبح مصابا «بجنون العظمة» مــع «أوهام عظمة نابليونية». وقد وصفه واحد من وزراء الخزانة الأمريكيين بأنه «مخبول».

(*) Clockwork Orange، فيلم للمخرج الأمريكي الراحل ستانلي كوبريك أثار جدلا بعد صدوره في العام 1971 لما احتواه من مشاهد جنسية وعنيفة عن جرائم المراهقين. [المحررة].

شكل الإصلاح الزراعي مركز الثورة البيضاء. دشن رئيس الوزراء أميني الإصلاح الزراعي في العام 1962، وتبناه الشاه في العام 1963 ولقي الثناء باعتباره أهم إنجازاته. وكانت خطة أميني الأولية تقصر ملكية ملاك الأراضي على قرية واحدة. أما الأراضي الزائدة على ذلك فسوف تنقل إلى المحاصصين مع حقوق إيجار. وقد سمحت النسخة المخففة من القانون لملاك الأراضي بتمرير ملكياتهم في أكثر من قرية لأقرب أقربائهم، وكذلك الإبقاء على البساتين لأنفسهم، وأراضي الغابات، والأراضي التي يزرعونها، والمزارع المميكنة، ومشروعات التصنيع الزراعي. كما سمح للمؤسسات الدينية بالاحتفاظ بالأوقاف التي يديرونها منذ فترة طويلة. وعلى الرغم من هذه التخفيفات، أنجز الإصلاح الزراعي ما كان مقدرا له إنجازه، أضعف من الأعيان، على الرغم من أن بعض ملاك الأراضي، بمن فيهم عائلة بهلوي، نجحوا في التحول إلى مزارعين تجاريين ناجحين. وقد عمل الإصلاح الزراعي على ترديد مصطلحات مثل فيودال (إقطاعي)، أعيان، أشراف (أرستقراطية)، وعمدة مالك (مالك أراضٍ كبير). وقد عمل الإصلاح الزراعي على تقسيم الريف إلى نحو 1300 مؤسسة تجارية تمتلك كل منها أكثر من 200 هكتار؛ ونحو 640 ألف مالك أراضٍ - عدد كبير منهم ملاك غائبون - يمتلكون ما بين 10 و200 هكتار؛ ومليون ومائتي ألف عائلة - أغلبها من عائلات المحاصصين السابقين مع حقوق إيجار - وتمتلك كل عائلة منها أقل من 10 هكتارات؛ وأكثر من 700 ألف عامل زراعي - كلهم من الفلاحين السابقين الذين لم يكونوا يستأجرون أرضا. وحيث كان مستوى عشرة هكتارات هو الحد الأدنى المطلوب لإعاشة العائلة في أغلب الأقاليم، فإن العديد من الملاك الصغار لم يكونوا في وضع أفضل كثيرا من العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضا.

وكان على الفلاحين لكي يحصلوا على الأرض الانضمام إلى تعاونية زراعية تشرف عليها وزارات الزراعة والشؤون الريفية. وفي بعض المناطق أقامت الحكومة مراكز طبية وفصولا لمحو الأمية. وقد علق أحد الأنثروبولوجيين الذي قام بزيارة منطقة البوير أحمديين قائلا: «إن الفرد ليدهش من درجة المركزية المرتفعة للغاية خلال العقد الأخير. الحكومة تتدخل الآن عمليا

في كل أوجـه الحيـاة اليومية. فالأرض يتم التعاقد عليهـا مع الحكومة، وعبر التدخل الحكومي أيضا يجري رش أشجار الفواكه، وتسميد المحاصيل، وتسمين الماشية، وإقامة خلايا النحل، ونسج السجاد، وولادة الأطفال، وتنظيم السكان، وتنظيم النســاء، وتعليم الدين والسيطرة على الأمراض»[21]. والأكثر من ذلك، مـع تقلص تعداد البـدو الرحل أكثر، فإن المجموعـات القبلية الصغيرة التي أعطت إيران مظهر الفسيفســاء الاجتماعي قد اختفت وأصبحت في طريقها إلى الاندثار. وبشـكل مماثل، أصبحت مصطلحات مثل دائرة وطائفة، وكذلك الخان والإلبغ، مهجورة. وأصبحت بالكاد بإمكانها استحضار صورة غامضة عن عهد غامض عتيق.

وبينما حوّل الإصـلاح الزراعي الريف، أحدثت الخطط الخمسـية والموازنة ثـورة صناعية صغيرة. فقد حُدِّثـت مرافق الميناء؛ ومدِّد خط سـكة حديد عبر إيران، للربط بين طهران وكل من مشهد، وتبريز، وأصفهان؛ وتمت سفلتة الطرق الرئيسية بين طهران وعواصم المقاطعات. مُولت معامل البتروكيماويات؛ ومعامل تكرير النفط؛ والسـدود لتوليد الطاقة الكهرومائية - وسُميت بأسماء أفراد من العائلـة المالكـة؛ ومصانع الصلب في الأهـواز وأصفهان - وقد بنى السـوفييت المصنـع الأخير، وخط أنابيب للغاز للاتحاد السـوفييتي. ودعمـت الدولة أيضا القطاع الخاص عن طريق رفع الرسـوم الجمركية لحماية الصناعات الاستهلاكية، وتوفـير قروض بفائدة منخفضة من خلال بنك تنمية الصناعات والمناجم، وذلك للتـودد إلى رجال الأعـمال المقربين من القصر. وأضحـت عائلات ملاك الأراضي القديمة مثـل البياتين، والمقداميـين، والدواليين، والأفشـاريين، والقارهغوزليين، والإسـفندياريين، والفارمانفارمنيـين - أصحـاب أعـمال رأسـماليين. وقد كتبت صحيفة اللوموند أن الشاه - مثله في ذلك مثل ملوك فرنسا في بداية القرن التاسع عشر - شـجع أصحاب الأعمال على «إغناء أنفسـهم»، وأعفاهـم من الضرائب، ووفر لهم حماية من المنافسة الأجنبية[22]. وبين العامين 1953 و1975، زاد عدد المصانـع الصغيرة من 1500 إلى أكثر من 7000، والمصانع ذات الحجم المتوسـط مـن 300 إلى 800، والمصانـع الكبيرة – التي توظف أكثر مـن 500 عامل - من أقل من 100 إلى أكثر من 150. وتشـمل هذه المصانع صناعة النسيج، المعدات،

وصناعة تجميع السيارات في كل من طهران، أصفهان، شيراز، تبريز، الأهواز، آراك، وكرمانشاه. وتتخصص المشروعات الأصغر في الملابس، التصنيع الغذائي، وتشمل التبغ، المشروبات، الأسمنت، الطوب، البلاط، الورق والأجهزة المنزلية. وكانت المشروعات التي تعد محل فخر النظام هي سد دزفول في خوزستان، ومصانع الصلب في أصفهان، والمفاعل النووي في بوشهر. وتبين أرقام الإنتاج مدى هذه الثورة الصناعية.

(الجدول - 11): الإنتاج الصناعي 1953-1977

	1953	1977
الفحم (بالطن)	200,000	900,000
الحديد الخام (بالطن)	5,000	930,000
الصلب والألومنيوم (بالطن)	-	275,000
الأسمنت (بالطن)	53,000	4,300,000
سكر (بالطن)	70,000	527,000
الكهرباء (كيلووات ساعة)	200 مليون	14 مليار
المنسوجات القطنية (متر)	110 ملايين	533 مليونا
الجرارات	-	7,700
السيارات	-	109,000

وقد مضت الدولة أيضا في برنامج اجتماعي. فقد نما عدد المؤسسات التعليمية بنحو ثلاثة أمثال بعد تدشين الثورة البيضاء. وارتفع عدد الأطفال المسجلين في دور الحضانة من 13,300 إلى 221,990، وتلاميذ المدارس الابتدائية من 1,640,000 إلى 4,080,000، وطلاب المدارس الثانوية من 370,000 إلى 741,000، وفي المدارس المهنية من 14,240 إلى 227,000، وفي الكليات من 24,885 إلى 145,210، وفي الكليات في الخارج من 18,000 إلى 80,000. وأكثر من هذا، فقد أعلن إطلاق فيالق محو الأمية – التي وضعت على أساس النموذج الكوبي - باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الثورة البيضاء. وقد ساعدت على زيادة معدل المعرفة بالقراءة والكتابة من 26 إلى 42 في المائة. وزادت البرامج الصحية

عـــدد الأطباء مـــن 4,000 إلى 12,750، وعدد الممرضات مـــن 1,969 إلى 4,105، والعيادات الطبية من 700 إلى 2,800، وعدد الأسرّة بالمستشـــفيات من 24,100 إلى 48,000 ورفعت هذه التحســـينات، إلى جانب التخلص من المجاعات وأوبئة الطفولة، عدد الســـكان مـــن 18,954,706 في العـــام 1956 - وهو التاريخ الذي نفذ فيه أول إحصاء ســـكاني - إلى 33,491,000 في العام 1976. وعشـــية الثورة، كان نصف عدد الســـكان تقريبا تقل أعمارهم عن 16 سنة. وقد توسعت الثورة البيضاء أيضا لكي تضم قضايا المرأة. فقد كســـبت المرأة الحق في التصويت، وحق الترشـــح لكل المناصب الانتخابية، والخدمـــة في القضاء - أولا كمحامية، ثم لاحقا كقاضيـــة. وحدّ قانون حماية الأسرة للعـــام 1967 من قدرة الرجال على الطلاق، وتعدد الزوجات، وحضانة الأطفال. كما رفع القانون أيضا من سن الزواج للنساء إلى 15 سنة. وعلى الرغم من أن الحجاب لم يحُظر قط، فلم يشجع لبسه قط في المؤسسات العامة. والأكثر من ذلك، فقد أسست أقسام في الفيالق الصحية ومحو الأمية من أجل مد التســـهيلات الطبية والتعليمية، خصوصا المعلومات المتعلقة بتحديد النسل للنساء.

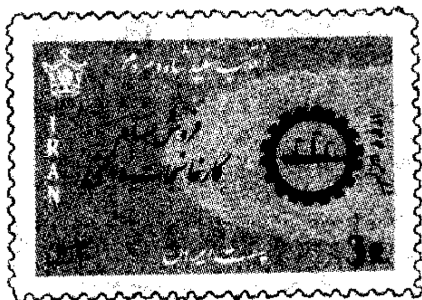
وقـــد أنتجت هذه التغييرات تكوينا طبقيا معقـــدا[23]. فعند القمة كانت هنـــاك طبقـــة عليا تتكون مـــن دائرة ضيقة مـــن العائلات المرتبطـــة بالبلاط البهلـــوي - العائلة المالكة ذاتها، والسياســـيين الكبار والمســـؤولين الحكوميين، وضباط الجيش، إلى جانب أصحاب الأعمال ذوي العلاقة بالبلاط، والصناعيين، والعائـــلات التجارية. وقد أتى بعض هؤلاء من العائلات القديمة، وآخرون كانوا رجالا صنعوا أنفسهم بأنفسهم مع روابط بالبلاط، بينما كان آخرون قد تزوجوا مـــن النخبة. امتلك كل هؤلاء أكثر مـــن 85 في المائة من المشروعات الكبيرة في التأمين، البنوك، الصناعة التحويلية، والتشـــييد الحـــضري. وعلى الرغم من أن الغالبية الســـاحقة أتت من خلفية شـــيعية، كان لـــدى القليل منهم ارتباطات بالبهائية، والبعض كان منضما إلى المحافل الماســـونية السرية. قدم هذا وقودا لهؤلاء الذين ادعوا أن بريطانيا سيطرت على إيران من خلف ستار عن طريق المحافل الماســـونية، وعن طريق الصهاينة من خلال البهائية التي يوجد مقرها الرئيسي في حيفا.

(5) طوابع (1963 - 1978)

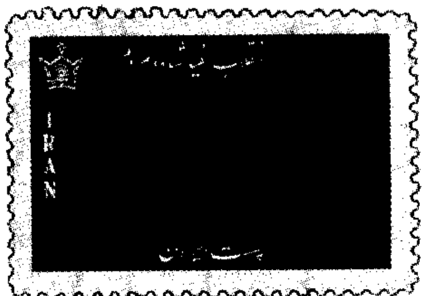
5 - 1 مجموعة طوابع تحتفي بمظاهر الثورة البيضاء







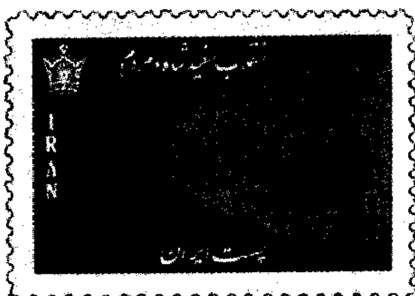






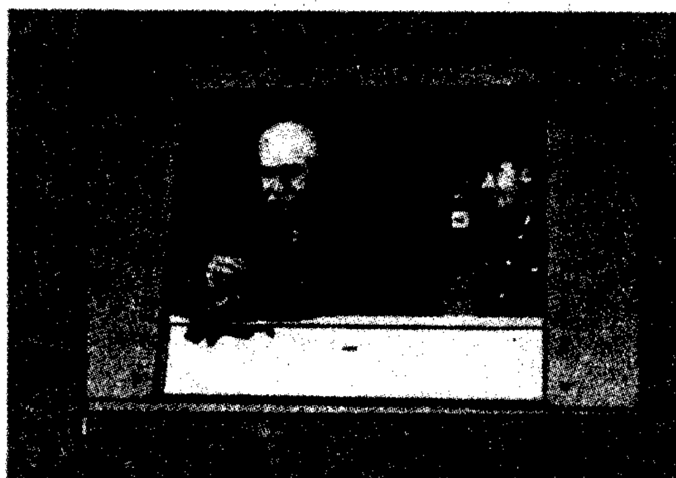


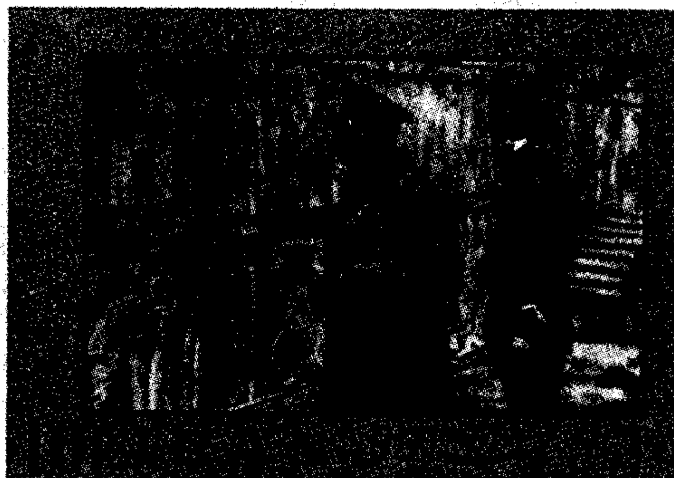


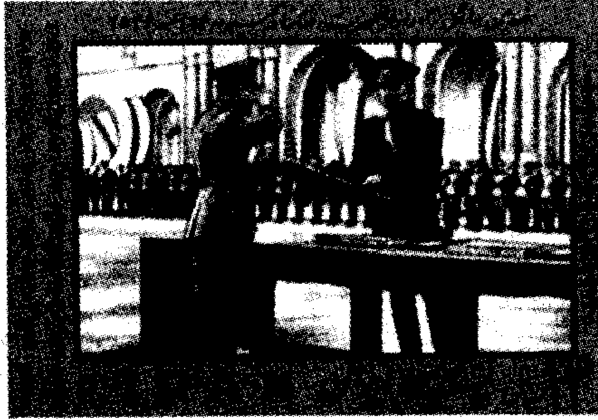


5 - 2 مجموعة طوابع تحيي ذكرى الشاه رضا

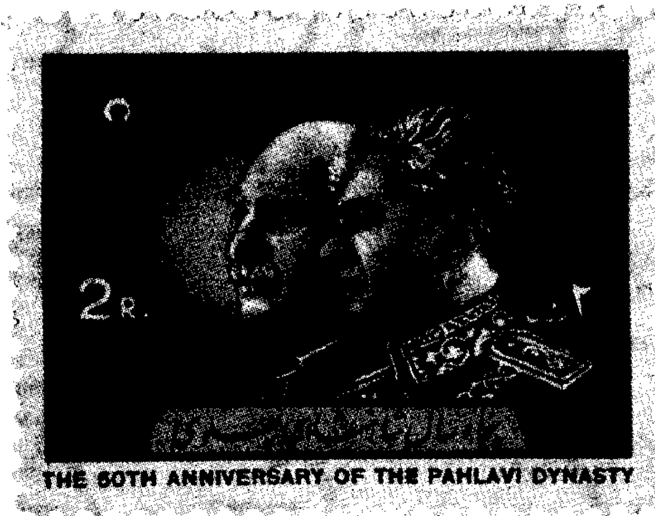


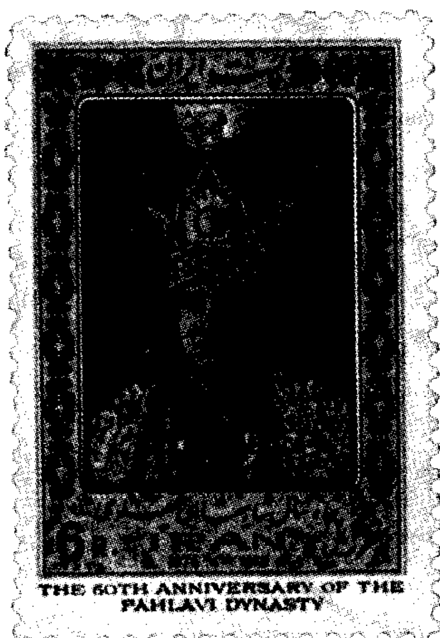


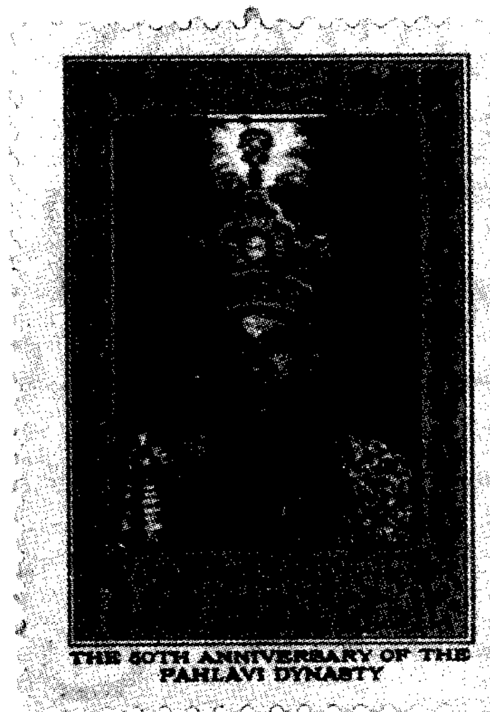




5 - 3 مجموعة طوابع تحيي الذكرى الخمسين للدولة البهلوية







أما الطبقات الوسطى فتكونت من طبقتين مختلفتين للغاية: برجوازية البازار الصغيرة التي تشكل الطبقة الوسطى التقليدية، وطبقة وسطى حديثة تتكون من الموظفين ذوي الياقات البيضاء والمهنيين الذين تلقوا تعليما جامعيا. ويشكل ملاك الطبقة الوسطى أكثر من مليون عائلة - وهو ما يصل إلى نحو 13 في المائة من السكان العاملين. ولا تضم أصحاب الدكاكين في البازار وملاك الورش فقط، ولكن أيضا المصنعين الصغار والمزارعين الملاك الغائبين الذين يمتلكون ما بين 50 و100 هكتار. كما تضم أيضا معظم العلماء - بسبب الروابط العائلية، وأيضا بسبب الروابط التاريخية بين المسجد والبازار. وعلى الرغم من التحديث الاقتصادي، ظل البازار مسيطرا على نحو نصف إنتاج الحرف اليدوية في البلاد، ونحو ثلثي تجارة التجزئة، ونحو ثلاثة أرباع تجارة الجملة. وظل محتفظا بحرف وتجارة الجماعات الحرفية إلى جانب آلاف المساجد، والتجمعات الدينية، والحسينيات (قاعات محاضرات دينية)، والمجموعات التي تنظم مواكب شهر المحرم. والمفارقة أن الطفرة النفطية منحت الطبقة الوسطى التقليدية الفرصة لتمويل المراكز الدينية وتأسيس مدارس خاصة تركز على أهمية الإسلام. وقد صممت هذه المدارس على غرار مدارس تقوم بإعداد الطفل البازاري لجامعات القمة، وبذلك ساعدت أموال النفط على تغذية التقاليد.

وصل تعداد الطبقة الوسطى التي تحصل على رواتب إلى أكثر من 700 ألف - نحو 9 في المائة من تعداد العاملين. وضمت نحو 304 آلاف موظف مدني في الوزارات المتوسعة باستمرار، ونحو 200 ألف مدرس ومشرف مدرسي، وما يزيد على 60 ألف مدير ومهندس ومهني. ويزيد العدد إلى أكثر من مليون، إذا ما أضفنا طلبة الكليات والأعضاء الطموحين الآخرين. كان مصطلح الإنتجلنتسيا (روشان فكر) في الماضي مترادفا مع الطبقة الوسطى التي تتلقى رواتب، لكن مع التوسع السريع في الطبقة التي تتلقى رواتب، أصبح المصطلح مختلفا أكثر، خصوصا في ارتباطه بالمثقفين، الكُتاب، الصحافيين، الفنانين، وأساتذة الجامعات. وظلت الإنتجلنتسيا حاملة راية الوطنية والاشتراكية.

وصل تعداد الطبقة العاملة الحضرية إلى 1,300,000 - أكثر من 30 في المائة من القوة العاملة. وضمت نحو 880 ألفا في المشروعات الصناعية الحديثة، وأكثر من 30 ألفا من العاملين في النفط، 20 ألفا من العاملين في قطاع الغاز، الكهرباء ومشروعات الطاقة، 30 ألفا من العاملين في الصيد والأخشاب، 50 ألفا في المناجم، 150 ألفا من

عمال الموانئ والسكك الحديدية، وسائقي الشاحنات، وعمال المواصلات الآخرين، و600 ألف عامل في المشروعات الصغيرة. وينمو العدد الإجمالي بشكل أكبر إذا ما أضفنا الجيش الآخذ في الازدياد من فقراء العشوائيات الذين يتشكلون من مهاجرين ضاقت بهم الحال في قراهم بسبب افتقارهم إلى الأرض. ومهاجرين كانوا يكسبون عيشهم بصعوبة كعمال في قطاع التشييد، والذين عملوا باعة متجولين في حال عدم توافر عمل لهم في مواقع التشييد. وقد استوعبت طهران الجزء الأكبر من تدفق المهاجرين الريفيين، مع نمو سكانها من 1,5 مليون نسمة في العام 1953 إلى أكثر من 5,5 مليون نسمة في العام 1979. وفي وقت قيام الثورة، كان 46 في المائة من سكان البلاد يعيشون في مراكز حضرية.

تكون سكان الريف - نحو 40 في المائة من القوة العاملة - من ثلاث طبقات: المزارعين الأثرياء، الحائزين الصغار ذوي الظروف الصعبة، والعمال الريفيين. وتضم الطبقة الأولى رؤساء القرى السابقين، ووكلاء الأراضي، والمستأجرين المحاصصين المالكين ثيرانا الذين استفادوا أكثر من الإصلاح الزراعي. ويصل عدد هؤلاء إلى نحو 600 ألف - أقل من 17 في المائة من سكان الريف. وتضم الطبقة الثانية نحو 1,100,000 من المحاصصين الذين تلقوا أقل من 10 هكتارات من الأراضي - وهو الحد الأدنى المطلوب في معظم الأقاليم. ولم يكن لدى الكثيرين أي خيار سوى مبادلة قطع أراضيهم الصغيرة بأسهم في تعاونيات الدولة. أما الطبقة الثالثة فتتكون من الفلاحين من دون حقوق محاصصة. ومع عدم حصولهم على أي أراضٍ، فقد تعيشوا بالعمل كأيدٍ عاملة زراعية، ورعاة أغنام، وعمال باليومية في المدن القريبة، ومتكسبي الأجور من المشروعات الصغيرة التي ازدهرت في الريف خلال أوائل السبعينيات - مشروعات صغيرة تعمل في تصنيع السجاد، الأحذية، الملابس، والورق. والبعض هاجر إلى المراكز الحضرية. وهكذا فقد فشلت الثورة البيضاء في توفير الأراضي إلى الكتلة الكبرى من سكان الريف.

التوترات الاجتماعية

كثفت هذه التحولات من حدة التوترات الاجتماعية بثلاثة طرق رئيسية: الأول، ضاعفت هذه التحولات مجموع عدد الطبقتين اللتين مثلتا تهديدا حقيقيا للبهلويين في الماضي- الإنتجلنتسيا والطبقة العاملة الحضرية - بمقدار أربعة أمثال. كما تعاظم أيضا غضب هاتين الطبقتين حيث جرى تجريدهما بشكل منتظم من المنظمات التي

مثلتهما خلال فترة خلو العرش جمعيات مهنية، نقابات، صحف مستقلة، وأحزاب سياسية. وفي الوقت ذاته، فقد أضعف الإصلاح الزراعي من نفوذ أعيان الريف الذين تحكموا في فلاحيهم ورجال القبائل على مدى قرون. وبدلا من ذلك أنتج الإصلاح الزراعي أعدادا كبيرة من المزارعين المستقلين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا، الذين كان من السهل تحولهم إلى مدافع سياسية طليقة. وصممت الثورة البيضاء لاستباق ثورة حمراء. وعوضا عن ذلك، فقد مهدت الطريق لثورة إسلامية. فضلا على ذلك، نتج عن النمو المستمر في عدد السكان والافتقار إلى الأراضي الصالحة للزراعة توسع لا يتوقف في العشوائيات. وبحلول منتصف السبعينيات، واجه النظام دفعة من المشكلات الاجتماعية، وبجسامة لم تكن متخيلة من قبل.

الطبقة العليا

0.1 في المائة عائلة بهلوي، ضباط الجيش الكبار، كبار الموظفين، ورجال الأعمال المرتبطون بالبلاط

الطبقات الوسطى

13 في المائة تقليدية (من الملاك) وتشمل:	10 في المائة حديثة (من أصحاب الرواتب) وتشمل
رجال الدين	المهنيين
البازاريين	الموظفين الحكوميين
ملاك المصانع الصغيرة	موظفي المكاتب
ملاك الورش	طلاب الكليات
المزارعين التجاريين	

الطبقات الدنيا

في المائة ريفية وتشمل:45	32 في المائة حضرية وتشمل:
الفلاحين المالكين أراضي	عمال المصانع
الفلاحين الذين يملكون قطع أراض صغيرة جدا	عمال المصانع الصغيرة - عمال الورش
الفلاحين من دون أراض	عمال البناء
العاطلين الريفيين	الباعة الجائلين
	العاطلين

(الشكل - 1) البنية الطبقية (القوى العاملة في السبعينيات)

ثانيا، أدى أسـلوب التنمية المفضل لدى النظام - نظرية «التساقط» الاقتصادية - إلى توسيع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. وكانت إستراتيجيتها هي توجيه الـثروة النفطيـة إلى النخبة المرتبطة بالبلاط التي سـتقوم بدورهـا بإقامة المصانع، والشركات، والأعمال الزراعية. ونظريا فإن الثروة سـوف تتسـاقط إلى أسـفل. لكن عمليـا، في إيـران، كما كانت عليه الحال في عدد كبير مـن الدول الأخرى، فإن الثروة كانت تميل نحو الالتصاق بالقمة، مع القليل جدا الذي يجد طريقه إلى أسفل السلم الاجتماعي. فالثروة، مثل الثلج في المناخ الحار، تذوب خلال عملية انتقالها من يد إلى يد أخرى. ولم تكن النتيجة مسـتغربة، إذ كان لدى إيران واحد من أكثر أنماط توزيع الدخل من حيث عدم المسـاواة في العالم الثالث. فمع حلول منتصف السـبعينيات، كانت إيران – وفقا لمنظمة العمل الدولية - واحدة من أسوأ البلاد في العالم أجمع في هـذا المجال[24]. وعلى الرغم من أننـا لا نملك بيانات واضحة حول التوزيع الحقيقي للدخل، كان البنك الدولي يجري مسـوحا حول الإنفـاق العائلي الحضري في الأعوام 1959-1960 و1973-1974، وهـي منهجية تقلل بشـكل لا يمكن تفاديه من الحالة الحقيقية لعدم المسـاواة. يظهر مسـح العام 1959-1960 أن أغنى 10 في المائة من السـكان كان نصيبهـم 35.2 في المائة من الإنفاق الإجمالي؛ بينـما أفقر 10 في المائة كانـوا ينفقـون 1.7 في المائة فقط مـن إجمالي الإنفاق. كانت هذه الأرقام أسـوأ في العـام 1973-1974. إذ تظهـر هـذه الأرقـام أن أغنى 10 في المائـة أنفقوا 37.9 في المائـة، بينما أفقر 10 في المائة أنفقـوا 1.3 في المائة من جملة الإنفاق. وتظهر وثيقة سُربت من هيئة الخطة والموازنة أن حصة أغنى 20 في المائة من سـكان الحضر من الدخـل قد نمت من 57 في المائـة إلى 63 في المائة خلال الفـترة الواقعة بين العامين 1973 و1975[25]. وتظهر الوثيقة أيضا أن الفجوة في الاسـتهلاك بين الحضر والريف قد اتسـعت للغاية. وكان عدم المسـاواة أكثر وضوحا في طهـران حيث كان الأغنياء يعيشـون في قصورهم الشمالية والفقراء في أكواخهم بالعشوائيات من دون خدمات عامة - وبخاصة نظام نقل معقول. وقد راجت إشاعة عن أحد أعضاء العائلة المالكة أنه علق بقوله: «إذا لم يكن الناس يحبون أن يعلقوا في زحام المرور فلماذا لا يشترون طائـرات هليكوبتر؟». ووفقا لتعبير جريدة البنتاغون، فقـد جلبت الطفرة النفطية معها «عدم المساواة» و«فسادا بلغ نقطة الغليان»[26].

وأخـيرا، نتج عن الثورة البيضـاء وما أعقبها من طفـرة نفطية غضب منتشر برفعها بشـدة من توقعات الشـعب من دون أن تلبي هـذه التوقعات. وصحيح أن البرامـج الاجتماعية قد مضـت خطوات على طريق تحسـين المرافق الصحية والتعليمية، لكن من الصحيح أيضا أنه بعد عقدين كانت إيران لايزال لديها واحد من أسوأ معدلات وفيات الأطفال، ومعدل الطبيب لعدد المرضى في الشرق الأوسط. وكان لديها أيضا واحد من أسوأ النسب في عدد السكان الملتحقين بالتعليم العالي. فضـلا على ذلـك، كان 68 في المائة من البالغين أميـين، و60 في المائة من الأطفال لا يسـتكملون تعليمهم الابتدائي، وكان 30 في المائـة فقط من المتقدمين هم من يجـدون أماكن لهم في الجامعة داخل البلاد. كانت أعـداد متزايدة من الإيرانيين تتجه إلى الخارج حيث يبقون هناك إلى الأبد. وبحلول السبعينيات كان هناك عدد مـن الأطباء الإيرانيـين في نيويورك أكثر من عددهـم في أي مدينة إيرانية بخلاف طهران. لقد ارتبط مصطلح «هجرة العقول» أول ما ارتبط بإيران.

صحيـح أن الثـورة البيضاء أمـدت بعض الفلاحـين بـالأراضي، والتعاونيات، والجرارات، والأسـمدة، لكن من الصحيح أيضا أنها لم تمس معظم الريف، فأغلب الفلاحـين لم يحصلوا عـلى أي أراضٍ على الإطلاق، أو تسـلموا قطعا صغيرة جدا. وتُركت معظم القرى من دون كهرباء، ومدارس، ومياه شرب داخل المنازل، وطرق ريفيـة وبقية الخدمات الأساسـية. وأكثر من هذا، فقد فرضت الحكومة أسـعارا للسـلع الزراعية تحابي القطاع الحضري على حسـاب الريف. أدى ذلك إلى خفض مسـتوى سـكان الريف - وحدث ذلك حتى للمزارعين الذين كانوا قد اسـتفادوا مـن الإصلاح الزراعـي. وأدى هذا بـدوره إلى خنق الإنتاج مع زيـادة سريعة في النمو السكاني. ونتيجة لهذا، أنفقت إيران، التي كانت في الستينيات مصدِّرا صافيا للغذاء، ما يصل إلى مليار دولار سـنويا في منتصف السبعينيات لاستيراد المنتجات الزراعيـة. وصحيح أن النمو الاقتصادي قد أفاد هؤلاء الذين حصلوا على السـكن الحديث والسـلع الاستهلاكية، مثل الثلاجات، التليفونات، التلفزيونات، والعربات الخاصـة. ولكن الصحيـح أيضا أن هذا النمـو أدى إلى توسـيع الفجوة ليس بين الأغنياء والفقراء فقط، لكن أيضا بين عاصمة البلاد والمقاطعات البعيدة. وبالطبع، كان مركز ثقل الدولة بشـكل رئيسي في العاصمة. ضاعف بنك الصناعات والمناجم

هـذا الاختلال بتوجيهـه 60 في المائة من قروضـه إلى العاصمة. وبحلول منتصف السـبعينيات، كان لـدى طهران – التـي يقطنها أقل من 20 في المائة من سـكان البـلاد - أكثر من 68 في المائة من العامـلين بالخدمة المدنية في البلاد، 82 في المائة من شركاتها المسجلة، 50 في المائة من أطبائها، 42 في المائة من أسرّة المستشفيات، 40 في المائة من دور السـينما العامة، 70 في المائة من عدد المسافرين إلى الخارج، 72 في المائـة من صحافتها المطبوعة، و80 في المائة مـن عدد قراء الصحف. وكان واحد من بين كل عشرة من المقيمين في طهران لديه سيارة، بينما كانت النسبة في أي مكان آخر هي واحدا من بين كل تسعين[27]. ووفقا لكلمات اقتصادي بريطاني: «هؤلاء الذين يعيشون في طهران لديهم فرصة أفضل للوصول إلى التعليم، والمرافق الصحية، والإعلام، الوظائف والمال - لاسـيما الفـرص الأفضل للتأثير على عمليات صنـع القرار. لذا فليس مثيرا للدهشـة أن الناس في القـرى أو المدن الأخرى كانوا مسـتعدين للحضور إلى طهران على أمل أن يحصلوا عـلى حياة أفضل متجاهلين مشكلات مثل الإيجارات المرتفعة، والازدحام والتلوث»[28]. وقد لخصت فرانسيس فيتزجيرالد التفاوتات الإجمالية بقولها: «إن إيران تعد بشـكل أسـاسي أسـوأ من بلد مثل سـورية التي لم يكن لديها لا النفط ولا الاستقرار السياسي. والسبب وراء كل هذا هو ببسـاطة عدم إقدام الشاه أبدا على أي محاولة تنموية جادة... فثروة البلاد ذهبت إلى العربات الخاصة بدلا من الأتوبيسـات، وإلى السـلع الاستهلاكية بـدلا من الصحة العامة، وإلى الرواتـب وإلى الجنود والشرطة بدلا من أن تذهب إلى المدرسين»[29].

التوترات السياسية

ضاعفت التوترات الاجتماعية الراديكالية السياسية - ليس فقط بين المثقفين والطبقة الوسـطى الحديثـة، بل أيضا بين العلماء والطبقة الوسـطى التقليدية. كانت الشخصيتان البارزتان في صياغة هذه الراديكالية هما: علي شريعتي، وهو عالم اجتماع تعلم في فرنسـا، وذو شـعبية مرتفعة بين طلاب الكليات والمدارس العليـا؛ وآية الله روح الله الخميني، الذي نفي بعد العام 1963 لاتهامه الشـاه بمنح الأمريكيين «امتيازات». بالنسـبة إلى البعـض، كان شريعتي، الذي مات في

العام 1977، هو المنظّر الحقيقي للثورة الإسلامية. وبالنسبة إلى البعض الآخر لم يكن الخميني فقط قائد الثورة، بل الفقيه أيضا الذي صاغ مفهوم ولاية الفقيه: وهو حجر الزاوية للثورة الإسلامية المستقبلية. ووُصمت ثورة 1979 بأنها أصولية، لكنها في حقيقة الأمر كانت مركبا معقدا من الوطنية، الشعبوية السياسية، والراديكالية الدينية.

كان شريعتي ممثلا نموذجيا للجيل الجديد من المهنيين الجامعيين من الطبقة الوسطى التقليدية. ولد في ريف خراسان لأسرة من علماء الدين من صغار ملاك الأراضي. وقد أكد طوال حياته على جذوره الريفية المتواضعة. كان والده، المدرس بإحدى المدارس، قد تخلى عن عمامته لكنه استمر في تعليم القرآن في مدارس الدولة في مشهد. وقد أسس أيضا مركز نشر الحقيقة الإسلامية، وأقام كذلك الفرع المحلي لحركة عباد الله الاشتراكيين، وكان من المؤيدين الأوفياء لمصدق في أثناء الأزمة النفطية. وقد لمّح المحافظون إلى أن شريعتي كان سرا «سُنيا»، و«وهابيا»، بل حتى «بابيا». بعد تخرجه في كلية المعلمين بمشهد، تولى شريعتي الشاب التدريس في مدرسة قروية، والتحق بجامعة مشهد ليدرس العربية والفرنسية، وترجم من العربية كتاب (أبو ذر: الاشتراكي الزاهد) - وهو سيرة حياة أحد صحابة الرسول الأقل شهرة. وجادل هذا الكتاب، وهو الأول ضمن كتب كثيرة، بأن أبا ذر كان رائد الاشتراكية في تاريخ العالم. وفي رثائه لابنه قال شريعتي الأب إن ابنه «حاول أن يعيش طبقا لمبادئ أبي ذر منذ اليوم الذي قرأ فيه سيرة حياته حتى اللحظة التي مات فيها»[30]. ورثاه آخرون باعتباره «أبا ذر إيران»[31].

فاز شريعتي بمنحة من الدولة للدراسة بفرنسا، وأمضى أوائل الستينيات الصاخبة في السوربون. وحضر محاضرات لجورج غورفيتش، عالم الاجتماع الماركسي، ولويس ماسينيون وهنري كوربين، المستشرقين الفرنسيين المهتمين بالتصوف الإسلامي. وترجم كتاب ماسينيون عن سلمان باك، الذي وصفه بأنه «أول مسلم، أول شيعي، وأول إيراني يدافع عن الإمام علي». وقد شارك شريعتي في المظاهرات المطالبة باستقلال الجزائر والكونغو - وضُرب بقسوة خلال إحدى هذه المظاهرات. كتب مقالات للجريدة الناطقة بلسان اتحاد الطلاب الإيرانيين - منظمة شكلها الأعضاء الصغار في كل من حزب توده والجبهة الوطنية. وترجم كتاب جان بول سارتر

«ما الشعر؟»، وكتاب تشي غيفارا «حرب العصابات». وبدأ في ترجمة كتاب فرانز فانون «معذبو الأرض» وكتاب عن الجزائر عنوانه «الكفاح الأفضل» Le Meilleur Combat. وقد مدح مؤلف الكتاب الأخير باعتباره (مسلما ماركسيا). وقد تعرض أيضا للاهوت التحرير المسيحي من خلال الجريدة الكاثوليكية L'Esprit، التي نشرت في تلك الأيام عديدا من المقالات عن الحوار الماركسي- المسيحي إلى جانب حركات التحرر الوطني في العالم الثالث.

عاد شريعتي إلى إيران في العام 1965، وأمضى العقد التالي في التدريس بمشهد وطهران، حيث أسست مجموعة من المحسنين المتدينين قاعة محاضرات شهيرة سُميت حسينية الإرشاد. وقد وُزعت محاضراته على نطاق واسع من خلال كتيبات شرائط مسجلة. ونُشرت هذه المحاضرات لاحقا في كتب تتكون من خمسة وثلاثين جزءا. وفي نهاية المطاف اعُتقل شريعتي وأُرغم على الرحيل إلى إنجلترا، حيث سقط ميتا عن عمر يبلغ أربعة وأربعين عاما، وهو ما دفع إلى الشك في تورط جهاز السافاك[32]. كان علي شريعتي اسما معروفا في البلاد آنذاك، وكانت أعماله الخصبة تسيطر عليها فكرة رئيسية: أن الجوهر الحقيقي للتشيع هو الثورة ضد كل أشكال الاضطهاد، وبخاصة ضد الإقطاعية، الرأسمالية، والإمبريالية. ووفقا لشريعتي، فإن النبي محمدا لم يبعث لتأسيس دين جديد فقط، بل مجتمع ديناميكي لتحريك الثورة الدائمة تجاه تحقيق يوتوبيا مجتمع بلا طبقات. ومات الإمام الحسين في كربلاء ليس فقط بسبب قدره المحتوم، وبسبب الرغبة المشتعلة أيضا في إبقاء الجوهر الحق للإسلام حيا. وبالمثل، فليست مهمة الإنتلجنتسيا الحالية مجرد الكتابة والشكوى، بل إعادة اكتشاف وإحياء الجوهر الحقيقي للإسلام الثوري. ووفقا لشريعتي لدى التشيع رؤية متماسكة للعالم، حيث يكون المحرك الرئيسي للتطور الإنساني هو عملية أخذ وعطاء بين الحتمية التاريخية وحركة الديالكتيك والديالكتيك التاريخي.

وقد بث شريعتي معاني راديكالية في المصطلحات القرآنية. فقد ترجم كلمة «أمة» لتعني مجتمعا ديناميكيا في ثورة دائمة؛ و«التوحيد» بالتضامن الاجتماعي؛ والإمامة (حكم الإمام) بالقيادة الكاريزمية، و«الجهاد» بالنضال من أجل التحرر؛ «المجتهد» بالمناضل الثوري؛ «الشهيد» بالبطل الثوري؛ «المؤمن» بالمناضل الحقيقي؛

و«الكافر» بالمراقب السلبي، و«الشرك» بالخضوع السياسي؛ و«الانتظار»(*) بتوقع الثورة؛ و«التفسير» بالمهارة في استخراج معانٍ راديكالية من النصوص المقدسة، وربما الأكثر تأثيرا من كل هذا، «المستضعفون» بالجماهير المضطهدة - كما في «معذبو الأرض». وكذلك حول قصة قابيل وهابيل إلى اعتبارها مجازا للصراع الطبقي، ومثال كربلاء إلى درس أخلاقي في التضحية الثورية خاصة. وسك شريعتي شعار: «كل أرضٍ كربلاء، كل يومٍ عاشوراء، وكل شهرٍ المحرم». وقد وصف الإمامَ الحسين بأنه شيٌ غيفارا المبكر؛ وفاطمة - ابنة النبي - كأم عانت طويلا؛ وزينب - أخت الحسين - كامرأة نموذج أبقت على الرسالة الثورية حية. وليس غريبا، أن الكثيرين ينسبون إلى شريعتي فضل تحويل الإسلام من دين ومذهب إلى أيديولوجية سياسية تعرف في الغرب بمصطلحات مختلفة كالإسلاموية، الإسلام السياسي، أو الإسلام الراديكالي.

وفي تأويله المختلف جذريا للإسلام، لم يكن شريعتي يخشى من إدانة العلماء المحافظين الذين لا يتدخلون في الشأن السياسي. فقد اتهمهم باستخدام الدين «أفيونا» للجماهير؛ وبأنهم يستنزفون روحه الحية بتحويلها إلى شيء جامد وجاف؛ وبأنهم مولعون بالموضوعات الباطنية، والطقوسية، والنظافة الشعائرية؛ وبأنهم متعاونون مع كل من الطبقة الحاكمة وبرجوازية البازار الصغيرة؛ وبأنهم يستبدلون التشيع الأحمر للأئمة بالتشيع الأسود للأسرة الصفوية؛ وبالإجمال، بأنهم أكثر اهتماما بالعلوم الدينية، والفلسفة، والفقه من اهتمامهم بالإيمان، والفعل، والالتزام. وقد أقام شريعتي تمييزا حادا بين إسلام المجتهدين (القادة الدينيين) وإسلام المجاهدين (المناضلين الدينيين)[33]:

> من الضروري شرح ما الذي نعنيه بالإسلام. ونحن نعني به إسلام أبي ذر، وليس إسلام الخلفاء؛ إسلام العدل والقيادة السليمة، وليس الحكام، والأرستقراطيين والطبقة العليا؛ إسلام الحرية والتقدم والوعي، وليس إسلام العبودية والأسر والسلبية؛ إسلام المجاهدين، وليس إسلام رجال الدين؛ إسلام الفضيلة والمسؤولية الشخصية والاحتجاج؛ وليس الخداع (الديني) والشفاعة (لرجال الدين) والتدخل (الكهنوتي)؛ إسلام النضال من أجل العقيدة والمجتمع والمعرفة العلمية، وليس إسلام الحصار والجمود العقائدي والتقليد لرجال الدين.

(*) انتظار المهدي في الاعتقاد الشيعي. [المترجم].

وقــد أتت أكــثر آراء شريعتي راديكالية في مؤلفه الأخــير: «الانحياز الطبقي في الإســلام»[34]. وقد جــادل في هذا المؤلّــف بأن لرجال الديــن صلات عضوية بالطبقــات المالكة حيث يحصلون على دخلهــم من الأوقاف، والخُمس (ضرائب إســلامية شــيعية)، وســهم الإمام. وقد ســأل بفصاحة: «هل تعرف ما المشكلة الحقيقية للإســلام المعاصر؟» وكانت إجابته أن الإسلام قد أتم زواجا غير مقدس مع البرجوازية الصغيرة. وفي هذا الزواج، جعل رجالُ الدين من الدين شيئا مربحا للبــازار وجعل البازارُ من العالم شــيئا مربحا لرجال الدين. وبالضبط كما كان في عصر الإقطاع، برر هذا الإسلام ســلطة ملاك الأراضي، والآن، في عصر الرأسمالية، فإنه يغمض عينه ويغفر لتجار البازار. وقد صعّد غضبه على رجال الدين بسبب منحهم أنفسهم ألقابا فخيمة مثل آية الله وحجة الإسلام، لكي يخفوا عن الشعب حقيقــة أن قادتهم كانوا رعاة، وحرفيين، وفلاحين، ولــكي يضعفوا من راديكالية الإسلام لتصل إلى أبوية مخففة. وقد خلص إلى أنه بما أن العلماء قد أضاعوا مهمة نشر الرســالة الحقيقية للإســلام، فإن هذه المهمة انتقلت إلى الإنتلجنتسيا. وقد أعلــن «أن المهمة العاجلة لن تكون أقل من التحرير الكامل للإســلام من رجال الدين والطبقات المالكة».

وبينما اجتذبــت كتابات شريعتي على الأغلب الإنتلجنتســيا الشــابة، كانت تصريحات وأحكام الخميني موجهة من حيث الأســاس للعلماء. وأثناء معيشته في النجف بعد العام 1963، طور الخميني تدريجيا تأويله الخاص للإســلام الشــيعي الذي يمكن وصفه على أفضل وجه ممكن بالشــعبوية الإسلامية. وقد صاغ أفكاره أولا في سلســلة محاضرات لطلبة الحــوزة في العام 1970، ثم نشرها من دون ذكر اســمه بعنوان «ولاية الفقيه: الحكومة الإســلامية»[35]. وكان هذا العمل ذا توزيع محــدود خارج الدائرة الضيقة لطلبة العلــوم الدينية حتى بعد ثورة العام 1979. ووفقــا لتأويله الجديد، فــإن للمجتهدين البارزين المتخصصين في الفقه الســلطة النهائيــة لحكم الأمة. وقد توصــل إلى هذه الخلاصة غــير المألوفة من المقدمات المنطقية الشــيعية: إن الله قد بعث الأنبياء والأئمــة لتوجيه المجتمع، وإن هؤلاء الأنبيــاء والأئمة قد تركوا وراءهم الشريعة لإبقاء المجتمع على الصراط المســتقيم، وإنــه باختفاء الإمام الثــاني عشر، يصبح وكلاؤه في العــالم، المجتهدون الكبار، هم

حـراسَ الشريعة. اسـتخدم العلماء التقليديون مصطلح ولاية الفقيه للإشـارة إلى ولاية الفقيه على المؤسسات الدينية وعلى هؤلاء الذين في حاجة ماسة إلى الهداية والإرشـاد وتحديـدا القُـصر، والأرامل، والمعاقـين ذهنيا. غير أن الخميني وسـع المصطلح ليتضمن الشعب كله. وقد أوّل أيضا الآية القرآنية «أطيعوا الله، وأطيعوا الرسـول، وأولي الأمر منكم» لتعنـي المجتهدين المعاصرين. وكما اعترف أحد أتباع الخميني لاحقا، لم يكن لهذا التوسـيع في معنى ولاية الفقيـه سـابقـة في القـرآن، ولا في الشريعة، ولا في تعاليم الأئمة الاثني عشر[36]. وقد جادل الخميني نفسُه بأن أفكاره تبدو غريبة على بعض الآذان لأن الملكيين، والإمبرياليين، وآخرين عملوا على تزييف الإسلام قرونا عدة.

ولم يقتـصر خرق الخميني للتقليد القائم عـلى موضوع ولاية الفقيه، حيث جادل الخميني بأن الملكية ذاتها كانت مؤسسـة جاهلية من بقايا عصر الشرك، ولهـذا فهي لا تتوافق مع الإسـلام الحق. وقد ادعى أن مـوسى قد بُعث ليحرر النـاس من الفرعـون؛ وأن النبي محمدا قد اعتبر لقـب «ملك الممالك» - الذي ربطه خميني بالشاهنشـاه - أبغـض لقب من بين كل الألقـاب؛ وأن الأمويين، بتأسيسهم خلافتهم، قد خلدوا التقاليد الرومانية والساسانية؛ وأن الإمام الحسين، برفعـه لواء الثورة، حاول أن يحرر الناس مـن الملكيات الوراثية. وأصر الخميني على أن واجب المسلمين المقدس هو معارضة كل النظم الملكية. فلا يجوز التعاون معهـم، أو اللجوء إلى مؤسسـاتهم، أو الدفع للبيروقراطيين، أو ممارسـة التقية لحماية أنفسـهم. وعـلى النقيض من ذلك، فإن واجبهم هـو الانتفاض ضدهم. وكان معظم الملوك في رأيه مجرمين، طغاةً، وقتلة. وفي السـنوات اللاحقة، ذهب الخميني شـوطا أبعد، وجادل بأن كل الملوك من دون أي استثناء كانوا فاسدين. بـل إنه نفـى تماما صفة «العدل» التـي أطلقها الإيرانيون على ملكهم الشـهير أنوشروان»[37]. ولمدة اثني عشر قرنا، كان العلماء الشـيعة، بمن فيهم الخميني، قـد قبلوا بالملكية - إما باعتبارها مرغوبا فيها، وإما على الأقل كضرورة للحيلولة دون وقوع كوارث أسـوأ. وكانوا يعدون يوما واحدا من الفوضى أسوأ من عشرة أعوام من الاسـتبداد. أما الخميني الجديد، فقد انفصل عن هذا التقليد، وجادل بأن على المسلمين واجبا مقدسا هو تنفيذ مهمة التدمير الكامل للملَكية.

وبينما ركز الخميني على ولاية الفقيه في دروسه الدينية، تجنب بحزم، ومن باب الاحتياط، الإشارة إلى الموضوع في تصريحاته. وبدلا من ذلك، فقد اعترض على النظام بسبب جملة من النقائص السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية[38]. وقد دان الشاه لدعمه إسرائيل ضد العالم الإسلامي؛ ولتحالفه مع الغرب في الحرب الباردة؛ ولهدمه الإسلام بتقليده الأعمى لكل ما هو أجنبي، وبالتالي نشر (أوبئة من الغرب)؛ ولتفضيله ندماءه، وأقاربه، والبهائيين، ولابسي أربطة العنق؛ ولإهداره الموارد على التوسع العسكري الذي لا يتوقف؛ ولإهماله الزراعة لكي يحول البلاد إلى أرض مغرقة بالصادرات الغذائية الأمريكية؛ ولفشله في توفير الخدمات الأساسية، وخاصة المدارس، والعيادات الطبية، والكهرباء، والمياه النقية في القرى، ولإهماله بناء مساكن لمحدودي الدخل، مما خلق بالتالي مدن العشوائيات الضخمة، ولعمله على إفلاس البازار بفشله في حمايته من الأجانب ورجال الأعمال المرتبطين بالبلاط؛ ولمضاعفة المشاكل الحضرية بفشله في مكافحة الجريمة، والخمور، والدعارة، والإدمان على المخدرات. وفي رفعه هذه الإدانات لجأ الخميني، بشكل متزايد، إلى مصطلحاته الفعالة التي لم يستخدمها من قبل - مثل المستضعفين، والشهيد، والتقوى، والطبقة، والثورة. وقد نثر في تصريحاته مقولات راديكالية تم تبنيها لاحقا كشعارات للهتاف في مظاهرات الشوارع:

الإسلام ينتمي إلى المستضعفين، لا إلى المستكبرين.

الإسلام يمثل ساكني العشوائيات، لا ساكني القصور.

الإسلام ليس أفيون الجماهير.

الفقراء يموتون من أجل الثورة، والأغنياء يتآمرون ضدها.

يا مستضعفي الأرض، اتحدوا.

يا مضطهدي العالم، فلتبنوا حزب المضطهدين.

لا شرقية ولا غربية، إسلامية.

نحن مع الإسلام، ولسنا مع الرأسمالية ولا الإقطاعية.

الإسلام سوف يقضي على التمايز الطبقي.

الإسلام ينبع من الجماهير، وليس من الأغنياء.

في الإسلام لن يكون هناك فلاحون بلا أرض.

إن واجب العلماء هو تحرير الفقراء من قبضة الأغنياء.

وبحلول منتصف السبعينيات، كانت التوترات بين الدولة والمجتمع قد وصلت إلى نقطة الانكسار. وكانت الإشارات واضحة للجميع - على الرغم من أن عددا قليلا في ذلـك الوقت في الغرب وداخل النظام هم الذين لاحظوها، أصبحت تصريحات الخميني أكثر صخبا. فدعا عددا من مريديه علنا إلى إحلال الجمهورية محل الملكية - وهو شيء غير مسـبوق كلية في إيران الشيعية. وانتشرت أفكار شريعتي انتشار النار في الهشـيم بين الإنتلجنتسيا الشابة. وشكل عدد من أتباعه منظمات مسلحة سُـميت «مجاهدي خلق» (مجاهدي الشـعب). أما المعارضة العلمانية فقد نمت أيضـا لتصبح أكثر راديكالية مع حديث شـبابها المتصاعد عن الدروس التي يجب تعلمها من «الكفاح المسلح» في الجزائر، وفيتنام، والصين، وكوبا، وأمريكا اللاتينية. وفي عام 1971، قام شـباب من الأعضاء السـابقين في حزب توده والجبهة الوطنية بتأسيس منظمتهم المسلحة الخاصة وسـموها «فدائيي خلق» (فدائيي الشعب) - لا علاقة لها بالمنظمة الأصولية الدينية فدائيي الإسـلام. وخلال السنوات التالية، قام الفدائيون والمجاهدون مع مجموعات ماركسية وإسلامية أصغر بتنفيذ غارات جريئـة، وتفجيرات، واغتيالات، ومحاولات لاختطاف أعضاء من الأسرة المالكة. وفي أثناء ذلـك أصبح اتحاد الطـلاب الإيرانيين في الخارج منتـدى للمعارضة المنفية، وداخل إيران كانت اندلعت سـنويا يوم 7 ديسمبر - اليوم غير الرسمي للطالب - إضرابـات عامة في العديد من جامعات البلاد الثلاث عشرة. أحيا هذا اليوم، ذكرى وفـاة ثلاثة طلاب - اثنـين من حزب توده وواحد من الجبهـة الوطنية - قتلوا في احتجاجات العام 1953 على زيارة نائب الرئيس الأمريكي نيكسـون. وسكنت روح انقلاب العـام 1953 إيران بأكثر من طريقة واحدة. فقد انتقم النظام بالمزيد من الاعتقالات، والتعذيب، والاختفـاءات والاعترافات القسرية. وحذر إيريك رولو في جريدة اللوموند من أن التطور الاقتصادي، وبخاصة سياسة «البرجزة»(*) قد انتهت إلى مفاقمـة التوتـرات الاجتماعية[39]. وكانت العلامة الثانيـة في هذا المجال هي مأزق نظام الحزبين. فطوال عقدين، كان الشـاه يتراقص بخشبة المسرح السياسي مـن خلال حزبيه الموالين له. غير أن حزب مردم، وخلال 1974 - 1975، كسـب بشـكل غير متوقع عددا من الانتخابات التكميلية بترشيحه مرشحين محليين ذوي

(*) السياسة الهادفة إلى خلق طبقة برجوازية محلية. [المترجم].

صلات محدودة بالبلاط. أقلقت هذه الانتصارات غير المتوقعة الشاه والسافاك إلى جانب رئيس الوزارة وحزبه «إيران الجديدة». وقد كسبت طاحونة الإشاعات قوة دفع أكبر في غمرة هذه الأحداث مع قتل رئيس حزب مردم في حادث سيارة. وكانت النتيجة الواضحة هي انهيار الواجهة الزائفة لنظام الحزبين[40]. وأصبح النظام في حاجة ماسة إلى علاج جذري.

دولة الحزب الواحد

جاء علاج الوضع السياسي مماثلا لما كان يطرحه صامويل هنتنغتون. وقد عُرف هذا العالم السياسي البارز أوائل السبعينيات بكتابه «النظام السياسي في المجتمعات المتحولة» - وكان كتابا ضروريا لكل طالب دراسات عليا في تخصص التنمية السياسية[41]. ووفقا لهنتنغتون، يولّد «التحديث» السريع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مطالب جديدة، وضغوطا جديدة، وتوترات جديدة في المجال السياسي. وبتعبير آخر، من المحتم أن يعقُب التحديث الاجتماعي في العالم الثالث عدم الاستقرار السياسي. وللحيلولة دون الثورة، جادل هنتنغتون بأن على الحكومات أن تخلق دولة الحزب الواحد، حيث سيخدم هذا الحزب كرابطة عضوية في البلاد، ليعبئ الشعب، وينقل الأوامر من الأعلى إلى الأسفل، وفي الوقت نفسه، ينقل الاهتمامات من الأسفل إلى الأعلى. كما سيوفر هذا الحزب للدولة أيضا الكوادر المنضبطة. وليس أمرا غريبا، أن يسمع البعض في أفكار هنتنغتون صدى للينين(*). وقد لاقت مفاهيم هنتنغتون اهتماما في إيران حينما شق حاملو درجة الدكتوراه العائدون حديثا من الولايات المتحدة طريقهم إلى المراكز البحثية الحكومية. والمفارقة أن أفكارا مشابهة كانت متداولة بين زمرة من الأعضاء السابقين في حزب توده، الذين فصلوا من الحزب لتعاونهم مع النظام، ودخلوا إلى السياسة مرة أخرى تحت عباءة علم، رئيس الوزارة السابق والثري الجنوبي الذي ترأس حزب مردم؛ فالسياسة تخلق شركاء فراش غريبين.

غير الشاه اتجاهه فجأة في مارس 1975. حيث حل حزبي مردم وإيران الجديدة، وأعلن بصخب شديد تأسيس حزب جديد تماما هو حزب البعث

(*) زعيم الثورة الروسية عام 1917. [المترجم].

(رســتاخيز). وأعلن أن إيران المستقبل ســوف تكون دولة الحزب الواحد؛ وأن كل جوانب الحياة السياسية سوف تعمل في ظل إشراف هذا الحزب؛ وأن كل المواطنين عليهم واجب التصويــت في الانتخابات الوطنية والانضمام إلى الحزب؛ وأن هؤلاء المترددين في الانضمام لابد أنهم «شــيوعيون متخفون»؛ وأن مثل هؤلاء «الخونة» ســيكون عليهم الاختيار ما بين الذهاب إلى السجن أو ترك البلاد - ويستحسن أن يذهبوا إلى الاتحاد السوفييتي. وحينما أشار الصحافيون الغربيون إلى أن مثل هذه اللغة تختلف عن لغة التصريحات السابقة، رد الشاه بسرعة: «حرية الفكر! حرية الفكــر! الديموقراطية! الديموقراطية؟ ما الذي تعنيه هذه الكلمات؟ أنا لا أريد أي جزء منها»[42]. وكالمعتاد تحرك الســافاك بسرعة، ليتم التخلص من مذكرات الشاه، «رســالتي لبلادي»، مــن كل المكتبات ومحلات بيع الكتب، وهــي المذكرات التي كانت تتغنى بنشوة بمزايا النظم المتعددة الأحزاب في مواجهة دول الحزب الواحد. وربما كان أورويل(*) ليضحك من ذلك في قبره.

شُــكل حزب البعث (رستاخيز) على الفور. فقد انتُخب المكتب السياسي للحزب مع انتخاب هويدا كسكرتير عام للحزب؛ ولجنة تنفيذية من 50 عضوا؛ ولجنة مركزية من 150 عضوا - وحشر في كل من اللجنتين القادة الســابقين من حزبي مردم وإيران الجديدة. وأعلن أن الحزب سيتبع مبادئ «المركزية الديموقراطية»، وسيؤلف الحزب ما بين محاسن كل من «الرأســمالية» و«الاشتراكية»، ويؤسس لروابط «ديالكتيكية» ما بين الحكومة والشــعب، ويســاعد الموجه الأعظم والقائد الأعظم على اســتكمال ثورته البيضاء - والتي أعيدت تســميتها الآن بثورة الشــاه - الشعب - وقيادة شعبه نحو الحضارة الجديدة العظيمة. وفي كتيب بعنوان فلسفة ثورة إيران، أعلن الحزب أن الشــاه - (الابــن الآري) - قد محا من إيران مفهوم الطبقــة والصراع الطبقي إلى الأبد[43]. وقد أعلن أن «الشاهنشاه ليس فقط القائد السياسي لإيران. بل هو في المقام الأول المعلــم والمرشــد الروحي. هو موجه الدفة الذي لم يبن لأمته طرقا، وجســورا، وســدودا، وقنوات فقط، ولكنه أيضا يرشد أرواح وقلوب وعقول شعبه». وقد صرح الشاه بنفسه لصحيفة تصدر باللغة الإنجليزية بأن فلسفة الحزب قامت على أساس «ديالكتيك ومبادئ الثورة البيضاء»[44]. وقد أضاف أنه ليس هناك بلد آخر لديه مثل

(*) إشارة إلى جورج أورويل (1903 - 1950) وكتابه الشهير «مزرعة الحيوان» Animal Farm. [المحررة].

هذه الروابط الوثيقة بين حكامه وشـعبه. وقال متفاخرا: «ما من أمة أخرى، منحت حاكمها مثل هـذا التفويض المطلق». وتشي هذه المصطلحات وهذا التفاخر بالكثير عن الشاه في أوج قوته.

قـضى حزب البعث (رسـتاخيز) معظم عام 1975 في بنـاء منظماته في جميع أنحاء الدولة. وقد ضم تقريبا كل أعضاء المجلس، واسـتولى على مؤسسات الدولة الرئيسية - ليس فقط شبكة الإذاعة والتلفزيون ودور الطباعة الرئيسية، ولكن أيضا وزارات العمل، التعليم، التعليم العالي، الصناعة، الإسكان، السياحة، الصحة والرفاه الاجتماعي، التعاونيات الريفية، الفـن والثقافة. وقد عقد مؤتمرا للحزب، ومؤتمرا لنقابة العمال، وحشـدا جماهيريا ليوم مايو. كما أسـس منظمة للمرأة. وأسـس خمس صحف رئيسية - رستاخيز، الجريدة اليومية الناطقة باسمه، رستاخيز كارغر (بعث العامل)، رستاخيز كشاورزان (بعث الفلاح)، رستاخيز جوان (بعث الشاب)، انديشـهاي رسـتاخيز (مفاهيم البعث). وكان عدد المسـجلين لدى فروع الحزب المحلية أكثر من خمسـة ملايين عضـو، وأطلق الحزب حملة لتسـجيل الأصوات الانتخابية، مهددا بعواقب وخيمة على هؤلاء الذين يرفضون التصويت، وفي يونيو 1975 ساق أكثرَ من سبعة ملايين للتصويت في انتخابات المجلس. وتباهى الحزب بعد الانتخابات، قائلا: «إن نجاحنا غير مسبوق في سجلات التاريخ السياسي»[45].

وكان لتشـكيل حزب رسـتاخيز (البعث) أثـران عميقان - ويمكـن للمرء أن يقول: «كارثيان» - على النظام. فقد شدد من سيطرة الدولة على الطبقة الوسطى العاملة براتب، والطبقة العاملـة الحضرية، وفلاحي التعاونيات الريفية. اخترقت ذراع الدولة هذه القطاعات من السـكان. وربما الأكثر تأثيرا، أن الدولة باتت تهدد بدخـول حلبات كانت بعيدة عن تدخلها في الماضي - الطبقة الوسـطى التقليدية، خاصة البازاريين والمؤسسـة الدينية[46]. وقد اندفعت إلى أماكن كانت الحكومات السـابقة - بما فيها حكومة الشـاه رضا – قد خافت أن تطأها. افتتح حزب البعث فروعـا للبازار، وحـل الجماعات الحرفية التي كانت تتمتع قرونا بمظاهر شـكلية للاسـتقلال، وخلق بدلا منها غرفا للحرف، ووضع على رأسها رجال أعمال مرتبطين بالبلاط، وأرغم العديد من رجال البازار على الانضمام ليس فقط إلى هذه الغرف، ولكـن أيضـا إلى الحزب. وفي الوقـت ذاته، أعلن الحزب حـدا أدنى للأجر للعمال

في المصانـع الصغيرة، بما في ذلـك ورش البازار، وأجبر رجـال الأعمال الصغار على تسـجيل موظفيهم في وزارة العمل ودفع مساهمات شهرية لأجل التأمين الصحي عـلى هؤلاء العـمال. وقد تحدث الحزب علانية عن إحـلال طرق سريعة جديدة وأسـواق حديثة تديرها الدولة، مثل كوفنت غاردن في لندن، لتحل محل «البازار الموبـوء بالبراغيث». وقد صرح الشـاه ذاته لاحقا بأنه تحـرك ضد البازارات لأنها كانت «سـيئة التهوية»، «عتيقة»، و«متعصبة»[47]. وقد سـويت المنطقة المحيطة بمقام الإمام الرضا بالأرض ظاهريا لأجل تجميل مشهد. أبلغ أحد أصحاب الدكاكين صحافيا فرنسيا أنه كان مقتنعا بأن «برجوازية النفط» تخطط لخنق رجال الأعمال الصغار[48]. وأبلغ آخر صحافيا أمريكيا: «لو كنا تركناه، كان الشـاه سيدمرنا. كانت البنوك ستستولي على أعمالنا. والمتاجر الكبرى ستستحوذ على مصدر رزقنا. وكانت الحكومة ستسوي بازاراتنا بالأرض لتوفير مساحة لمكاتب الدولة»[49].

وأكثر من ذلك، أعلن حزب البعث الحرب على البازارات لمعالجة التضخم الذي تفشى في البلاد أواخر العام 1975. وفرض قيودا سعرية على السلع الأساسية، وغمر السوق بكميات كبيرة من القمح، السكر، اللحوم، وغُزيت البازارات بنحو 10 آلاف سـفيه عرفوا باسـم «فرق التفتيش»، وذلك لكي «يشـنوا حملات عنيفة لا رحمة فيها ضد المتربحين، والغشاشين، وخازني السلع، والرأسماليين معدومي الضمير»[50]. وفي تلك الأثناء، أنشـأ السافاك محكمة للجماعات الحرفية على عجل وبتهور قامت بفـرض نحو 250 ألف غرامة، وحظرت على 23 ألفا العمل بمدنهم، ووزعت 8 آلاف حكم بالسـجن تتراوح بين شهرين وثلاث سـنوات، وقدمت اتهامات ضد 180 ألفا آخرين[51]. وتقريبا سـقط أحد أعضاء كل أسرة في البازار ضحية لـ «حملة مناهضة التربح». وقد اشـتكى واحد من أصحاب الدكاكين لمراسل صحافي فرنسي بأنه لم يكن يسـتطيع التمييز بين الثورة البيضاء والحمراء[52]. وأبلغ صاحب دكان آخر مراسـلا صحافيا أمريكيا بأن «البازار كان يسـتخدم كسـتار دخان لإخفاء الفسـاد الضخم المتفشي في الحكومة وفي قلب العائلة المالكة»[53]. مثل تشـكيل حزب البعث تحديا للبازارات؛ وكانت حملة مناهضة التربح حربا صاخبة على البازارات نفسها. ولم تكن هـي المرة الأولى التي تتحول فيها البازارات صوب حلفائها التقليديين، علماء الدين، من أجل الحماية والمساعدة.

شـــن حزب البعث في الوقت ذاته اعتداءات على المؤسســة الدينية. وادعى الحزب أن الشاه هو قائد «روحي» إلى جانب كونه قائدا سياسيا - منتهكا بذلك أرضا مقدســة؛ ودان رجال الدين باعتبارهم «قروسطيين رجعيين كئيبين»؛ وأعلن أن إيران في طريقها إلى أن تصبح على طريق الحضارة العظيمة. واستبدل التقويم الإسلامي، بما في ذلك نموذج التقويم الشمسي لرضا شاه، بتقويم إمبراطوري حيث يمتد التقويم لألفين وخمســمائة عام هــي العمر المفترض للملكية الإيرانية و35 عامــا أخرى للشــاه محمد رضا. وبهذا قفــزت إيران في ليلة مــن العام الهجري 1355 إلى العــام الإمبراطوري 2535. وقليلة هــي الأنظمة التي تكون على هذه الدرجــة من الطيش لكي تنبذ تقويمها الديني. وعلاوة على ذلك، أرســل الشــاه محققين خاصــين لفحص الأوقاف الدينية؛ وأعلن أن المؤسســات المصدق عليها مــن قبل الدولة هي فقــط التي بإمكانها نشر الكتب الدينية؛ ووســع من كلية دراســة العلوم الدينية في جامعة طهران، إلى جانب الفيالق الدينية وفيالق محو الأمية، وبذلك أمكن إرســال عدد أكبر من الطلبة إلى القرى، لكي يعلموا الفلاحين «الإســلام الصحيح». ووفقــا لتعبير باحث قريب من العلــماء فقد كانت الدولة تعتزم «تأميم» الدين[54].

فضلا على ذلك، أنشــأ الشاه وزارة لشؤون النســاء، وجند النساء في الفيالق الدينية ومحو الأمية؛ ورفع من ســن الزواج بالنســبة إلى النساء من 15 سنة إلى 18 ســنة وللرجال من 18 ســنة إلى عشرين؛ ووســع من عيادات تنظيم النسل؛ وسمح بالإجهاض خلال الأسابيع الاثني عشر الأولى من الحمل، ووجه المحاكم إلى المثابــرة في تطبيق قانون حمايــة الأسرة للعام 1967. وكان هذا القانون يتعارض مــع الشريعة في عدد من الأوجه الحساســة. فقد نص عــلى أن الرجال لا يحق لهم طــلاق زوجاتهم من دون أن يقدموا أســبابا قانونية أمــام محكمة الأسرة؛ وأنهــم لا يمكنهم الإقدام على تعــدد الزوجات مــن دون الحصول على تصريح مكتوب من زوجاتهم الســابقات؛ وأن الزوجات لديهــن الحق في تقديم دعوى قضائيــة لطلاقهــن؛ وأن الزوجات يمكنهن العمل خــارج المنزل من دون تصريح أزواجهــن. وبشــكل غير معلن، فقد ادعى الشــاه امتلاكه قــوى تعد حتى أكثر تهديدا للمؤسسة الدينية. فقد أبلغ الشاه أوريانا فلاتشي، وهي صحافية إيطالية،

أنه تلقى خلال حياته كلها «رسائل» و«رؤى» من الأنبياء، ومن الإمام علي، ومن الله ذاته[55]. وقد تفاخر قائلا: «أنا مصحوب بقوة لا يمكن للآخرين رؤيتها - قوتي الأسطورية. أنا أتلقى رسائل. رسائل دينية... وفيما لو لم يكن الله موجودا، فمن الضروري اختراعه». لقد تردد كثيرا أن الشاه سقط في نهاية المطاف لأنه كان علمانيا متشددا بالنسبة إلى شعبه المتدين. ولو كان ذلك صحيحا، فإن على المرء، في ضوء ما ذُكر آنفا، أن يعيد تعريف مصطلح علماني.

وكان رد فعل علماء الدين حادا في مواجهة حزب البعث. فالفيضية - الحوزة الرئيسية في قم - أُغلقت احتجاجا. فقد جند نحو 250 من طلبتها إجباريا في الجيش ومات واحد منهم بعد سجنه بوقت قصير. وأصدر العديد من المجتهدين الكبار فتاوى تقول إن حزب البعث يعارض القانون الدستوري، والمصالح الإيرانية، ومبادئ الإسلام[56]. وقد دان الخميني نفسُه الحزبَ وأفتى بأنه يعد محرما على أساس أنه أقيم ليس فقط بهدف تدمير البازارات والفلاحين، بل إيران كلها والإسلام[57]. وبعد أيام قليلة من الفتوى جمع السافاك مريديه، بمن فيهم العديد من الذين سيقومون لاحقا بأدوار رئيسية في الثورة. ولم يحدث مسبقا في تاريخ إيران أن وجد مثل هذا العدد من رجال الدين أنفسهم في السجن في وقت واحد.

وهكذا تسبب حزب البعث في نتائج تتناقض تماما مع أهدافه الأصلية. فقد أنشئ الحزب لتوفير الاستقرار للنظام، وتدعيم الملكية، وتثبيت مرساة دولة بهلوي بإحكام في المجتمع الإيراني الأوسع. وقد حاول الحزب تحقيق ذلك بتعبئة الجماهير، وبتأسيس روابط بين الحكومة والشعب، وتعزيز السيطرة على موظفي المكاتب، وعمال المصانع، والفلاحين الصغار، والأكثر صفاقة من كل ذلك، مد نفوذ الدولة إلى البازارات والمؤسسة الدينية. غير أن النتيجة، كانت كارثية. فبدلا من توفير الاستقرار، أضعف الحزب النظام، وعزل الملكية أكثر عن البلد، وبذلك أضاف مزيدا من السخط الجماهيري. أدت التعبئة الجماهيرية إلى مناورات جماهيرية، وأدى هذا بدوره إلى استياء جماهيري. وقد حرم احتكار المؤسسات القوى الاجتماعية من الطرق التي يمكنها أن توجه فيها مظالمها وطموحاتها للحلبة السياسية. ويئست أعداد متزايدة من الأمل في الإصلاح وتراكمت لديها

الحوافز على الثورة. وقاد تزايد الدوافع للمشاركة الجماهيرية الحكومة إلى إحلال القول المأثور: «هؤلاء الذين ليسوا نشطاء ضدنا هم معنا» محل «هؤلاء الذين ليسوا معنا هم ضدنا». وفُرض على المنشقين، الذين تُركوا في الماضي، ما لم يعبروا عن آرائهم وينشروها في صخب، بأن يبادروا الآن بتسجيل أنفسهم في الحزب، وأن يوقعوا العرائض لمصلحة الحكومة، وأن يمشوا في مسيرات في الشوارع منشدين كلمات تشيد بالملكية التي يبلغ عمرها 2500 عام. والأكثر من هذا، أن النظام، باقتحامه المفاجئ البازارات والمؤسسة الدينية، قد هدم الجسور الهشة التي وُجدت في الماضي بينه وبين المجتمع التقليدي. فهو لم يهدد العلماء فقط، بل أثار أيضا غضب آلاف من أصحاب الدكاكين، ومالكي الورش، ورجال الأعمال الصغار. باختصار، بدلا من أن يصوغ حزبُ البعث روابط جديدة، دمر تلك الروابط القائمة، وفي غمار تلك العملية، استثار مجموعة من الأعداء الخطرين. لقد استحضر هنتنغتون لكي يعمل على استقرار النظام؛ لكنه أدى إلى زعزعة أكثر لاستقرار نظام ضعيف بالفعل. وربما كان الشاه سيكون أفضل حالا لو اتبع شعار سير روبرت والبول الشهير: «دع الكلاب النائمة مستلقية».

6

الجمهورية الإسلامية

«الثورات تنتج دوما دولا أقوى»

دو توكوفيل

«نحن نريد تقوية دولتنا. الماركسيون فقط هم من يريدون اختفاء الدولة».

حجة الإسلام رفسنجاني

«لم يتسبب التنقيح الكامل لمسودة بازرغان التمهيدية في إثارة الذهول والرعب بين المجموعات العلمانية فقط، بل أيضا بين الحكومة المؤقتة وشريعتمداري الذي كانت له دائما تحفظاته القوية على مفهوم الخميني الخاص بولاية الفقيه»

المؤلف

الثورة الإسلامية (1977 - 1979)

كثيرا ما دارت التكهنات حول ما إذا كان من الممكن تجنب الثورة لو جرى فعل هذا أو ذاك: لو كان الشاه أكثر عزما في سحق المعارضة أو محاولة التصالح معها؛ لو أنه لم يكن يعاني مرض السرطان؛ لو أن مستشاريه الأقوياء كانوا لايزالون على قيد الحياة؛ لو أنه كان قد أنفق أقل على الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا وأنفق أكثر على أجهزة السيطرة

على الحشـــود؛ لو أن جنرالاته حافظوا ولو ظاهريا على روح الجماعة والتضامن؛ لـــو أن منظمات حقوق الإنســـان لم تثقل عليه؛ لو أن وكالـــة المخابرات المركزية الأمريكية اســـتمرت في مراقبـــة البلد من قرب بعد الخمســـينيات؛ لو أن البيت الأبيض تجاهل الديبلوماســـيين الذين يفرضون الرقابة الذاتية على أنفسهم وأولى اهتماما أكبر لتحذيرات الأكاديميين المشككين؛ ولو أن واشنطن في المراحل الأخيرة كانت أكثر اتســـاقا إما في الدعم الكامل لـــه أو في محاولة التواصل مع الخميني. بعد الانهيار مباشرة احتارت واشـــنطن مع السؤال «من أضاع إيران؟» لام البعض الرئيس كارتـــر، ولام البعض وكالة المخابرات المركزيـــة الأمريكية، والبعض الآخر الشـــاه، بينـــما لام البعض جنرالاته[1]. غير أن هـــذه التخمينات لا معنى لها تماما كأننا نتســـاءل عما إذا كانت الســـفينة تيتانيك ســـتتعرض للغرق في حال رتبت الكراسي على سطحها بشكل مختلف.

لم تقـــم الثورة بســـبب هـــذا أو ذاك من الأخطاء السياســـية التـــي حدثت في اللحظات الأخيرة، بل نشبت مثل بركان بسبب ضغوط سحيقة كانت تتراكم بشكل متزايد على مدى عقود في عمق أحشـــاء المجتمع الإيراني. وبحلول العام 1977 كان الشـــاه يجلس على هذا البركان، بعد أن انســـلخ عن كل قطاع من قطاعات المجتمع تقريبا. فقد بدأ حكمه الفردي بمعارضة متشـــددة من الإنتلجنتسيا والطبقة العاملة الحضريـــة. وتكثفت هذه المعارضة على مر الأعوام. وفي عصر الجمهورياتية، تباهى بالملكيـــة، والشـــاهية، والبهلوية. وفي عـــصر القومية، ومعـــاداة الإمبريالية، جاء إلى السلطة كنتيجة مباشرة لإطاحة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز المخابرات البريطاني بمصدق - معبود القومية الإيرانية. وفي عصر الحياد، سخر من عدم الانحياز ومفهوم العالم الثالث. وبدلا من ذلك عين نفســـه رجـــل شرطة الولايات المتحدة في الخليج، وصفّ مع الولايات المتحدة علنا في قضايا حساســـة مثل فلســـطين وفيتنام. وفي عصر الديموقراطية، شـــدد ببلاغة عـــلى مناقب النظام، والانضبـــاط، والتوجيه، والملَكية، واتصالاته الشخصية مع الله.

لم يكثف فقط من العداءات القائمة، بل أسهم أيضا في خلق عداءات جديدة، فقـــد أجهزت ثورته البيضـــاء بضربة واحدة على الطبقـــة التي قدمت في الماضي الدعم الأســـاسي للملكية بشـــكل عام وللنظام البهلوي بشكل خاص: طبقة ملاك

الأراضي مـن زعـماء القبائل والأعيـان الريفيين. وقد ترك فشـله في اتباع الثورة البيضاء بما تحتاج إليه البلاد من خدمات ريفية الطبقة الجديدة من متوسـطي ملاك الأراضي مفتقرة إلى المسـاعدة التي تحتاج إليها. وبالتبعية، وقفت الطبقة التـي كان من المفـترض أن تقوم بدعم النظام في أيام محنتـه جانبا تتفرج على الانهيار الكبير. وأدى الفشـل في تحسين الظروف المعيشية في الريف - إلى جانب الزيادة السريعة في النمو السـكاني - إلى هجرة واسعة للفلاحين الذين لا يملكون أرضا نحو المدن. وخلق هذا جيوشـا كبيرة من فقراء العشوائيات - الآلة الحربية للثورة الوشـيكة. وأكثر من هذا، رأى الكثيرون أن تشكيل حزب البعث في العام 1975 كان بمنزلة إعلان علني بالحرب على الطبقة الوسـطى التقليدية - خاصة في البازارات وحلفائهم المقربين رجال الدين. وقد دفع إنشـاء هذا الحزب حتى رجال الدين الهادئين وغير المهتمين بالسياسـة إلى أحضان أكثر أصوات المعارضة وضوحا ونشاطا - بالتحديد الخميني. وبينما أقصي معظم البلاد، ظل الشاه واثقا من أن دولته الدائمة التوسـع ستمنحه السيطرة المطلقة على المجتمع. وكان هذا الانطباع انطباعا خادعا مثله مثل السـدود المهيبة التي تفاخر ببنائها. فقد بدت هذه السـدود مثيرة للإعجـاب، صلبة، حديثة، وغير قابلـة للتدمير. وفي الواقع، كانت هذه السـدود غير فعالة، ومصـدرا للتبذير، فسـدّت بالطمي، وكان من السـهل تصدعها. حتى الدولة، بجيشـها الضخم من هيئات العاملين، ثبت أنهـا لا يمكـن الاعتماد عليها. فرجال الخدمة المدنيـة، مثلهم مثل بقية البلد، انضموا إلى الثـورة بإعلانهم الإضراب. لقد عرفوا أن من الممكن طرد الشـاه، والبهلويين، وكل المؤسسة الملكية من دون تقويض الدولة الفعلية. ونظروا إلى الشاه باعتباره هويـة منفصلة تماما عن الدولة. فلم يتصرفوا بوصفهم أسـنانا لترس آلة الدولة، بل على أنهـم أعضاء في المجتمع - كمواطنين لديهم مظالم مثل تلك المظالم التي عبرت عنها بقية الطبقة الوسطى التي تعمل برواتب.

وقـد جُمعت هذه المظـالم في العام 1976 - خلال ذكـرى مرور نصف قرن على قيام حكم أسرة بهلوي - في ورقة منشورة للمعارضة في المنفى في باريس[2]. وهي مقالة عنوانها «خمسـون عاما من الخيانة» كتبها أبو الحسـن بني صدر، الرئيس المسـتقبلي للجمهورية الإسـلامية، وقد اتهمت المقالة النظام بخمسـين

جريمة منفصلة في مجالات السياسة، والاقتصاد، والثقافة والمجتمع. وتشمل هذه الجرائم: انقلاب العام 1921 إلى جانب انقلاب العام 1953؛ سحق القوانين الأساسية بالأقدام وجعل الثورة الدستورية محلا للسخرية؛ منح امتيازات تذكر باستعمارية القرن التاسع عشر؛ تشكيل تحالفات عسكرية مع الغرب، اغتيال المعارضين وتصويب الرصاص على المحتجين غير المسلحين، خصوصا في يونيو 1963؛ فصل الضباط الوطنيين من القوات المسلحة، وفتح الاقتصاد - خاصة السوق الزراعية - أمام الشركات الزراعية الأجنبية؛ تأسيس دولة الحزب الواحد مع عبادة الشخصية؛ اختطاف الدين والاستيلاء على المؤسسات الدينية؛ تقويض الهوية الوطنية بنشر «ثقافة إمبريالية»؛ زرع «الفاشية» بالدعاية لما يمكن اعتباره تأليها للشاه، وللعنصرية، وللآرية، وضد العربية؛ والأكثر حداثة تأسيس دولة الحزب الواحد مع توافر النية للسيطرة التامة على المجتمع. وتصرخ المقالة بأن «هذه السنوات الخمسين تحتوي على خمسين خيانة».

انتشرت هذه المظالم في الأثير في العام 1977 - بمجرد أن أرخى الشاه السيطرة البوليسية الصارمة. وقد فعل الشاه ذلك جزئيا بسبب إثارة جيمي كارتر في حملته الرئاسية موضوع حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، في إيران كما في الاتحاد السوفييتي؛ وجزئيا بسبب فضح الصحف الأساسية مثل الصحيفة اللندنية «صنداي تايمز» التعذيب، والاعتقال العشوائي، والسجن الجماعي في إيران؛ لكن الضغط الأكبر جاء من قبل منظمات حقوق الإنسان، خصوصا من قبل لجنة الحقوقيين الدولية. فمع توقه إلى التخلص من تصنيفه على أنه «واحد من أكثر المنتهكين لحقوق الإنسان في العالم» - كما وصفته منظمة العفو الدولية - وعد الشاه لجنة الحقوقيين الدولية بالسماح للصليب الأحمر بدخول السجون؛ وللمحامين الأجانب بمتابعة المحاكمات؛ وبإصدار عفو عام عن المسجونين السياسيين الأقل خطرا؛ والأكثر أهمية من كل هذا، بمحاكمة المدنيين في محاكم مدنية علنية وفي وجود محامين من اختيارهم[3]. نحتت هذه التنازلات - مهما بدت متواضعة - تصدعات في واجهة هذا النظام ذي المظهر المخيف. وربما يكون الشاه قد منح هذه التنازلات بسبب ثقته في قدرته على تحمل العاصفة. غير أنه خدع نفسه بظنه أنه يتمتع بتأييد جماهيري عميق. وقد تباهى سرا أمام ممثلي لجنة الحقوقيين الدولية بأن من يعارضونه هم فقط «العدميون»[4].

منح هذا الانفتاح الهزيل صوت المعارضة مساحة في الأثير. وفي خريف العام 1977، قام تيار من منظمات الطبقة الوسطى يتشكل من المحامين، القضاة، المثقفين، الأكاديميين، الصحافيين، وكذلك طلاب المعاهد الدينية، تجار البازار، والقادة السياسيون السابقون، بإصدار أو إعادة إصدار بيانات ورسائل إخبارية تدين علنا حزب البعث. وقد بلغت هذه التحركات ذروتها في شهر أكتوبر مع عقد عشر أمسيات شعرية بالقرب من الجامعة الصناعية في طهران، وهي أمسيات نظمها بشكل مشترك اتحاد الكتاب الذي أُعيد إحياؤه حديثا، ومعهد غوته الممول من قبل الحكومة الألمانية[5]. انتقد الكتاب - وكلهم من المعارضين المشهورين - النظام، وفي الأمسية الأخيرة، قادوا الفيضان البشري من الحاضرين إلى سماع الشعر في الشوارع حيث اشتبكوا مع الشرطة. وسرت إشاعة بأن أحد الطلاب قد قتل، وجرح سبعون، واعتقل أكثر من مائة. استمرت هذه الاحتجاجات خلال الشهور التالية، خصوصا في 7 ديسمبر - وهو يوم الطالب غير الرسمي. أرسل المعتقلون إلى محاكم مدنية حيث أُطلق سراح بعضهم، أو حُكم على البعض الآخر بعقوبات مخففة. وقد بعث هذا رسالة واضحة إلى الآخرين - بمن في ذلك طلبة الحوزة العلمية في قم.

وقد ساء الموقف في يناير 1978 حينما فجرت الجريدة التابعة للحكومة «اطلاعات» مفاجأة مذهلة، حيث كتب محررها افتتاحية للجريدة أدان فيها الخميني بشكل خاص ورجال الدين عامة بأنهم «رجعيون كئيبون» بتعاونهم الوثيق مع الإقطاعيين، والإمبريالية، وبالطبع الشيوعية. وادعت الجريدة أيضا أن الخميني كان يعيش حياة ماجنة في شبابه، حيث انغمس في شرب الخمر والشعر الصوفي، وأنه لم يكن حقيقة إيرانيا ـ فجده عاش في كشمير واتخذ أقاربه اسما هنديا كلقب عائلي[6]. والتفسير الوحيد لهذه الافتتاحية أن النظام قد انتفخ بقواه الذاتية. على المرء ألا يقلل أبدا من دور الغباء في التاريخ. وخلال اليومين التاليين، خرج طلبة الحوزة في قم إلى الشوارع، وأقنعوا البازارات المحلية بإغلاق أبوابها، وسعوا إلى الحصول على دعم رجال الدين الكبار - خاصة آية الله شريعتمداري ـ وفي نهاية المطاف قاموا بمسيرة إلى قسم الشرطة حيث اشتبكوا مع السلطات. وقد قدر النظام أنه نتج عن هذه «المأساة» وقوع ضحيتين. بينما قالت المعارضة إن هذه «المذبحة»

قتل فيها 70 شخصا وجرح 500 آخرون. وهنا، كما هي الحال في كل الاشتباكات خلال الشهور الثلاثة عشر التالية، كانت تقديرات الضحايا تختلف بشدة. في أعقاب الاشتباكات، ادعى النظام أن طلاب الحوزة كانوا يحتجون في الذكرى السنوية للشاه رضا على عدم تحجيب النساء. وفي الحقيقة، لم تذكر العرائض التي صاغها طلاب الحوزات قط موضوع الذكرى السنوية هذا. وعلى النقيض من ذلك، طالب هؤلاء الطلاب بالاعتذار عن افتتاحية «اطلاعات» المشار إليها، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة الخميني، وإعادة فتح حوزته في الفيضية، ووقف الاعتداءات البدنية على طلاب الجامعة في طهران، وإطلاق حرية التعبير، خصوصا للصحف، واستقلال القضاء، وقطع الروابط مع القوى الإمبريالية، ودعم الزراعة، والحل الفوري لحزب البعث[7]. ظلت هذه مطالبهم الرئيسية طوال العام 1978. وعقب حادثة قم مباشرة، طالب شريعتمداري الأمة بأن تحيي ذكرى الأربعين للذين لقوا حتفهم بالتغيب عن العمل وحضور الصلوات في المساجد.

تسببت حادثة قم في ثلاث كوارث رئيسية استمر كل منها أربعين يوما، وكانت كل منها أخطر من سابقتها. الأولى - في منتصف فبراير - أدت إلى اشتباكات عنيفة في العديد من المدن، خاصة تبريز، مسقط رأس شريعتمداري. فقد دفع النظام بالدبابات وطائرات الهليكوبتر المسلحة بالرشاشات لإعادة السيطرة على المدينة. والثانية - في أواخر مارس - تسببت في خسائر كبيرة في الملكيات في يزد وأصفهان. فاضطر الشاه إلى إلغاء رحلة إلى الخارج وتولى بنفسه قيادة قوات مكافحة الشغب. والثالثة - في مايو - وكانت لها آثار صادمة في أربع وعشرين مدينة. فقد انتهكت الشرطة في قم حرمة منزل شريعتمداري وقتلت اثنين من طلبة الحوزة كانا قد لجآ إليه طلبا للحماية. وقد ادعت السلطات أن هذه الأربعينيات قد خلفت وراءها 22 من القتلى؛ بينما قدرت المعارضة الرقم بـ 250.

تصاعدت التوترات أكثر مع واقعتي سفك دماء إضافيتين مختلفتين. ففي 19 أغسطس - الذكرى السنوية لانقلاب 1953 - احترقت سينما كبيرة في حي من أحياء العمال في عبادان، ليحترق فيها أكثر من 400 من النساء والأطفال. وقد أدانت الجماهير بشكل آلي قائد الشرطة المحلي، الذي كان قد أصدر في محل عمله السابق أوامر بإطلاق النار في قم[8]. وبعد عملية الدفن الجماعية للضحايا خارج المدينة،

سار نحو عشرة آلاف من أقارب الضحايا وأصدقائهم في مسيرة نحو عبادان مرددين «احرقوا الشـاه، اقضوا على البهلويين». وقد كتب مراسل جريدة الواشنطن بوست أن المسـيرات كانت لها رسالة واحدة واضحة: «الشـاه يجب أن يرحل»[9]. وفوجئ مراسـل جريدة «الفايننشـال تايمز» بـأن عددا كبيرا، بمن في ذلـك من لهم مصالح راسـخة في النظام، كانوا يشـكون في أن جهاز السافاك هو الذي أشعل النار[10]. لقد ألقت عقود من عدم الثقة بأثقالها.

أما واقعة إراقة الدماء الثانية فقد حدثت في 8 سـبتمبر - مباشرة في أعقاب إعلان الشاه الأحكام العرفية. فقد حظر أيضا كل أنواع الاجتماعات في الشوارع، وأمـر باعتقـال زعماء المعارضة، وعـين أحد جنرالاته الصقور كحاكم عسـكري لطهـران. وقد عمدت قـوات كوماندوز إلى محاصرة حشـد في ميدان جاله(*) وسـط طهران، وأمرت المحتشدين بالتفرق، وحينما رفضوا ذلك، أطلقت عليهم النـيران من دون أي تمييز. وأصبح 8 سـبتمبر يعرف باسـم الجمعة الأسـود - مسـتعيدا ذكرى الأحد الدامي أثناء الثورة الروسـية في العامين 1905 و1906. وقد كتـب الصحافيون الأوروبيون أن ميدان جاله بـدا كأنه «ميدان للرماية»، وقد ترك الجيش وراءه «أشلاء مذبحة». وكانت الضحية الرئيسية، على أي حال، هي القضاء عمليا على أي حلول وسـط ممكنة[11]. وعلق مراقب بريطاني قائلا: إن الهوة بين الشـاه والجمهـور أصبحت الآن غير قابلة للردم بسـبب كل من الجمعة الأسود وحريق عبادان[12]. وقد ادعى الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، الذي اندفع إلى تغطيـة أحداث الثورة لإحدى الجرائد الإيطالية، أن نحو أربعة آلاف قـد قتلوا بالرصاص في ميدان جاله. وفي الحقيقة، فإن مؤسسـة الشـهيد - التـي تعوض عائـلات الضحايا - جمعت لاحقا أسـماء 84 من الذين قتلوا في هـذه المدينة خلال هذا اليوم[13]. وخلال الأسـابيع التالية، انتشرت الإضرابات، مـن الكليات إلى المدارس العليا إلى صناعة النفـط، والبازارات، والمصانع العامة والخاصة، والبنوك، والسـكك الحديدية، ومرافـق الموانئ، والمكاتب الحكومية. دخـل البلد كله، بما في ذلـك هيئة التخطيط والموازنة، وهـي تعد بمنزلة نخبة الحكومة المركزية، في الإضراب.

(*) ميدان الشهداء. [المحررة].



(6) تمثال الشاه محمد رضا بهلوي على الأرض بالقرب من مقر الخميني في أثناء الثورة - طهران، فبراير 1979.



(7) امرأة تمر بين الجنود أثناء الثورة، طهران - 1978.

أظهرت المعارضة مزيدا من سطوتها في 11 ديسمبر 1978 خلال عاشوراء، وهو يوم الذروة في احتفالات شهر المحرم، حينما تحدث ممثلو الخميني في طهران بالنيابة عنه - للتوصل إلى تفاهم مع الحكومة. وافقت الحكومة على إبقاء الجيش بعيدا عن الأنظار وأن يقتصر وجوده على الأجزاء الشمالية الثرية في المدينة. ووافقت المعارضة على أن تقوم بمسيراتها في طرق محددة مسبقا، وألا

ترفع شــعارات تهاجم مباشرة شخص الشــاه. وفي يوم الذروة هذا، التقت أربعة مواكب في ميدان شــهياد(*) الفســيح غرب طهران. وقدر المراسلون الأجانب أن الحشــد كان يفوق المليوني شــخص. وقد صدق الحشــد عن طريق التهليل على القرارات الداعية إلى تأســيس جمهورية إسلامية، وعودة الخميني، وطرد القوى الإمبريالية، وإقامة العدل الاجتماعي من أجل «جماهير المحرومين»[14]. وفي هذه المظاهــرة كما هو في كل المظاهرات، كان يتــم تجنب مصطلح ولاية الفقيه عن عمد. وكتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الرسالة كانت واضحة وعالية الصوت: «الحكومــة أضعف من أن تحافظ عــلى القانون والنظام. ولا يمكن فعل ذلك إلا بالتنحــي جانبا وترك القادة الدينيين يتولون المســؤولية. وبشــكل ما، أوضحت المعارضــة أنها حكومــة بديلة بالفعــل»[15]. وبالمثل، كتبت جريدة كريســتيان ساينس مونيتور أن «موجة عملاقة من البشر اكتسحت العاصمة، معلنة بصوت أعلى مما يمكن أن تصدره أي رصاصة أو قنبلة عن رســالة واضحة: على الشاه أن يرحل»[16]. وقد تعامل العديدون مع الحشد على أنه استفتاء أمر واقع.

عاد الخميني من المنفى يوم 1 فبراير - أي بعد أسبوعين من ترك الشاه البلاد. وقد بلغ عدد من احتشدوا لاستقباله وتحيته أكثر من ثلاثة ملايين، مما دفعه إلى ركوب طائرة هليكوبتر من المطــار إلى مقبرة الزهراء حيث أحيا ذكرى «عشرات الآلاف من الشــهداء من أجل الثورة» وسرعان ما حدد النظام الجديد حالا الرقم الرســمي عند ســتين ألف شــهيد. بينما ربما يكون الرقم الحقيقي أقل من ثلاثة آلاف[17]. أجرت مؤسســة الشهيد لاحقا دراســة - ولكنها لم تنشرها - حول عدد من قتلوا خلال الحركة الثورية كلها، بدءا من يونيو 1963. ووفقا لهذه الدراسة، فــإن العدد بلغ 2781 متظاهرا قتلوا في الشــهور الأربعة عشر من أكتوبر 1977 إلى فبرايــر 1979 (**). وســقط معظــم الضحايا في العاصمــة - خاصة في أحياء الطبقــة العاملة الجنوبية في طهران[18]. وقد أتــت الضربة القاضية للحكومة في 9 - 11 فبرايــر، عندما قام الطلبة العســكريون والفنيــون، مدعومين بالفدائيين والمجاهديــن، بالاســتيلاء على الحرس الإمبراطوري في القاعدة الجوية الرئيســية

(*) سمي لاحقا «ميدان آزادي» أي ميدان الحرية. [المحررة].

(**) هذه طبعا سبعة عشر شهرا وليست أربعة عشر شهرا كما يذكر المؤلف. [المترجم].

بالقرب من ميدان جاله. غير أن القادة العسكريين الكبار أعلنوا حيادهم وألزموا قواتهم البقاء في ثكناتها. وقد كتبت جريدة اللوموند الفرنسية أن المنطقة المحيطة بميدان جاله كانت تشبه كوميونة باريس، خصوصا حينما اقتحم الناس مستودعات الأسلحة وقاموا بتوزيع السلاح[19]. وقد كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أنه «لأول مرة منذ بدأت الأزمة السياسية قبل أكثر من عام مضى، ظهر الآلاف من المدنيين في الشوارع حاملين البنادق الآلية وأسلحة أخرى»[20]. وعلى نحو مشابه، نشرت جريدة في طهران أن «البنادق وُزعت على الآلاف من الناس، من أطفال يبلغ عمرهم عشرة أعوام إلى متقاعدين يبلغ عمرهم سبعين عاما»[21]. وأتى المشهد الأخير في هذه الدراما بعد ظهيرة يوم 11 فبراير، حينما أذاع راديو طهران بيانا تاريخيا: «هنا صوت إيران، صوت إيران الحقيقية، صوت الثورة الإسلامية». وقضى قتال الشوارع لمدة يومين على السلالة الحاكمة التي حكمت لثلاثة وخمسين عاما، كما أنهى ألفين وخمسمائة عام من الحكم الملكي. ومن بين الأعمدة الثلاثة التي بناها البهلويون لتدعيم دولتهم، كان الجيش غير قادر على التعبئة، وانضمت البيروقراطية إلى الثورة، بينما أصبح محاسيب البلاط مصدرا لإحراج كبير. وأثبت صوت الشعب أنه أكثر قوة من صوت الملكية البهلوية.

الدستور الإسلامي (1979)

كانت المهمة الأكثر إلحاحا بعد الثورة هي وضع دستور جديد ليحل محل القوانين الأساسية للعام 1906. عمل هذا على تحفيز صراع غير متكافئ إلى حد ما بين الخميني وأتباعه من جهة، العازمين على مأسسة مفهومهم حول ولاية الفقيه، ومهدي بازرغان، رئيس الوزراء الرسمي، ومؤيديه من الليبراليين والإسلاميين من جهة أخرى، الطامحين لأن يكون الدستور على نسق دستور شارل ديجول للجمهورية الفرنسية الخامسة. فقد تصوروا جمهورية تكون إسلامية من حيث الاسم وديموقراطية من حيث المضمون. أظهر هذا النزاع كذلك وجود ازدواج حكومي. فمن جهة كانت هناك الحكومة المؤقتة التي يرأسها بازرغان والعامرة بالمحاربين القدامى الأعضاء في حركة مصدق الوطنية. فكان بعض أعضاء الوزارة من الأعضاء في حركة الحرية التي يقودها بازرغان، بينما أتى آخرون من الجبهة

الوطنيـــة الأكـــثر علمانية. وقد أقــام الخميني هذه الحكومة لطمأنــة البيروقراطية الحكوميــة - الــوزراء والقوات المســلحة. فقد كان راغبا في التخلص من الشــاه، لا تفكيك الدولة كلها. وعلى الجانب الآخر كانت هناك حكومة الظل الأكثر رعبا لرجال الدين. وفي الأيام الأخيرة من الثورة أنشــأ الخميني في طهران مجلســا ثوريا ولجنة مركزية. وقد مارس المجلس الثوري دور المراقب على الحكومة المؤقتة، بينما ضمت اللجنة المركزية تحت جناحها اللجان المحلية وحراسها (الباسداريين) التي تفجرت في العديد من المساجد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وقد طهرت هذه الوحدات أيضا من رجال الدين التابعين لقيادات دينية أخرى - خاصة شريعتمداري. وفور ســقوط الشاه، أسس الخميني في طهران محكمة ثورية لتتولى الإشراف على المحاكم الخاصة التي ظهرت في كل أنحاء البلاد، وأســس في قم مكتبا مركزيا للمســجد كانت مهمته اختيار أئمة الجمعة في عواصم المقاطعات. وللمرة الأولى، كانت هناك مؤسسة دينية مركزية تسيطر على أئمة الجمعة في المقاطعات. وبمعنى آخر، فإن دولة الظل قزمت الدولة الرســمية. وقد اشــتكى بازرغان: «نظريا، الحكومة في موضع المسؤولية؛ لكن في الواقع الخميني هو المسؤول - هو مع مجلسه الثوري، ولجانه الثورية، وبعلاقته بالجماهير»[22]. وأضاف «لقد وضعوا في يدي ســكينا، ولكنها ســكين ليس بها سوى مقبضها فقط، بينما كان النصل في يد آخرين».

وحدثت أول مناوشة بين بازرغان والخميني مبكرا جدا وتحديدا في شهر مارس، حينــما كانت البلاد تســتعد للتصويت بنعــم أو لا على اســتفتاء لإقامة جمهورية إســلامية. أراد بازرغان منح الجمهور خيارا ثالثا هو جمهورية إسلامية ديموقراطية. وقد رفض الخميني هذا الخيار مجادلا: «إن ما تريده الأمة هو جمهورية إســلامية - لا جمهوريــة ديموقراطيــة ولا جمهورية ديموقراطية إســلامية. لا تســتخدم هذا المصطلــح الغــربي «ديموقراطية». إن هــؤلاء الذين يدعون إلى مثــل هذا الشيء لا يعرفون أي شيء عن الإسلام»[23]. وقد أضاف لاحقا: «الإسلام لا يحتاج إلى أي صفات مثــل الديموقراطيــة. تحديدا لأن الإســلام هو كل شيء، فهو يعنــي كل شيء. ومن المؤســف إضافة أي كلمة أخرى بجوار كلمة إســلام، وهي كلمة كاملة»[24]. وأجري الاســتفتاء أول إبريــل، وكانت نتيجة التصويت 99 في المائــة بنعم على الجمهورية الإســلامية. وقد شــارك في التصويت عشرون مليونا - من بين 21 مليونا هم جملة

الهيئة الناخبة. وأدى هذا إلى تمهيد الطريق أمام انتخاب 73 رجلا يشكلون المجلس التأسيسي باسمه الجديد مجلس الخبراء - وهو مصطلح محمّل بمضامين دينية. وفي أغسطس، أقيمت الانتخابات لهؤلاء المندوبين. وفحص كل المرشحين من قبل اللجنة المركزية، ومكتب المسجد المركزي، والجمعية المشكلة حديثا «رجال الدين المناضلين في طهران» (جماعت روحانيت مبارز طهران). ولم يكن أمرا غريبا أن نتج عن الانتخابات انتصار كاسح لأتباع الخميني. وكان بين الفائزين خمسة عشر من آيات الله، وأربعون من حجة الإسلام، و11 من الأشخاص العاديين المرتبطين بالخميني. وبدأ مجلس الخبراء في الإعداد لوضع الدستور الإسلامي.

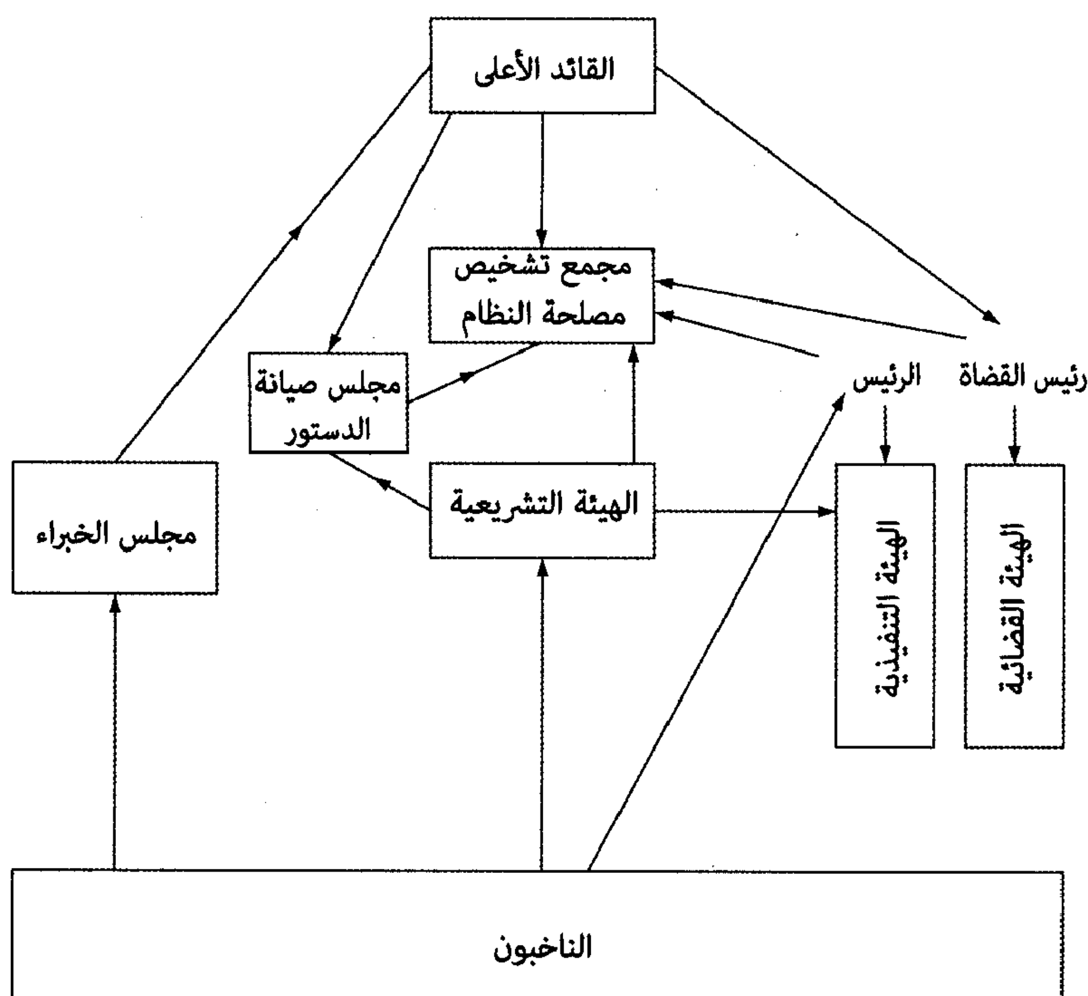
وكان المنتج النهائي هجينا - على الرغم من ميله بشكل واضح إلى جانب واحد - ما بين ولاية الفقيه للخميني وجمهورية بازرغان الفرنسية الخامسة؛ ما بين الحقوق المقدسة وحقوق الإنسان؛ ما بين الحكم الديني والديموقراطية؛ ما بين صوت الله وصوت الشعب؛ ما بين سلطة رجال الكهنوت وسيادة الشعب. وقد احتوت الوثيقة على 175 مادة - وأُضيف أربعون تعديلا بعد وفاة الخميني[25]. على أن تبقى هذه الوثيقة معمولا بها حتى عودة المهدي. أكد التمهيد على الإيمان بالله، والعدالة الإلهية، والقرآن، ويوم الحساب، والنبي محمد، والأئمة الاثني عشر، وعودة المهدي الغائب، والأكثر صلة من كل هذا بالموضوع، مفهوم الخميني عن ولاية الفقيه. وقد شددت الوثيقة على معارضة كل أشكال السلطوية، والاستعمارية، والإمبريالية. ومنحت المواد التي أتت في المقدمة الخميني ألقابا مثل الفقيه الأعلى، القائد الأعلى، مرشد الثورة، مؤسس الجمهورية الإسلامية، ملهم المستضعفين، والأكثر قوة من كل هذا، إمام الأمة الإسلامية - لم يسبق للشيعة من قبل أبدا أن منحوا شخصا على قيد الحياة هذا اللقب المقدس بتضميناته حول المعصومية. وقد أُعلن أن الخميني هو القائد الأعلى مدى الحياة. وقد نص على أن يقوم مجلس الخبراء عند وفاته بتعيين شخصية دينية عظيمة محله، أو إذا لم تكن هذه الشخصية موجودة، فيحل محله مجلس قيادة يتشكل من ثلاثة أو خمسة فقهاء. كما نص أيضا على أنه من الممكن عزلهم فيما لو اعتبروا غير قادرين على القيام بمهامهم. وقد حافظ الدستور على العلم الثلاثي الألوان، مع إدخال عبارة «الله أكبر».

منح الدستور القائد الأعلى طيفا واسعا من السلطات. فبوسعه «تحديد مصالح الإسلام»، «وضع الإرشادات العامة للجمهورية الإسلامية»، «الإشراف على تنفيذ السياسات»، و«التوسط ما بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية». وبوسعه منح العفو العام وعزل الرؤساء، وأيضا فحص المترشحين لهذا المنصب. وباعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، يمكنه إعلان الحرب والسلام، وتعبئة القوات المسلحة، واختيار قادتها، وعقد مجلس أمن قومي. وعلاوة على ذلك، فبوسعه تعيين طيف كبير ومؤثر من المسؤولين خارج هيكل الدولة الرسمي، ويتضمن ذلك مدير شبكة الإذاعة والتلفزيون، والمشرف على مكتب أئمة الجمعة، ورؤساء المؤسسات الدينية الجديدة، خاصة مؤسسة المستضعفين التي حلت محل مؤسسة بهلوي، ومن خلال ذلك تعيين رؤساء تحرير الصحيفتين الرئيسيتين - اطلاعات وكيهان. وفضلا عن ذلك، فبوسعه تعيين رئيس هيئة القضاء، وكذلك قضاة المحاكم الأقل درجة، والمدعي العام، والأكثر أهمية من كل هؤلاء، ستة رجال دين من بين الاثني عشر عضوا في مجلس صيانة الدستور. ولهذا المجلس صلاحية «الفيتو» على القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية لو رأى أنها تتعارض مع روح الدستور أو الشريعة. كما أن له أيضا سلطة فحص المترشحين للمناصب العامة، بما في ذلك المجلس. وقد أعطى تعديل لاحق القائد الأعلى سلطة إضافية لتعيين مجمع تشخيص مصلحة النظام؛ للتوسط في حالة وقوع خلافات بين المجلس ومجلس صيانة الدستور.

حصل الخميني على سلطات دستورية لم تكن متخيلة من قبل الشاهات. فقد نتج عن ثورة 1906 ملكية دستورية؛ أما ثورة 1979 فقد نتج عنها سلطة جديرة بالزعيم الإيطالي موسوليني (إلدوتشي). وكما أعلن أحد اتباع الخميني الرئيسيين، فإنه لو كان عليه أن يختار بين الديموقراطية وولاية الفقيه، فإنه لم يكن ليتردد بسبب كون الاختيار الأخير يمثل صوت الله[26]. وقد جادل الخميني أن الدستور يتعارض مع الديموقراطية لأن «الشعب يحب رجال الدين، ويثق برجال الدين، ويرغب في أن يقوده رجال الدين». كما أضاف: «صحيح أن السلطة الدينية الأعلى عليها مراقبة عمل الرئيس ومسؤولي الدولة الآخرين، للتأكد من أنهم لا يقترفون أخطاء وأنهم لا يسيرون ضد القانون والقرآن»[27]. وبعد سنوات قليلة، شرح الخميني أن الحكومة الإسلامية - باعتبارها «كيانا مقدسا منحه الله للنبي» - يمكنها أن تعلق

أي قوانين استنادا إلى المصلحة (حماية المصلحة العامة) - وهو مفهوم سني كان الشيعة يعارضونه في الماضي. وقد جادل بأن «حكومة الإسلام هي الركن الأولي في الإسلام، ولها الأولوية على الأركان الثانوية مثل الصلاة، الصيام، والحج. ولحماية الإسلام، يمكن للحكومة أن تعلق أيا من أو كل الأركان الثانوية»[28]. ومع كل هذه السلطات التي منحها الدستور للقائد الأعلى، أضاف الدستور: «يعد القائد الأعلى في أعين القانون متساويا مع كل أعضاء المجتمع».

(الشكل - 2): توزيع السلطات في الدستور الإسلامي



غير أن الدستور قد منح بعض التنازلات المهمة للديموقراطية. فجمهور الناخبين - الذي تم تعريفه على أنه يشمل جميع البالغين بمن في ذلك النساء - أعطيت له سلطة اختيار الرئيس، والمجلس، ومجالس المقاطعات

والمجالس المحلية، وكذلك مجلس الخبراء، عبر التصويت السري والمباشر. وقد حدد سن التصويت بداية عند 16 عاما، وخُفِّض لاحقا إلى 15 عاما، ثم رفع إلى 16 مرة أخرى في العام 2005. والرئيس، الذي ينتخب كل أربع سنوات محدود بمدتين رئاسيتين، حدد وضعه على أنه «القائد التنفيذي» و«المسؤول الأعلى بعد القائد الأعلى». وهو يترأس الوزارة، ويختار وزراءها إلى جانب كل السفراء، والحكام، والعمد، ومديري البنك الوطني، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وهيئة الخطة والموازنة. وهو مسؤول عن الموازنة السنوية وتنفيذ السياسات الخارجية والداخلية. وهو - وقد افترض أن يكون الرئيس رجلا - يجب أن يكون شيعيا «مخلصا لمبادئ الثورة الإسلامية».

ووصف المجلس، الذي ينتخب أيضا كل أربعة أعوام، على أنه «يمثل الأمة». وللمجلس سلطة التحقيق في كل شؤون الدولة، والتحقيق في الشكاوى ضد السلطتين التنفيذية والقضائية، والموافقة على اختيارات الرئيس للوزراء، وسحب هذه الموافقة في أي وقت، وحق سؤال الرئيس والوزراء، والتصديق على كل الموازنات، والقروض والمعاهدات الدولية، والموافقة على توظيف المستشارين الأجانب، وعقد اجتماعات مغلقة، ومناقشة أي موضوع، ويوفر الحصانة لأعضائه، وينظم أعماله الداخلية الخاصة، ويفصل فيما إذا كان الإعلان المحدد لأي أحكام عرفية مبررا أم لا. ويمكن للمجلس - بأغلبية ثلثي أعضائه - أن يدعو إلى الاستفتاء لإجراء تعديل على الدستور. كما يمكن للمجلس أيضا أن يختار الأعضاء الستة الآخرين في مجمع تشخيص مصلحة النظام من بين قائمة تقدمها السلطة القضائية. وتضم عضوية المجلس 270 نائبا من الممكن زيادة عددهم الإجمالي بناء على تعداد السكان الذي يجرى كل عشرة أعوام. وقد تم تخصيص مقاعد منفصلة للأقليات الدينية المعترف بها: الأرمينيين، الآشوريين، اليهود، والزرادشتيين.

وتساعد المجالس المحلية - على مستوى المقاطعات كما على مستوى المدن، والأحياء، والقرى - الحكام والعمد في إدارة مناطقهم. وقد سميت المجالس بمجالس الشورى - وهو مصطلح راديكالي يرتبط بثورات 1905 - 1906 في كل من إيران وروسيا. وفي الحقيقة، كانت المظاهرات التي نظمتها منظمات المجاهدين والفدائيين قد ضغطت على مجلس الخبراء لتضمينها ضمن الدستور. وأخيرا،

فقد تم ضمان حقوق كل المواطنين الإنسانية، بغض النظر عن العرق والإثنية والعقيدة والنوع، وحرياتهم المدنية الأساسية: حقوق حرية الصحف، والتعبير، والعبادة، والتنظيم، والتقاضي والتظاهر؛ والمعاملة المتساوية أمام القانون؛ والحق في الاستئناف والطعن في الأحكام القضائية، والحرية من الاعتقال التعسفي، والمراقبة البوليسية، وحتى من التنصت عليهم. ويتمتع المتهمون بحق المثول أمام القضاء للنظر في مدى شرعية حبسهم، وضرورة مثولهم أمام المحاكم المدنية خلال أربع وعشرين ساعة من إلقاء القبض عليهم. والقانون «يعتبرهم أبرياء حتى تتم إدانتهم من دون أي شكوك من خلال محاكمة قانونية مضبوطة».

إن حضور مثل هذه المواد الديموقراطية بحاجة إلى بعض الشرح. فالثورة لم تقم تحت راية الإسلام فقط، ولكن أيضا استجابة لمطالب «الحرية، المساواة، والعدالة الاجتماعية». وللبلد تاريخ طويل في النضال الشعبي يرجع إلى الثورة الدستورية. وقد انتقد نظام البهلوي بسبب سحقه الحريات المدنية وحقوق الإنسان. أدت الجماعات العلمانية - خاصة من المحامين ومنظمات حقوق الإنسان - دورها في الثورة. والأكثر أهمية من كل هذا، أن الثورة ذاتها قامت من خلال المشاركة الشعبية من الأسفل - من خلال الاجتماعات الجماهيرية، والإضرابات العامة، واحتجاجات الشارع. واشتكى الأصوليون المتشددون من أن هذه التنازلات للديموقراطية قد ذهبت بعيدا. وكانوا يعزون أنفسهم سرا بأن مفهوم الجمهورية الإسلامية هو مجرد مرحلة انتقالية في الطريق نحو الإمامية الكاملة في نهاية المطاف.

تضمن الدستور أيضا العديد من الوعود الشعبوية. فقد وعد بمعاشات للمواطنين، وببدل للبطالة، والمعونات لذوي الإعاقة، وإسكان لائق، ورعاية صحية، وتعليم ثانوي إلى جانب تعليم ابتدائي مجاني. كما وعد أيضا بالتشجيع على تملك المنازل؛ والتخلص من الفقر، والبطالة، والرذائل، والربا، وكنز الأموال، والاحتكارات الخاصة، وعدم المساواة، متضمنا في ذلك المساواة بين الرجال والنساء؛ والعمل على جعل البلاد مكتفية ذاتيا في كل من الزراعة والصناعة؛ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ومساعدة «المستضعفين في العالم على النضال ضد مستكبريهم». وقد قسم الدستور الاقتصاد القومي إلى قطاع عام وقطاع خاص، وخصص الصناعات الكبيرة

للقطاع العام بينما الزراعة، والصناعات الخفيفة ومعظم الخدمات للقطاع الخاص. ونص على الاحترام التام للملكية الخاصة «بشرط أن تكون مشروعة». وبرغم العديد من الضمانات السخية للحقوق الفردية والاجتماعية، تضمن الدستور معضلات تنذر بالسوء: «كل القوانين واللوائح ينبغي أن تتوافق مع مبادئ الإسلام»؛ «لمجلس الخبراء سلطة تحديد هذه المبادئ»؛ و«كل التشريعات ينبغي إرسالها لمجلس صيانة الدستور للفحص التفصيلي والمدقق. وعلى مجلس صيانة الدستور التأكد من أن مضامين التشريعات لا تتعارض لا مع المفاهيم الإسلامية ولا مع مبادئ الدستور».

لم يتسبب التنقيح الكامل لمسودة بازرغان التمهيدية في إثارة الذهول والرعب بين المجموعات العلمانية فقط، ولكن أيضا مع الحكومة المؤقتة وشريعتمداري الذي كانت له دائما تحفظاته القوية على مفهوم الخميني الخاص بولاية الفقيه. وقد أرسل بازرغان وسبعة أعضاء في الحكومة المؤقتة التماسات للخميني لحل مجلس الخبراء على أساس أن الدستور المقترح ينتهك سيادة الشعب، ويفتقر إلى التوافق المطلوب، ويعرض الأمة لخطر تدخل الدين في السياسة، ويعلي من شأن علماء الدين ليصبحوا «طبقة حاكمة»، ويضعف الدين حيث إن «الأجيال المقبلة سوف تلقي بعبء كل النواقص على الإسلام»[29]. ومع شكواهم بأن أفعال مجلس الخبراء تشكل «ثورة ضد الثورة»، فقد هددوا بأنهم سيذهبون إلى الرأي العام بنسختهم الأصلية من الدستور. ومن المحتمل جدا لو أن البلاد منحت مثل هذا الخيار فلربما كانت قد فضلت نسخة بازرغان. وقد ادعى أحد أتباع الخميني المقربين لاحقا أن بازرغان قد «تآمر» للتخلص من مجلس الخبراء لتحطيم كامل الثورة الإسلامية [30].

وعند هذه اللحظة الحاسمة كان أن سمح الرئيس كارتر للشاه بدخول الولايات المتحدة للعلاج من السرطان. وبمعرفة أو من دون معرفة الخميني، فقد حفز هذا 400 طالب جامعي - أطلق عليهم لاحقا طلاب مسلمون من متبعي خط الإمام - على تسلق جدران السفارة الأمريكية، وبذلك بدأ ما سيعرف بأزمة الرهائن والتي استمرت لمدة 444 يوما. وكان الطلاب مقتنعين بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تستخدم السفارة كمقر رئيسي لها وتخطط لتكرار انقلاب العام 1953. وظلت أشباح 1953 تتلبس إيران. وحالما أدرك بازرغان أن الخميني لن يأمر الباسداريين بإطلاق سراح الرهائن، تقدم باستقالته. مثل

موضـوع الرهائن بالنسـبة إلى العالم الخارجي أزمة عالمية بامتياز. أما بالنسـبة إلى إيران، فقد كان الموضوع أساسـا صراعا داخليا على الدسـتور. وكما أقر أتباع الخميني من دون تردد، كان على بازرغان و«الليبراليين» أن يرحلوا «لأنهم ضلوا عن خط الإمام»[31]. وقد هلل محتجزو الرهائن بأن استيلاءهم على السفارة هو الثورة الإسلامية الثانية.

وتحت غطاء هذه الأزمة الجديدة قدم الخميني الدستور لكي يُستفتى عليه. عقد الاسـتفتاء يوم 2 ديسـمبر - اليوم التالي ليوم عاشوراء. وقد أعلن الخميني أن الذين سـيحجمون عن التصويت أو الذين سـيصوتون بعدم الموافقة سوف يشجعون الأمريكيين، وسيخذلون شهداء الثورة الإسلامية. وقد ساوى بين العلماء والإسلام، وسـاوى بين هؤلاء الذين يعارضون الدستور، خاصة طبقة «المثقفين»، وبـين «الشـيطان» و«الإمبريالية». وقد حذر أيضا مـن أن أي علامة على الفرقة سـوف تغري أمريـكا بمهاجمة إيران. وعـلى الرغم من هزيمته، ناشـد بازرغان مؤيديه التصويت بالموافقة على أسـاس أن البديل سـوف يكون «الفوضى»[32]. ولكـن المجموعات العلمانية الأخرى، وعلى وجه التحديد المجاهدون، الفدائيون والجبهة الوطنية، رفضوا المشـاركة. وكانت النتيجة معروفة مسبقا: صوت 99 في المائة في الاسـتفتاء بنعم. غير أن نسـبة التصويت كانت أقل بشكل ملحوظ من الاسـتفتاء السابق - خاصة في المناطق السنية في كردستان وبلوشستان إلى جانب مقاطعة أذربيجان، مسـقط رأس شريعتمداري. ففي الاسـتفتاء السابق، صوت عـشرون مليونا. أما هـذه المرة، فقد صوت 16 مليونا فقـط. وبمعنى آخر، فإن نحو 17 في المائة تقريبا لم يؤيدوا الدسـتور. حصل علماء الدين على دسـتورهم الذي يؤسس للحكم الديني (الثيوقراطي)، ولكن بتكلفة تتمثل في تآكل القاعدة العريضة للثورة.

التعزيز (1980 - 1989)

نجت الجمهورية الإسـلامية على الرغـم من الحكمة التقليديـة من أن أجلها وشـيك وحتمي. ومنذ البداية، كان القليلـون فقط هم الذين توقعوا بقاءها. فبعد كل شيء، لم ينتـج التاريـخ أنظمة حكم دينية تامة النضج - سـواء داخل أو خارج

الشرق الأوسط. ومال العديد من الناس العاديين - ملكيين، يساريين، علمانيين وطنيين، وأعضاء في الإنتلجنتسيا - إلى النظر باستعلاء إلى رجال الدين باعتبار أن لا مكان لهم في العالم المعاصر. وحتما لم يتصوروا أنهم قادرون على إدارة دولة حديثة. والأكثر من هذا، أن اللاجئين السياسيين على مر التاريخ - كما ذكر ذلك أولا «فيلسوف اجتماعي أوروبي من القرن التاسع عشر»(*) كان لديهم الميل إلى رؤية أصغر علامة من علامات الاستياء، مثل الإضرابات، أو الاحتجاجات، أو الأصوات الغاضبة، على أنه دليل غير قابل للجدل عن الطوفان القادم. وقد أعطوا النظام عدة أشهر - وعلى الأكثر، سنوات قليلة.

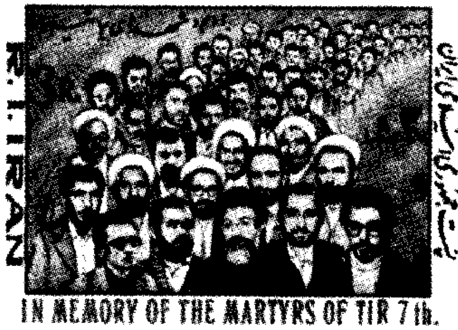
غير أن الدولة الجديدة لم تظل باقية على قيد الحياة فقط، ولكنها عززت قوتها. فلم تعد كيانا منفصلا أو مستقلا يحوم فوق المجتمع - كما كانت في عهد البهلويين. بل على النقيض من ذلك، أصبحت حلبة تتنافس فيها جماعات المصالح المختلفة وتحتال من أجل النفوذ. لقد أصبحت الدولة جزءا لا يتجزأ من المجتمع الأكبر. فقد استولت على الدولة السابقة كما كانت، ولم تطهر سوى المراكز العليا فقط، وبعد ذلك بدأت تدريجيا ولكن بشكل مستمر توسيع صفوفها. استكملت الخطط الخمسية بمشروعاتها الطموحة - فيما عدا مفاعل بوشهر النووي في البداية. ونمت البيروقراطية المركزية من 20 وزارة بها 304 آلاف موظف مدني في العام 1979 إلى ست وعشرين وزارة بها 850 ألف موظف مدني في العام 1982. ونمت أكثر لتضم ما يزيد على مليون موظف مدني في العام 2004[33]. وتضمنت الوزارات الجديدة وزارة للاستخبارات، ووزارة للحرس الثوري، والصناعات الثقيلة، والتعليم العالي، وحملات التعمير، والإرشاد الإسلامي. وكان بازرغان قد دعا في العام 1979 الثورة إلى تحرير البلاد من قيود البيروقراطية، التي حددها على أنها الميراث الرئيسي للعهد البهلوي[34]. غير أن الثورة الإسلامية، مثلها مثل غيرها، قد وسعت من البيروقراطية. وكما في عقود الحكم البهلوي، كان التوسع ممكنا بسبب التدفق المنتظم لعوائد النفط، حيث بلغت في المتوسط، على الرغم من تقلبها، 15 مليار دولار سنويا خلال الثمانينيات، وما يصل إلى 30 مليار دولار سنويا في بداية القرن الحادي والعشرين.

(*) المقصود هنا كارل ماركس. [المترجم].

(8) طوابع الجمهورية الإسلامية

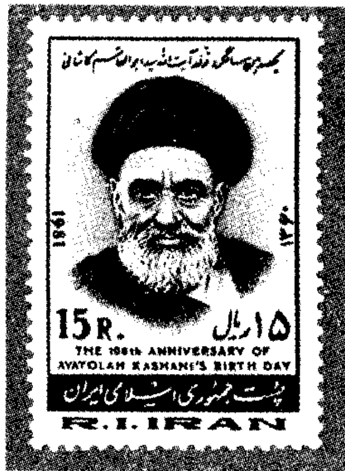


8 - 1 مجموعة طوابع تُكرِّم رواد الثورة الإسلامية، وهم من اليمين إلى اليسار: نواب صفوي، ميرزا كوجك خان، السيد حسن مدرس، وفضل الله نوري





8 ـ 2 طابعان لآية الله بهشتي والشهداء الاثنين والسبعين

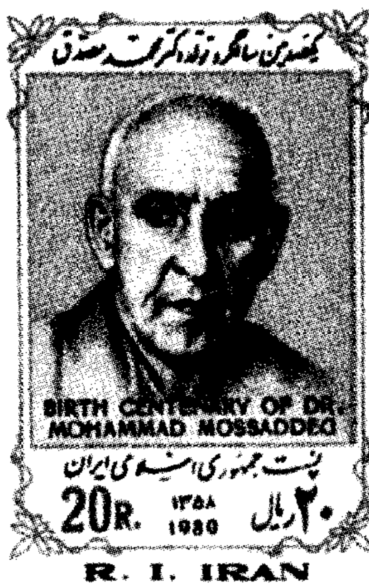


8 ـ 3 طابع يحمل
صورة آية الله كاشاني

منحت الحرب الإيرانية - العراقية الدولة دافعا فوريا للتوسع. فالحرب التي بدأها صدام حسين - غالبا بسبب استعادة السيطرة والحكم على المجرى المائي شط العرب - استغرقت ثماني سنوات كاملة. وقد طردت إيران العراق خارج أراضيها في مايو 1983، ثم تقدمت داخل أراضي العدو مع شعارات «الحرب، الحرب، حتى النصر»، و«الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد». لجأت إيران إلى حرب الخنادق واستراتيجية التعبئة الكاملة - وهو ما يذكر بالحرب العالمية الأولى. وفي هذا الوقت، كان يعتقد أن إيران قد فقدت أكثر من مليون شخص. ولكن المتحدث باسم الحكومة أعطى لاحقا الرقم 160 ألفا كقتلى في ساحة المعركة[35]. وأضاف آخرون أن هناك 30 ألفا آخرين قتلوا لاحقا من جراء إصاباتهم في أثناء المعارك، وأن 16 ألف مدني قتلوا في قصف المدن، وأن أكثر من 39 ألفا عانوا من إصابات دائمة - العديد منهم من الغازات والأسلحة الكيماوية. وقد قدر أيضا أن هناك 23 ألفا آخرين عانوا من اضطرابات عصبية، التي عرفت في الحرب العالمية الأولى باسم «صدمة القذيفة». وبطبيعة الحال، كانت للحرب عواقب طويلة المدى.









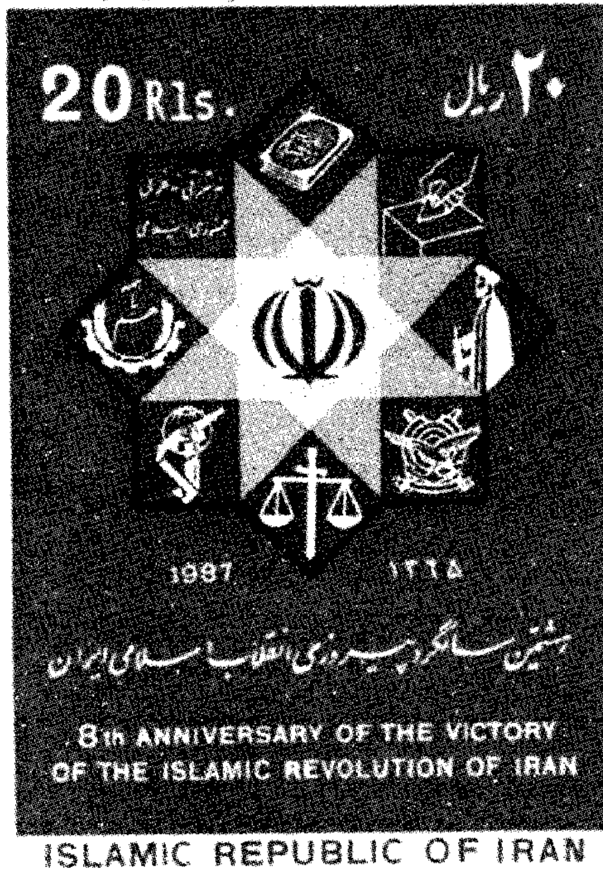
8 ـ 4 طوابع أصدرتها حكومة بازرغان تحمل صور كل من جلال آل أحمد، شريعتي، مصدق، ودهخدا







8 ـ 5 طوابع صدرت في ثمانينيات القرن الماضي احتفالا بالثورة







تابع 8 ـ 5 طوابع صدرت في ثمانينيات القرن الماضي احتفالا بالثورة

(الجدول - 13): عائدات النفط 1977 - 1994

السنة	العائدات (مليار دولار)
1978 - 1977	23
1979 - 1978	21
1980 - 1979	19
1981 - 1980	13
1982 - 1981	12
1983 - 1982	19
1984 - 1983	19
1985 - 1984	12
1986 - 1985	15
1987 - 1986	6
1988 - 1987	10
1989 - 1988	9
1990 - 1989	10
1991 - 1990	17
1992 - 1991	16
1993 - 1992	15
1994 - 1993	19

المصدر:

Data compiled from C. Benia, "Global Oil and the Policies of the Islamic Republic," in C. Benia and H. Zanganeh, Modern Capitalism and the Islamic Ideology in Iran (London: Macmillan, 1992), p. 127.

وخلال فترة الحرب، تحولت الميلشيات إلى قوات مسلحة تامة التجهيز أطلق عليها «سـباه باسداران انقلابي» (جيش الحرس الثوري). ومع وزارتهم الخاصة بهم، بلغ عدد الحرس الثوري ما يصل إلى 120 ألف رجل مع وحداتهم البحرية والجوية الخاصة بهم. ويسـيطر الحرس الثوري أيضا على 200 ألف من المتطوعين الشـباب والكبار في السن ينتظمون في قوة دعم تعرف باسـم «بسيج المستضعفين» (قوات تعبئة المستضعفين). وقد أبقى النظام الجديد على معظم القوات المسـلحة السابقة باعتبارها قواته المقاتلة المحترفة، وتم فقط تطهير الجيش من الرتب العليا. كما قام النظام أيضا بمأسسـة شكل ديني يشـبه نظام القومسيارية الشيوعي، مسـتخدما نحو 270 رجل دين لكي يراقبوا الوحدات الرئيسـية[36]. وقد بلغ عدد القوات المسلحة النظامية 370 ألفا. تولت وزارة الحرب الإشراف عليهم، والتي أعيد تسـميتها الآن مرة أخـرى بوزارة الدفاع. وبالطبع، ألغي كل من السـافاك والحرس الإمبراطوري. واستُبدل بالأول وزارة الاستخبارات الأكبر

كثـيرا، وحلت محـل الأخير قوات القدس، وهي تتراوح ما بـين 2000 و5000 يُختَارون مـن بين الحرس الثـوري. وبمعنى آخر، بلغ إجمالي عدد القوات المسـلحة الآن ما يربو على النصف مليون - 370 ألفا جنودا نظاميين، و120 ألفا حرسا ثوريا، ونحو 200 ألف من المتطوعين. وكانت الحرب مع العراق، مثل أزمة الرهائن، قد وفرت للنظام شـعارا فعالا لدعمها. فحتى من كانت لديهم تحفظات قوية على النظام كانوا مسـتعدين لأن يحتشدوا وراء الحكومة في زمن الطوارئ الوطنية. لقد أصبحت حربا وطنية إلى جانب كونها حربا دينية ملهمة ثوريا. وقد أنتجت صناعة السـينما عددا من الأفلام الطويلة، مثل «الأفق» و«الحرب المفروضة»، التي تمجد الشهادة على خطوط النار.

أدت الحـرب إلى توسـع الدولة بطرق أخـرى عديدة. فقد أصـدرت وزارة الاقتصاد كوبونات لكل السـلع الأساسـية؛ لكي توفر للفقراء حاجاتهم الضرورية. وفرضت أسـعارا جبريـة، وافتتحت تعاونيات للأغذية، وتم التحكـم في الواردات. بل وحاولت الدولة حتى تأميـم كل التجـارة الخارجية. أمـا وزارة الصناعات فقد اسـتحوذت عـلى المصانع التي هجرها مالكوها السـتة والأربعون[37]. وفي وسـط الحرب، وزعت لجنة في البنك المركزي قائمة تضم أسـماء 177 مليونيرا قالت إنهم هربوا بمبالـغ خرافية[38]. وعلى الرغم من أن القائمة قد حدث فيها تلاعب فإنها ذكرت أسـماء لمشـبوهين واضحين من الأرسـتقراطيين السـابقين، حيث ضمت أسـماء من أسر أميني، علم، إمام، ذو الفقـار، ديبا، وفرمانفرما، الذيـن دخلوا عالم الأعمال مسـتغلين صلاتهم بالبلاط وقـروض الدولة المنخفضة الفائدة. وكان هروبهم من إيران سابقا على تاريخ خروج الشاه. وقد دقت الثورة المسمار الأخير في نعش الأعيان. أممت الحكومة شركاتهم من أجل الإبقاء على العاملين فيها. وتعد القائمة في الحقيقة ثبتا بأهم الشخصيات في أواخر العهد البهلوي - حيث ضمت وزراء مثل جمشيد أموزيغار وهوشنغ أنصاري، وجنرالات مثل جهانباني، توفنيان، وأويسي. وضمت أيضا رجال أعـمال عصاميين، بعضهم، مثل حبيـب القنيان وهوجابر يزداني، كانت لهم أصول يهودية أو بهائية. والمفارقة أن الشـخصيات الرئيسـية من النظام القديـم تفادت الحنق الكامل للثورة... استحوذت الدولة على ألفي مصنع - كان العديد منها يحقق خسائر[39].

وقد مدت وزارة العدل سـيطرتها على كامل النظام القضائي - من المحكمة العليا، إلى المحاكم الإقليمية، مرورا بكل أنواع المحاكم المحلية والمحاكم الثورية. وطبقا للتأويل التقليدي للشريعة، كان للقضاة المحليين القول الفصل في قرارات المحكمة. غير أن القول

الفصل، وفقا للهيكل الجديد، كان للدولة المركزية بوجود نظام الاستئناف في قبضتها. وفي الحقيقة، فإن الثورة لم تعمل على تفكيك النظام القضائي البهلوي، بل اكتفت فقط بأن تحل محل القضاة ذوي التدريب العلماني آخرين تلقوا تعليما دينيا في الحوزات، وأضافت بعض الملامح الشرعية على قوانين الدولة، خاصة في قانون العقوبات.

وبالمثل، دشنت وزارة الإرشاد الإسلامي «ثورة ثقافية» لكي تحارب «الثقافة الإمبريالية». وقد دعاها أنصارها بالثورة الإسلامية الثالثة. استُمد هذا الخطاب من النظام السابق الذي كان يعلن ثورة في كل مرة يُضاف فيها نص جديد لقانون الإصلاح الزراعي. وأبطل النظام الجديد قانون حماية الأسرة، وخفض من سن الزواج للفتيات من جديد إلى 13 عاما، وسمح للأزواج بتطليق زوجاتهم من دون تصريح من المحكمة. جردت النساء من حقوقهن القضائية وأزيح المدرسون العلمانيون من النظام التعليمي. فُصل البهائيون من المناصب الحكومية، وأغلقت معابدهم، واعتُقل قادتهم وأعدموا وفُرِض على الجميع «مظهر عام إسلامي» متشدد - فقد مُنِع الرجال من ارتداء رابطات العنق، وفرض على النساء ارتداء إما حجاب ومعاطف طويلة، وإما ارتداء الشادور الكامل وهو الأفضل. وغُرِّم المتجاوزون لهذه القواعد بل وحتى عوقبوا بدنيا. وشجع النظام أيضا الجمهور على القيام بالحج - ليس فقط للمواقع التقليدية، ولكن أيضا إلى موقع الدعاء المستجاب في جمكران بالقرب من قم، حيث شوهد الإمام الثاني عشر في العقود الأخيرة. وأصبحت جمكران - موقعا شعبيا للحج - وهو تقليد جرى اختراعه.

وفرض النظام رقابة على الصحف، الكتب، الأفلام، والخطوط الجوية؛ وأُعيدت كتابة المناهج التعليمية لإزالة الصور والرسوم الملكية والأبطال العلمانيين؛ وحظر استخدام أسماء شخصية أوروبية؛ ومحيت أي إشارة للملوك السابقين - وحتى الملوك القدماء جدا - من الأماكن العامة. وأُعيدت تسمية مسجد الشاه الشهير الذي بناه الصفويون في أصفهان باسم مسجد الإمام. وأُقرت أسماء جديدة للشوارع والميادين العامة التي تحمل أي صلة بالبهلويين. وأُعيدت للمدن التي كان الشاه رضا قد غير تسميتها أسماءها القديمة - فعلى سبيل المثال، أُعيد الاسم القديم لمدينة بهلوي، وهو أنزلي، وتحولت الرضائية إلى أرومية، وشاهي إلى علي آباد.

كما شن النظام حملة إعلامية لتقريظ رجال الدين. فعلى سبيل المثال، أُصدرت سلسلة من الطوابع البريدية التي تسلط الأضواء على دورهم خلال التاريخ إلى جانب الثورة الأخيرة. وتظهر هذه الطوابع شخصيات مثل فيض الله نوري، وهو المجتهد

الذي شنقه الدستوريون في العام 1909؛ وآية الله مدرس، المعارض الصريح للشاه رضا؛ وكوجك خان، قائد الجنغل، الذي صُوِّر مرتديا عمامة؛ ونواب صفوي، مؤسس «فدائيي الإسلام» الذي اغتال عددا من السياسيين وحاول قتل مصدق؛ وآية الله كاشاني، المؤيد السابق لمصدق، والذي تحول ضده في العام 1953؛ وآية الله بهشتي، رئيس مجلس الخبراء الذي فجره المجاهدون في العام 1982. وقد ادعت التصريحات الرسمية أن قنبلة قتلت بهشتي و«رفاقه الاثنين والسبعين». وأربعة طوابع فقط - كلها صدرت خلال فترة إدارة بازرغان القصيرة - وقّرت شخصيات غير دينية: مصدق؛ دهخدا - الكاتب الشهير من أيام ثورة 1906؛ وشريعتي وآل الأحمد - المنادين الأوائل بالعودة إلى الإسلام. وعلاوة على ذلك، تزايدت طوابع البريد في الذكرى السنوية للثورة تجريدا، وتراجعت صور الشخصيات البشرية من المشهد. كان الهدف العام هو أسلمة إيران. وقد دعا المتطرفون حتى إلى إزالة النوروز من التقويم الرسمي، وتحويل البقايا الأثرية القديمة في بيرسبوليس إلى مبولة عمومية. فبالنسبة إليهم، وصمت أي علامة على احترام إيران ما قبل الإسلام بأنها من علامات الوثنية وشرك وجاهلية.

لم تتوسع الجمهورية الإسلامية فقط في الوزارات ولكنها خلقت كثيرا من المؤسسات الدينية شبه الرسمية. فمؤسسة المستضعفين - التي خلفت مؤسسة بهلوي - ضاعفت من أملاكها الأصلية حينما صادر النظام الجديد ملكيات نحو خمسين مليونيرا[40]. وبسبب الحرب مع العراق، توسع اسمها الرسمي إلى مؤسسة المستضعفين وذوي الإعاقة (بنياد مستضعفين وجانبازان). وعند نهاية الثمانينيات، بلغت أصولها الإجمالية ما يزيد على 20 مليار دولار، تشمل 140 مصنعا، و470 مشروعا للتصنيع الزراعي، و100 شركة بناء، و64 منجما، و250 شركة تجارية. امتلكت أيضا شركة كوكاكولا - أعيدت تسميتها زمزم كولا - وفنادق حياة وهيلتون السابقة، إلى جانب جريدتي إطلاعات وكيهان. وبدأت المؤسسات الأخرى بالمثل - جميعها لها مهمات محددة – في مصادرة الملكيات، ونمت بفضل الدعم الحكومي ومنحها النقد الأجنبي بأسعار تقل كثيرا عن أسعار الصرف الرسمية. فمؤسسة علوي، ومؤسسة الشهيد، ومؤسسة الحج، ومؤسسة الإسكان، ومؤسسة لاجئي الحرب، ومؤسسة منشورات الإمام الخميني وظفت مجتمعة ما يربو على 400 ألف شخص[41]. وصلت موازناتها مجتمعة إلى نحو نصف موازنة الحكومة المركزية. وأكثر من ذلك، فإن العتبات المقدسة القديمة، مثل مقام الإمام الرضا

في مشـــهد، ومقام فاطمة في قم، ومقام عبدالعظيم في الري، امتلكت مجتمعة ما تصل قيمته إلى 8 مليارات دولار من الأملاك العقارية. وكانت دولا داخل الدولة، أو بالأحرى، إقطاعات لرجال الدين مسؤولة فقط أمام القائد الأعلى.

تمتـع النظام بتوافق جيد مع البازاريين - وهـو توافق كان واضحا إلى حد أن اثنين من العلماء الاجتماعيين الأمريكيين وصفا النظام بأنه جمهورية «برجوازية»[42]. امتلأت غرفة التجارة بالمصدرين والمســتوردين ذوي الســجلات النظيفة بسبب دفعهم الزكاة والصدقــات. وقد خــدم رئيس الغرفة كوزير للتجارة. وكان للــوزراء الآخرين أقارب في البازار والمؤسســات الدينية. وأعيد إحياء مجلس الجماعات الحرفية - الذي كان الشاه قد ألغاه - تحت اسم الاتحاد الإسلامي لجماعات حرفيي البازار. وقد توسع هذا الاتحاد ليضم العمال المأجورين في كل من الدكاكين والورش. وكان قادة الاتحاد، الذين ســجنوا في العام 1965 لاغتيالهم رئيس الوزراء، قد شــكلوا مجموعة برلمانية ســموها جمعية التحالف الإســلامي. وكان رئيســها، حبيب الله عسكر أولادي، هو شقيق وزير التجارة. وكان بين زملائه مدير مؤسســة المســتضعفين، مأمور سجن إيفين، ومدير المجمع الذي يتعامل في الأســمنت، والسكر والقطن[43]. وكان رافسنجاني، الذي يمتلك مزارع للفستق والرئيس المســتقبلي للجمهورية، من بين أعضاء هذه المجموعة في سنواتها الأولى. وقد حصــل عدد آخر من البازاريــين ذوي الروابط الجيدة على عقــود مربحة وعلى رخص للاســتيراد مع توفير العملات الأجنبية المطلوبة بشــدة. امتلأ مجلس صيانة الدســتور بالقضاة المحافظين الذين لم يصوتوا بحق الاعتراض (الفيتو) على تأميم التجارة الخارجية فقــط، ولكن أيضا عــلى تشريع للإصــلاح الزراعي اقترح وضع ســقف لملكية الأراضي. وعــلاوة على ذلك، فإن المجلس، الذي كان غرفة مناقشــات للأعيــان في الماضي البعيد، وناديا لمحاســيب الشاه في الســنوات الأقرب، أصبح الآن مملوءا بأصحاب الملكيات من الطبقة الوســطى. على ســبيل المثال، كان أكثر من 70 في المائــة من النواب في المجلس الإســلامي الأول من هذه الطبقة. وشــمل آباء هؤلاء النــواب 63 رجل دين، و69 من المزارعين الملاك، و39 من أصحاب الدكاكين، و12 تاجرا[44].

وعلاوة على ذلك، بالغ الخميني في التشــديد على أن الإسلام يعتبر الملكية مقدسة، وأن رجال الدين ســوف يحترمون الملكية الخاصة، وأن الدستور يضمن للقطاع الخاص دورا خاصــا في الاقتصــاد. وقد أطلق في العــام 1981 إعلان الثماني نقــاط الذي يوجه

السلطات إلى احترام ملكية الناس «المنقولة وغير المنقولة، لتشمل بين ما تشمل المنازل، المحلات، الـــورش، المزارع، والمصانـــع»[45]. وفي خطاب موجه إلى ممثـــلي التجار وقادة الجماعات الحرفية، أشاد بهم لتمويلهم المساجد والحوزات، ولمناصرتهم ودعمهم الإسلام عبر التاريخ، وأدائهم دورا رئيســـيا في الثورة الحالية. قال لهم إن «الحكام الســـابقين، لم يجرؤوا على وضع قدمهم في البازارات. ولكن الأمور تختلف إلى حد كبير الآن. فالرئيس والبازاريـــون كلهم إخوة»[46]. وفي وصيته وميثاقـــه الأخير، نصح الأجيال المقبلة باحترام الملكية على أســـاس أن المشروعات الحرة تدير «عجلة الاقتصاد»، والرخاء ســـوف ينتج عنـــه «عدالة اجتماعية» للجميع، بمن في ذلك الفقراء. وقد ادعى أن «الإســـلام يختلف بشدة عن الشيوعية، فبينما نحترم نحن الملكية الخاصة، نجد أن دعاة الشيوعية ينادون بالشراكة في كل شيء - بما في ذلك الزوجات والشـــاذون جنســـيا»[47]. وســـار خليفته في منصب القائد الأعلى علي خامنئي في الاتجاه نفســـه، وجادل بأن الإســـلام يحترم البازار، والقـــرآن يمتـــدح التجارة، بينما الاشـــتراكيون، وليس المســـلمون، يربطون بـــين التجارة والسرقة، والفســـاد، والطمع، والاســـتغلال. وقد أعلن «البازار ســـاعد الثورة الإسلامية، وســـوف يبقى الحصـــن المنيع الداعم للجمهورية الإســـلامية»[48]. ووفقا لكلمات مجلة الإيكونوميســـت اللندنية: «تمتع البازار بعلاقة وثيقة مع النظام، واســـتفاد من العقود مقابل تمويل المساجد ومترشحي البرلمان المحافظين ومترشحي الانتخابات الرئاسية»[49].

امتـــدت أيدي النظـــام الجديد إلى أبعد مـــن البازارات إلى الريـــف. فعلى الرغم من عدم تحديد ســـقف لملكيـــة الأراضي، وزع النظام أكثر مـــن 850 ألف هكتار من أراضي المجمعـــات الزراعية الصناعية المصـــادرة على نحو 220 ألف عائلة من عائلات الفلاحين في كركان، مازندران، وخوزستان[50]. وشكل هؤلاء الفلاحون أكثر من 10 آلاف تعاونية. كما ســـاعد النظام الفلاحين بطرق أخرى. فقد رفعت أســـعار السلع الزراعية للمســـاعدة عـــلى أن تصبح البلاد مكتفيـــة ذاتيا في إنتاج الحبـــوب؛ ووجهت حملات البنـــاء نحو المقاطعـــات؛ وأطلقت حملة طموحة لمحو الأمية بـــين الفلاحين؛ وتم مد الطرق، والكهرباء، والمياه النقية، والأكثر أهمية من كل هذا، العيادات الطبية للقرى. وهذه الاســـتراتيجية - التي اســـتمرت خلال العقد التالي - حولـــت الريف والفلاحين إلى مزارعـــين. سرعـــان ما حصل معظـــم المزارعين ليس فقط على الطـــرق، والمدارس، والعيادات، والكهرباء، والمياه النقية، بل أيضا على ســـلع استهلاكية مثل الراديوهات،

والثلاجات، والتلفونات، والتلفزيونات، بل وحتى عربات نصف النقل. ويوضح مؤشر رئيسي التحول الهائل في الحياة اليومية: ففي عشـية الثـورة، كان معدل الحياة عند الميلاد أقل من 56 عاما، ومع نهاية القرن، كان يقرب من السبعين.

حمل النظام مكاسـب أخرى لطبقة العمال؛ فقـد أنفق نحو ربع الإنفاق الإجمالي للموازنـة العامـة على دعم السـكان الأكثر فقـرا - دعم مباشر للخبز، الأرز، السـكر، الجـبن، الوقود، زيت الطهـي، إلى جانب دعم غير مباشر للكهربـاء، والصرف الصحي، والميـاه النقية. وأقام النظام بيت العمال، ومرر قانونا للعمل، الذي لم يشرع للإضرابات والنقابات الحرة، ولكنه أعطى لعمال المصانع امتيازات مهمة: أسـبوع عمل من سـتة أيـام لمدة ثماني سـاعات يوميـا، الدفع مقابل يـوم الجمعة، حد أدنى للأجـر، 12 يوما إجازة سـنوية، وبعض مظاهر الأمن الوظيفـي. وقد نشر بيت العمال صحيفة «العمل والعمال»، ونظم تجمعات يوم مايو مع شـعارات تذكر بحزب توده. وتشير الإحصاءات إلى التغيرات الجوهرية التي حدثت في أنحاء البلاد: ارتفعت نسبة الأطفال المقيدين في المـدارس من 60 إلى 90 في المائـة، وانخفض معدل وفيات المواليد لكل ألف مولود من 104 إلى 25، وضرب معدل النمو السـكاني السنوي الرقم القياسي في تاريخ إيران ليبلغ 3.2 في المائة - مما زاد عدد السكان الإجمالي من 34 مليونا في العام 1976 إلى 50 مليونا في العـام 1989، وإلى مـا يقرب مـن 70 مليونا في العـام 2000، والأكثر أهمية من كل هـذا، تضاعفت المعرفة بالقراءة والكتابة، بحيث تم تقريبا التخلص من الأمية في الفئة العمرية من 6 - 29 عاما. وهذا يعني أنه لأول مرة في التاريخ كان معظم السكان، بمن في ذلك الآذريون، الأكراد، والغيليكيون، والمازندرانيون يتحدثون ويقرأون بالفارسية[51].

وأخيرا، عززت الجمهورية الإسـلامية نفسها باستخدام العصا والجزرة. فقد أطلقت العنـان لحكـم إرهاب جدير باليعاقبة(*) حيث حاول المجاهـدون - مؤيدين من قبل الرئيـس بني صـدر - الإطاحة بالحكومـة في يونيو من العـام 1981، وانتهوا بدلا من ذلك إلى اغتيال عدد من الشـخصيات البارزة، شـملت المتحدث باسم مجلس الخبراء، ورئيـس المحكمـة العليا، ورئيس المحاكـم الثورية، ورئيس الجندرمـة، ورئيس تحرير صحيفـة كيهان، وأربعة وزراء في الوزارة، وتسـعة نـواب وزراء، و28 نائبا في المجلس، واثنـين من أئمة الجمعـة، والرئيس الجديد - محمد رجائي. كـما جرحوا أيضا اثنين من

(*) الجناح المتشدد في الثورة الفرنسية في العام 1789. [المترجم].

المستشارين المقربين من الخميني، حجة الإسلام علي خامنئي، القائد الأعلى المستقبلي، وحجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس المجلس وكذلك رئيس الجمهورية المستقبلي. استغل خامنئي الذكرى السنوية لوفاة مصدق لكي يطلق إنذارا: «نحن لسنا ليبراليين مثل الليندي(*) الذي أجهزت عليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»[52].

وخلال الأشهر الثمانية وعشرين، ما بين فبراير 1979 ويونيو 1981، أعدمت المحاكم الثورية 497 من المعارضين السياسيين باعتبارهم «ثورة مضادة»، وأنهم ممن «يبذرون بذور الفساد في الأرض»[53]. وقد اشتملت قائمة هؤلاء المحكوم عليهم بالإعدام على هويدا، رئيس الوزراء الأسبق؛ 6 وزراء أعضاء بالوزارة - اتهم أحدهم بتغذية «الثقافة الإمبريالية»؛ 3 رؤساء للسافاك و90 من العاملين الفاعلين فيه؛ 33 بهائيا، ورجل أعمال يهودي اتهم بالتجسس لحساب إسرائيل، 35 جنرالا، 25 عقيدا، 20 رائدا، و125 ضابطا آخرين. وخلال السنوات الأربع التالية من يونيو 1981 إلى يونيو 1985، أعدمت المحاكم الثورية أكثر من 8 آلاف معارض. وعلى الرغم من أنها استهدفت أساسا المجاهدين، فإنها لاحقت أيضا آخرين - وحتى بعض من كانوا يعارضون المجاهدين. وتضمنت قائمة الضحايا الفدائيين والأكراد إلى جانب أعضاء في أحزاب توده والجبهة الوطنية، ومؤيدي شريعتمداري. وأجبر العديد منهم - بمن في ذلك شريعتمداري، ومؤيدو بازرغان، وقادة توده - على الظهور في التلفزيون والارتداد عن أفكارهم السابقة. وهكذا، فإن الثقل الذي وقع على المشاركين في الثورة كان أعظم بكثير مما وقع على أنصار الشاه الملكيين. فهذه الثورة - كغيرها من الثورات - التهمت أبناءها. وقد أخذ النظام أيضا خطوة غير مسبوقة بحرمان شريعتمداري من مرتبته الدينية، على أساس تهمة مفبركة هي التآمر لقتل الخميني.

وقع آخر فصول إراقة الدماء في 1988، فور إنهاء الخميني الحرب مع العراق بقبوله بقرار وقف إطلاق النار الذي توسطت الأمم المتحدة للوصول إليه. حينما أعلن أنه ليس أمامه من خيار آخر سوى «تجرع كأس السم». فخلال أربعة أسابيع قصيرة، أقيمت محاكم في السجون الرئيسية وشُنِق أكثر من 2800 مسجون - وصفتهم منظمة العفو الدولية بأنهم «سجناء ضمير»[54]. وأُعدم أعضاء سابقون في منظمة مجاهدي خلق على أساس الشك في إخفاء تعاطفهم السري مع المنظمة. وأُعدم يساريون باعتبارهم «مرتدين»، على أساس أنهم أداروا ظهورهم لله، والنبي، والقرآن، ويوم

(*) رئيس جمهورية تشيلي الذي دبرت الولايات المتحدة الأمريكية انقلابا عسكريا على حكمه في العام 1973. [المترجم].

الحشر. وألقيت أجسادهم في منطقة مهجورة عرفت باسم كفرستان (أرض الكفار) ولعنت آباد (أرض الملعونين). كان لحمام الدم الهائل هذا تفسير واحد. حرص الخميني في أيامه الأخيرة على أن يترك وراءه أتباعا تعمّدوا بدم جماعي. كان القتل اختبارا لمدى احتمالهم، ليتخلص من أصحاب الهمة الفاترة ويبقي المؤمنين حقا، ويفصل بين هؤلاء الذين لا يمكن الاعتماد عليهم والملتزمين تمام الالتزام، وبين ضعاف الشخصية وثابتي العزم. وسوف يجبرهم على إدراك أنهم سوف يقفون متحدين أو يسقطون معا. وأكثر من هذا، أنه سوف يمزق الروابط بين المتدينين الشعبويين داخل حركته وبين الراديكاليين العلمانيين خارجها. فقد فكر بعض أتباعه بالمفهوم الخطر، وهو العمل مع حزب توده لتضمين مواد أكثر راديكالية في قانون العمل، وكذلك في قانون الإصلاح الزراعي. ولتوحيد أتباعه أكثر في مواجهة الغرب، أصدر الخميني فتواه الشهيرة وغير المسبوقة ضد سلمان رشدي. فقد أحل دم رشدي، وهو مسلم ولد في الهند ويعيش في بريطانيا، على أساس أن كتابه «آيات شيطانية» يهجو النبي، مما يثبت أنه «مرتد». وقد أدى حمام الدم في العام 1988 غرضه. فخلال شهور، استقال آية الله العظمى حسين منتظري، الذي أُعد منذ قيام الثورة ليصبح القائد الأعلى التالي، احتجاجا وتقاعد في قم، حيث أصبح في طي النسيان. وعند وفاة الخميني لاحقا، بعد عدة شهور قليلة، في يونيو 1989، كان واثقا بأنه ترك جمهوريته في أيدٍ أمينة.

الثرميدور(*) (1989 - 2005)

انتقلت السلطة بسلاسة. فعلى فراش موته، عين الخميني مجلسا للإصلاح الدستوري مكونا من خمسة وعشرين رجلا سمى خامنئي القائد الأعلى التالي، وأدخل تعديلات على الدستور الأصلي. وحيث إن المجتهدين الكبار لم يؤيدوا الثورة بحماس، ونظرا إلى انحراف الوريث المعد، منتظري، عن الطريق المستقيم، فقد أسقطوا الشرط الأصلي بأن على الجمهورية أن تكون إما في أيدي فقيه أعلى وإما مجموعة من الفقهاء الكبار. واتخذوا قرارا بأن القائد الأعلى يمكن أن يكون رجل دين

(*) Thermidor: أطلق الاسم على إحدى مراحل الثورة الفرنسية. وهي حركة قامت ضد حكم الإرهاب - عرفت أيضا بالثورة على روبسبير - وأصدرت أحكاما بالإعدام على المسؤولين عن ذلك العهد. و«ثرميدور» هو الشهر الثاني في ربع السنة الصيفي وفقا للتقويم الجمهوري الفرنسي الذي اعتمد في 21 سبتمبر 1792 ليحل محل التقويم الميلادي. [المحررة].

تلقى علمه في الحوزة ولديه المؤهلات المناسبة - «الأمانة»، «التقوى»، «الشجاعة»، «القدرات الإدارية»، و«التمكن من قضايا العصر السياسية». وقد جادل أحد الأعضاء حتى بأن ولاية الفقيه لا تتطلب فقيها[55]. وبتعيين خامنئي قائدا أعلى، فإنهم بدأوا مع الصحافة الرسمية، في الإشارة إليه وإلى زملائه القريبين منه، بما في ذلك حجة الإسلام رفسنجاني، على أنهم آيات الله. وأطلق على الجمهورية نظام آيات الله. وربما يكون من الملائم أكثر أن نطلق عليها نظام حجات الإسلام. وقد تم التوقف أيضا عن الإشارة إلى القائد باعتباره الفقيه الأعلى، وأصبح ببساطة القائد الأعلى.

وقام مجلس الإصلاح الدستوري بتعديل الدستور بعدة طرق أخرى. فالمجلس الملي (المجلس الوطني) أصبح المجلس الإسلامي. ومجلس الخبراء - زاد عدد أعضائه إلى ستة وثمانين - حصل على سلطة الانعقاد على الأقل مرة في العام، وأن يحدد فيما إذا كان القائد الأعلى «قادرا ذهنيا وبدنيا على القيام بواجباته الشاقة». ومجلس الخبراء ذاته أصبح يُنتَخب من الشعب كل ست سنوات. كما حول مجلس الإصلاح الدستوري مجلس صيانة الدستور إلى جهاز دائم بأعضاء يُختَارون من قبل القائد الأعلى إلى جانب ممثلين من الأفرع الحكومية الثلاثة: القوات المسلحة، الاستخبارات، ومجمع تشخيص مصلحة النظام. وبمعنى آخر، فإن مجلس صيانة الدستور أصبح بمنزلة غرفة أعلى تتشكل من نحو أربعين من وسطاء السلطة. وبعد سبعة أسابيع من رحيل الخميني، أي في يوليو 1989، سلم مجلس الإصلاح الدستوري تعديلاته للاستفتاء الوطني. وفي الاقتراع نفسه، ترشح رفسنجاني لمنصب رئيس الجمهورية في مواجهة شخص غير معروف نسبيا ليحل محل خامنئي. وكانت النتائج حاسمة. فقد مرت التعديلات الدستورية بعد تصويت بالموافقة عليها من قبل 97 في المائة من المصوتين. وربح رفسنجاني بنسبة 94 في المائة. ولكن نسبة المصوتين، على أي حال، كانت تقل عن 55 في المائة من جملة من لهم حق التصويت، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20 في المائة عن الاستفتاء الأخير.

وأطلق الحكم الثنائي لخامنئي ورفسنجاني ثرميدور. ففي خطبة متلفزة، أعلن خامنئي للأمة أن الإمام علي كان مالكا زراعيا ناجحا، فعندما لم يكن يقاتل من أجل الإسلام، كان يمكث في الوطن ليزرع ملكيته بكل حرص. وأضاف أن الإمام علي كان يعتني بمظهره وكان يرتدي أفضل ملابس لديه حينما يقوم بالوعظ[56]. وهكذا فإن الإمام علي، الذي كان سابقا من المستضعفين، أصبح مالكا زراعيا. وفي الوقت نفسه،

أعلن رفسنجاني، بصراحة، «أن الوقت قد حان لكي ننحي جانبا الأمور الصبيانية»، وأن العديدين كانوا متهمين «بالتجاوزات والفجاجة، والسلوك غير المسؤول»، وأن الوقت قد حان لكي تمضي الثورة في طريقها الصحي والسليم[57]. وقد اتخذا إجراءات فورية لتحرير الاقتصاد، على الرغم من أنهما تجنبا شعار «تحرير» - لكونه مصطلحا مرتبطا في أذهان الجمهور مع الإنتلجنتسيا العلمانية، وبازرغان، والغرب. والأكثر من هذا، أن الخميني لطالما أدان كثيرا مصطلح «التحرر» (الليبرالية) باعتباره جزءا لا يتجزأ من «الطاعون الغربي». وقد أزال القائدان الجديدان عملية الترشيد؛ وأرخيا قبضة التحكم في الأسعار؛ وحاولا العمل على تحقيق توازن في الموازنة العامة. كما حاولا أيضا تقليص البيروقراطية، وعلى الرغم من فشلهما، فقد خططا لخفض عدد الوزارات الإجمالي من خمس وعشرين وزارة إلى إحدى وعشرين وزارة فقط، وذلك بدمج وزارة الصناعات الثقيلة في وزارة الصناعات، والتعليم العالي في التعليم، والحرس الثوري مع الدفاع، والتعمير مع الإرشاد الإسلامي. إضافة إلى هذا، فقد جرى استيراد سلع استهلاكية إلى جانب السلع الأساسية لتخفيف النقص في الأسواق؛ وأوقفت الحملات المضادة للتخزين؛ وأعيدت بعض الملكيات العقارية إلى ملاكها السابقين؛ وخفضت طباعة النقود؛ وقربت الفجوة ما بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء للعملة الأمريكية؛ وأعيد إحياء سوق الأسهم الوطنية؛ ودشنت خمس مناطق للتجارة الحرة؛ وخفض مستوى الضرائب على الأعمال؛ والأكثر أهمية من كل ذلك، خفضت ميزانية الدفاع - التي كانت قد بلغت مستويات مرتفعة تصل إلى 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الشاه الأخيرة - إلى أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[58]. وبهذا فقد بدأت الموارد تتدفق على برامج التنمية: التعليم، الصحة، الكهرباء، الطرق الريفية، التجديد الحضري، المتنزهات العامة في المدن، ومترو أنفاق طهران، إلى جانب التدفق على المشروعات كثيفة رأس المال مثل الصلب، تصنيع السيارات، والبتروكيماويات - بل وحتى استؤنف العمل في البرنامج النووي. وقد احتفظت هذه البرامج بقوة دفعها، على الرغم من استمرار التقلب الشديد في أسعار النفط.

وكان النجاح الأكثر ظهورا للنظام هو في مجال التشجيع على تحديد النسل. ففي العام 1987، غيرت الحكومة، التي شجعت في السابق على النمو السكاني، توجهاتها وأعلنت أن الإسلام يقف إلى جانب تفضيل الأسرة ذات الطفلين فقط. وافتتحت الحكومة

عيادات لتحديد النسـل - وخاصة للنساء، فوزعت الواقي الذكري وحبوب منع الحمل؛ وخفضت الإعانات للعائلات الكبيرة؛ وأدخلت الثقافة الجنسـية في المدارس ضمن المقرر المدرسي؛ ونظمت فصولا إجبارية لحديثي الزواج. كما كبحت تعدد الزوجات بتشـجيع النساء على إضافة شروط على عقود الزواج يوافق فيها الزوج على ألا يتخذ زوجة ثانية، وعلى تقسيم الثروة مناصفة في حالة الطلاق. وبين العامين 1989 و2003، انخفض معدل نمو السـكان من المسـتوى الأعلى على الإطلاق في تاريخ إيران، والبالغ 3.2 في المائة، إلى 1.2 في المائة. وخلال الفترة نفسـها، انخفض معدل الخصوبة - عدد الأطفال في المتوسط التـي تحمل بهم المرأة طوال حياتها - مـن 7 إلى 3. وتوقعت الأمم المتحدة أن ينخفض هذا المعدل إلى 2 بحلول العام 2012(*) - وهو ما سـوف يصل بمعدل النمو السكاني في البلاد إلى الصفر. وقد أشـادت الأمم المتحدة بإيران، على أسـاس أن لديها أنجح برنامج للتحكـم في النمو السـكاني في العالم أجمع. وتدين الحملة في هـذا الصدد بنجاحها إلى قدرة الحكومة على الوصول إلى السكان الريفيين من خلال وسائل الإعلام، وحملات محو الأمية، والعيادات الصحية في القرى[59]. كما ساعد الحكومة أيضا ارتفاع سن الزواج الذي بلغ في المتوسط ثلاثين عاما للرجال وستة وعشرين عاما للنساء.

وقـد فض خامنئي ورفسـنجاني الشراكـة بينهما، على أي حال، وذلـك عندما ألمح الأخير، بعد زيارة رسـمية إلى بكين، إلى إعجابه بالنمـوذج الصيني للتنمية الاقتصادية. فقد تحدث عن خفض الدعم للمواد الغذائية، والوقود، والبنزين، وتقليص الدعم المالي للمؤسسـات الدينية، ووضع هذه المؤسسات تحت إشراف الدولة، وخصخصة الشركات التي أُممـت في العام 1979، والأكثر أهمية على الإطلاق، السـماح للمواطنين المقيمين في الخـارج بحمل مواطنيـة أجنبية، وعقد مؤتمرات للمسـتثمرين الأجانب والإيرانيين المغتربـين، ومنح امتيازات تتعلق بالأراضي لشركات النفط الأجنبية، على غرار العقد مع شركة كونوكـو الأمريكية بمقدار مليار دولار. كما تحدث رفسـنجاني أيضا عن تخفيف قانـون العمل بما يعمل على جعل ملكية المشروعات أكثر ربحية، وصياغة قانون جديد للاسـتثمار للسـماح للأجانب بتملك ما يصل إلى 45 في المائة من الشركات. وقد أثارت هـذه المقترحات المعارضة، ليـس فقط من جانب خامنئي ومجمع تشـخيص مصلحة النظام، ولكن أيضا من جانب الأغلبية في المجلس والشخصيات المسيطرة في البازار.

(*) وفقـا لتقريـر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في العـام 2013، وصل معدل الخصوبة في العام 2012 إلى 1.6. وقد أعلنت الجمهورية الإسلامية في منتصف العام 2012 خطتها لتقليص برنامج تنظيم الأسرة. [المحررة].

والمفارقة، أن رفسنجاني كان أيضا في تحد ضد حكومة الولايات المتحدة التي استمرت في رؤية إيران عقب أزمة الرهائن باعتبارها تمثل تهديدا إقليميا رئيسيا لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أجاز الكونغرس قانون عقوبات إيران الذي هدد بمعاقبة شركات النفط الأجنبية، إلى جانب الشركات الأمريكية التي تجرؤ على استثمار أكثر من 20 مليون دولار سنويا في إيران. وقد أدى تجفيف الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب انخفاض آخر في أسعار النفط - من 20 دولارا للبرميل في العام 1991 إلى 12 دولارا للبرميل في 1994 - إلى زيادة ديون إيران الخارجية، وإلى إضعاف العملة وإشعال فتيل ركود اقتصادي. فسعر صرف الريال الذي انخفض من 7 للدولار الواحد قبل الثورة إلى 1749 ريالا للدولار في 1989، انهار أكثر لتبلغ قيمة الدولار 6400 ريال في العام 1995. وفي أثناء ذلك، بلغ معدل البطالة 30 في المائة، وارتفعت أسعار السكر، والأرز، والزبد أكثر من ثلاثة أضعاف - بينما ارتفعت أسعار الخبز بمقدار ستة أضعاف. وقد توقع المغتربون الإيرانيون سقوطا وشيكا للجمهورية الإسلامية.

غير أن الأزمة الاقتصادية لم تمهد الطريق أمام الثورة ولكن أمام الإصلاح. ففي العام 1997، أنهى رافسنجاني مدتيه الرئاسيتين وكان محظورا دستوريا ترشحه للمنصب مجددا. وفي خطأ في الحسابات غير طبيعي، سمح مجمع تشخيص مصلحة النظام لحجة الإسلام السيد محمد خاتمي، وهو وزير سابق للثقافة معتدل وغير معروف نسبيا، بالترشح لانتخابات الرئاسة في مواجهة المرشح المحافظ اللامع، والمشهور جدا، رئيس المجلس. فبالإضافة إلى أنه كان شخصا بارزا في السياسة الوطنية منذ العام 1978، كان المرشح المحافظ مدعوما من جانب أغلب المؤسسة الرسمية: اتحاد رجال الدين المناضلين، الجمعية الدينية الرئيسية؛ غرفة التجارة، اتحاد المزارعين، اتحاد الحرفيين والتجار؛ جمعية التحالف الإسلامي؛ مكتب أئمة الجمعة؛ ورؤساء المؤسسات الكبرى، والمعاهد الدينية الرئيسية، وطبعا الحرس الثوري. وقد توقع معظم المراقبين، بما في ذلك مجلة الإيكونوميست اللندنية، انتصارا سهلا له. كان تأييد خاتمي المنظم مقتصرا على جمعية رجال الدين المناضلين - وهي فرع من اتحاد رجال الدين المناضلين؛ واتحاد الطلبة الإسلامي؛ وحزب العمل الذي شُكل حديثا والمرتبط ببيت العمال، و«منفذي البناء» وهو حزب شكله رفسنجاني؛ و«زن النساء»، وهي جريدة تتولى رئاسة تحريرها ابنة رفسنجاني؛ وحركة التحرر شبه القانونية؛ ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية - وهي حلقة من الإنتجلنتسيا والتكنوقراط يعدون من بين الراديكاليين في الأمور الاقتصادية والليبراليين نسبيا في الأمور الثقافية.

وكان مصدر القوة الرئيسي لخاتمي هو سمعته الليبرالية. كما أن حقيقة كونه سيدا(*) ساعدت بدورها. وفي أثناء خدمته كوزير للثقافة تحت رئاسة رفسنجاني، حاول خاتمي تخفيف الرقابة فاتهم من قبل صحيفتي إطلاعات وكيهان بأنه نشر «أفلاما وكتبا منحلة وغير أخلاقية». ومع شكواه من أن الإفراط في تشدد الرقابة نتج عنه «مناخ راكد ورجعي»، قدم استقالته بهدوء من منصبه الوزاري في العام 1992 وتولى منصب مدير المكتبة الوطنية. كما درس أيضا الفكر السياسي الغربي في جامعة طهران. وكان مسلكه أقرب إلى أستاذ الجامعة من رجل الدين الثوري. وقد أدار حملته الانتخابية للرئاسة تحت شعارات رعاية «المجتمع المدني»، علاج «الاقتصاد المريض»، وإحلال «حوار الحضارات» محل «صراع الحضارات». وقد أكد بشدة أهمية وجود مجتمع مفتوح بحريات فردية، وحرية تعبير، وحقوق للنساء، والتعددية السياسية، والأكثر أهمية من كل ذلك حكم القانون. زار الأسواق المركزية، واستخدم الحافلات العامة، وتجول في سيارة خاصة صغيرة تقودها زوجته. وقد ركز مديرو حملته الانتخابية على أنه يتقن اللغة الألمانية، حيث كان مشرفا على مسجد إيراني في هامبورغ قبل الثورة. كما ركزوا أيضا على أن الكتب الفلسفية التي كتبها تمتدح كثيرا مفكرين غربيين مثل هيوم، كانط، ديكارت، لوك، فولتير، ومونتسكيو. وقد أعلن خاتمي «أن جوهر التاريخ الإيراني هو النضال من أجل الديموقراطية»[60].

وربح خاتمي بسهولة بنسبة 70 في المائة من الأصوات في حملة شارك فيها بالتصويت 80 في المائة من الناخبين. بينما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية السابقة 50 في المائة ممن لهم الحق في التصويت. تجاوز تأييده كل الخطوط الإقليمية والطبقية - حتى الحرس الثوري وطلاب الحوزات في قم صوتوا له. لكن أتى تأييده الأساسي من الطبقة الوسطى الحديثة، وطلاب الجامعات، والنساء، والعمال الحضريين. وقد أطلق الإصلاحيون على الفور جريدة «خرداد» (مايو)، مشتقين اسمها من الشهر الذي ربحوا فيه الانتخابات الرئاسية. وسرعان ما أصبحوا يعرفون باسم حركة خرداد. كما أسس شقيق خاتمي، وهو طبيب بشري، جريدة «مشاركات» (المشاركة) وحزب المشاركة الإسلامي الإيراني. وسرعان ما ارتفعت أرقام توزيع «خرداد» و«مشاركات» لتتفوقا على الصحيفتين القديمتين «كيهان» و«إطلاعات».

(*) أي من ذرية النبي محمد. [المترجم].

(الجدول - 14): الرؤساء 1980-2007

الاسم	مدة الرئاسة	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	المهنة	مهنة الأب	الماضي السياسي	اللغات الأجنبية
أبو الحسن بني صدر	يونيو 80-يونيو 81	همدان 1933	جامعة طهران	مثقف	آية الله	الجبهة الوطنية	العربية والفرنسية
محمد على رجائي	يوليو-أغسطس 81	قزوين 1933	كلية التربية	مدرس رياضيات	صاحب دكان صغير	سجن في 1963، وفي 75-78	لا يتقن أي لغة أجنبية
السيد على خامنئي	أغسطس 81-يوليو89	مشهد 1934	الحوزة في مشهد، وقم	حجة الإسلام	رجل دين صغير	سجن في 1963 و75	التركية والعربية
على أكبر هاشمي رفسنجاني	يوليو 89-مايو 97	رفسنجاني 1934	الحوزة في قم	حجة الإسلام ورجل أعمال	رجل أعمال	سجن في 63 و 75	العربية
السيد محمد خاتمي	مايو 97-يوليو 2005	أرداكان 1943	الحوزة وجامعة طهران	حجة الإسلام	آية الله		العربية والألمانية
محمد أحمدي نجاد	يوليو2005 (*)	قرية بالقرب من طهران 1956	جامعة طهران الصناعية	محاضر جامعي	حداد		لا يتقن أي لغة أجنبية

(*) انتهت مدة الرئاسة لنجاد في أغسطس، ليتولى المنصب بعده الرئيس الحالي حسن روحاني، وهو من مواليد مدينة سرخة، وحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة غلاسكو بعد تخرجه في جامعة طهران متخصصا في القانون القضائي، بالإضافة إلى دراسته السابقة في قم. [المحررة].

غيرت هذه الصحف الإصلاحية، إلى جانب صحف أخرى اقتفت أثرها، مضمون النقاش العام كله. ففي العقود الماضية كانت المصطلحات السائدة في الخطاب العام هي الإمبريالية، المستضعفين، الجهاد، المجاهد، الشهيد، الجذور، الثورة، والتغريب. أما الآن فأضحت المصطلحات السائدة هي الديموقراطية، التعددية، التحديث، الحرية، المساواة، المجتمع المدني، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الحوار، والكلمة الجديدة كليا شهروندي (المواطنة). كان هذا انعطافا ثقافيا مماثلا في أهميته تقريبا للانعطاف الذي حدث في أثناء ثورة 1979. واقتبس المثقفون الجدد - العديد منهم بدأوا حياتهم السياسية مناضلين ثوريين - بحرية ليس فقط من أعمال روسو، وفولتير ومونتسكيو، بل أيضا من هيوم، وكانط، وديكارت. وبطرق ما، فإن عقارب الساعة عادت إلى الوراء للثورة الدستورية. غير أن هؤلاء المثقفين غفلوا عن تلك المفارقة - مثلهم في ذلك مثل أغلب أبناء جلدتهم – لأنهم لم يقدروا تاريخ بدايات القرن العشرين حق التقدير، وركز خطابهم العام على إيران في ظل الإسلام، وعلى فارس ما قبل الإسلام وعلى الإسلام الشيعي، وعلى الاحتفالات الوطنية مثل النوروز وتأميم شركة النفط وشهري المحرم ورمضان. وبدا أن الوطنية قد حققت توفيقا سعيدا بين إيران ما قبل الإسلام والإسلام - أو على الأقل الإسلام الشيعي.

وقد ألحق الإصلاحيون انتصار 1997 بثلاثة انتصارات منفصلة تتساوى في أهميتها. فقد حصلوا على 75 في المائة من جملة الأصوات في الانتخابات المحلية في العام 1999، حيث قام 334 ألف مرشح-من ضمنهم خمسة آلاف امرأة - بالتنافس على 115 ألف مقعد في مجالس المقاطعات والمدن والقرى. وفي الانتخابات البرلمانية في العام 2000 كسب الإصلاحيون 80 في المائة من جملة الأصوات وحصلوا على 195 مقعدا من مقاعد المجلس التي يبلغ عددها 290 مقعدا. وقد اعتلى شقيق خاتمي القائمة في طهران. وفي العام 2001 كسب خاتمي مرة ثانية انتخابات الرئاسة ورفع أصواته بنحو مليوني صوت، وحصل على 80 في المائة من جملة أصوات الهيئة الناخبة. وقد شارك في هذه الانتخابات ما يزيد على 67 في المائة ممن لهم الحق في التصويت. وأصبح الرئيس الآن قادرا على شغل مقاعد الوزارة بمؤيديه. وقد علقت مجلة الإيكونوميست قائلة: «على الرغم من أن إيران دولة إسلامية، مشبعة بالدين والرمزية الدينية، لكنها تتحول

بتزايد إلى بلد مقاوم لرجال الدين. وبمعنى ما فهي تتشابه مع بعض البلدان التي تتبع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية حيث يجري التعامل مع الدين كمسلّمة، من دون مظاهر شعبية، وبمشاعر غامضة تجاه رجال الدين. يميل الإيرانيون إلى السخرية من الملالي، ويتداولون بعض النكات الخفيفة عنهم، وهم بالتأكيد يريدونهم خارج خصوصياتهم. وبصفة خاصة، فإن الإيرانيين لا يحبون رجال الدين السياسيين»[61]. وأضافت «الإيكونوميست» أن رجال الدين يشتكون من أن أكثر من 70 في المائة من السكان لا يؤدون شعائر الصلاة اليومية وأن أقل من 2 في المائة يذهبون إلى المساجد يوم الجمعة[62]. وبتعبير آخر، فإن الإصلاحيين، وبتأييد من حماس جماهيري، كسبوا ليس فقط المجالس المحلية وإنما الأفرع التشريعية والتنفيذية للحكومة الوطنية أيضا. واقتصر قلب المحافظين على أقل من 25 في المائة من جملة أصوات المقترعين. ويمكن وصف هذا القلب بأنه «قاعدتهم» الصلبة.

واستخدم خاتمي هذه الانتصارات لكي ينفتح في كل من العلاقات الأجنبية والسياسة الداخلية. وقد تجنب الموضوع الحساس المتعلق بسيطرة الدولة على الاقتصاد، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم رغبته في خسارة تأييد العمال، وجزئيا بسبب تعلم رفسنجاني من الخبرة الصعبة أن محاولة التلاعب بالامتيازات التي تحظى بها المؤسسات والبازارات تعد مخاطرة كبيرة في السياسة الإيرانية. لهذا، فقد تجنب خاتمي هذه العقبة الاقتصادية الأساسية، واستمر بدلا من ذلك في توجيه العائدات - التي من حسن حظه، تزايدت بسرعة مع زيادة سعر برميل النفط من 10 دولارات في العام 1997 إلى 65 دولارا في العام 2003. واستمرت قدرة الدولة على التوسع في البرامج التنموية في التعليم، والكهرباء، والإسكان، والبناء الريفي، والمنشآت النووية. وبحلول العام 2000 كان يتوافر لنحو 94 في المائة من السكان إمكانية الحصول على التسهيلات الطبية والمياه النقية، وكان 97 في المائة ممن أعمارهم ما بين السادسة والثانية والعشرين يعرفون القراءة والكتابة، وكان معدل الوفيات هو الأفضل في الشرق الأوسط، وشكلت النساء 63 في المائة من طلاب الجامعة، 54 في المائة من المسجلين في الكليات، و 45 في المائة من الأطباء. كما جنبت الحكومة أيضا جزءا من العائدات النفطية لأجل الطوارئ.

ودشــن خاتمي حملة في مجال الشؤون الخارجية لتحســين العلاقات مع العالم الخارجي. فقد زار كلا من طوكيو، وموســكو، ومدريد، وروما، وباريس، حيث وضع أكاليل من الزهور على قبور روســو، وزولا، وفيكتور هوغو في البانثيون(*). وطمأن محامين دوليين إلى أن المحاكم الإيرانية لن تلجأ إلى عقوبة الرجم وسوف تقتصد في فرض أحكام بعقوبات بدنية. وقد استضاف خاتمي مؤتمرا للحوار ما بين الحضارات، ومبعوثين لحقوق الإنســان من الاتحــاد الأوروبي. وعبر في قناة سي إن إن عن مدى تقديره للغــرب، خصوصا أمريكا. كما أعرب عن رأيه في أن «سر الحضارة الأمريكية يكمن في صخرة بليموث»(**)[63]. بل أعرب عن «أســفه» لواقعة اســتيلاء الطلاب على ســفارة الولايات المتحــدة. ودعا الأجانب إلى الاســتثمار في إيران - خصوصا في استكشــاف النفــط، وتكريره، وبناء خطوط أنابيب النفــط. وقد أعلن- وفي قطيعة واضحة لما كان يحدث في الســابق- أن إيران ســوف تقبل بحل الدولتين في فلسطين لو قبل الفلســطينيون أنفسهم مثل هذه التسوية. كما خفف القيود على البهائيين، وأقنــع خامنئــي بهدوء بالعفو عــن مجموعة من اليهود الذين اتهموا بالتجســس لحســاب إسرائيل، كما أكد للبريطانيين أن إيران ليس لديهــا أي نية لتنفيذ الفتوى ضد سلمان رشدي.

في المقابل، استأنفت بريطانيا علاقتها الديبلوماسية الكاملة مع إيران التي كانت قــد قطعت منذ العــام 1979. وخفف الرئيس كلينتون الحظر الاقتصادي، وســمح بتصدير الســلع الطبية والزراعية واستيراد السجاد والفســتق. وكان وزير خارجيته قــد قدم ما يقرب من الاعتذار عن انقلاب العــام 1953. وفي الأمم المتحدة، قامت خمــس عشرة دولــة أوروبية بالامتناع عن التصويت على إشــارات انتقادية لإيران. وقامــت الأمم المتحدة ذاتها بإســقاط إيــران من قائمة الدول التــي تنتهك حقوق الإنســان. وقام البنك الدولي – ومن دون موافقة الولايــات المتحدة - بإقراض 232 مليــون دولار لإيران للخدمات الطبية والــصرف الصحي. ووافقت شركات أوروبية، وروســية، ويابانية - ومرة أخرى من دون موافقة الولايات المتحدة - على اســتثمار

(*) مقبرة العظماء في الحي اللاتيني في باريس. [المحررة].

(**) قصــة حجــر نقش عليــه في العام 1620 في إشــارة إلى عام وصــول المهاجرين الأوائل إلى ســواحل بليموث (ماساتشوستس). [المحررة].

12 مليار دولار في النفط، والغاز وصناعة السيارات. تدفقت العملة الأوربية اليورو على سوق الأوراق المالية في طهران. ومنح صندوق النقد الدولي إيران تقديرات مرتفعة في العام 2003 بسبب إصلاحاتها المالية - خصوصا في مجال العمل على موازنة الموازنة العامة.

أما في السياسة الداخلية، فقد مرر الليبراليون في المجلس أكثر من مائة مشروع قانون إصلاحي. وتتضمن هذه المشروعات بقوانين الحظر الصريح لأي شكل من أشكال التعذيب والإكراه البدني، بما في ذلك الحرمان من النوم، وتعصيب الأعين، والسجن الانفرادي؛ وحق المسجونين السياسيين في الحصول على مشورة قانونية، والحق في رؤية عائلاتهم، وحقهم في المحاكمة أمام قضاة لا تقل خبرتهم عن عشر سنوات على الأقل؛ وتأسيس محكمة خاصة للصحف مستقلة عن الجهاز القضائي للتعامل مع قضايا القذف والتشهير والرقابة؛ وحق كل المتهمين في محاكمات قضائية مع الفصل التام بين القضاة والادعاء العام؛ وسلطة رئاسية لفصل القضاة الناشطين الذين يتدخلون بشكل سافر في السياسة ويتوسعون في سلطتهم القضائية. وحاولوا نقل سلطة الإشراف على الانتخابات وتصفية المرشحين من مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى وزارة الداخلية. وجادلوا بأن «الدستور أعطى لمجمع تشخيص مصلحة النظام سلطة الإشراف على الانتخابات - وليس سلطة تعديلها والتدخل فيها». وتحدث بعض النواب علانية عن الحاجة إلى استفتاء لتعزيز المظاهر الديموقراطية في الدستور.

كما ساند النواب الليبراليون دعم المرأة، فقد سمحوا للنساء بالدراسة في الخارج عن طريق منح الدولة الدراسية، وسمحوا للزميلات بارتداء الإيشارب بدلا من الشادور الكامل، ولتلميذات المدارس بارتداء ملابس ملونة. بل مرروا مشروع قانون يتعارض مباشرة مع التأويلات التقليدية للشريعة، فقد أزالوا كل صور التمييز بين الرجال والنساء، وبين المسلمين وغير المسلمين، سواء في القبول بالشهادة في المحاكم أوفي مقدار التعويضات عن الأضرار. ورفعوا سن الزواج للبنات إلى خمسة عشر عاما. كما أعادوا فتح مجال القضاء أمام النساء. وأعطوهن حقوقا متساوية أمام محاكم الطلاق وسمح لهن بالحصول على حقوق رعاية أطفالهن دون سن السابعة. لم يسبق لأي انتخابات حرة للبرلمان في الشرق الأوسط أن كانت بمثل هذا التحدي

السافر للمعتقدات الأساسية في الشريعة. والأكثر من هذا، أنهم صدقوا على إعلان الأمم المتحدة لإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء - بينما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية ترفض حتى الآن التصديق على هذا الإعلان البالغ المساواتية. وقد تعززت القضية الليبرالية أكثر حينما فازت شيرين عبادي، وهي محامية في مجال حقوق الإنسان، بجائزة نوبل للسلام، وحينما قام آية الله يوسف صانعي، وهو واحد من أتباع الخميني المقربين، بالإعلان عن تأييده الكامل لحقوق النساء. فقد حكم بأن القانون لا ينبغي ألا يفرق بين الجنسين، وأن النساء ينبغي أن يكون لديهن الحق في أن يصبحن رؤساء، وقضاة، بل قادة أعلى.

نجح الإصلاحيون في إنهاء الاغتيالات السياسية في الداخل والخارج. وطهروا وزارة الاستخبارات من مجموعة من العناصر المؤثرة التي قامت بعمليات «قتل» للمنشقين - الذين «أقدم زعيمهم على الانتحار» قبل توريط زعمائه الأعلى مرتبة. خفف الإصلاحيون القيود المفروضة على منتظري، آية الله الذي كان من المتوقع أن يخلف الخميني. وأرسلوا لجانا برلمانية إلى السجون، وقاموا بفصل بعض مأموري السجون، وتحرير المزيد من الموقوفين السياسيين، وتحسين أوضاع آخرين منهم، وفرضوا قيودا على مخبري الباسيج الذين كانوا يتعرضون لشباب الطبقة الوسطى، خصوصا البنات، بسبب استماعهم للموسيقى، ومشاهدتهم للفيديوهات، وحيازتهم الأطباق اللاقطة لقنوات التليفزيون عبر القمر الاصطناعي، والنساء اللاتي لا يقمن بتغطية رؤوسهن بالكامل، أو الذين يقيمون حفلات خاصة. وعلق أحد مرتادي الحفلات مازحا قائلا: «في السابق، كنا نتجمد من الخوف إذا سمعنا جرس الباب. بينما الآن، إذا ما حدث هذا، فسنعرف أن شخصا ما قد أتى متأخرا»[64]. وعلق الصحافيون الأوروبيون بأنه بينما كانت عناصر الباسيج متناثرة في ضواحي الطبقة الوسطى الشمالية فإنهم ظلوا يمثلون مشكلة في الأحياء الفقيرة الجنوبية: «في ضواحي الطبقة العاملة ظلوا محبوبين بسبب تقواهم ووطنيتهم وكسبب لكسرهم أنوف الأولاد الأغنياء»[65].

كما قام الإصلاحيون أيضا بتوجيه أموال الدولة نحو المنظمات غير الحكومية: الأندية المحلية، المسارح، المراكز الثقافية، الصحف، فقد زاد عدد الصحف اليومية من خمس إلى ست وعشرين صحيفة وارتفعت جملة توزيع هذه الصحف من

1.2 مليون نسـخة إلى 3.2 مليون نسـخة. وارتفع عدد المجلات من 778 إلى 1375، وعدد عناوين الكتب من 14500 إلى 23300 بتوزيع إجمالي بلغ 118 مليون نسخة - كان عـدد عناوين الكتب في العام 1986 ضئيـلا حيث بلغ 3800 عنوان وبتوزيع يقل عن 28 مليون نسـخة[66]. وأصبحـت صحيفة همشري (المواطن) اليومية التي يمتلكهـا مكتب العمدة في طهران وبتوزيع يبلغ 460 ألف نسـخة، الصحيفة الأولى في إيران التي تعتمد على دخل الإعلانات. وأخيرا، وصل سـوق المسـتهلك إلى إيران. واحتفى الليبراليون حفاوة كبـيرة بأكبر نجاح ثقافي في مجتمع الفيلم الدولي بالفوز بجوائز مهرجانات كان والبندقية. وعالجت أفلام مثل: «امرأتان»، والنصف المخفي، وجيلانـه، زواج المباركين، «طعم الكرز»، «وقت للخيـول المخمورة»، لحظة البراءة، و«حدث ذات مرة، السينما»، موضوعات اجتماعية خصوصا حالة النساء، والأطفال، والفقراء، وقدامى المحاربين. وكان أكثر المحتفى بهم من بين المخرجين عضوا سـابقا في الحرس الثوري. وبالطبع، كانت صناعة الأفلام مدعومة بشدة من قبل الدولة.

وثـأر المحافظون لأنفسـهم، فقد مارس مجلس صيانة الدسـتور حق الاعتراض (الفيتو) على معظم مشروعات القوانين التي تقدم بها الإصلاحيون على أسـاس أنها مشروعات تنتهك الشريعة والدسـتور. وقام الجهـاز القضائي بإغلاق أعداد متزايدة من الصحف، وفي النهاية حظر أكثر من سـتين مطبوعة فيما بات يعرف بـ «مذبحة الصحف الكبرى». ووجه القضاء عرائض اتهام بـ «الردة» ضد المثقفين الجدد. وعنف أحد المؤرخين بسـبب مجادلته بأن الإسلام في حاجة إلى إصلاح بروتستانتي. وسجن صحـافي لأنه كتب أنه لم يجد أثـرا لولاية الفقيه في القرآن أو في تعاليم الأئمة الاثني عشر. كما قُبض على صحافي آخر لإشـارته إلى أن الحجاب يسـبق الإسلام وأن أصوله كانت في الحضارات الوثنية القديمة. واحتُجز صحافي آخر لنشره استطلاعا للرأي العام بيّن أن أغلبية الإيرانيين يرغبون في تحسـين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من عدم ثقتهم في واشـنطن. كما حظرت إحدى الصحف لنشرها رسـما كاريكاتوريا يشـير إلى «الاتفاق الجديد»(*) للرئيـس الأمريكي روزفلت وهو يصور يدي الرئيس وهـما تعتصران قضاة المحكمة العليا ذوي اللحى البيضاء. كما منعت

(*) New Deal هـي حزمـة البرامـج الاقتصادية التي اعتمـدت في الولايات المتحدة في أثنـاء حكم الرئيس روزفلت. [المحررة].

صحيفة «زن» التي ترأست تحريرها ابنة رفسنجاني، بسبب نشرها كاريكاتورا يظهر زوجا يتوسل إلى قاطع طريق حتى يذهب في أعقاب زوجته مع تعليق على الرسم يقول إنه طبقا للشريعة فإن «دية القتيلة» سوف تكون نصف ديته فقط. وجرمت حركة الحرية على أساس أنها لا تؤمن بإخلاص بمفهوم ولاية الفقيه. وحوكم عمدة طهران - وهو من تلاميذ رفسنجاني - بتهم ملفقة بالفساد المالي. وفضلا على ذلك، فض الحرس الثوري اجتماعا احتجاجيا في جامعة طهران وجرح في هذه العملية أكثر من مائة وتم التفتيش الدقيق ونهبت أماكن مبيت الطلبة بالجامعة. وانتهز خاتمي فرصة يوم 7 ديسمبر لكي يحتفل بهذا اليوم وللتحذير من أن مثل هذه الاشتباكات سوف تقوض الديموقراطية وتمهد الطريق لبزوغ التطرف[67]. والأكثر من هذا، منع مجمع تشخيص مصلحة النظام أكثر من ألفي مرشح، بمن فيهم 87 نائبا، من الترشح لانتخابات المجلس المقبلة. وقد اشتكى النواب الذين مُنعوا قائلين: «لقد جاءت ثورتنا بالديموقراطية والاستقلال باسم الإسلام، لكن حقوقنا الوطنية تسحق اليوم تحت الأقدام باسم الإسلام»[68].

وعانى الإصلاحيون من ضربة أخرى من جهة غير متوقعة - الولايات المتحدة. وقد أتت هذه الضربة من خطاب «محور الشر» الذي ألقاه الرئيس بوش في يناير 2002. فمع النص في هذا الخطاب على إيران باعتبارها تهديدا رئيسيا للسلام العالمي، اتهم بوش إيران بالطموح إلى بناء أسلحة نووية وبتمويل الإرهاب الدولي الموجه إلى الولايات المتحدة. واتهم أيضا «قادتها غير المنتخبين» بحرمان الشعب الإيراني من حرياته. وتلا ذلك إدانة مستشاره للأمن القومي إيران باعتبارها كابوسا «شموليا». وقد أتى هذا الخطاب كمفاجأة غير متوقعة تماما، حيث كانت وزارة الخارجية الأمريكية وإيران تعملان بشكل وثيق لكن بهدوء وسرية من وراء ستار في أفغانستان - للإطاحة بطالبان وتثبيت حكومة جديدة في كابول. وفاجأ الخطاب وزارة الخارجية الأمريكية بالقدر نفسه الذي فاجأ به إيران. وقد كتب أحد المراسلين الصحافيين الغربيين في طهران: «لام خاتمي خطاب محور الشر لبوش لإغراقه إيران في أزمة ممتدة بإعطائه أوراقا لمعارضيه المحافظين وتجميده للإصلاح الداخلي»[69]. وجادل أحد محللي المخابرات البريطانية بأن هذا الخطاب كان حجر عثرة حيث «ملّك المحافظين أوراقا، وعزز من موقفهم المعادي للأمركة، وساعد

على إخراس الإصلاحيـين»[70]. وكتب صحافي أمريكي: «أنقذ الرئيس بوش المحافظين بتسـميته إيران باعتبارها جزءا من محور الشر. وقد ألقى هذا بالإصلاحيين في ركن دفاعي»[71]. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز: «منذ حدد الرئيس بوش إيران باعتبارها طرفا في شـبكة الإرهاب الدولي المفتوحة على مهاجمة الأمريكيين، كان ذلك بمنزلة طوق النجاة للمحافظين في إيران، الذين حاولوا استخدام انتعاش التباعد مع أمريكا مـن أجل قمع الإصـلاح في الداخل. وقد أدى هذا إلى أن أصبـح الأمر أكثر صعوبة عـلى الرئيس خاتمـي في الاحتفاظ بجدول أعماله الإصلاحي مـن أجل إعطاء دفعة للديموقراطيـة»[72]. وقد اشـتكى أحد المثقفين الجدد في إيران إبـان زيارته لهارفارد مـن أن الخطاب «حمس المحافظين على اتخاذ إجراءات قاسـية ضـد التغيير»[73]. وأشار آخر إلى أن الخطاب «شحن المحافظين وغرس الإحساس بحالة طوارئ لديهم لاسـترداد السلطة»[74]. والأكثر خطورة من كل ذلك، أن الخطاب، إلى جانب نكسات أخرى، شق صف الحركة الإصلاحية كلها. فالبعض، وتحديدا خاتمي، استمر في الإصرار على أنـه ما زال من الممكن تحقيق الإصلاح من داخل النظام. بينما تحدث آخرون عن الحاجة إلى حملات نضال أخرى- بل تحدثوا عن استفتاء جديد. في الوقت الذي تحرر فيه آخرون من وهم إمكانية الإصلاح، وانسـحبوا من حقل النشاط السياسي. وتبخرت الفورة الليبرالية.

وأعطى هذا للمحافظين الفرصة لكسب سلسلة من الانتخابات - المجالس المحلية في العـام 2003، والمجلـس في العام 2004، والرئاسـة في العـام 2005. وفي الحملات الانتخابية الثلاث، ترشـح اتحاد رجال الدين المناضلين واتحاد الائتلاف الإسـلامي ضد جمعيـة رجال الدين الليبراليين المناضلين، وحزب المشـاركة الإيـراني، ومنفذي البناء، وبيـت العمال. وقد ربح المحافظون جزئيا بسـبب حفاظهم على قاعدتهم النسـبية الأساسـية البالغة 25 في المائة، وجزئيا بسبب تجنيدهم قدامى المحاربين لكي يصبحوا مرشحيهم، وجزئيا بسبب جذبهم للمستقلين في موضوع الأمن القومي، لكن هم على الأغلب ربحوا بسبب بقاء أعداد كبيرة من النساء، وطلاب الكليات، وأعضاء آخرين في الطبقة الوسطى التي تعمل بأجر في منازلهم. فقد تراجعت نسبة إجمالي المقترعين في انتخابات المجلس إلى أقل من 51 في المائة - وهي واحدة من أسـوأ النسب منذ قيام الثورة. وتراجعت نسبة المقترعين في طهران إلى 28 في المائة.

وفي الانتخابات الرئاسية، ربح محمود أحمدي نجاد - وهو مرشح غير معروف نسبيا - على أساس برنامج من نقطتين: تعزيز الأمن القومي وتحقيق الوعود الشعبوية لعهد الخميني. وعد أحمدي نجاد الذي وصف نفسه بـ«نصير المستضعفين» إلى جانب كونه أصول غر (مبدئيا) وآبادغر (مطورا) - وهما مصطلحان جرى صكهما حديثا - برفع الأجور والمرتبات، خصوصا المدرسين وموظفي الحكومة، وتخفيف حدة الفقر، والتعامل مع مشكلات البطالة والإسكان، وتوزيع علاوات على المتزوجين حديثا، وتوفير «العدالة الاجتماعية» للجماهير، خصوصا المحاربين القدامى، والأكثر أهمية من كل هذا، التخلص من البلاء السرطاني للفساد الذي يعرض الجسد السياسي كله للخطر. وقد ادعى أن الجماهير قد «نهبت» من قبل «الرأسماليين الجدد» وكذلك من قبل بقايا «الألف عائلة». وأدان سوق المال باعتباره «وكرا للمضاربة». واتهم حتى معارضه الرئيسي، رفسنجاني، بتحويله وزارة النفط إلى إقطاعة عائلية وتحويل نفسه إلى واحد من أغنى الرجال في البلد. وقد ساعدت التغطية التليفزيونية لشقة أحمدي نجاد، التي أظهرت أنه يعيش حياة طبقة وسطى دنيا متواضعة، هذه البلاغة الشعبوية. كما ساعدت أيضا حقيقة أن والد أحمدي نجاد كان حدادا - وهي المهنة نفسها التي كان يمتهنها كاوه، أحد الأبطال الرئيسيين في الشهنامة. سوف تبقى الهوية الطبقية حية في إيران – على الرغم من كل التغيرات التي جلبتها الثورة الإسلامية. ومع انقسام الإصلاحيين، اكتسح أحمدي نجاد الانتخابات - على الرغم من أن نسبة الاقتراع كانت أقل من الانتخابات الرئاسية في المرتين السابقتين. ولم يكسب المحافظون كثيرا عن طريق توسيع قاعدتهم الأساسية المحدودة، بل عن طريق انقسام الإصلاحيين وتثبيط همتهم عن التصويت، فقد أثرت سياسات التصويت على إيران بكل أوجهها المعقدة.

إيران المعاصرة

دخلت إيران القرن الحادي والعشرين كقوة إقليمية رئيسية - بكل تأكيد في الخليج العربي، إن لم يكن في كامل إقليم الشرق الأوسط. فبتعداد سكانها البالغ نحو 70 مليون نسمة تعد إيران أكبر بلد في الإقليم. وتؤدي دورا رئيسيا في منظمة البلدان المصدرة للنفط، فهي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، يتوافر لديها أكبر ثالث بل ربما أكبر ثاني

احتياطيات مؤكدة من النفط والغاز في العالم. وسوف تبقى بلدا مهما إذا استمر عصر الهيدروكربون(*). وقد أنتجت خلال القرن الماضي دولة مركزية قوية، تمتد يدها من العاصمة إلى المقاطعات البعيدة، لتمس بطريقة أو بأخرى كل مواطن تقريبا. وهي تتحكم أيضا في جيش كبير، الذي، على الرغم من عدم تجهيزه لخوض حرب هجومية، سوف يكون في غاية الكفاءة في الأغراض الدفاعية. ولا يمكن عزل إيران باعتبارها دولة «فاشلة» - على غرار بعض الدول الأخرى في الإقليم. وبفضل الاحتياطيات النفطية أساسا، جرى توفير مستوى معيشي محترم: انخفاض في معدل وفيات الأطفال، زيادة معقولة في توقع الحياة، معدل مرتفع لمعرفة القراءة والكتابة، زيادة مؤثرة في الالتحاق بالكليات - بمن في ذلك النساء - وبالنسبة إلى الأغلبية من مواطنيها ليس فقط توفير الكهرباء، ومياه الشرب النقية، ووسائل المواصلات الحديثة، بل السلع الاستهلاكية أيضا مثل: الثلاجات، التليفونات، الراديوهات، التليفزيونات، والسيارات. وتحتوي إيران الآن على عدد كبير من الطبقة الوسطى التي تعمل براتب وطبقة عاملة متعلمة إلى جانب طبقة تقليدية وسطى من أصحاب الأعمال. ومن عدة أوجه، لا يمكن أن تعد الآن جزءا من العالم الثالث.

وأكثر من هذا، تعد إيران الآن متماسكة مع توافر إحساس بالهوية الوطنية المستمد ليس فقط من التراث الشيعي وتراث ما قبل الإسلام، بل من الخبرات المشتركة للقرن الماضي أيضا، التهديد الإمبريالي من الغرب، الثورة الدستورية، الحركة الوطنية بقيادة مصدق، الجرح الذي سببه انقلاب 1953 وعصر أسرة بهلوي، وبالطبع، الخبرة الدرامية لكل من الثورة الإسلامية والحرب مع العراق. ولم تشكل الهوية الإيرانية فقط بالتاريخ المشترك، والجغرافيا المشتركة، واللغة المشتركة، والدين المشترك، ولكن بالخبرة المشتركة للتاريخ الحديث أيضا - ويتضمن ذلك تسعة انتخابات رئاسية وسبعة انتخابات برلمانية منذ عام 1979. لقد حول التاريخ الرعايا، الفلاحين، وفي أحيان كثيرة غير المتحدثين بالفارسية إلى مواطنين إيرانيين كاملي المواطنة. ليست هذه الهوية الوطنية موضع المساءلة سوى في المناطق الهامشية السنية التي يقطنها الأكراد، والتركمان، والبلوش. وعلى خلاف العديد من الدول في المنطقة، لا تعد إيران منتجا لخريطة وضعتها القوى الإمبريالية.

(*) النفط والغاز. [المحررة].

وبزوغ إيران كقوة إقليمية وضعها في موضع الصدام مع قوى رئيسية أخرى في الإقليم - الولايات المتحدة خصوصا مع احتلال الأخيرة الحديث لكل من العراق وأفغانستان إلى جانب إقامة قواعد عسكرية في القوقاز وآسيا الوسطى، فضلا عن القواعد القديمة في تركيا ودول الخليج. وقد تعقدت علاقاتهما أكثر مع حقيقة أن الشيعة في المنطقة - في العراق، أفغانستان، لبنان - يرنون بأبصارهم إلى إيران باعتبارها حاميتهم الرئيسية ضد التهديدات المحلية والخارجية. وقد تركز النزاع الأمريكي - الإيراني حديثا على القضية المتفجرة للغاية حول التكنولوجيا النووية. تصر إيران بحمية على حقها في تطوير مثل هذه التكنولوجيا، وتستند إلى القانون الدولي، وحاجتها إلى مصادر بديلة للطاقة، والحق غير المتنازع عليه للدول النامية في دخول العالم الحديث بتسخير ما ترى أنه الجانب الأكثر تقدما من العلم. وتضيف أنها ليست لديها أي نية للتوسع في برنامجها النووي الحالي لإنتاج الأسلحة النووية. بينما تصر الولايات المتحدة بحمية مماثلة على عدم الثقة في إيران فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية لأن نيتها الحقيقية هي تطوير أسلحة دمار شامل. ومثل هذه الأسلحة، كما تدعي الولايات المتحدة، لن تنتهك فقط القانون الدولي، بل سوف تغير أيضا من توازن القوى الشامل في الإقليم وتفرض تهديدا محدقا على إسرائيل، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج - فضلا عن تهديدها للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط. وربما سيجيب العقد القادم عن السؤال حول كيف سيمضي هذا الموضوع المتفجر: بانسحاب هذا الطرف أو ذاك، أو بالتفاوض حول حل وسط بحيث تتعلم القوتان التعايش معا في الجوار الخطير نفسه، أو بالتصعيد الخطير للنزاع حتى حافة الهاوية الذي يمكن أن ينزلق إلى كارثة تعادل في حجمها كارثة حروب الثلاثين عاما الأوروبية(*).

(*) أثمر التفاوض بين طهران والدول الست الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، الصين، روسيا، وألمانيا) عن اتفاق مرحلي بشأن برنامج إيران النووي في نوفمبر 2013، وصفه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه «مدخل إلى عالم أكثر أمنا»، بينما لاقى ردود فعل متفاوتة من دول المنطقة كان أكثرها حدة الاستياء الذي أعلنته إسرائيل. [المحررة].

تسلسل زمني

1901 منح امتياز دارسي.

ديسمبر 1905 معاقبة التجار بالفلقة.

يوليو 1906 الاحتجاج في مقر البعثة البريطانية.

أغسطس1906 الوعد الملكي بالدستور.

أكتوبر 1906 افتتاح أعمال المجلس الأول.

أغسطس 1907 الاتفاقية الأنجلو - روسية.

1908 أول بئر نفط.

يونيو 1908 الانقلاب العسكري.

1909 تكوين شركة النفط الأنجلو - فارسية.

يوليو 1909 الثوار يستولون على طهران.

نوفمبر 1909 افتتاح أعمال المجلس الثاني.

1911 الإنذار الروسي.

1912 الأسطول البحري البريطاني يتحول من استخدام الفحم إلى النفط.

أغسطس 1919 الاتفاقية الأنجلو - فارسية.

فبراير 1921 الانقلاب العسكري.

1925 الجمعية التأسيسية تنهي حكم سلالة القاجار.

1926 تتويج الشاه رضا.

1927 إلغاء الامتيازات الأجنبية.

1928 مرسوم الزي الجديد.

1933 إلغاء امتياز دارسي.

1934 تغيير الاسم الرسمي من فارس إلى إيران.

أغسطس 1941 الغزو الأنجلو - سوفييتي.

1951 تأميم النفط.

1953 الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

1963 الثورة البيضاء.

1974 زيادة أسعار النفط إلى أربعة أمثال ما كانت عليه.

1975 تشكيل حزب البعث.

فبراير 1979 الثورة الإسلامية.

تعريف ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة

الشـاه أحمد (1896 - 1929): آخر ملـوك القاجار. ورث العرش في العـام 1909 حيث كان لا يزال حدثا. لم يبلغ سـن تولي العرش حتـى العام 1914. ومع افتقاره إلى السـلطة الحقيقية والخوف عـلى حياته، سـارع إلى مغـادرة البلاد في أعقـاب انقلاب العام 1921. مات في باريس ودفن في كربلاء.

أحمـد قوام (قـوام السـلطنة) (1877 - 1955): الأكثر وجاهة بين الوجهـاء القدامـى. مؤيد من البـلاط لثـورة 1906 - يقال إن الإعـلان الملكي لمنح الأمة الدسـتور قد كتب بخطه - اكتسـب صيتا كبيرا لنجاحه في إدارة العجلة والتوسط بين كل من المجلس والحكومة. ترأس أربع وزارات في السـنوات السـابقة على حكم الشاه رضا وست وزارات بعده. لم يبد احتراما جما للشاه الشاب محمـد رضا. البعض يرجـع إليه الفضل - وليـس إلى ترومان – في إبقائه إيران سـليمة بسـبب نجاحه في إقناع ستالين بسحب الجيش الأحمر من أذربيجان. مات وقد فقدت سـمعته بريقها، حيث عرض في العام 1952 أن يحل محل مصدق كرئيس للوزارة.

أسـد الله علم (1919 - 1978): المؤتمن الرئيسي على أسرار الشـاه محمد رضـا. ينحدر من صـف طويل من الأعيان في سيسـتان وبلوشستان يعرفون باسم «سادة الأهوار». وانضم إلى البلاط في العام 1946 وخدم كمستشار للشاه حتى وفاته في بداية الثورة. ويرى البعض أن غيابه يفسر تذبذبات الشـاه في 1977 - 1978 وبالتالي حـدوث الثورة في نهاية المطاف، غـير أن مذكراته التي نشرت بعـد وفاته تدعم الـرأي الذي يقول إنـه كان جزءا من المشكلة الكبرى.

الأميرة أشرف (1919 -): أخت الشـاه التوأم. امرأة ذات شـخصية قويـة، أدت دورا مهما من وراء السـتار وسـاعدت العديد من التكنوقـراط الذيـن تعلمـوا في الغرب في الحصـول على الثروة والمناصـب العليا، بخاصـة المواقع الوزارية. ويـرى البعض أنها

تلخص أسوأ ملامح النظام. بينما يدعي آخرون أن هذه وجهة نظر كارهة للنساء.

آية الله السيد أبو القاسم كاشاني (1885 - 1961): رجل دين كبير أيد أولا مصدق ثم عارضه. أتى لاجئا من العراق حيث قتل والده في أثناء قتاله مع البريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى. اعتقله البريطانيون في الحرب العالمية الثانية. ألقى بثقله خلف مصدق عند بدء حملته لتأميم صناعة النفط. تخلى عن مصدق في العام 1953 صراحة بسبب عدم تطبيق الأخير الشريعة. أنكر مؤيدوه بحماس شديد تأييده لانقلاب 1953.

آية الله السيد روح الله الخميني (1902 - 1989): قائد كاريزمي للثورة الإسلامية. ولد في عائلة رجال دين، أمضى فترة شبابه في الحوزات العلمية في قم والنجف. دخل عالم السياسة في العام 1963، حينما أدان الشاه لمنحه «امتيازات» للمستشارين العسكريين الأمريكيين. ومع نفيه أمضى الستة عشر عاما التالية في النجف يطور في تفسير جديد للإسلام الشيعي. وقد توسع بإفراط في المفهوم الشيعي التقليدي حول ولاية الفقيه - من ولاية القضاء الديني على الأيتام، والأرامل، وضعاف العقول إلى الإشراف الديني على كل المواطنين. وولف أيضا بين المحافظة الدينية والراديكالية الشعبوية. ومع عودته منتصرا في العام 1979، نودي به في الدستور الجديد قائدا للثورة، مؤسس الجمهورية الإسلامية، القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية، والأكثر قوة من كل هذا، إمام العالم الإسلامي - وهو لقب احتفظ به الشيعة في الماضي للأئمة الإثني عشر المعصومين المقدسين.

آية الله السيد علي خامنئي (1939 -): خليفة الخميني كقائد أعلى. ينحدر من أسرة رجال دين صغار في أذربيجان، درس علوم الدين أولا في مشهد ثم لاحقا في قم مع الخميني. لم يحرز أي شهرة سوى بعد الثورة حينما تقلد عدة مناصب مرموقة بما في ذلك

خدمته فترة قصيرة رئيسـا للجمهورية. في أعقاب وفاة الخميني مبـاشرة، رفعه النظام إلى مرتبة آية اللـه ونودي به كقائد أعلى جديد. ورث سلطة الخميني لكن دون كاريزمته.

آية الله السـيد محمد طالقـاني (1919 - 1979): رجل الدين الأكثر شعبية في طهران إبان الثورة. مؤيد مبدئي لمصدق وعضو مؤسس لحركة الحرية، تمتع طالقاني بصلات طيبة مع كل أطياف المعارضة - مع الجبهة الوطنية، والمجاهدين، بل مع المجموعات الماركسية. نظم التجمعات الجماهيرية في العام 1978. لو لم يلق حتفه بعد الثورة مباشرة، فلربما كان قد قدم ثقلا ليبراليا موازنا للخميني.

آية الله حاج حسين طباطبائي بورجردي (1875 - 1961): آخر قائد شـيعي عظيم. بعد تاريـخ طويل حافل في الحـوزة العلمية في النجف وبورجرد، انتقـل إلى قم في العام 1944 حيث سرعان ما اكتسـب مكانة المقلد الأعلى. على الرغم من معارضته لمشـاركة رجـال الدين في السياسـة، فقد غض الطرف عـن هؤلاء الذين سـاعدوا انقـلاب 1953. وقد حث موته آيات الله الأصغر سـنا على التنافس على مكانته العظيمة. كما حثت وفاته أيضا الشـاه على بدء ثورته البيضاء.

تقـي أراني (1902 - 1940): أبو الماركسـية في إيران. تلقى تعليمه في ألمانيـا خـلال الفترة من 1922 إلى 1930، وقـد عاد إلى البلاد ليؤسـس جريدة دنيـا (العالم) وكون حلقة من المثقفين أسـس أعضاؤهـا لاحقـا حزب توده. حكـم عليه بالسـجن لمدة عشر سنوات لمناصرته «الاشتراكية» و«الإلحاد»، وتوفي في السجن.

جعفر قلي خان، سردار أسـعد بختياري (1882 - 1934): شـخصية محورية في الحرب الأهلية. قاد هو ورفاقه من القادة البختياريين قوات قبلية مسلحة نحو طهران، مؤمنا للدستوريين نصرا حاسما. حولـوا عددا من الـوزارات إلى إقطاعات عائليـة حتى طردهم الشاه رضا. اغتيل سردار أسعد في السجن.

جلال آل أحمد (1923 - 1969): مؤســس حركة «العودة للجذور». بدأ حياته العملية كماركسي في حزب توده وبقي حتى آخر أيامه مثقفا شكاكا، لكنه عمل بشكل متزايد منذ الستينيات في البحث عــن الجذور الثقافية لإيران في التشــيع. وعملــه المعروف أكثر من غيره هو «غربزدغــي» الذي يعني حرفيا «الانبهار بالغرب» وكانت حجة الكتاب الأساســية أن إيران دُمرت بواســطة «وباء أتى من الغــرب». وهو واحد من المثقفين القلائل الذين مدحهم الخميني على الملأ.

الجنرال فضل الله زاهدي (1897 - 1963): الرئيس الشكلي للانقلاب الذي دبرته وكالة المخابــرات المركزية الأمريكية في العام 1953. ضابــط من لواء القوزاق، كان مقربا أحيانا ومســتبعدا في أحيان أخــرى من عــدة مرات من كل من الشــاه رضا والشــاه محمد رضا. ســجنه البريطانيون في العام 1924 بسبب قيامه باتصالات مع الرايخ الثالث. اختير رئيســا للــوزارة في العام 1953، وأقصي بواســطة الشــاه في العام 1955. انتقل إلى المنفى حيث مات في قصره الفخيم بسويسرا.

حجة الإسلام السيد محمد خاتمي (1944 -): رئيس ليبرالي. ابن لآية الله كان صديقا مقربا من الخميني، درس خاتمي العلوم الدينية في قم والفلســفة في جامعة أصفهان، كما تعلم بعض الإنجليزية والألمانية. عند بداية الثورة، كان يشرف على المســجد الشــيعي في هامبــورغ. وبعد الثــورة، ترأس دار نــشر حكومية، وانتخب عضوا في المجلس، وقد تســبب إبــان توليه منصب وزير الثقافة في إثــارة غضب المحافظين بتخفيفه للرقابة على الكتب والأفلام. ومع استقالته من الوزارة، ترأس المكتبة الوطنية ودرس الفلسفة السياســية في جامعة طهران. ومع ترشــحه على برنامج ســياسي إصلاحي، كســب انتخابات الرئاسة لدورتين - في العام 1997 وفي العام 2001 - وفي المرتين بأغلبية ساحقة.

حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1934 -): اكتسب سمعة صاحب القرار للجمهورية الإسلامية. ولد لعائلة زراعية غنية، درس مع الخميني في قم، وسجن عدة مرات خلال عقد الستينيات. كتب كتابا امتدح فيه أحد الوزراء الإيرانيين في القرن التاسع عشر والذي كان قد حاول تحويل البلاد إلى دولة صناعية. بعد الثورة، تقلد عدة مناصب بارزة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام. ويعتبر الشخص الأكثر أهمية في البلاد بعد القائد الأعلى.

السيد أبو الحسن بني صدر (1933 -): أول رئيس لإيران. وعلى الرغم من كونه ابنا لأحد آيات الله الذين أيدوا انقلاب 1953، فإن بني صدر كان وقتها في صف مصدق وأمضى جزءا كبيرا من حياته الراشدة في باريس كناشط في الجبهة الوطنية وحركة الحرية. عاد مع الخميني في العام 1979 وخدم لفترة قصيرة كرئيس قبل اتهامه لرجال الدين بالتخطيط لإقامة «ديكتاتورية الملالي». أرغم على الهرب والعودة إلى باريس.

السيد أحمد كسروي (1890 - 1946): مؤرخ كبير لإيران الحديثة، وبخاصة للثورة الدستورية. مناصر وفيّ للتضامن الوطني، وقد أدان بشكل متواصل كل أشكال الطائفية والمذهبية، بما في ذلك التشيع. يعد عمله الأكثر إثارة للخلاف شيعيغاري (تجارة التشيع). ومع إدانته باعتباره «غير مؤمن» اغتيل. غير أن الخميني ظل محتفظا بعمل كسروي «تاريخ الدستور الإيراني» على أرفف مكتبته.

السيد حسن تقي زاده (1874 - 1970): مثقف وقيادي سياسي في الثورة الدستورية. باعتباره نائبا نشطا في المجلس الأول، فقد تحدث نيابة عن الحزب الديموقراطي وأثار غضب العلماء المحافظين الذين أصدروا فتاوى ضده. عاش في المنفى من العام 1909 وحتى العام 1924، وعاد إلى البلاد ليشغل موقعا وزاريا

في ظل الشاه رضا. وقد خدم أيضا كسيناتور في ظل الشاه محمد رضا. ينظر إليه البعض باعتباره نموذجا نمطيا لجيل الراديكاليين الشباب الذين استقطبهم نظام بهلوي.

السيد حسن مدرس (1870 - 1937): آية الله الرئيسي في معارضة الشاه رضا. عضو في المجلس منذ العام 1914، عرف بشكل أساسي كسياسي برلماني. شارك في الحكومة الوطنية التي عارضت الحلفاء خلال الفترة من 1914 إلى 1918، كان معارضا للاتفاقية الأنجلو - إيرانية لعام 1919، وحاول الحيلولة دون صعود الشاه رضا إلى سدة الحكم. ومع إبعاده للمقاطعات، قتل هناك في نهاية المطاف. ويعده الإسلاميون المحدثون واحدا من روادهم.

السيد حسين فاطمي (1919 - 1954): الذراع اليمنى لمصدق أعدمه الشاه. صحافي تلقى تعليمه في فرنسا، كان المؤيد المبكر لحملة تأميم صناعة النفط والناطق باسمها. خدم مع مصدق في عدد من المواقع، بما في ذلك كوزير للخارجية. وبعد الانقلاب، اعتقل وأعدم بتهمة «إهانة العائلة المالكة» والتآمر لإقامة جمهورية. اعتبر بطلا للحركة الوطنية. وهو واحد من قادة الجبهة الوطنية القلائل الذين أطلقت أسماؤهم على بعض الشوارع بعد الثورة الإسلامية.

السيد ضياء (الدين طباطبائي) (1889 - 1969): سياسي مؤيد للبريطانيين ووثيق الصلة بانقلاب العام 1921. صحافي مؤيد للبريطانيين بوضوح، اختير رئيسا للوزارة بواسطة رضا خان في العام 1921 ليعزل بعدها بأشهر قليلة. عاد إلى إيران خلال الحرب العالمية الثانية بعدما أمضى عشرين عاما في المنفى، قام بعمل عدة محاولات لكي يعود رئيسا للوزارة مرة أخرى - غالبا مع تأييد بريطاني لكن مع معارضة ثابتة من السوفييت والأمريكيين. كانت لديه لقاءات خاصة دورية مع الشاه حتى وفاته.

السيد عبدالله بهبهاني (1844 - 1910): واحد من بين اثنين من آيات الله البارزين في الحركة الدستورية. اغتيل في الصراع

اللاحق بين الديموقراطيين العلمانيين والمتدينين المعتدلين. أيد ابنه آية الله محمد بهبهاني بانقلاب العام 1953. وقد أطلق على المال الذي أنفق في البازار من أجل الانقلاب «دولارات بهبهاني».

السيد مجتبى مير لوحي، نواب صفوي (1922 - 1956): مؤسس فدائيي الإسلام، وهي واحدة من أوليات منظمات الأصوليين الحقة في إيران. نفذت المجموعة عددا من الاغتيالات بين عامي 1944 و1952. كما حاولت أيضا اغتيال مستشار مصدق الرئيسي وتآمرت لقتل مصدق نفسه. غير أن المنظمة أنكرت قيامها بدور في انقلاب 1953. أعدم صفوي في العام 1956 بعد محاولة اغتيال رئيس الوزارة في ذلك الوقت. ويعتبر أتباع الخميني من أقصى اليمين صفوي واحدا من روادهم الأوائل.

السيد محمد صادق طباطبائي (1841 - 1981): واحد من اثنين من آيات الله البارزين خلال الثورة الدستورية. ماسوني متخفٍ، لعب دورا قياديا خلال الثورة وفر إلى خارج البلاد بعد انقلاب العام 1909. أصبح ابنه الذي يحمل اسمه نفسه شخصا ذا تأثير كبير في المجلس في الأربعينيات.

الشاه رضا بهلوي (1878 - 1944): مؤسس دولة إيران المركزية. ولد لعائلة عسكرية، وقد ارتفع من بين الصفوف في فرقة فرسان لواء القوزاق - القوة المقاتلة الرئيسية في البلاد في ذلك الوقت. قاد انقلابا عسكريا في العام 1921، وبعد خمسة أعوام توج نفسه شاه البلاد، ليحل أسرته البهلوية محل سلالة القاجار. حكم بقبضة حديدية حتى العام 1941 حينما غزت جيوش بريطانيا والسوفييت البلاد وأجبرته على التنازل عن العرش. مات بعد ثلاث سنوات من تنازله عن العرش في جنوب أفريقيا. وقد ترك لابنه ليس فقط التاج بل ثروة خاصة ضخمة أيضا - اعتبرت تلك الثروة في ذلك الوقت الأضخم في الشرق الأوسط.

الشـاه محمد رضا بهلـوي (1919 - 1980): ملك أطاحت به الثورة الإسـلامية. جرت تنشـئته من قبل والده ليكون أول قائد أركان رئيسي للقوات المسـلحة. ورث العـرش في العام 1941، نجح في تجنـب الجنرالات والأعيان الذين حاولوا السـيطرة على القوات المسـلحة. عزز سـلطته بعد انقلاب وكالة المخابـرات المركزية الأمريكيـة في العـام 1953، وقد حكم إلى حـد كبير مثل والده، مسـتخدما العائدات النفطية لتوسـيع الدولة بإفراط إلى جانب توسـيع القوات المسـلحة. مات بعد الثورة - بمـرض السرطان، والذي أبقى أمره سرا حتى عن عائلته وذلك لكيلا يعرض نظامه للخطر. وقد وصفه بأنه «جلالة الفاشل».

الشـيخ فضل الله نـوري (1843 - 1909): رجل دين قيادي عارض الثورة الدسـتورية. وكان أحد متخصصي علم الكلام البارزين في طهران. ناصر في البداية المحاولات الهادفة إلى تحجيم السـلطة الملكية، لكن، مع نمو مخاوفه من العلمانيين، انتهت به الحال إلى أن يصطـف مع الملكيين. أصدر فتـوى يتهم الإصلاحيين بكونهمّ بابيين متخفين، وملحديـن، ومفكرين دهريين. قتل بعضهم مع الحكم عليهم بالإعدام خلال الحرب الأهلية. وبعد الحرب، شنق لإصداره مثل هـذه الفتاوى القاتلة. وتعتبره الحركة الإسـلامية الحديثة واحدا من شهدائها الأوائل.

شيرين عبادي (1947 -): الشخصية الإيرانية الوحيدة الحاصلة على جائزة نوبل. قاضية شـابة في الأيام الأخيرة للنظام السـابق، وقد أقصيـت إلى جانب كل النسـاء الأخريات مـن هيئة القضاء في حركة تطهـير. فتحت شركتها الخاصـة للمحاماة والمتخصصة في حقوق الإنسـان، وبخاصة القضايا التي تتضمن نساء أو أطفالا. حصلت على جائزة نوبل للسلام في العام 2002.

عبـاس هويـدا (1919 - 1979): رئيس الوزراء الأطول خدمة خلال عهد الشاه. صاحب تاريخ عملي في الخدمة العامة، نشأ في عائلة

بهائية - على الرغم من أنه هو نفسه لم يمارس طقوسها - واختير رئيسا للوزراء في العام 1965، بعدما اغتيل راعيه، رئيس الوزراء السابق، بواسطة مهووسين دينيين. استمر في موقعه حتى العام 1977، حينما عمد الشاه، خلال محاولته لتهدئة المعارضة، إلى فصله أولا ثم اعتقله بعد ذلك. وكان من أوائل من أعدمتهم الثورة الإسلامية.

علوي بزرغ (1904 - 1995): شخصية رئيسية في الأدب الفارسي الحديث. تلقى تعليمه في ألمانيا، وحينما عاد إلى الوطن في ثلاثينيات القرن العشرين، شارك في رئاسة تحرير جريدة دنيا، وسجن بسبب انتمائه لحلقة آراني، وعند إطلاق سراحه في العام 1941 ساعد في تأسيس حزب توده. ومن بين أعماله مذكراته في السجن، «الثالثة والخمسون». تأثر بكافكا، وفرويد، وهمنغواي إلى جانب ماركس. كان صديقا مقربا من صادق هدايت، وهو أديب لامع آخر.

علي أكبر دهخدا (1879 - 1956): مثقف رئيسي في إيران الحديثة. تسبب نقده الحاد خلال الثورة الدستورية في إثارة الكثير من المعارضة، خاصة من قبل رجال الدين وطبقة كبار ملاك الأراضي. انسحب من السياسة وكرس حياته لكتابة عمله الشهير اللوقتنامه (المعجم). وخلال الأيام الفوضوية في أغسطس 1953، حينما فر الشاه إلى خارج البلاد، عرض عليه بعض الوطنيين الراديكاليين رئاسة جمهوريتهم المنتظرة.

علي شريعتي (1933 - 1977): يعد «المنظّر الحقيقي» للثورة الإسلامية. درس في فرنسا في الستينيات، وتأثر بشدة بمنظّري ثورات العالم الثالث، وبخاصة فرانز فانون. هدفت محاضراته الخصبة - التي وصلت إلى نحو ثلاثة وستين مجلدا - إلى تحويل التشيع من ديانة محافظة تتحاشى السياسة إلى أيديولوجية سياسية ثورية تتنافس مع اللينينية والماوية. أثرت كتاباته في

الغديد من الناشــطين الذيــن كان لهــم دور في الثورة. مات في المنفى عشية الثورة.

فــيروز فرمانفرما (نــصرة الدولــة) (1889 - 1937): عين بارز من الأعيان. ســليل أسرة فرمانفرما الشهيرة وسليل الشاه فاتح علي، تــرأس عدة وزارات بعد الحرب العالميــة الأولى وكان واحدا من الثلاثي الذي ســاعد الشاه رضا على تأســيس دولة مركزية قوية. ســجنه الأخــير في نهاية المطاف ثم قتله. وقد ترجم في الســجن عمل أوسكار وايلد «من الأعماق».

اللورد جورج كرزون (1859 - 1925): وزير خارجية بريطانيا المتيم بإيران الــذي حاول دمجهــا في إمبراطوريته. وفي أثناء دراســته العليا ســافر إلى إيران ونشر عمله الكلاســيكي «فارس والمســألة الفارســية». وقد أثارت اتفاقيته الأنجلو - فارسية في العام 1919 رد فعل وطنيا في إيران.

محمد تقي بهار (ملك الشــعراء) (1885 - 1952): الشــاعر المتوج في مضمار الأدب الفارسي الكلاســيكي. بدأ حياته السياسية عضوا ناشــطا في الحركة الدســتورية ومات وهو رئيس لأنصار السلام المؤيدين لحزب توده. وبالإضافة إلى شــعره الخصب، كتب عملا اشــتهر إلى حد كبير بعنوان «تاريخ مختصر للأحزاب السياســية في إيران».

محمد مصدق (مصدق السلطنة) (1881 - 1967): أيقونة الوطنية الإيرانية. ينحدر من صف طويل من الأعيان، درس في أوروبا وكان لديه ســجل ناجح في الخدمة الحكومية حتى أرغم على التقاعد بواســطة الشاه رضا. عاد إلى السياسة في العام 1941، حصل على شــهرة أولا باعتباره نائبا «غير فاسد»، ثم كقائد للجبهة الوطنية قام بحملة لتأميم شركة النفط المملوكة لبريطانيا. انتخب رئيســا للوزارة في العام 1951، فأمم بحزم صناعة النفط مشــعلا بذلك فتيل أزمة عالمية كبيرة مع بريطانيا. أطيح به عن طريق انقلاب

عسكري نظمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أغسطس 1953. لم يثق فيه الإسلاميون بسبب التزامه العميق بالوطنية العلمانية.

محمد ولي خان سبهدار (سبهسالار الأعظم) (1847 - 1926): شخصية محورية في الحرب الأهلية. مالك أرض رئيسي في مازندران والقائد الشكلي للجيش الملكي. انهزم أمام الدستوريين وساعد بذلك في تحديد مصير الملكيين. ترأس ثماني وزارات بين عامي 1910 و1919. وخوفا من احتمال قيام الشاه رضا بسجنه أقدم على الانتحار.

محمود أحمدي نجاد (1956 -): الرئيس المحافظ المنتخب في العام 2005. ابن لحداد ومحارب قديم في الحرب مع العراق. كسب الانتخابات الرئاسية بارتكاز حملته الانتخابية على تبني المطالب الشعبوية. ووعد بتوزيع الثروة النفطية على الشعب، وإحياء الأفكار الثورية للخميني، وتوجيه الضربة النهائية «للألف عائلة» الذين كان من المفترض أنهم حكموا البلاد لقرون. حصل على تأييد أكثر العلماء محافظة.

مهدي بازرغان (1907 - 1995): أول رئيس وزراء للخميني. وكان نائب وزير مع مصدق، كما كان أكثر تدينا من زملائه في الجبهة الوطنية. أسس في العام 1961 حركة الحرية، ملتزما بالمثل العليا للوطنية الإيرانية، والليبرالية الغربية، والإسلام الشيعي. عده العلمانيون متدينا للغاية، وعده المتدينون علمانيا للغاية. قدم استقالته من منصب رئيس الوزراء احتجاجا على استيلاء الطلاب على سفارة الولايات المتحدة في العام 1979.

ميرزا حسن خان وثوق (وثوق الدولة) (1865 - 1951): الموقع على الاتفاقية الأنجلو - إيرانية سيئة السمعة في العام 1919. خدم في العديد من الإدارات بين عامي 1909 و1926، وهو الأخ الأكبر لقوام.

ميرزا سـليمان إسـكندري (1862 - 1944): أمير قاجاري كان بارزا في الحركـة الاشـتراكية لمدة نصف قرن. كان معارضا للاسـتبداد الملكي، وشـارك في الحركة الدستورية - سقط أخوه الأكبر ضحية خلال الحرب الأهلية، وساعد في قيادة الحزب الديموقراطي خلال الفترة من 1909 إلى 1921، وسـجن بواسـطة البريطانيين خلال الحـرب العالمية الأولى. ترأس الحزب الاشـتراكي خلال الفترة من 1921 إلى 1926، وعـاد إلى السياسـة في العـام 1941 لكي يرأس حزب توده.

يـبرم خان (داويتيان) (1868 - 1912): قائـد المحاربين القوقاز الذين قاتلوا في الحرب الأهلية. عضو في الحزب الوطني الأرمني في روسيا، أبعد من قبل الروس إلى صربيا حيث نجح في الهروب من هناك إلى إيران. ومع اندلاع الحرب الأهلية، قاد مجموعة من المتطوعين من الفرسـان ليقاتلوا في صف الدستوريين تحت شعـار «حـب الحـرية لا يعـرف وطنـا». اختير رئيسـا لشرطة طهـران في أعقاب الحرب الأهلية مباشرة، ولقي حتفه في أثناء قتال مع متمردين.

الهوامش

مقدمة

(1) تقدر الإحصاءات السكانية التقليدية عدد السكان الإجمالي في العام 1900 بأقل من 10 ملايين نســمة. وهذا التقدير مســتمد من إسقاطات خلفية تمت بالاعتماد على الإحصاء الســكاني للعام 1956 - وهو أول إحصاء ســكاني على المستوى الوطني يتم في إيران. وهذه الإسقاطات، على أي حال، بالغت في الخسارة الكارثية التي حدثت خلال الفترة 1917 - 1921 والناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والمجاعة، والكوليرا، ووباء الإنفلونزا. وفي مناقشة مبالغ فيها إلى حد ما لهذه الخسارة انظر:

New) 1919-M. G. Majd, the Great Famine and Genocide in Persia, 1917 .(York: University Press of America, 2003

وحول الإسقاطات الخلفية انظر:

C. Issawi, Economic History of Iran, 1800-1914 (Chicago: Chicago University Press, 1971), pp. 26-34.

وقــد قدر مورغان شوســتر، الذي كان مستشــارا ماليا رئيســيا ولــه اهتمام مباشر بالموضوع، عدد السكان الإجمالي في العام 1912 بأكثر من 12 مليون نسمة. انظر:

.(M. Shuster, the Strangling of Persia (New York, 1912

وانظر في تقدير مماثل:

.J. Balrour, Recent Happenings in Persia (London, 1922), p. 20

(2) A. Mounsey, a Journey through the Caucasus and the Interior of Persia (London, 1872,), p. 329.

(3) F. Hale, From Persian Uplands (London, 1920), p. 30.

(4) F. M. Javanshir (F. Mizani), Hemaseh-ye Dad (Epic for Justice) (Tehran, 1980).

(5) A. Shariati, Majmu'eh-e Ascar (Collected Works) (Aachen: Husseinien-e Ershad Publications, 1977), Vol. xxII.

(6) S. Najafabadi, Shahed-e Javid (Eternal Martyr) (Tehran, 1981).

(7) A. Rezai, Nahzat-e Husseini (Hussein's Movement) (Springfield, Mo.: Liberation Movement of Iran Publications, 1975).

(8) E. J. Hobsbawm, "From Social History to the History of Society," Daedalus, vol. 100 (winter 1971), pp. 20-45.

الفصل الأول

(1) G. Curzon, Persia and the Persian Question (London, 1892), I, p. 433.

(2) R. Sheikholeslami, The Structure of Central Authority in Qajar Iran, 1871-1896 (Atlanta: Scholars Press, 1977), pp. 191-192.

(3) A. Ashraf and A. Banuazizi, "Classes in the Qajar Period," in Encyclopedia Iranica (Costa Mesa, Calif.: Mazda, 1999), Vol. v, pp. 667-677.

(4) A. Lmbton, Islamic Society in Persia (Oxford, 1957), pp. 1-32; Lambton, "Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship," Studia Islamica, Vol. 17 (1962), pp. 91-119.

(5) M. Ansari, "Land and the Fiscal Organization of Late Qajar Iran," Unpublished Paper Presented at a Conference on the Economic History of the Middle East at Princeton University, 1974, p. 3.
(6) M. Shuster, The Strangling of Persia (New York, 1912), pp. 277-281.
(7) Curzon, Persia and the Persian Question, II, pp. 480-485.
(8) M. Ansari, Tarekh-e Berigard va Diviziyun-e Qazaq (Short History of the Cossack Brigade and Division) (Tehran, 2004).
(9) Military Attache, "Memorandum on the Persian Army," FO 371/ Persia 1907/34-2762.
(10) J. Morier, A Journey through Persia, Armenia and Asian Minor (London, 1812), p. 242.
(11) Curzon, Persia and the Persian Question, I, p. 602.
(12) P. Sykes, Ten Thousand Miles in Persia (New York, 1902), p. 259.
(13) M. Amin al-Dowleh, Khaterat-e Siyasi (Political Memoirs) (edited by H. Farmanfarmayan (Tehran, 1962), p. 77.
(14) Ibid., p. 258.
(15) A. Mostowfi, Tarekh-e Idari va Ijtem'i-ye Dowreh-ye Qajariyya ya Sharh-e Zendegani-ye Man (Administrative and Social History of the Qajar Era or Narrative of My Life) 3 vols. (Tehran, 1943-1945)I, pp. 99-100.
(16) W. Floor, "Change and Development in the Judicial System of Qajar Iran," in Qajar Iran: Political, Social and Cultural Change, 1800-1925 (edited by E. Bosworth and C. Hillenbrand) (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1983), p. 130.
(17) J. Malcolm, The History of Persia (London, 1829), II, pp. 438-454.
(18) A. Saidi-Sirjani (ed.), Vaqay'-e Ettefaqiyeh (Events that Occurred) (Tehran, 1982), pp. 1-243.
(19) M. Dowlatabadi, Tarkekh-e Mo'aser, vol. I (Contemporary History) (Tehran, 1957), p. 327.
(20) A. Piemontese, "An Italian Source for the History of Qajar Persia," East and West, Vol. 19, Nos. 1-2 (March-June 1969), p. 170.
(21) Curzon, Persia and the Persian Question, I, pp. 391-432.
(22) H. Qodsi (Azam al-Vazeh), Ketab-e Khaterat-e Man, Vol. I (Book of My Memories) (Tehran, 1963), p. 36.
(23) A. Amanat, Pivot of the Universe: Nasir al-Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy (Berkeley: University of California Press, 1997), pp. 19-20.
(24) Curzon, Persia and Persian Question, I, p. 411.
(25) Mostowfi, Administrative and Social History, I, p. 259.

(26) M. Bambad, Tarekh-e rajal-e Iran (History of Iranian Statesmen), 6 vols. (Tehran, 1968).

(27) A. Ashraf, "Social Hierarchy in the Qajar Era," Ketab-e Agah, Vol. I (1981), pp. 71-98.

(28) S. Benjamin, Persia and the Persians (Boston, 1887), p. 441.

(29) L. Diba, Royal Persian Paintings: The Qajar Epoch (London; Tauris, 1998), p. 92.

(30) Benjamin, Persia and the Persian, p. 384.

(31) الرقـمان 72 و 73 – مثلهـما مثل الرقم -12 لهما معنى قوي في الإسـلام وكذلك في اليهوديـة والمسـيحية. ويمثل هذا الرقم عدد الأبناء الذيـن أبحروا في مركب نوح - حيث يمثل كل ابن مسـتقبل أمة من أمم العالم، وقد خلقت اللغات لتخريب برج بابل، والأسـماء يهوا، واليهود العجائز الذين استشـارهم موسى قبل الخروج وقبل صعود الجبل لرؤية الله، وهو أيضا عدد الرسـل الذين أرسلهم المسيح للعالم، وهو كذلك عدد المندوبين في المدينة الذين تفاوض معهم النبي محمد قبل بدء هجرته، وهو أيضا عدد من هاجروا، وهو أيضا عدد الفروع التي شكلت في النهاية الشجرة المثمرة للإسلام. وبالنسبة إلى المؤمنين، فإن الرقمين 72 و73 يمثلان العدد الذي ظهر من أيادي الله الخفية.

(32) E. Sykes, Through Persia on a Side-Saddle (London, 1901), p. 154.

(33) P. Chelkowski (ed.), Ta'ziyeh: Ritual and Drama in Iran (New York: New York University Press, 1979), p. 20.

(34) Benjamin, Persia and Persians, p. 379.

(35) Curzon, Persia and the Persian Question, II, p. 499.

(36) A. Piemontese, "The Statutes of the Qajar Order of Knighthood," East and West, Vol. 19, Nos. 3-4 (September-December 1969), pp. 431-473.

(37) M. Hume-Griffith, Behind the Veil in Persia (London, 1909), p. 46.

(38) A. Kasravi, Tarkhcheh-e Shir-u-khorshid (Short History of the Lion and Sun) (Tehran, 1934), pp 1-33.

(39) J. Luft, "The Qajar Rock Reliefs," Iranian Studies, Vol. 36, Nos. 1-4 (2001), pp. 31-49.

(40) E. Stack, Six Months in Persia, 2 vols. (New York, 1882), I, p. 105; W. Ousely, Travels in the Various Countries of the Esat, Vol. II (London, 1819), p. 115.

(41) E. Browne, Literary History of Persia (Cambridge: Cambridge University Press, 1914), Vol. II, p. 143.

(42) Malcolm, History of Persia, II, pp. 324-325.

(43) P. Cox, "The Qashaqai Tribes," FO 371/1912-1447.

(44) Skyes, Ten Thousand Miles in Persia, p. 399.

(45) M. I'temad al-Saltaneh, Mir'at-e al-Buldan-e Nasseri (Mirror of the Nasseri Lords) (Tehran, 1877), p. 270.

(46) H. Garrod, "Tour of Tribal Areas of Fars," FO 371/Persia 1944/34-40180.

(47) C. Gault, "Report of the Bakhtiaris," FO 371/Persia 1944/34-6816.

(48) Stack, Six Months in Persia, II, p. 280.

(49) L. Sheil, Glimpses of Life and Manners in Persia (London, 1858), p. 100.

(50) Benjamin, Persia and the Persians, pp. 170-173, 471.

(51) J. Fraser, Historical and Descriptive Narrative Account of Persia (Edinburgh, 1834), p. 303.

(52) J. Fraser, A Winter's Journey from Constantinople to Tehran, Vol. II (London, 1838), p. 289.

(53) F. Forbes - Leites, Checkmate (New York, 1927).

(54) P. Sykes, Ten Thousand Miles in Persia (New York, 1902), p. 400.

(55) Mostowfi, Administrative and Social History, III, p. 67.

(56) M. - J. Good, "Social Hierarchy and Social Change in a Provincial Iranian Town," PhD thesis, Harvard University (1976), p. 58.

(57) Sykes, Ten Thousand Miles in Persia, p. 400.

(58) H. Rabino, Mazandaran and Astarabad (London, 1928), pp. 20-30; India Office, Who's Who in Persia (Simla: Government Press, 1923).

(59) C. Davies, "A History of the Province of Fars during the Later Part of the Nineteenth Century," PhD thesis, Oxford University (1985).

(60) A. Sha'abani, Hezar Fmil (Thousand Families) (Tehran, 1987).

(61) R. Binning, A Journal of Two Years' Travel in Persia, 2 vols. (London, 1857), II, pp. 47 - 48.

(62) Rabino, Mazandaran and Astarabad, pp. 20 - 30.

(63) C. Gault, "A Report on the Isfahan Province," FO 371/Persia 1945/34-6218.

(64) Rabino, Mazandaran and Astarabad, p. 99.

(65) C. and E. Burgess, Letters from Persia, 1828 - 1855 (edited by B. Schwartz) (New York, 1942), p. 48.

(66) C. MacGregor, Narrative of a Journey through the Province of Khurasan, 2 vols. (London, 1879), I, p. 277.

(67) Burgess, Letters from Persia, p. 65.

(68) Stack, Six Months in Persia, II, p. 250.

(69) N. Daryabandari, Ketab-e Mostatab-I Ashpazi, 2 vols. (Book of Good Cooking) (Tehran, 1990).

(70) G. Thasis, "Religious Symbolism and Social Change," in Scholars, Saints, and Sufis (edited by N. Keddie) (Berkeley: University of California Press, 1972), pp. 349 - 366.

(71) Davies, "A History of the Province of Fars," p. 389

(72) W. Ouseley, Travels in Various Countries of the East, Vol. III (London, 1812), p. 401.

(73) M. Imami, "The First Tehran census," 'Ulom-e Ejtema-yi, Vol. I, No. 3 (February 1970), pp. 76-94.

(74) Malcolm, History of Persia, II, p. 429.

(75) M. Tahvildar-e Isfahan, Juqrafiya-e Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963, pp. 88-90.

(76) Sheil, Glimpses of Life and Manners in Persia, P. 325.

(77) A. Kasravi, Tarekh-e Pansad Saleh-e Khuzestan (Five-Hundred History of Khuzestan) (Tehran, 1950), pp. 131–151.

(78) A. Shamin,.Iran dar Dowreh-e Saltanat-e Qajar (Iran during the Qajar Dynasty) (Tehran, 1936), p. 296.

(79) A. Kasravi, Tarkh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961), pp. 130 - 135,171-173, 109-197, 490-494.

كان مجتمع الشيخيين أيضا مهما في كرمان. فبيرسي سكايس الذي سافر عبر كرمان في العام 1900، قدر عدد سكان المدينة بنحو 49 ألفا منهم 37 ألفا من الشيعة، وستة آلاف من الشـيخيين، وثلاثة آلاف بهائي، 60 من الأزليين، و 1700 من الزرادشـتيين، 12 ألفا من الصوفيين، و 70 من السـنة، و70 من اليهود، و20 من الهندوس. وقدر بيرسي عدد السـكان الشيخيين على مسـتوى إيران كلها بنحو 50 ألفا يتمركزون في تبريز، وكرمان وهمدان انظر:

Sykes, Ten Thousand Miles in Persia, pp. 195 - 196.

(80) Benjamin, Persia and the Persians, p. 379.

(81) A. Lambton, Landlord and Peasant in Persia (Oxford: Oxford University Press, 1954), p. 161 - 162.

(82) J. Malcolm, Sketches of Persia (London, 1845), p. 156.

(83) Gault, "Report on the Bakhtiaris."

(84) Ibid.

(85) Mostowfi, Administration and Society History, I, p. 20.

(86) C. A. De Bode, Travels in Luristan and Arabistan, Vol. I, (London, 1845), p. 181.

(87) F. Barth, Nomads of South Persia: The Basseri Tribe of the Khamseh Confederacy (Boston: Little, Brown, 1961), p. 88.

الفصل الثاني

(1) A. Ashraf, Mavaneh-e Tarekhi-ye Rashad-e Sarmayehdari dar Iran (Historical Obstacles to Capitalist Development in Iran) (Tehran, 1980).

(2) N. Mozaffari, "Crafting constitutionalism: Ali Akbar Dehkhoda and the Iranian Constitutional Revolution," PhD thesis, Harvard University (2001), p. 112.

(3) H. Taqizadeh, "The term Mashruteh," Ettela'at-e Mahaneh, Vol. 7, No. 5 (October 1952), 3-4.

(4) T. Atabaki, "Disgruntled Guets: Iranian Subaltern on the Margins of the Tsarist Empire," International Institute voor Sociale Geschiedenis, Vol. 48 (2003), pp. 401-426.

(5) I. Bishop, Journeys in Persia and Kurdistan, Vol. I (London, 1891), p. 267.

(6) G. Curzon, Persia and the Persian Question, 2 vols. (London, Longmans, 1892), I, pp. 1-5.

(7) Ibid, II, p. 404.

(8) Ibid, II, p. 604.

(9) M. Ansari, "Fiscal Organization and Financial Stringency in Iran, 1800-1925," Unpublished paper, University of Chicago (1974), p. 19.

(10) Curzon, Persia and the Persian Question, I, p. 480.

(11) C. Issawi, Economic History of Iran, 1800-1914, (Chicago: Chicago University Press, 1971), p. 370.

(12) A. Kasravi, Tarekh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961), pp. 49-58.

(13) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia (London: Government Printing House, 1909), Vol. I, No. I, pp. 1.

(14) M. Tafreshi-Husseini, Ruznameh-e Akhbar-e Mashruteyat va Engelab-e Iran (Daily News on the Iranian Revolution and Constitution) (Tehran, 1973), p. 2.

(15) M. Malekzadeh, Tarekh-e Enqelab-e Mashruteyat-e Iran (History of the Constitutional Revolution in Iran), 6 vols. (Tehran, 1949), II, p. 41.

(16) Kasravi, History of the Iranian Constitution, p. 85.

(17) A. Najmabadi, The Daughters of Quchan (Syracuse: Syracuse University Press, 1998).

(18) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, No. 1, pp. 3-4.

(19) Kasravi, History of the Iranian Constitution, p. 110.

(20) Tafreshi-Husseini, Daily News, p. 40.

(21) M. Heravi-Khurasani, Tarekh-e Paydayesh-e Mashrutiyat-e Iran (History of the Genesis of the Iranian Constitution) (Tehran, 1953), p. 50.

(22) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, No. I, p. 4.

(23) E. Browne, Persian Revolution of 1905-1909 (London: Frank Cass, 1910), p. 137.

(24) من أجل الاطلاع على قانون الانتخاب وكذلك القوانين الدستورية انظر:
Ibid., pp. 353-400.

(25) E. Browne, Press and Poetry of Modern Persia (Cambridge: Cambridge University Press, 1914), p. 56.

(26) Z. Shaji'i, Nemayandegan-e Mjles-e Showra-ye Melli (Members of the National Consultative Assembly) (Tehran, 1965), p. 176.

(27) British Legation, "Report on the National Assembly," FO 371/Persia 1907/34-301.

(28) H. Siyah, Khaterat-e Hajji Siyah (Hajji Siyah's Memories) (Tehran, 1945), pp. 565-567.

(29) Mostowfi, Administrative and Social History, Vol. II, p. 75. See also India Office, Who's Who in Persia (Simla: Government Control Press, 1923), II.

(30) British Legation, "Memorandum on the New Cabinet," FO 371/Persia 1907/34-312.

(31) W. Olson, Anglo-Iranian Relations during World War I (London: Cass, 1984), pp. 14-16.

(32) Mostowfi, Administrative and Social History, I, p. 563.

(33) Iranian Governmetn, Mozakerat-e Majles-e Shwra-ye Melli (Parliamentary Debates), First Majles, pp. 385-400.

(34) Malekzadeh, History of the Constitutional Revolution, IV, p. 59.

(35) H. Razavani (ed.), Lavayeh-e Aqa-e Sheikh Fazlollah Nuri (Sheikh Fazlollah Nuri's Documents) (Tehran, 1938), pp. 30-31.

(36) H. Qodsi, Ketab-e Khaterat-e Man (Book of My Memories) (Tehran, 1963), p. 157.

(37) Heravi-Khurasani, History of the Genesis of the Iranian Constitution, p. 126.

(38) A. Dehkhoda, "Chavrivari," Sur-e Israfil, 30 December 1907.

(39) India Office, Who's Who in Persia, p. 341.

(40) British Legation, "Annual Report for 1908," FO 371/Persia 1909/956-2836.

(41) H. Berberian, Armenians and the Iranian Constitutional Revolution of 1905-1911 (Boulder: Westview Press, 2001)

(42) M. Shuster, The Strangling of Persia (New York, 1912), p. 45.

(43) N. Hamdani, Pedaram Sattar Khan (My Father Sattar Khan) (Tehran, 1960), p. 73.

(44) J. Hone and P. Dickenson, Persia in Revolution (London, 1910), p. 27.

(45) India Office, Who's Who in Persia, p. 201.

(46) A. Amir, "Iranian Cabinets from the Time of the Constitutional Revolution to the Present," Ettela'at-e Haftegi, Vol. I, No. 10-Vol. 2, No. 6 (March 1948-August 1950).

(47) British Minister, "Monthly Report for June 1910," FO 371/Persia 1919/34-950.

(48) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(49) British Consul, "Report on the Bakhtiari Tribe," FO 371/Persia 1944/34-40181.

(50) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. III (London: Government Printing House, 1914), pp. 135-136.

(51) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, p. 39; Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, p. 20.

(52) British Minister, "Annual Report for Persia (1925)," FO 371/Persia 1926/34-11500.

(53) British Minister, "General Situation Report," FO 371/Persia 1914/34-2059.

(54) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, pp. 39, 189; Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, pp. 152, 169.

(55) Shuster, Strangling of Persia, p. 56.

(56) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, III, p. 137.

(57) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, p. 152.

(58) British Political Resident, "Report on the Qashqai Tribe," FO 371/Persia 1912/34-1447.

(59) British Political Resident, "Report on the Persian Gulf," FO 371/Persia 1912/34-1418.

(60) British Minister, "Annual Report for Persia (1913)," FO 371/Persia 1914/34-2173.

(61) British Minister, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, II, No. 2, p. 146.

(62) British Minister, Letter to the Foreign Minister (23 September 1912), FO 371/Persia 1912/34-1447.

(63) D. Fraser, Persia and Turkey in Revolt (London: Blackwood, 1910), p. 36.

(64) British Consul General, "Memorandum on the Sheikh of Mohamerah," FO 371/Persia 1909/34-715.

(65) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(66) Fraser, Persia and Turkey in Revolt, p. 258.

(67) British Consul, "Report on the Bakhtiari Tribe," FO 371/Persia 1944/34-40181.

(68) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(69) British Minister, "Report on the Bakhtiari Khans," FO 371/Persia 1914/34-2073.

(70) H. Taqizadeh, "List of Members of the Second Majles," Kaveh, 15 July 1918.

(71) Z. Shaji'I, Nemayandegan-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Assembly) (Tehran, 1964), p. 176.

(72) Moderate Party, Maramnameh-e Firqeh (Party Program) (Tehran, n.d.)

(73) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, II, p. 55.

(74) British Government, Correspondence Respecting Recent Affairs of Persia, II, p. 56.

(75) T. Atabaki, "The Ottomans' Secret Service Activities in Iran," unpublished paper, St Antony's college (1998), pp. 1-14.

(76) British Minister, "General Situation Report on Persia," FO 371/Persia 1914/34-2059.

(77) Oslon, Anglo-Iranian Relations, p. 153.

(78) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1923/34-10848.

ويغطي هذا التقرير أيضا الفترة من العام 1913 إلى العام 1922.

(79) H. Balfour, Recent Happenings in Persia (London, 1922), p. 25.
(80) M. Donohoe, With the Persian Expedition (London: Arnold, 1919), p. 120.
(81) H. Nicholson, Cruzon: The Last Phase (London: Constable, 1934), p. 3.
(82) A. Wynn, Persia in the Great Game (London: Murray, 2003) p.316.
(83) D. Gilmour, Curzon (London: Papermac, 1995), p. 515.
(84) British Government, Documents on British Foreign Policy, 1919-1934 (London: Government Printing House, 1948), First Series, Vol. IV, pp. 1125-1126.
(85) Nicholson, Curzon, p. 129.
(86) India Office, "Mesopotamia Police Report (27 May 1929)," FO 371/Turkey 1929/44-5074.
(87) M. Farrukh, Khaterat-e Siyasi-ye Farrekh (The Political Memories of Farrukh) (Tehran, 1969), pp. 15-17.
(88) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1923/34-10848.
(89) British Minister, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, pp. 657, 720.
(90) British Minister, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, PP. 274-275.
(91) General Dickson, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, p. 585.
(92) British Minister, "Memorandum on Persia," Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, p. 721.

الفصل الثالث

(1) British Government, Documents on British Foreign Policy, 1919-1934 (London: Government Printing House, 1948), first series, III, p. 745.
(2) E. Ironside, High Road to Command (London: Leo Caper, 1972), p. 161.
(3) India Office, "Persian Situation in 1921," India Office/Political and Secret Library/10/907.
(4) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.
(5) British Government, Documents on British Foreign Policy, XIII, p. 371.
(6) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(7) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(8) J. Shahri, Tehran-e Qadem (Old Tehran) (Tehran, 1978), p. 43

(9) British Minister, "Annual Report for Persia (1925)," FO 371/Persia 1926/34-11500; E. P .Elwell-Sutton, Persian Oil (London: Lawrence and Wishart, 1955), p. 74; J., Bharier, Economic Development in Iran, 1900-1970 (London: Oxford University Press, 1971), p. 158.

(10) A. Millspaugh, the American Task in Persia (New York: Century, 1925), p. 23.

(11) Ibid., p. 186.

(12) Ibid., p. 126.

(13) British Minister, "Annual Report for Persia (1923)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(14) British Minister, "Annual Report for Persia (1935)," FO 371/Persia 1936/34-20052.

(15) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(16) War Office, "Memorandum on Persian Forces (August 1941)," FO 371/Persia 1941/34-27206.

(17) British Minister, "Persian Attitudes to the War," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(18) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/ Political and Secret Library/12/3472A.

(19) D. Amini, Pliys dar Iran (Police in Iran) (Tehran, 1947).

(20) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.

(21) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(22) في العام 1927، كان كل الحكام العامين من دون أي استثناء إما من ضباط الجيش وإما من الموظفين المدنيين الكبار ذوي الألقاب، انظر:
British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(23) British Consul, "Report on Seizures of Land by the Shah," FO 371/ Persia 1935/34-18992.

(24) D. Wilber, Reza Shah Pahlavi (Princeton: Exposition Press, 1975), pp. 243-244.

(25) British Legation, "Report on Seizures of Land by the Shah," FO 371/ Persia 1932/34-16077.

(26) British Legation, "Acquisition of Land by the Shah," FO 371/Persia 1935/34-18992.

(27) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(28) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(29) British Minister, "Annual Report for Persia," FO 371/Persia (1934)," FO 371/Persia 1935/34-18995.

(30) M. Bahar, Tarekh-e Mokhtasar-e Ahzab-e Siyasi-e Iran (Short History of Political Parties in Iran) (Tehran, 1944), p. 306.

(31) Shaji'i, Deputies in the National Assembly, p. 176.

(32) Presidential Office, Asnad az Entekhabat-e Majles-e Showra-ye Melli dar Dowreh-e Pahlavi-e Aval (Documents on Elections for the National Consultative Assembly in the First Pahlavi Era) (Tehran, 1999), pp. 37-44.

(33) Presidential Office, Documents on Elections, p. 53.

(34) British Minister, "Annual Report for Persia (1926)," FO 371/Persia 1927/34-12296.

(35) H. Kasravi, "Trials," Parcham, 28 July 1942.

(36) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(37) A. Martin-Daftari, 'Memories from Previous Elections," Khvandaniha, 5 April 1956.

(38) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(39) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1929/34-13483.

(40) F. Farmanfarma, Khaterat-e Mohabes (Prison Memories) (edited by M. Ettehadieh) (Tehran, 1976).

(41) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1929/34-13483.

(42) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(43) C. Schayegh, "Modern Civilization is Paradoxical: Science, Medicine, and Class in the Formation of Semi Colonial Iran, 1900-1940s," PhD thesis, Columbia University (2003), p. 201.

(44) H. Filmer, (J. Childs), The Pageant of Persia (London, 1936), p. 368.

(45) Ibid., p. 378

(46) Anonymous, "Education in Iran," Iranshahr, Vol. 3, No. 1 (December 1924), pp. 56-58.

(47) Millspaugh, The American Task in Persia, pp. 100-112.

(48) D. Moazemi, Education and the Making of Modern Iran (Ithaca: Cornell University Press, 1992), p. 110.

(49) B. Moazemi, "The Making of the State, Religion and the Islamic Revolution in Iran (1796-1979), "PhD thesis, New School University (2003), p. 270.

(50) British Minister, "Annual Report for Persia (1934)," FO 371/Persia 1935/34-18995.

(51) British Minister, "Annual Report for Persia (1933)," FO 371/Persia 1934/34-17909.

(52) K. Bayat, "The Cultural Academy and Changes of Place Names in Iran," Nasherh-e Danesh, No. 11 (1990 - 1991), pp. 12-24.

(53) H. Kazemzadeh, "The Formation of the National Heritage Society," Iranshahr, Vol. 3, No. 10 (August 1925), pp. 12-14.

(54) M. Husseini, "Prisons and Imprisonment in Iran," Ganjieh, Vol. I, Nos. 2-3 (Fall - witner 1991), pp. 44-58.

(55) Gh. Forutan, Hezb - e Tudeh dar Sahneh - ye Iran (The Tudeh Party on Iranian Scene) (n.p., n.d.), p. 242.

(56) A. Dashti, Ayyam - e Mahbas (Prison Days) (Tehran, 1954).

(57) F. Richards, A Persian Journey (London: Jonathan Cape, 1932), p. 190.

(58) F. Bohrer (ed.), Sevruguin and the Persian Image: Photography of Iran, 1870 - 1930 (Seattle: University of Washington Press, 1999), p. 29.

(59) Iranian Government, "Registered Doctors in Tehran," Mjzakert - e Melli (Parliamentary Debates), 14th Majles, 1 January 1945.

(60) B. Good, "The Social History of Marageh: Health Care, Stratification, and Reform," PhD thesis, Harvard University (1976), p. 49.

(61) Shahri, Old Tehran, p. 151.

(62) Ibid., pp. 1 - 10.

(63) British Minister, "Annual Report for Persia (1928)," FO 371/Persia 1929/34 - 13799.

(64) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/ Political and secret Library/12/3472A.

(65) A. Millspaugh, American In Persia (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1946), pp. 34, 84.

(66) A. Lambton, "The Situation in Iran (May 1941)," India Office/ Political and Secret Library/12/3405.

(67) Ambassador, Letter to the Secretary of State (26 June 1945), Foreign Relations of the United States (Washington, DC: Government Printing Office, 1958 - 1979), 1945, Vol. VIII, p. 385.

(68) British Minister, "Annual Report for Persia (1924)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(69) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-113079.

(70) British Consul, "Report on the Events in Mashed," FO 371/Persia 1935/34-18997.

(71) British Legation, "Report on the Situation in Iran (5 January 1935), FO 371/Persia 34-18992.

(72) British Minister, Letter of 7 February 1936, FO 371/Persia 1936/34-20048.

(73) British Minister, Letter of 7 February 1936, FO 371/Persia 1936/34-20048.

(74) British Minister, "Annual Report on Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12-3472A.

(75) A. Kasravi, "The Case for the Accused," Parcham, 16 August 1942.

(76) A. Kasravi, "Concerning Reza Shah Pahlavi," Parcham, 23 - 25 June 1942.

(77) Millspaugh, Americans in Persia, p. 5.

(78) A. Lambton, "The Situation in Iran (May 1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3405.

(79) British Minister, "Annual Report on Persia (1937)," India Office/Persia/Political and Secret Library/12/3472A.

الفصل الرابع

(1) British Minister, "Annual Report for Persia (1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.

(2) United Nations, Supplement to the World Report: Economic Conditions in the Middle East (New York: UN Publishing House, 1953), p. 79.

(3) War Office, "Memorandum on the Reorganization of the Persian Army," FO 371/Persia 1941/34-27251. British Ambassador, "Conversations with the Shah," FO 371/Persia 1942/34-31385.

وقد أبلغ الشاه بولارد أن «شعبه ليس لديه مثل عليا وقدوة» وأنه يمكنه أن يعطيه ذلك من خلال جيش كبير.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) British Minister, 16 December 1934, FO 371/Persia 1943/34-35077.

(7) Foreign Office, "The Merits and Demerits of the Shah," FO 371/Persia 1943/38-35072.

(8) H. Huhi-Kermani, Az Shahrivar 1320 to Faje'eh-e Azerbaijan (From August 1941 to the Azerbaijan Tragedy) (Tehran, 1944), I, p. 118.

(9) Iranian Government, Muzakerat-e Majles (Parliamentary Debates), 13th Majles, 29 November 1941-16 June 1942.

(10) British Minister, 10 July 1943, FO 371/Persia 1943/34-35072.

(11) British Consul in Kermanshah, Monthly Diary (October), FO 371/Persia 1942/34-31402.

(12) British Minister, 7 June 1943, FO 371/Persia 1943/34-55070.

(13) British Minister, "Annual Report for Persia (1941), India Office/ Political and Secret Library/12-3472A.

(14) British Minister, 10 April 1942, FO 371/Persia 1942/34-31285.

(15) R. Bullard, Letters from Persia (London: Tauris, 1919), p. 147.

(16) India Office, Who's Who in Persia (1922).

(17) A. Sepehr, "Qavam al-Saltaneh after August 1941," Salneameh-e Donya, Vol.15 (1959), pp. 55-56.

(18) N. Shabstari, "Qavam al-Saltaneh," Vazifeh, 25 February 1946.

(19) British Minister, 31 August 1943, FO 371/Persia 1943/34-35073.

(20) British Minister, "Monthly Reports for February (1943)," FO 371/Persia 1943/34-35070.

(21) British Embassy, "Leading Personalities in Persia (1947)," FO 371/Persia 1947/34-62035.

(22) Shaji'i, Deputies in the National Assembly, p. 176.

(23) Foreign Office, Comment on 10 April 1942 Memorandum, FO 371/Persia 1942/34-31385.

(24) British Consul in Tabriz, 9 July 1943, FO 371/Persia 1943/34-35098.

(25) British Embassy, "Leading Personalities of Persia (1947)," FO 371/Persia 1947/34-31412.

(26) British Consul In Isfahan, 15 April 1943, FO 371/Persia 1943/34-31412.

(27) British Consul In Isfahan, Report on Isfahan, FO 371/ Persia 1945/34-45476.

(28) Editorial, "End of the Tehran Elections," Mardom, 6 February 1944.

(29) I. Iskandari, Khterat-e Siyasi (Political Memoirs), Vol. II (edited by B. Amir Khosravi and F. Azarnow) (France: 1986), pp. 1-5, 12-13.

See also I. Iskandari, Yadmandeh - ha (Memoirs) (Germany, 1986), pp. 98-99.

(30) Comments in the FO, 23 October 1941, FO 371/Persia 1941/34-27155.

(31) Tudeh Party, "Party Program," Rahbar, 5 - 7 Septmber 1944.

(32) New York Times, 15 June 1945.

(33) British Ambassador, 13 June 1946, FO 371/Persia 1946/34-52664.

(34) American Ambassdor, 31 May 1946, Foreign Relations of the United States (Washington, DC, 1946), VII, p. 490.

(35) British Cabinet, "Notes on the Report of the Parliamentary Delegation to Persia," FO 371/Persia 1946/34-52616.

(36) British Embassy, 29 May 1946, FO 371/Persia 1946/34-52714.

(37) British Embassy, 18 April 1946, FO 371/Persia 1946/34-52673.

(38) British Embassy, "Political Activity for the Majles Election," FO 371/ Persia 1943/34-35074.

(39) British Consul in Mashed, "Six Monthly Reports (July - December 1943), FO 371/Persia.

(40) British Labour Attaché, "The Tudeh Party and the Iranian Trade Unions," FO 371/Persia 1947/34-61993.

(41) British Military Attaché, 10 June 1946, FO 371/Persia 1946/34-52710.

(42) British Consul in Isfahan, 4 February 1944, FO 371/Persia 1944/34-40163.

(43) British Ambassador, "memorandum on the Present Situation in Persia," India Office/L/P&S/12-349IA.

(44) Tudeh Party, "Petition in Support of Tudeh Candidates in the Majles Elections," Mardom, 6 December 1943.

(45) The Times, 24 October 1947.

(46) British Ambassador, 25 October 1944, FO 371/Persia 1944/34-6058.

(47) Iskandari, Political Memoirs, II, pp. 87-98.

(48) J. Hassanov, "South Azerbaijan-1945," unpublished paper on documents on Iran in the Baku Archives.

(49) British Consul in Khoramshahr, "Report on Tudeh Activities in the Oil Industry," F.O. 371/Persia 1946/34-52714.

(50) M. Mossadeq, "Proposal for Reform of the Electoral Law," Ayandeh, Vol. 3 (1944), pp. 61-63.

(51) M. Mossadeq, Speech, Parliamentary Debates, 14 th Majles, 2 June 1944.

(52) British Embassy, "Leading Personalities in Persia (1952)," F. O. 416/Persia 1952/105.

(53) J. Emami, Parliamentary Debates, 16 th Majles, 3 November 1951.

(54) Foreign Office, "Memorandum," FO 371/Presia 1957/127074.

(55) M. Mossadaq, "Speech to the Nation," Bakhtar-e Emruz, 27 July 1953.

(56) British Ministry of Fuel, Memorandum on the Persian Oil, FO 371/ Persia 1951/98608.

(57) British foreign Ministry, Memorandum on the Persian Oil Crisis, FO 371/Persia 1951/91471.

(58) British Ambassador, "Memorandum to London," FO 371/Persia 1951/91606.

(59) British Ambassador, "Comparison between Persian and Asian Nationalism in General," FO 371/Persia 1951/91464.

(60) Washington Post, 11 July 1951.

(61) FO 248/Persia 1951/1527.

(62) FO 248/Persia 1951/1528.

(63) Foreign Office, Memorandum, FO 371/Persia 1952/98608.

(64) D. Acheson, Present at the Creation (New York: Norton, 1969), pp. 680-681.

(65) FO 371/Persia 1952/98602.

(66) D. Wilber, "Overthrow of Premier Mossadaq of Iran," unpublished CIA report, 1954. See also http://cyrptome.org/cia-iran-all.htm.

(67) S. Marigold, "The Streets of Tehran," The Reporter, 10 November 1953.

(68) New York Times, 20 August 1953.

(69) President Eisenhower, "Address to the Nation," Declassified Documents/1978/White House/Doc. 318.

الفصل الخامس

(1) H. Beblawi and G. Luciani (eds), The Rentier State (London: Helm, 1987).

(2) Foreign Relations Senate committee, US Military Sales to Iran (Washington DC: Us Printing Office, 1976), p. 5.

(3) US Congressional Joint Committee, Economic Consequences of the Revolution in Iran (Washington DC: US Printing Office, 1980), p. 76

(4) E. Bayne, Persian Kingship in Transition (New York: American Universities Field Staff, 1968), p. 186,

(5) J. Kraft, "The Crisis in Iran," The New Yorker, 18 December 1978.

(6) Ibid.

(7) F. FitzGerald, "Giving the Shah Everything He Wants," Harper's Magazine, November 1974.

(8) R. Graham, Iran: The Illusion of Power (New York: St. Martin's Press, 1979), p. 143.

(9) FitzGerald, "Giving the Shah Everything He Wants."

(10) B. Maghsoudlou, In Sou-e Zahan, An Sou-e Mardmak (This Side of the Mind, That Side of the Pupil) (Tehran, 1998), p. 307.

(11) W. Branigin, "Pahlavi Fortune: A Staggering Sum," Washington Post, 17 January 1979.

(12) A. Crittenden, "Bankers Say Shah's Fortune is Well Above a Billion," New York Times, 10 January 1979.

(13) British Ambassador, 19 April 1955, FO 371/Persia 1955/114807.

(14) British Embassy, "Leading Personalities in Persia 1955/114807.

(15) A. Alam, The Shah and I (New York: St. Martin's Press, 1992).

(16) W. Holden, "Shah of Shahs, Shah of Dreams," New York Times Magazine, 26 May 1974.

(17) Z. Shajii, Vezarat va Vaziran dar Iran, Vol. I (Ministries and Ministers in Iran) (Tehran, 1975).

(18) Z. Shajii, Nemayandegan-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Majles Tehran, 1964).

(19) M. Pahlavi, Mission for My Country (London: Hutchinson, 1961), p. 173.

(20) A. Taheri, "Historic Interview with His Imperial Majesty," Kayhan International, 10 November 1976.

(21) R. Loeffler, "From Tribal Order to Bureaucracy: The Political Transformation of the Boir Ahmadi," unpublished paper, 1978.

(22) E. Rouleau, "L'Iran a l'heure de l'enbourgeoisement," Le Monde, 4-9 October 1973.

(23) جرى الحصول على هذه الإحصاءات بشكل أساسي من التعدادات السكانية الوطنية التي أجريت خلال السنوات 1956 و1966 و1976. انظر:

Plan and Budget Organization, Salnameh-e Amar-e Keshvar (Annual National Statistics) (Tehran 1956, 1966, 1976).

(24) International Labor Office, "Employment and Income Policies for Iran," unpublished report, Geneva, 1972, Appendix C, p. 6.

(25) Kraft, "Crisis in Iran."

(26) A. Mansur, "The Crisis in Iran," Armed Forces Journal International, January 1979, pp. 33-34.

(27) F. Kazemi, Poverty and Revolution in Iran (New York: New York University Press, 1980), p. 25.

(28) Graham, Iran, p. 25.

(29) FitGeraled, "Giving the Shah Everything He Wants."

(30) T. Shariati (Introduction) to A. Shariati, Abu Zarr: Khodaparast-e Sosiyalist (Abu Zarr: The God Worshipping Socialist) (Tehran, 1989), p.iii.

(31) Anonymous, "Commemoration of Dr. Shariati Emigration," Ettela'at, 17 May 1978.

(32) Husseinieh-e Ershad, Majmueh-e asrar az Baradar Shahed Ali Sharati (The Collected Works of Martyred Brother Ali Shariati), 35 vols. (Solon, Ohio: Muslim Student Association, 1977).

(33) A. Shariati, Darsha-ye Islamshenasi (Lessons on Islam) (Houston: Muslim Student Association, n.d), Lesson II, pp. 98-99.

(34) Husseinieh-e Ershad, Collected Works, X.

(35) R. Khomeini, Velayat-e Faqeh: Hokumat-e Islami (The Jurist's Guardianship: Islamic Government) (Tehran, 1978).

(36) M. Kadivar, Andisheh-e Siyasi dar Islam (Political Thought in Islam) (Tehran, 1998); Nazariyeh-ha-ye dowlat dar Feqh-e Shiah (Ideas of Government in Shi'i Law) (Tehran, 1998); and Hokumat-e Velay'e (Guardianship Government) (Tehran, 1998).

(37) R. Khomeini, Speech, Ettela'at, 2 December 1985.

(38) Front for the Liberation of the Iranian People, Majmu'eh az Maktab, Sukhanrani-ha, Payham-ha va Raftari-ha-ye Imam Khomeini) (Collection from Imam Khomeini Teachings, Speeches, Messages, and Activities) (Tehran, 1979).

(39) Rouleau, "L'Iran a L'heure de l'embougeoisement."

(40) K. Musavi, "The Beginnings of the Rastakhiz Party," unpublished paper, St. Antony's College, Oxford, 1982.

(41) S. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

(42) FitGerald, "Giving the Shah Everything He Wants," p. 82.

(43) Resurgence Party, The Philosophy of Iran's Revolution (Tehran, 1976).

(44) Taheri, "Historic Interview... " Kayhan International, 10 November 1976.

(45) P. Vieille and A. Bani-Sadr, L'analyse des elections nonconcurrentielles (Analysis of the Non-Competitive Elections) (Paris, 1976), p. 1.

(46) P. Azr, "The Shah's Struggle against the Guilds," Donya, Vol. 2 (December 1975), pp. 10-14.

(47) M. Pahlavi, Answer to History (New York: Stein and Day, 1982), p. 156.

(48) P. Balta, "Iran in Revolt," Ettela'at, 4 October 1979.

(49) J. Kendall, "Iran's Students and Merchants Form an Unlikely Alliance," New York Times, 7 November 1979.

(50) A. Masoud, "The War against Profiteers," Donya, No. 3 (January 1976), pp. 6 - 10.

(51) Balta, "Iran in Revolt."

(52) E. Rouleau, "Iran: Myth and Reality," The Guardian, 31 October 1976.

(53) N. Cage, "Iran: Making of a Revolution," New York Times, 17 December 1978.

(54) Anonymous, "The Nationalization of Religion," Mojahed, No. 29 (March 1975), pp. 6-10.

(55) O. Fallaci, Interviews with History (Boston: Houghton Mifflin, 1976), pp. 262-287.

(56) A. Rouhani, "Proclamation," Mojahed, No. 30 (May 1975), p. 7.

(57) R. Khomeini, "Proclamation," Mojahed, No. 29 (March 1975), pp. 1-11.

الفصل السادس

(1) لتلخيص جيد لمثل هذه المناقشات، انظر:

S. Bakhash, "Who Lost Iran?" New York Review of Books, 14 May 1981; and W. Daughterly, "Behind the Intelligence Failure in Iran," International Journal of Intelliigence and Counter - Intelligence, Vol. 14, No. 4 (Winter 2001), pp. 449-484.

(2) Editorial, "Fifty Years of Treason," Khabarnameh (Newletter), No. 46 (April 1976).

(3) Amnesty International, Annual Report for 1974-1975 (London: Amnesty International, 1975); International Commission of Jurists, Human Rights and the Legal System in Iran (Geneva: International Commission of Jurists, 1976); W. Butler, "Memorandum on Proposed Amendments on the Iranian Military Court Rules of Procedure," unpublished letter to the International Commission of Jurists, 1977.

(4) W. Butler, "Private Audience with the Shah of Iran on May 30, 1977," unpublished memorandum to the International Commission of Jurists.

(5) N. Pakdman, "Ten Nights of Poetry Readings: An Evaluation of an Event at the Beginning of the Iranian Revolution," Kankash, No. 12 (Fall 1995), pp. 125-206.

(6) Editorial, "Iran and the Black and Red Reactionaries," Ettela'at, 7 January 1978.

(7) Center for Qom Seminaries, "Declaration," Mojahed, No. 53 (January 1978).

(8) ثبـت بعد الثورة أن مجموعـة من المتعصبين الدينيين هم من قاموا بإشـعال هذا الحريق، انظر:

Sh. Nabavi, "Abadan, 19 August, Cinema Rex," Cheshmandaz, No. 20 (Spring 1999), pp. 105-127.

(9) W. Branigin, "Abadan Mood Turns Sharply Against the Shah," Washington Post, 26 August 1978.

(10) A. McDermouth, "Peacock Throne under Pressure," Financial Times, 12 September 1978.

(11) J. Gueyras, "Liberalization is the Main Casualty," The Guardian, 17 September 1978.

(12) D. Harney, the Priest and the King: An Eyewitness Account of the Iranian Revolution (London: Tauris, 1999), p. 25.

(13) E. Baqi, "Figures for the Dead in the Revolution," Emruz, 30 July 2003.

(14) Document, "Resolution Passed by Acclamation in the Ashura Rally," Khabarnameh, 15 December 1978.

(15) R. Apple, "Reading Iran's Next Chapter," New York Times, 13 December 1978.

(16) T. Allway, "Iran Demonstrates," Christian Science Monitor, 12 December 1978.

(17) A. Ashraf and A. Banuazizi, "The State, Classes and Modes of Mobilization in the Iranian Revolution," State, Culture and Society, Vol. 1, No. 3 (Spring 1985), p. 23

(18) Baqi, "Figures for the Dead in the Revolution."

(19) P. Balta, "L'action decisive des groupes de guerilla," Le Monde, 13 February 1979.

(20) Y. Ibrahim, "Scores Dead in Tehran," New York Times, 21 October 1979.

(21) Kayhan, 11 February 1979.

(22) O. Fallaci, "Interview with Mehdi Bazargan," New York Times, 21 October 1979.

(23) Ettela'at, 1 March 1979.

(24) O. Fallaci, "Interview with Khomeini," New York Times, 7 October 1979.

(25) Islamic Republic, Qanon-e Asasi-ye Jomhuri-ye Islami-ye Iran (The Constitution of the Islamic Republic of Iran) (Tehran: Government Printing House, 1989), pp. 1-79.

(26) H. Montazeri, Ettela'at, 8 October 1979.

(27) Fallaci, "Interview with Khomeini."

(28) R. Khomeini, "Government is an Absolute Authority Entrusted by Divinity to the Prophet," Kayhan-e Hava'e, 19 January 1988.

(29) Ettela'at, 19 September 1979; See also,A. Enezaam "Letter to the Court," Ettela'at 30 June 1980.

(30) Ettela'at, 8 March 1980.

(31) Kayhan, 7 November 1979; See also "Interview with Sheikh Ali Tehrani," Iran Times, 20 July 1984.

(32) Ettela'at, 24 November 1979.

(33) Islamic Republic of Iran, "Government Employees," www.sci.or.ir/english/sel/f3/F19.HTM.

(34) M. Bazargan, "The State Should be Given Back to the Nation." Ettela'at, 10 May 1979.

(35) وقــد وزع المتحدث باســم الحكومة الرقــم 160 ألفًا على النحــو التالي: 79,664 من الباســداريين، 35,170 من الجيش النظامــي، 5,061 من الجندرمة، 2,075 من حمــلات البناء، 1,006 من اللجان الثورية، 264 من البوليس، و11 ألفا من المدنيين - ومعظم هؤلاء المدنيين لقوا حتفهم في ضربات جوية. ولم تكشف الأرقام الرسمية الغطاء عن عدد من قتلوا لاحقا في الهجمات بالغاز والأســلحة الكيماوية. من أجل الحصول على الأرقام الرسمية انظر:

Iran Times, 23 September 1988.

(36) Iran Times, 16 April 1982.

(37) Iran Times, 4 January 1980.

(38) Anonymous, "Millions Plundered," Iranshahr, Vol. I, No. 6 (December 1978).

(39) Anonymous, "The Economy is too Dependent on Oil," Economist, 16 January 2003.

(40) S. Maloney, "Politics, Patronage, and Social Justice: Parastatal Foundations and Post - Revolutionary Iran," PhD thesis, Fletcher School, 2000.

(41) J. Amuzegar, Iran's Economy under the Islamic Republic (London: Tauris, 1993), p. 100.

(42) L. Binder, "Iran's Unfinished Revolution," In Economic Consequences of the Revolution in Iran (Washington, DC: Joint Economic Committee of the US Congress, 1980), pp. 22-46; M. Fischer, "Islam and the Revolt of the Petit Bourgeoisie," Deadalus, Vol. III, No. 2 (Winter 1980), pp. 101-125.

(43) A. Keshavarzian, "Bazaar under Two Regimes," PhD thesis, Princeton University, 2003.

(44) Islamic Majles, Ashnai-ye Ba Mjles-e Showra-ye Islamic, Vol. II (Guide to the Islamic Majles) (Tehran, 1992), p. 205.

(45) R. Khomeini, "Eight Point Declaration," Ettela'at, 16 December 1981.

(46) R. Khomeini, "Address to Merchants," Ettela'at, 17 January 1981.

(47) R. Khomeini, "Complete Text of the Last Will and Testament," Kayhan-e Hava'e, 14 June1989.

(48) A. Khameini, Speech, Iran Times, 18 December 1988.

(49) Economist Intelligence Unit, Iran Risk Analysis (London: The Economist, 2003), p. 10.

(50) A. Scherazi, Islamic Development Policy: The Agrarian Question in Iran (London: Lynne Rienner, 1993), pp. 194-195.

(51) B. Houchard, Atlas d'Iran (Paris: Reclus, 1998), p. 60.

(52) A. Khameini, Speech, Ettela'at, 6 March, 1981.

(53) لأجل الحصول على أرقام خاصة بأحكام الإعدام، انظر:

E. Abrahamian, Tortured Confessions: Prisons and Public Recantations in Modern Iran (Berkeley: University of California Press, 1999), pp. 124-129.

(54) Amnesty International, Iran: Violations of Human Rights (London: Amnesty Press, 1991), p. 12. See also Human Rights Watch, "Pour Mohammadi and the 1988 Prison Massacres," Human Rights Watch Report, December 2005.

(55) A. Janati, Speech, Kayhan-e Hava'e, 24 May 1989.

(56) A. Khamenei, "The Economy and Society," Kayhan-e Hava'e, 11 October 1989.

(57) H. Rafsanjani, "Put Away Childish Things," Iran Times, 21 October 1988.

(58) Anonymous, "A Survey of Iran: The Children of the Revolution," The Economist, 18 January 1997.

(59) J. Larsen, "Iran's Birth Rate Plummeting at Record Pace," The Humanist, January-February 2003; H. Hoodfar, "Devices and Desires," Middle East Report, September-October 1994.

(60) M. Khatemi, "Address to Students," National Radio Agency, 23 December 2001.

(61) The Economist, 9 february 2000.

(62) The Economist, 16 January 2003.

(63) M. Khatemi, «Trust is Basis of Dialogue among Civilization,» Ettela'at, 9 January 1998.

(64) W. Samii, «Iran Report: White House Backs ILSA Renewal,» Radio Free Europe, 11 June 2001.

(65) J. Borger, «Iran's Moral Enforcers Beat a Retreat,» Guardian Weekly, 3 May 1998.

(66) BBC, 21 March 2001.

(67) M. Khatemi, «Address to Students,» IRNA, 23 December 2001.

(68) G. Esfandiari, «Reformist Fire Unprecedented Criticism,» Radio Free Europe, 18 February 2004.

(69) C. de Bellaigue, «Big Deal in Iran,» New York Review of Books, 28 February 2004.

(70) D. Neep, «Dealing with Iran,» www.rusi.org.

(71) W. Mason, «Iran›s Simmering Discontent,» World Policy Journal, Vol. 19. No. 1 (Spring 2002). pp. 71-80

(72) N. MacFarquhar, «Millions in Iran Rally Against the US,» New York Times, 12 February 2002.

(73) B. Slavin, «New Attitudes Color Iranian Society,» USA Today, 1 March 2005.

(74) K. Yasin, «US Hard-line Helped Bring About Reformists› Demise in Iran,» Eurasia Insight, 10 March 2004.

المراجع

Amin al-Dowleh, M., Khaterat-e Siyasi (Political Memoirs) (edited by K. Farmanfarmayan) (Tehran, 1962).

Amirahmadi, H., «Transition from Feudalism to Capitalist Manufacturing and the Origins of Dependency Relations in Iran,» PhD thesis, Cornell University (1982).

Ansari, M., «Land and the Fiscal Organization of Late Qajar Iran,» Unpublished Paper Presented at a Conference on the Economic History of the Middle East, Princeton University, 1974.

Ashraf, A., «Social Hierarchy in the Qajar Era,» Ketab-e Agah, Vol. 1 (1981), pp. 71-98.

Ashraf, A. and Banuazizi, A., «Classes in the Qajar Period,» in Encyclopedia Iranica (Costa Mesa, Calif.: Mazda, 1991), Vol. v, pp. 667-77.

Ashuri, D., Farhang-e Siyasi (Political Dictionary) (Tehran, 1979).

Ayin, A., Vazhehnameh-e Siyasi-Ijtemayi (Dictionary of Political and Social Terms) (Tehran, 1980).

Bamdad, M., Tarekh-e Rajal-e Iran (History of Iranian Statesmen), 6 vols. (Tehran, 1968).

Benjamin, S., Persia and the Persians (Boston, 1887).

Binning, R., A Journal of Two Years› Travel in Persia, 2 vols. (London, 1857).

Bruk, S. I., «The Ethnic Composition of the Countries of Western Asia,» Central Asian Review, Vol. 7, No. 4 (1960), pp. 417-20.

Burgess, C. and E., Letters from Persia, 1828-1855 (edited by B. Schwartz) (New York, 1942).

Carr, E. H., What is History? (London: Penguin, 1962).

Chelkowski, P., Ta'ziyeh: Ritual and Drama in Iran (New York: New York University Press, 1979).

Curzon, G., Persia and the Persian Question, 2 vols. (London: Longmans, 1892).

Davies, C., «A History of the Province of Fars during the Later Nineteenth Century,» PhD thesis, Oxford University (1985).

Diba, L., Royal Persian Paintings: The Qajar Epoch (London: Tauris, 1998).

Dowlatabadi, Y., Hayat-e Yahya (My Life) (Tehran, 1982).

Field, H., Contribution to the Anthropology of Iran (Chicago: Field Museum of Natural History, 1939).

Forbes - Leites, F., Checkmate (New York, 1927).

Good, M.-J., «Social Hierarchy and Social Change in a Provincial Iranian Town,» PhD thesis, Harvard University (1976).

Grigor, T., «Cultivat(ing) Modernities: The Society for National Heritage, Political Propaganda, and Public Architecture in Twentieth - Century Iran,» PhD thesis, Massachusetts Institute of Technology (2004).

Hale, F., From Persian Uplands (London, 1920).

I'temad al - Saltaneh, M., Mir'at-e al-Buldan-e Nasseri (Mirror of the Nasseri Lands) (Tehran, 1877).

Javanshir, F. M. (F. M Mizani), Hemaseh-ye Dad (Epic of Justice) (Tehran, 1980). Kasravi, A., Tarekhcheh-e Shir-u-Khorshid (Short History of the Lion and Sun) (Tehran 1934).

Tarekh-e Hejdah Saleh-e Azerbaijan (Eighteen-Year History of Azerbaijan) (Tehran, 1967).

Tarekh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961). Tarekh-e Pansad Saleh-e Khuzestan (Five-Hundred-Year History of Khuzestan) (Tehran, 1950).

Zendegani-ye Man (My Life) (Tehran, 1946).

Kermani, Nazem al-Islam, Tarekh-e Bedari-ye Iraniyan (History of the Iranian Awakening), 3 vols. (Tehran, 1946).

Landor, A., Across Coveted Lands (New York, 1903).

MacGregor, C., Narrative of a Journey through the Province of Khurasan, 2 vols. (London, 1879).

Majd, M. G., The Great Famine and Genocide in Persia, 1917-1919 (New York: University Press of America, 2003).

Malcolm, J., History of Persia, 2 vols. (London, 1829).

Malekzadeh, M., Tarkekh-e Engelab-e Mashruteyat-e Iran (History of the Constitutional Revolution in Iran), 6 vols. (Tehran, 1949).

Moazemi, B., "The Making of the State, Religion and the Islamic Revolution in Iran (1796-1979)," PhD thesis, New School University (2003).

Mostowfi, A. Tarekh-e Idari va Ijtemai-ye Dowreh-e Qajariyya ya Shahr-e Zendegani-ye Man (Administrative and Social History of the Qajar Era or a Narrative of My Life), 3 vols. (Tehran, 1943 - 45). 8.

Najafabadi, S., Shahed-e Javid (Eternal Martyr) (Tehran, 1981).

Piemontese, A., "An Italian Source for the History of Qajar Persia," East and West, Vol. 19, Nos. 1-2 (March-June 1969), pp. 147-75.

"The Statutes of the Qajar Orders of Knighthood," East and West, Vol. 19, Nos. 3-4 (September-December 1969), pp. 431-73.

Qodsi, H. (Azam al-Vazeh), Ketab-e Khaterat-e Man (Book of My Memoirs) (Tehran, 1963).

Rabino, H., Mazandaran and Astarabad (London, 1928).

Rezai, A., Nahzat-e Husseini (Hussein's Movement) (Springfield, Mo.: Liberation Movement of Iran Publication, 1975).

Schayegh, C., "Modern Civilization is Paradoxical: Science, Medicine, and Class in the Formation of Semi-Colonial Iran, 1910-1940s", PhD thesis, Columbia University (2003).

Shaji'i, Z., Nemayandegan-e Majles-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Assembly) (Tehran, 1964).

Vezarat va Veziran dar Iran (Ministries and Ministers in Iran) (Tehran, 1975). Shariati, A., Majmu'eh-e Asar (Collected Works), 36 vols. (Aachen: Husseinieh-e Ershad Publications, 1977).

Stack, E., Six Months in Persia, 2 vols. (New York, 1882).

Tahvildar-e Isfahan, M., Jughrafiya-ye Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963).

المؤلف في سطور

أروند إبراهيميان

- مؤرخ لتاريخ الشرق الأوسط، ومتخصص في الشأن الإيراني.
- أستاذ التاريخ في كلية باروك التابعة لجامعة مدينة نيويورك.
- ولد في إيران في العام 1940، وترعرع في إنجلترا.
- حصل على الماجستير من جامعة أكسفورد، وعلى الدكتوراه من جامعة كولومبيا.
- لـه عدة مؤلفـات حول إيران منها: «إيران بين ثورتـين»، «الخمينية»، «اختراع محور الشر» وغيرها.

المترجم في سطور

مجدي صبحي

- نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة).
- من مواليد القاهرة في العام 1958.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة.
- رأس تحرير مجلة «أحوال مصرية» الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (2011 - 2003).

هذا الكتاب...

يُعد هذا الكتاب مقدمة في تاريخ إيران كُتبت أساسا للقارئ غير المتخصص، ويغطـي الكتاب ما يطلق عليه القرن العشرون الطويل في إيران، أي بدءا من أصول الثورة الدسـتورية في نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر، حتى توطيد دعائم الجمهورية الإسلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

لقد دخلـت إيران إلى القـرن العشرين بالثور والمحراث الخشـبي، بينما أنهت هذا القرن بمعامل للصلب، وواحد من أعلى معدلات حوادث السيارات في العـالم، وببرنامـج نووي يثير الذعـر للكثيرين. يحكي هـذا الكتاب التحول الدراماتيكي الذي حدث في إيران القرن العشرين. وأطروحة الكتاب الرئيسـية هـي أن المحرك الأسـاس لهذا التحول هـو الحكومة المركزية، لـذا يركز على الدولة، كيف تم خلقها وكيف حدث توسعها، وكيف كان لتوسعها هذا عواقب عميقة الأثر ليس فقط في السياسـة والاقتصاد، ولكن أيضا في البيئة، والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك في المجتمع الواسـع. ففـي بداية القرن العشرين، كانت الدولة تتكون فقط من الشاه وحاشيته الشخصية، وكان يحكم البلاد من خلال الوجهاء المحليين مثل رؤسـاء القبائل، وملاك الأراضي، وكبار رجال الدين والتجـار الأثرياء، وليس من خلال بيروقراطية وجيـش دائم. ولكن عند نهاية القرن، كانت الدولة تتخلل كل طبقة وإقليم في البلاد، ومن بين الوجهاء الذين ساعدوا في حكم المقاطعات لقرون، لم يبق سوى كبار رجال الدين.

حمـل القرن العشرون كذلـك تغييرات عميقة في المخـاوف اليومية لدى الإيرانيـين. فعند بداية القرن، كانت المخاطر الدائمة لدى الرجل العادي تتمثل في السرقـات على طرق السـفر، وقطّـاع الطرق القبليـين، والحيوانات البرية، والأرواح، وعين الحسود، والقطط السوداء التي تعبر أمام أي شخص، والمجاعة، ووباء الطاعون والأمراض، خاصة الملاريا، الدفتريا، الدوسنتاريا، الدرن، الجدري، والكوليرا. بينما اسـتُبدلت بهذه المخاوف عند نهاية القرن مخاوف أخرى مثل البطالـة، معاشـات التقاعد، الإسـكان، العجز عند الكـبر، والتنافس من أجل الالتحاق بالجامعات. لقد دخلت إيران حقا العالم الحديث.

ISBN 978-99906-0-411-5
رقم الإيداع (2014/49)